المذهب الحنبلي

دراسة في تاريخه وسماته
وأشهر أعلامه ومؤلفاته

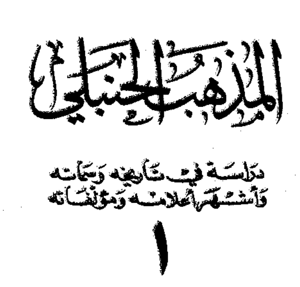
تأليف

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة
ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم


المذهب الحنبلي
دراسة في تاريخه وسماته
وأشهر أعلامه ومؤلفاته
١

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية في كلمة

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناية المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

مُقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد.

فقد أنزل الله سبحانه كتابه العزيز بالحق على خاتم النبيين، ليبلغه إلى خاتمة الأمم، وجعله بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، فهو حجته على الناس جميعاً، مهما باعدت بينهم الأقطار والأمكنة، ومهما توزعتهم الأعصار والأزمنة، ومهما زايلت بينهم الألوان والعادات والألسنة. وهو كلية الشريعة، وعمدة الملة الحنيفية السمحة، وينبوع الحكمة البالغة، وآية الرسالة الخاتمة، ونور الأبصار والبصائر، فلا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة إلا في التمسك به واتباعه.

وجعل الله خاتم الرسل محمداً عليه الصلاة والسلام حجة؛ بما علّمه وأدّبه، وحباه به من العصمة عن مقارفة الذنوب وملابسة المعاصي، فكانت أقواله وأفعاله وسائر تصرفاته تشريعاً للناس، وسنة للمسلمين، وبياناً لما أُنزل إليهم من ربهم، كما قال عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الشاطبي رحمه الله:

«تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كليّ لا جزئي.. ويدل على هذا المعنى - بعد الاستقراء المعتبر - أنه محتاج إلى كثير من البيان، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها، إنما هي بيان للكتاب.. وإذا كان كذلك، فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كليات؛ لأن الشريعة تمت بتمام نزوله، لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. وأنت تعلم أن الصلاة والزكاة والجهاد، وأشباه ذلك لم يتبين جميع أحكامها في القرآن، إنما بينتها السنة، وكذلك العاديات من الأنكحة والعقود والقصاص والحدود وغيرها»[1].

فكان الهاديان: الكتاب العزيز والسنة المطهرة، حُجة ومحجة، ونوراً مبيناً، وحبلاً متيناً، وصراطاً مستقيماً، من عمل بهما أُجر، ومن تمسك بهما عُصم، ومن دعا بهما وإليهما هُدي إلى صراط مستقيم. يوشك أن يفوز بالبغية، ويظفر بالطِّلبة، ويجد نفسه من

(١) الموافقات ٤/ ٣٣٠، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٦.

السابقين في الرعيل الأول. ومن تنكب عنهما كان من الضالين الزائغين، وباء يوم القيامة بالخسران المبين.

ولم يزل الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن جاء بعدهم من أئمة الدين وفقهاء الإسلام، وهداة الأنام، ودعاة الخير من كل جيل، يبلغون هذا الدين الذي نزل به الكتاب وفصلته السنة، ويعلمون ما تَعلَّموا من علم جيلاً بعد جيل، حتى وصل إلينا سليماً من التحريف، آمناً من التغيير والتبديل، صافياً من الأكدار، فلله الحمد والمنة وحده.

ولا يزال هذا الدين محفوظاً بحفظ الله له ما تعاقب الملَوان، ذلك أن الله عز وجل قد استحفظ الأمم من قبلنا على دينه الذي شرع لهم، وكتبه التي أنزل على أنبيائهم ورسلهم، وأخذ على علمائهم من الأحبار والرهبان أن يبلّغوه كما تبلغوه، وليبيّنُنَّه للناس ولا يكتمونه، ولا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً، فخلفت من بعدهم خلوف نبذت هذا الميثاق، وأعملت أيدي التحريف، وتصرفت بالتبديل والكتمان والدس والتزييف، حتى عادت معالم الدين مطموسة، وحقائق العقيدة والشريعة مدروسة، فاستحقوا بذلك عقاب الله وسخطه، وحلت بهم نقمته إلى يوم الدين.

أما أمة الإسلام، فقد كُفيت ذلك كله فضلاً من الله ونعمة، وعجل الله لها البشرى من أول يوم أنه حافظ لكتابه، قال عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فالقرآن الكريم محفوظ من التحريف والتغيير والتضييع، وإذا حفظ الكتاب حفظت السنة أيضاً بلا ريب، لأنها شرحه، وبيانٌ وتفصيل لمُجمله، وحلٌّ لمقفله، وتأويل لمشكله.

ثم إن الله سبحانه وتعالى أظهر ذلك الحفظ في الأسباب التي جنَّدها ـ وإذا أراد الله شيئاً هيأ له أسبابه ـ وجعل تلك الأسباب المجنَّدة من جملة خصائص هذه الأمة الخاتمة، فمن ذلك: الإسناد والإجماع:

فالإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وتميزت هذه الأمة بأنها أمة الإسناد، فلا يقول أحد قولاً في الدين إلاّ قُيض له من يقول له: من أين لك هذا؟.

كما أن إجماع علماء المسلمين في كل عصر من العصور حجة قاطعة، تلزم سائر المسلمين في العصور التي تلت وقت انعقاد الإجماع، فلا تتفق كلمتهم على ضلالة، ولا تجتمع آراؤهم على خلاف الحق، ولا تزال في المسلمين طائفة ظاهرةً على الحق لا يضرهم

من خالفهم من الطوائف، ولا يثني من عزيمتهم كثرة الأهواء وتشعب المِلَل والنِّحَل والآراء، المتنكبة عن الصراط السوي والحبل القوي الذي هو كتاب الله وسنة رسوله.

ومن تلك الطائفة المنصورة، والجماعة المحبورة، حَمَلة العلم المعتبرون ودعاته ورواته، فهم العدول من كل خَلَف، وهم القدوة الصالحة في كل جيل؛ يعلمون الناس دين نبيهم، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، سواء كانوا من زمرة الفقهاء، أم من جملة المحدثين، أم من عداد المفسرين، أم من غيرهم، كعلماء اللغة والأصول والتاريخ والأنساب، وسائر فنون المعارف التي تخدم الشريعة.

ولما كان الفقه الإسلامي يستمد لُحمته وسداه من العلوم المشار إليها، فإنه ما من شك يمكن أن يُساوِرَ النفوس في أنه يحتل المرتبة العالية والدرجة السامية من حيث الأهمية والاعتبار، كما يُعد المشتغلون به آخذين بالحظ الأوفر من التركة النبوية، حائزين على القدح المعلّى من سهامها.

وتلك مكانة مرموقة ودرجة سامقة شريفة، رامها كثير من الطلاب، وانبرى لها ثلة ممن أراد الله بهم خيراً، وذلك مصداقاً لقول رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[1].

فظهر الفقهاء في هذه الأمة، في كل جيل من الأجيال منهم طائفة، وفي كل مصر من الأمصار منهم ثلة، حتى تكوَّن منهم في تاريخ الإسلام طبقات تعد بالألوف، من الصحابة، إلى التابعين، إلى الأئمة المجتهدين الذين عُرِفوا فيما بعد بمذاهب وطرائق في الاجتهاد والاستنباط، وانتسب إليهم من جاء بعدهم على توالي القرون، وفي مقدمتهم الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وكانت إلى جانبهم مذاهب أخرى تألقت وسادت فترة من الزمن، ثم انقرضت[2] وبادت مع الأيام، كمذهب الثوري والأوزاعي وأبي ثور والليث بن سعد وابن جرير الطبري، وغيرهم.

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢/ ٩٠٠، والبخاري (٧١)، في العلم، باب «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» ومسلم (١٠٣٧)(٩٨) في الزكاة، باب النهي عن المسألة. كلهم عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(٢) الانقراض لا يعني هنا البطلان و الانعدام، وإنما يعني تقلص عدد من يقلدهم في جميع اجتهاداتهم إلى حد الندرة، ونحن في عصرنا بحاجة إلى جمع فقه كل إمام مجتهد من أولئك الأئمة الذين لم يكتب لمذاهبهم أن تدون، لمعرفة مواطن الإجماع والخلاف، وللاستفادة من تلك الآراء والمذاهب في قضايانا المعاصرة.

ولم يكن أحد من هؤلاء الأئمة يقلل من شأن غيره من نظرائه، ولا يعيب الاجتهاد على مخالفه، ولا يدعو الناس إلى التزام مذهبه وما أداه إليه اجتهاده، بل حفظ عنهم أنهم كانوا ينصحون تلامذتهم باجتناب التقليد الأعمى، لأنهم غير معصومين من الخطأ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وهؤلاء الأئمة الأربعة رضي الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم؛ فقال أبو حنيفة: هذا رأيي، وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأي خير منه قبلناه، ولهذا لما اجتمع أفضل أصحابه: أبو يوسف بمالك، فسأله عن مسألة الصاع، وصدقة الخضراوات، ومسألة الأحباس، فأخبره مالك، بما تدل عليه السنة في ذلك، فقال: رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع إلى قولك كما رجعت.

ومالك كان يقول: إنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة، أو كلاماً هذا معناه.

والشافعي كان يقول: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط، وإذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي. وفي «مختصر المزني» لما ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه، قال: مع إعلامه نَهْيَه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء.

والإمام أحمد كان يقول: لا تقلدوني، ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلموا كما تعلمنا. وكان يقول: من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال، وقال: لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا»[1].

وإذا كان الأئمة أصحاب المذاهب على هذه المبادئ يسيرون، فالتعصب لهم من غير دليل ارتماء في عماية، وانزلاق في غواية، كما أن المفاضلة بينهم، وإقامة سوق الترجيح بين هذا المذهب وذاك، كل ذلك يُعد تفريقاً بين أبناء الأمة الواحدة، وإثارة لأسباب الفرقة والشجار والخصام، لأن التمذهب ليس ديناً منزلاً، ولا شرعاً مقدساً، وإنما هو ضرورة لا بدّ منها للعامة، ومن يتدرج في طلب العلم ممن لم يبلغوا درجة النظر في الأدلة، ولأن المذهب الواحد لا يمكن أن يكون ملزماً لجميع الأمة حتى يتعين تقليده

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢١١-٢١٢.

والالتزام به، فمن ذا الذي لم يعزب عنه شيء من الأحاديث التي جمعها أئمة الحديث في دواوينهم التي بلغت عدة الأحاديث فيها الآلاف المؤلفة؟ ومن ذا الذي سلم من الخطأ فيما بناه من الأحكام على القياس والتنظير والتمثيل؟

فالأئمة الفقهاء أصحاب فضل بما سبقوا إليه من رسم قواعد الاستنباط ومسالك الاجتهاد والنظر، وبما بذلوا من جهود في تخريج أحكام الفقه الإسلامي، وفي اختلافهم رحمة وسعة على الأمة، ومذاهبهم في جملتها تتكامل ولا تتفاضل، وتتآزر ولا تتنافر، وللباحثين المجتهدين بعد ذلك أن ينظروا في أقوالهم في مسائل الخلاف مع ما نصبوا عليها من الأدلة، وما استندوا إليه من الحجج، على أنها ظنون راجحة لديهم، وقد تكون مرجوحة عند غيرهم، وهي دائماً تخضع للدليل وتوزن بموازين الأصول، ويرجح بينها بقواعد العلم لا بمنازع الهوى.

ولا يجادل أحد في أن سلف الأمة الصالح خير من خلفها، وهم مع ذلك قد وقع بينهم الخلاف في الرأي، وعلى الرُّغم من ذلك لم يكن داعياً للتعصب، ولا مسبباً للفرقة، بل كان مجرد اختلاف رأي، واجتهاداً يرجو أحدهم به أجر الله، أخطأ أم أصاب، لقول رسول الله ﷺ فيما رواه عمرو بن العاص: «إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»(١).

ولم يذم رسول الله ﷺ أحداً من الصحابة لخطإٍ وقع في اجتهاده، على كثرة ما وقع منهم.

وكذلك لم يكن أحد من أئمة الحق يتعمد مخالفة نص من نصوص الشريعة، وإذا وجد لأحد منهم ما يخالف نصاً صحيحاً، فلا بد له من عذر في تركه، إما لعدم اطلاعه عليه، أو لعدم اعتقاده أنه صادر عن رسول الله ﷺ، أو لعدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول، أو لمعارضة نصٍّ آخرَ له، أو غير ذلك من الأعذار التي قد لا نطلع عليها. فلا يجوز للمسلمين أن يعدلوا عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح لقول أي عالم، فتطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، ومن خالفه من العلماء الذين لم يطلعوا عليه معذور، لا يلحقه عقاب ولا ذم، ولا يقال في حقه: إنه حلّل حراماً، أو حكم بغير ما أنزل الله(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) وأبو داود (٣٥٧٤) وابن ماجه (٢٣١٤).

(٢) أسباب اختلاف الفقهاء، د. عبد الله التركي، ص ٢٩٨.

وإذا كان الخلاف في الآراء والاجتهادات ظاهرة طبعية، كاختلاف الأمزجة والأشكال والألوان في البشر، وكان العذر قائماً مع الأجر في حق من أخطأ في اجتهاده من أئمة الدين، فيما ليس فيه نص قطعي ولا إجماع صريح ثابت، فإن النتيجة الحاصلة من الاجتهاد الواقع في المسائل الشرعية التي يسوغ فيها النظر، لا بد أن تسفر عن صواب أو خطأ، والصواب دليل على توفيق الله، كما أن الخطأ دليل على عدم العصمة في الفهم والاستنباط.

ثم إن كل إمام من أئمة المذاهب الفقهية المدونة المتبعة، بل والمنقرضة أيضاً، قد عُرف بعدد من الأصحاب والتلاميذ الذين لزموا منهجه في النظر، وأخذوا بأصوله في الاستنباط، وإن كان منهم من خالفه في بعض ما ذهب إليه لحجة رآها راجحة عنده. وهكذا أصبح المذهب الفقهي الواحد لا يمثله الإمام المنسوب إليه فحسب، بل تمثله تلك المجموعة المتألفة منه ومن أصحابه من تلامذته، وممن جاء بعدهم من أصحاب الوجوه والتخريج وغيره من طبقات المجتهدين فيه.

ولا تزال الحاجة إلى التعريف المتكامل بالمذاهب الفقهية؛ نشأة وتأسيساً، ثم تكميلاً وتدويناً، ثم تطوراً في الأعصار، وانتشاراً في الأمصار، والكشف عما لها من مزايا ومحاسن، وما خلفت من تراث ومآثر، والدراسة لخصائص كل واحد منها، ومؤلفاته وسائر مآثره بصفة عامة، لا تزال الحاجة إلى ذلك كله ماسة وملحة.

ومن هنا كان الهدف من هذا الكتاب هو تلبية هذه الحاجة بقدر الإمكان، والاستجابة لتلك الطِّلبة المكنونة في نفوس الراغبين من الطلاب والدارسين، وذلك بالتطرق إلى إبراز ما يختص به المذهب الحنبلي من خصائص ومميزات، وما يمتاز به من مزايا وحسنات؛ وذلك من خلال المحاور التالية:

- تاريخ المذهب.
- سماته.
- أبرز أعلامه ومؤلفاتهم.

وتمثلت العناية في الجانب التاريخي بعقد دراسة عن الإمام أحمد؛ لبيان سيرته الذاتية والعلمية، ومنزلته بين أهل العلم، وتصانيفه من كتب ورسائل، والتي يمثل «المسند» حجر الزاوية فيها.

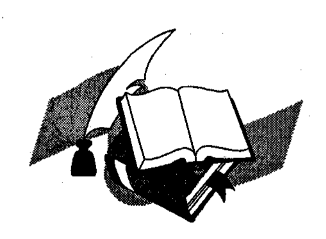
يلي ذلك تقسيم تاريخ المذهب الحنبلي إلى ثلاثة أدوار، تنتظم تطور المذهب في الزمان والمكان، والمواطن التي انتشر فيها منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهذه الأدوار هي:

- دور النشأة والتأسيس.
- دور النقل والنمو.
- دور الانتشار.

وأما السمات التي اتسم بها، فتتمثل بتأثر عامة الحنابلة بسيرة الإمام أحمد في العلم والعمل، والاهتمام بالحديث الشريف وعلومه، والعناية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والالتزام بتطبيق هذه الفريضة التزاماً كاملاً، إلى غير ذلك.

والغاية المرجوة من وراء هذا وذاك هي لفت النظر إلى المآثر والمحاسن الطيبة التي غرسها الحنابلة في تاريخ الأمة الإسلامية، على أمل أن يقتدي الخلف بالسلف، ويهتدي اللاحق بعمل السابق، مستفيداً من ذلك الرصيد المكنوز في تاريخنا المجيد.

وأما أبرز المؤلفات الفقهية الحنبلية فهي جانب آخر من الجوانب التي توضح المنهج الحنبلي في التأليف والتصنيف والصناعة الفقهية، وتكشف عن مدى إسهام الحنابلة الكبير في إثراء مكتبة الفقه الإسلامي كثرة وتنويعاً.





تمهيد

أولاً ـ كلمة « مذهب »:

١ ـ المذهب لغة:

مذهب على وزن «مَفْعَل» صياغة للمصدر الميمي المشتق من المادة، كما أنها صياغة لاسم الظرف منها:

فأما المصدر الميمي، فإن مادة «ذ هـ ب» يمكننا أن نصوغ منها ثلاثة مصادر:

- الذَّهاب، بالفتح والكسر، وهو مصدر سماعي مستعمل كثيراً.
- الذُّهوب، كالركوب، وهو المصدر القياسي، وهو مستعمل أيضاً.
- المَذْهب، وهو المصدر الميمي للكلمة.

وأما اسم الظرف، فهو اسم لمكان الذهاب أو زمانه، فلنا أن نقول: ذهب القوم مذاهب شتى، على معنى تفرقوا في طرائق مختلفة. وقد ورد في الحديث من هذا المعنى: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد الغائط أبعد في المَذْهب»[1]. ولهذا يستعمل لفظ «المَذْهب» في معنى «المُتوضَّأ»؛ لأنه يذهب إليه.

ومعاني هذه المادة ـ أي: ذ هـ ب ـ تدور على أصلين، هما:

- الحُسن والنضارة، وهو معظم الباب، كما قال ابن فارس.
- السير والمرور والمضي، ويستعمل حقيقة ومجازاً، ومن مجازه تكوَّن المعنى العرفي للكلمة، كما سنوضحه[2].

٢ ـ المذهب عرفاً:

تكون المعنى العرفي لكلمة «مَذْهب» من مجاز المعنى الثاني، الذي استعمل فيه في لغة العرب ـ بمعنى السير والمرور والمُضي ـ فقد قال الزبيدي: «المذهب: المعتقد الذي يذهب إليه، وذهب فلان لذهبه، أي: لمذهبه الذي يذهب فيه. والمذهب الطريقة، يقال: ذهب فلان مذهباً حسناً، أي: طريقة حسنة»[3].

---

(١) أخرجه أحمد (١٨١٧١)، وأصحاب السنن: أبو داود(١)، والترمذي (٢٠)، والنسائي ١/ ١٨، وابن ماجه (٣٣١) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس مادة (ذهـ ب) تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار الفكر. وتاج العروس، للزبيدي، مادة «ذ هـ ب» ت. علي هلالي. مطبعة حكومة الكويت.

(٣) تاج العروس، الموضع السابق.

٣ ـ المذهب اصطلاحاً :

لا ريب أن المعنى العرفي لكلمة «مذهب» لا يحقق لنا الغرض الذي من أجله عقدنا هذه المقدمة ، فإن التطور الدلالي أكسب هذا اللفظ مضموناً اصطلاحياً شاع بين النحاة والفقهاء والأصوليين والمحدثين وعلماء الأدب ، وسائر العلوم ، فما من فرع من فروع المعرفة الإنسانية إلا ونجد فيه مذاهب تتقاسمه وتسهم في تكوين بنيانه .

والمذهب بهذا المعنى الاصطلاحي له معنى عام مشترك بين العلوم ، ومعنى خاص في نطاق الفقه الإسلامي ، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا :

- فأما المعنى العام للمذهب :

فهو مبادئ وآراء متصلة منسَّقة لعالم أو لمدرسة ، ومنه المذاهب الفقهية والأدبية والفنية والعلمية والفلسفية[١] .

- وأما المعنى الخاص للمذهب :

فهو جملة الأحكام التي ذهب إليها إمام من أئمة الفقه الإسلامي .

فهو بهذا المعنى اسم للمسائل التي يقول بها المجتهد ، والتي يستخرجها أتباعه من قواعده[٢] .

فمذهب الإمام أحمد بن حنبل ، هو جملة الأحكام التي ذهب إليها الإمام أحمد ، أو مجموع المسائل الفقهية التي قال بها الإمام أحمد ، وما ألحق بذلك مما خرجه أصحابه على قواعده وأصوله .

والجدير بالتنبيه أن الأحكام الفقهية تنقسم قسمين رئيسين :

قسم مقطوع به ومجمع عليه ، ومنصوص من قبل الشارع صراحة ، كوجوب الصلوات الخمس والزكاة والصوم ، وتحريم الخمر والسرقة ، ونحو ذلك . فهذه ليست محلاً للاجتهاد ، وبالتالي لا يظهر فيها تنازع الأنظار بين المجتهدين قط .

وقسم آخر مظنون ، تتنازعه الاحتمالات مهما تباينت وتفاوتت في درجاتها ، وبذلك كان هذا القسم محلاً لتنازع الأنظار ، وموطنا للاختلاف والاتفاق . وهذا النوع من الأحكام هو الذي يدور الاجتهاد والاستنباط في نطاقه .

---

(١) الصحاح في اللغة والعلوم ، تأليف نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، كلمة (ذهب) .

(٢) الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي ، للخليفي ، ص٤٣ . وقد عقد الإمام القرافي بحثاً مطولاً في تحقيق ماهية «المذهب» وشرحه في «السؤال السابع والثلاثين» من كتابه «الإحكام في تميز الفتاوى من الأحكام» .

واصطلح المتأخرون من فقهاء المذاهب على أن كلمة «مذهب أحمد» مثلاً إذا أطلقت، فلا يقصد بها دائماً ما ذهب إليه الإمام نفسه، بل ما استقر عليه القول وجرت به الفتوى، سواء أكان هو قول الإمام نفسه، أم كان قولاً لأصحابه، أم كان قولاً مخرجاً معتمداً. فيقولون: المذهب في المسألة كذا، ويقصدون هذا المعنى، من باب إطلاق الشيء على جزئه الأهم، كقوله ﷺ: «الحج عرفة»[1]، وذلك لأن الأهم عند الفقيه المقلد هو ما به الفتوى دون غيره[2].

والمذهب بهذا المعنى الأخير لم يكن معروفاً في زمن الأئمة أصحاب المذاهب المتبوعة، فمالك والشافعي وغيرهما لم يكونوا يعرفون معنى المذاهب، وإنما كانوا ينشرون علم السنة، وفقه الصحابة والتابعين، ولذا قيل: إن نسبة المذهب إلى صاحبه لا يخلو من تسامح.

ثم تطورت دلالة هذه الكلمة حتى استقرت على مدلول كبير ومضمون واسع وأصبح إطلاق كلمة «المذهب الحنبلي» مثلاً في الأزمنة المتأخرة إلى يومنا هذا يعني ذلك المجموع المتكامل، والبنيان المتراصف المشيد من فقه وأصول وقواعد وضوابط وفروق واصطلاحات، تولدت وترتبت وهذبت، عبر مدة زمنية غير قليلة، وجهود كوكبة متلاحقة من العلماء، بنى اللاحق فيها على ما انتهى إليه السابق، منذ أن كان المذهب في طي تلك المسائل والفتاوي المتفرقة، والاجتهادات المنثورة في التصانيف الأولى والأسمعة التي دونها الأصحاب رحمة الله عليهم أجمعين.

❋ ❋ ❋

ثانياً ـ نشأة المذاهب الفقهية وسببها:

من المعلوم أن المذاهب الفقهية لم تكن معروفة في زمن الصحابة ولا التابعين، على أن بعض الصحابة تفردوا بالمشيخة لبعض فقهاء التابعين، فقد ذكر السخاوي

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٧٧٤)، وأصحاب السنن: أبو داود (١٩٤٩) والترمذي (٨٨٩)، والنسائي ٥/ ٢٦٤، وابن ماجه (٣٠١٥) من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي.

(٢) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، د. عمر بن عبد الكريم الجيدي، ص٧. ط. المغرب.

عن علي ابن المديني أن المذاهب المقلَّدة أربابها من الصحابة ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، قال: وكان لكل منهم أتباع في الفقه يدون في علمهم وفتواهم قولهم[1].

ولنا أن نزعم أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت على حظ من ذلك؛ إذ تتلمذ عليها ابن أختها عروة بن الزبير، ومسروق بن الأجدع، وعلقمة والأسود النخعيان، فقد جاء أكثر علمها من جهة هؤلاء.

وطبقة فقهاء الصحابة لم تكن تتميز بالأمصار والأقاليم، وإنما كانت متميزة بالزمن الذي أظل الخلافة الراشدة وما بعدها إلى نهاية القرن الأول. وقد جرى الشيرازي على هذا المَهْيَع، فلم يوزع الصحابة الفقهاء على الأمصار الإسلامية، وإنما ترجم لهم ترجمة زمنية عامة، وقسمهم إلى كبار وصغار، مع أن منهم من مات بالمدينة، ومنهم من مات بالبصرة، ومنهم من مات بالشام، وهكذا.. فلما انتهى إلى فقهاء التابعين وزعهم على الأمصار الإسلامية المعروفة آنذاك[2].

فدل هذا على أن الفقه انتسب إلى البلدان في زمن التابعين، وبالخصوص في طبقة صغارهم، فاشتهر بالمدينة جماعة، وبمكة جماعة، وبالبصرة والكوفة والشام واليمن ومصر كذلك. ولسنا بحاجة إلى تفصيل ذلك، لكن نقول: إن هذه البلدان احتضنت من فقهاء التابعين أعداداً متفاوتة بحسب تفاوت عدد الصحابة الذين ورَّثوهم من قبل. وهذا التفاوت هو السر في تكوين مدرسة الحجاز ومدرسة العراق. فقد كانت الخلافة بالمدينة أولاً، وكانت مجتمع الصحابة وموطن سراتهم، فإن النبي ﷺ بعد رجوعه من غزوة حنين ترك بها اثني عشر ألفاً من الصحابة، مات بها منهم عشرة آلاف، وتفرق ألفان في سائر أقطار الإسلام، هكذا قال مالك وغيره[3].

ثم انتقلت الخلافة إلى الكوفة قبل أن تستقر في الشام، وانتقل إليها من الصحابة نحو من ثلاثمائة ونيف[4]. وكان قد استوطن البصرة والكوفة من الصحابة المشهورين: علي وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين، وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم.

وتولدت من الكوفة مدرسة الرأي التي تستعمل القياس، وتُعمله بشكل واضح

---

(١) الفكر السامي، لمحمد بن الحسن الحجوي ١/ ٢٨٧.

(٢) طبقات الفقهاء، للشيرازي.

(٣) الفكر السامي ١/ ٢١١.

(٤) المرجع السابق ١/ ٣١٠.

ومنهجي في استنباط الأحكام، وكان رائدها إذ ذاك إبراهيم النخعي رحمه الله، وظهرت مدرسة الحديث بالحجاز، وكان حامل اللواء فيها هو سعيد بن المسيَّب.

والواقع أن الحجاز لم تكن فيها مدرسة ولا رائد، وإنما تميز الحجازيون بأنهم أهل حديث وأثر، كما تميز العراقيون باستعمال القياس وكثرة التفريع الفقهي، وقد كان صغار التابعين ومن بعدهم في الشام ومصر واليمن على سنن الحجازيين، كما أن فقهاء الأمصار استعملوا القياس، كما استعمله الصحابة، وكان ربيعة بن عبد الرحمن يسكن المدينة، وهو شيخ مالك ابن أنس في الفقه، ومع ذلك كان يتعاطى الرأي حتى لقب بـ«ربيعة الرأي»، كما كان الشعبي وابن سيرين من أعلام محدثي العراق وعلمائهم، ولم يكونا معروفين بالرأي.

فالحقيقة أن النزاع قام بين بعض الحجازيين والعراقيين بسبب أن معظم العلم انحصر في الحجاز والعراق، وكان قد دخل في طور الانتساب إلى البلدان كما قلنا، فحصل ما يشبه تحاسد الأقران وتنازعهم على الفضائل، فكان علماء الحجاز يرون أنهم قد اجتمعت لهم السنة، وأن الإسناد الصحيح الثابت لا يزال متوارثاً فيهم، فأصح الأسانيد عندهم: الزهري عن سالم عن أبيه، ومالك عن نافع عن ابن عمر، وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأن الحديث إذا جاوز الحرّتين انقطع نخاعه.

وكان علماء العراق يرون أنهم هم الآخرون قد استغنوا بما حمل إليهم الصحابة الأولون من العلم، وخصوصاً عبد الله بن مسعود، وكان جادة الإسناد إليه: منصور عن إبراهيم عن علقمة عنه رضي الله عنه. ولكن لما قلّت بضاعتهم بالنظر إلى بضاعة الحجازيين فتحوا باب الرأي والقياس ليسدوا الفراغ، ويحكموا في تلك الفروع الكثيرة التي خاضوا فيها.

إلى جانب ذلك فقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وامتزجت الثقافات فيها، وتفرق الفقهاء في الأمصار، وكثرت الرحلات والفتاوى والوقائع، وشاع الجدل والمناظرات في المجالس، وأخذ التدوين، بمعنى التصنيف، يشق طريقه في صفوف العلماء، كما كثرت الترجمة لعلوم الأوائل، وتجرد كثير من الموالي وانتدبوا يتفقهون ويتعلمون حتى صاروا أئمة الناس وازدهر الفقه بهم ازدهاراً عظيماً[1].

كل هذه العوامل تسببت في وجود علماء تميزوا بجمع الفقه، وكثرة الحفظ والتألّق في الاجتهاد على ضوء ما انتهى إليهم من شيوخهم، وبذلك صاروا فيما بعدُ أئمةً لمذاهب فقهية تعرف بأسمائهم بصورة تلقائية.

---

(١) المدخل للفقه الإسلامي، محمد سلام مدكور، ص٨٥-٨٩.

● ففي المدينة :

انتهى الفقه إلى مالك بن أنس، ومن كان في طبقته، من مثل: عبد العزيز بن سلمة ومحمد بن أبي سبرة وكثير بن فرقد وابن أبي ذئب، رووه عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن هرمز وربيعة وأبي الزناد، والفقهاء السبعة الذين رووا بدورهم عن الصحابة ـ وكانوا في الغالب آباءهم ـ وهم: سعيدُ بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعُبيد الله بن عبد الله، وخارجة بن زيد وسليمان بن يَسار، وأبو بكر بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، وقيل: سالم بن عبد الله.

● وفي مكة :

انتهى الفقه إلى محمد بن إدريس الشافعي، عن شيخه الزَّنجي، عن ابن جُريج وابن أبي نجيح عن أصحاب ابن عباس؛ كعكرمة وعمرو بن دينار وعطاء ومجاهد وابن أبي مُليكة.

● وفي الشام :

انتهى الفقه إلى الأوزاعي، عن سليمان بن موسى الأشدق ومكحول ورجاء بن حيَوة وعبد الله بن زكريا وهانئ بن كلثوم، عن شَهْر بن حَوْشَب وأبي إدريس الخولاني؛ من تلامذة أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس.

● وفي مصر :

انتهى الفقه إلى الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج وعمرو بن الحارث ومرثد بن عبد الله اليزني، عن الصُّنابحي وعبد الله بن مالك الجيشاني، وهما من أصحاب عمر بن الخطاب.

● وفي الكوفة :

انتهى الفقه إلى أبي حنيفة والحسن بن صالح بن حيّ، وشريك النخعي، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى وابن شُبْرُمَة، وهؤلاء عن الحكم بن عتيبة وحماد ابن أبي سليمان، وحبيب بن أبي ثابت والحارث بن يزيد العكلي، وهؤلاء عن الشعبي وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وهؤلاء عن أصحاب علي وابن مسعود، كعلقمة والأسود النخعيين، ومسروق، وعَبيدة السلماني، وشُريح القاضي والحارث الأعور.

● وفي البصرة :

انتهى الفقه إلى عثمان البتّي، وعبد الرحمن بن مهدي، ونظرائهم؛ كأيوب ويونس ابن عبيد وابن عون وداود بن أبي هند، وهؤلاء عن الحسن البصري وجابر بن زيد

ومحمد بن سيرين وأبي العالية وحميد بن عبد الرحمن، وهؤلاء تلمذوا لكثير من الصحابة، أشهرهم أنس وابن عباس.

ثالثاً ـ أهمية المذاهب الفقهية في خدمة الشريعة الإسلامية:

ارتبطت كلمة «المذهب» في أذهان البعض بتلك الآثار السلبية التي أورثتها بعض التعصبات المذهبية لفقهاء المسلمين، وحفلت بها بعض التراجم والردود والمناظرات والتأليفات المختلفة، كما ارتبطت هذه الكلمة أحياناً بالتقليد والجمود على اجتهادات الأولين، والاستغناء بذلك عن الحاجة إلى الاجتهاد والبحث والتحقيق العلمي.

وقد أخفى هذا الارتباط ما كان للمذاهب الفقهية من فضل على المسلمين وخدمة لشريعتهم، ولسنا بسبيل أن نعرف ذلك الخير وذلك الفضل إلا إذا تصورنا تاريخ الفقه الإسلامي قد انتهى بجميع أدواره وحلقاته إلينا خالياً من تلك المذاهب المدونة المتبعة، سواء منها ما انقرض أو ما بقي واستمر، فلننظر كيف سيكون الحال ووضع الفقه الإسلامي إذن؟ لا ريب أنه سيكون عبارة عن شتات ومنثورات، كتلك المنثورات التي كانت بين يدي الفقهاء والطلاب في بداية عصر التدوين.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من كشف النقاب عن مزايا المذاهب الفقهية المدونة المتبعة، وهذه المزايا بنظرنا تكمن على العموم في النقط التالية:

١ ـ استيعاب المذاهب غير المدونة، وكذلك المذاهب المنقرضة، في ضمن مصنفات المذاهب المتبعة، وبالتالي تسهيل الرجوع إليها. ففقه السلف قد وصل إلينا في طي تلك المصنفات.

٢ ـ تدوين الفقه الإسلامي وتسهيله للدارسين. وذلك بفضل جهود فقهاء المذاهب في التبويب والفهرسة ووضع المصطلحات، وشرح المجملات وتكميل النقص.

٣ ـ بيان طرائق الاجتهاد وقواعد الاستنباط من خلال ما كتب في أصول الفقه من وجهة نظر كل مذهب.

٤ ـ ملء الفراغ الفقهي بواسطة الاجتهاد التخريجي والاجتهاد المقيد.

٥ ـ تسهيل الاجتهاد لدى فقهاء ما بعد التدوين إلى عصرنا الحاضر؛ بإعطاء ثروة كبيرة من المقررات الفقهية والأدلة والقواعد والنصوص التي ترشد الباحث مهما كانت مسألة بحثه جديدة في الواقع.



الفصل الأول

في سيرة الإمام أحمد وعلمه

وفيه: تمهيد، وخمسة مباحث:

- المبحث الأول: الحياة السياسية في عصر الإمام أحمد.
- المبحث الثاني: الحياة الثقافية في عصر الإمام أحمد.
- المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية في عصر الإمام أحمد.
- المبحث الرابع: سيرة الإمام أحمد.
- المبحث الخامس: وفاة الإمام أحمد، ومجمل مناقبه وعلمه.



لما كان الإمام أحمد رائد المذهب الحنبلي وواضع أسسه الأولى، آثرنا أن نفرد سيرته بجانبيها الذاتي والعلمي بفصل مستقل، فقد بزغ فجر المذهب الحنبلي في شخصية إمام السنة مستمداً من الكتاب والسنة، ثم امتد ظله الوارف على الحياة العملية والسلوك التطبيقي، فجاءت القدوة التي أورثها بين يدي أصحابه كاملة، ومَثُل أمام أعينهم منهج جديد يضاف إلى منهج الإمام الشافعي الذي رسمه من حصيلة الاستيعاب لمسلك العراقيين ومسلك الحجازيين.

وتأتي سيرة هذا الإمام الجليل وما خلفته من مآثر في آفاق الفقه والحديث والعلم والعمل، في سياق التطور العلمي والثقافي والسياسي للمجتمع الإسلامي في بغداد.

ومن ثَم اقتضى المنهج الدراسي أن نمهد للبحث بالوصف الإجمالي للحياة الاجتماعية في عاصمة الإسلام ومدينة السلام[1]، في عصر الإمام المبجل، لنكشف للقارئ المناخ التربوي والثقافي الذي فتح هذا الإمام عليه عينيه، وتأثر به تأثراً مباشراً، لأن الإنسان ابن بيئته، كما يقولون.

وتنقسم سيرة الإمام أحمد، بحسب التدرج التربوي والثقافي الذي كان سائداً آنذاك، إلى: سيرة النشأة والطفولة، أو السيرة التربوية، فطلب العلم والرحلة فيه، أو سيرة الطلب والتتلمذ، فتكوين الأسرة والحياة المعيشية والتعليمية بعد الزواج. ثم جاءت المحنة بأسبابها وأطوارها ونتائجها.

ونختم هذه السيرة المباركة بكلمة موجزة عن وفاته، ثم نسجل في الأخير مجمل مناقب الإمام وعلمه، وهو القسم المهم من حياته بالنسبة إلى منهجنا، وسنقتصر على مختارات من تلك الأخبار الكثيفة الحافلة، لنصل إلى الاطلاع على الشخصية العلمية في

---

(١) كانت بغداد تلقب بمدينة السلام، سماها أبو جعفر المنصور بهذا الاسم، كما في «معجم البلدان» (١/ ٤٥٦). واختلف المؤرخون كثيراً حول اشتقاق لفظ «بغداد» ومعناه، ولكنهم في كل تفسيراتهم لم يخرجوا عن أن الكلمة مركبة من مقطعين (باغ) وتعني الله، أو بستان، و (داد) وتعني عطية، أو هي اسم لرجل. فهي عطية الله، أو بستان داد. وأصلها فارسي، كما رأى البعض. «دراسات في تاريخ الخلافة العباسية» للدكتورة أمينة البيطار، ص٤٠٢. ط. مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، ١٩٩٧.

مرآة حياة الإمام المبجل من خلال ما شهدت به ألسنة العلماء الذين صاحبوه من شيوخ وتلاميذ، ثم من خلال الرواية عنه وتلقي العلوم من لسانه، سواء في قسم الحديث والآثار، أم في قسم الفقه والاجتهاد، ثم من خلال مؤلفاته التي تُكوّن القسم الثاني من أقسام التلقي لعلومه ومعارفه، سواء منها الكتب العامة أم الرسائل الشخصية التي كانت إحدى طرق التعليم آنذاك.

ولا بد في الأخير من العطف على دعوى كون الإمام أحمد محدثاً وليس بفقيه، ونقدها في الميزان العلمي نقداً يكشف عن مكنون تلك الدعوى ومنشئها، ثم بيان بطلانها في حقيقة الأمر وواقع المعارف التي تتصل بالإمام أحمد ومنزلته الفقهية بين المجتهدين، والله الموفق.

* * *

المبحث الأول

الحياة السياسية

في

عصر الإمام أحمد

ولد الإمام أحمد رحمه الله سنة ١٦٤ هـ بعد مرور اثنتين وثلاثين سنة على ميلاد الدولة العباسية، على أنقاض الأمويين وأفول نجم دولتهم، ومات سنة ٢٤١ هـ. بعدما أنافت هذه الدولة على ما يزيد على القرن بعشر سنوات.

فكان الإمام أحمد شاهداً لقرنها معاصراً لثمانية من أشهر خلفائها على الإطلاق، وهم: المهدي (١٦١ هـ- ١٦٩ هـ)، والهادي (١٦٩هـ-١٧٠هـ)، والرشيد (١٧٠هـ- ١٩٣هـ)، والأمين (١٩٣هـ-١٩٨هـ)، والمأمون (١٩٨هـ-٢١٨هـ)، والمعتصم (٢١٨هـ-٢٢٧هـ)، والواثق (٢٢٧هـ-٢٣٢هـ)، والمتوكل (٢٣٢هـ-٢٤٧هـ).

ولم يكن الإمام أحمد بمنأى عن مهد الخلافة ومقر إدارة شؤونها، بل كُتب له أن يولد ويعيش في عاصمتها بغداد - دار السلام - التي اختطها العباسيون لأنفسهم من أول يوم، ولم تكن قبلهم شيئاً مذكوراً، فبناها المنصور، واتخذها عاصمة للدولته وسريراً لملكه، وصارت منذ ذلك العهد مثابة للعلماء والأدباء والشعراء، ومشاهير الأعلام من كل صنف.

وكان القرن الذي عاصره الإمام أحمد - رحمه الله - قرن فتوة الدولة العباسية وزهرة شبابها، فكان الخلفاء المذكورون أقوياء، على تفاوت بينهم، عملوا بما أمدَّهم الله من الجهد والعون والإخلاص لتوطيد دعائم الخلافة والتمكين لها، وفرض هيبتها على دولة الروم التي كانت لا تزال إذ ذاك الدولة التي ترفع عقيرتها طمعاً باسترجاع ما ضاع من تحت يدها من الأراضي الشامية والمصرية والمغربية، فكان الخلفاء يردون على كل محاولة بغزوة في الصيف أو في الشتاء، فيفتحون ويغنمون ويأسرون.

ولم يكن الخلفاء العباسيون المذكورون بالصورة التي أضفاها عليهم دهاقنة المستشرقين، ومن سار على شاكلتهم من أصحاب الأدب الروائي في عصرنا الحديث، معتمدين على روايات القصاص وأصحاب النوادر والكتب الأدبية، التي لا يعنيها الإسناد والتوثيق بقدر ما يعنيها تزويق المسامرات وتلفيق المنادمات وتدبيج الحكايات الطريفة في مجالس فلان وفلان.

فقد جاء في ترجمة هارون الرشيد أنه غزا في حياة أبيه مراراً.. وكان من أحسن الناس سيرة وأكثرهم غزواً وحجاً بنفسه.. وكان يتصدق من صلب ماله في كل يوم بألف درهم، وإذا حج أحج معه مائة من الفقهاء وأبنائهم.. وكان يحب الفقهاء والشعراء والأدباء ويعطيهم كثيراً ولا يضيع لديه برٌّ ولا معروف.. وكان يصلي في كل يوم مائة ركعة تطوعاً إلى أن فارق الدنيا[1].

وجاء في ترجمة المأمون أنه كان من رجال بني العباس حزماً وعزماً ورأياً وعقلاً وهيبة وحلماً، ومحاسنه كثيرة في الجملة.. وكان كثير الغزو.. وفي سنة خمس عشرة - بعد المائتين - سار لغزو الروم، ومن غزوته عطف على دمشق، وفي سنة ست عشرة كرَّ غازياً الروم، وجهَّز أخاه المعتصم ففتح حصوناً... وأقبل "تُوفيل" طاغية الروم، ثم وقعت الهدنة بعد أن كتب "تُوفيل"، فبدأ بنفسه، وأغلظ في المكاتبة، فغضب المأمون[2] وعزم على المسير إلى قسطنطينية، فهجم الشتاء.

وفي ترجمة المعتصم قال ابن كثير[3]: فتح ثماني فتوحات: بلاد بابَك على يد الأفْشين، وعمورية بنفسه، والزُّط بعُجيف، وبحر البصرة، وقلعة الأجراف، وأعراب ديار ربيعة، والشَّارَك، وفتح مصر بعد عصيانها.

وقال الخطيب البغدادي[4]: غزا المعتصم بلاد الروم في سنة ثلاث وعشرين ومائتين، فأنكى نكاية عظيمة في العدو، ونصب على عمورية المجانيق....

---

(١) ترجمته مطولة في: تاريخ بغداد ١٤ / ٥، للخطيب البغدادي، وتاريخ الطبري ٨ / ٣٤٧، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٢٨٦، للذهبي، والبداية والنهاية ١٤ / ٢٧، لابن كثير.

(٢) ترجمته مطولة في: تاريخ بغداد ١٠ / ٢٨٣، وتاريخ الطبري ٨ / ٦٢٣-٦٦٦، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٧٢، والبداية والنهاية ١٤ / ٢١٤.

(٣) البداية والنهاية ١٤ / ٢٨٣.

(٤) تاريخ بغداد ٣ / ٣٤٤.

وقد كانت الدولة العباسية نشأت في خراسان بعيداً عن البلاد العربية، فدخل في الدعوة إلى قيامها وتقويض ملك الأمويين جمهرة كبيرة من العجم، كالترك والفرس والديلم، وكان للعنصر الفارسي الحظ الأوفر والعدد الأكبر في ذلك، فلا جرم كان الخلفاء العباسيون يستعينون بهذه الألوان من الأمم العجمية في الإدارة والجيش والخدمات المختلفة.

فقد ولّى العباسيون أسرة البرامكة مقاليد الوزارة وبعض ولايات الأقاليم منذ النشأة، فكان خالد بن برمك الفارسي توصل إلى أعلى المراتب في دولة أبي جعفر المنصور، ثم كان ابنه يحيى بمثابة رئيس الوزراء عند هارون الرشيد، فكان من أعظم الوزراء، وكان الرشيد يخاطبه: يا أبي، ثم كان ابنه جعفر نائباً على دمشق بعد أن أخمد فيها فتنة العصبية هناك. وتولّى الفضل بن يحيى إمرة خراسان وعمل الوزارة[1].

واتخذ الفضل بن يحيى جنداً من العجم سماهم «العباسية»، وجعل ولاءهم له، وبلغ عددهم خمس مئة ألف رجل، فقدم منهم بغداد عشرون ألفاً فسموا ببغداد الكَرْنبيّة[2].

واعتمد المعتصم هو الآخر على العنصر التركي، ولعل ذلك بسبب أن أمه «ماردة» كانت من الأتراك. فكون فرقة عسكرية كبيرة في جيش الخلافة بلغت نحواً من عشرين ألفاً. ولما ضاقت بهم بغداد، وكثرت الخصومات بينهم وبين الفرس من جهة، وبينهم وبين العامة من جهة ثانية استوطن لهم بالقاطول شرقي بغداد، وبنى به مدينة سماها «سَامُرَّاء» فاتخذها معسكراً للجيش وحاضرة لملكه[3].

ولكن هؤلاء الأتراك كانوا من بعد الواثق بالله بلاء على الخلافة وقتلوا عدداً من الخلفاء تترى، كالمتوكل والمستعين والمعتز والمهدي.

ومن المعلوم أن ثورات الخوارج والعلويين كانت مما تميز به العهد الأموي، فلما جاء العباسيون خفّت وطأة الفريقين، وانكسرت شوكة الخوارج، ولم يعد لهم في هذه الدولة شأن، وكذلك العلويون لم يكن لهم من بعد الرشيد قوة يصاولون بها بني عمهم وينازلون.

أما المتمردون على سلطان الدولة بسبب العداوة للإسلام والمخالفة لملته، فكانوا غير قليل، فقد كثر أتباع ابن الراوندي الرافضي بأصفهان في عهد المنصور، وكثرت الزنادقة في العراق الشرقي وبلاد فارس، وهي حركة كانت تسعى في وجهتها العامة

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٩-٦١، ٨٩، ٩١.

(٢) تاريخ الطبري ٥/ ٢٥٧.

(٣) تاريخ الطبري ٩/ ٢١٧، البداية والنهاية ١٤/ ٢٨٧، أصول مذهب الإمام أحمد، ص٣٦.

إلى الرجوع إلى الديانات التي كانت قبل الإسلام سائدة هناك، كالمانوية والزرادشتية، والمذاهب الإباحية، كالمزدكية.

وظهرت طائفة باطنية تسمى «الخُرَّمية»، قال ابن كثير في حوادث سنة (٢٠١هـ): و فيها تحرك بابك الخُرَّمي واتبعه طائفة من السِّفْلة والجهلة وكان يقول بالتناسخ قبَّحه الله ولعنه(١). واستمرت هذه الحركة تعيث فساداً وتناوئ الخلافة العباسية وتتعاون مع الدولة الرومانية طيلة فترة خلافة المأمون، ولم يتمكن من القضاء عليها إلا في خلافة المعتصم سنة (٢٢٣هـ) على يد قائده الأفشين، بعد أن قُتل من المسلمين ما ينيف على ربع المليون(٢).

وكان الغزو والجهاد مستمراً، يغزو المسلمون مرتين في السنة الواحدة، فلذلك نجد المؤرخين يقولون: وغزا في صائفة هذه السنة فلان، وغزا في شاتيتها فلان. وكانت أكثر تلك الغزوات متجهة إلى دولة الروم الشرقية التي كانت عاصمتها القسطنطينية، حتى إن المأمون مات وهو على الحدود الساحلية من نواحي طرسوس يجاهد ويفتح الحصون.

* * *

(١) البداية والنهاية ١٤ / ١٢١.

(٢) تاريخ الطبري ٩ / ٢٩-٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٩٣.

المبحث الثاني

الحياة الثقافية

في

عصر الإمام أحمد

ما إن نزل المنصور «بغداد» بعد أن ابتناها منتقلاً عن «الهاشمية» إليها حتى نقل إليها خزائنه ودواوينه، وفرغ لنشر العلوم، واستدعى إليها المترجمين، وبدأت حركة الترجمة، فترجم له عالم هندي كتاباً في علم حساب النجوم، وترجم ابن المقفع (١٠٦ـ ١٤٢هـ) كتب "أرسطاطاليس" في المنطق، وكتاب «كليلة ودمنة» في الأدب، وكان أول من أنشأ بها مدارس للطب والعلوم الإسلامية.

وكان أبو حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠هـ) قد جلس في الكوفة يؤسس مدرسة الرأي.

ثم جاء المهدي بن المنصور، وكان نقادة للشعر، أديباً، وفي أيامه وضع له وزيره أبو عبيد الله معاوية بن يسار كتاب «الخراج» ذكر فيه أحكامه الشرعية ودقائقه وقواعده، وكان أول من صنف في الخراج، وتبعه الناس بعد ذلك، فصنفوا في هذا الفن. وألف المفضل الضبي كتابه «المفضليات» المشهور في الأدب.

ثم جاء الرشيد، وكان راغباً في العلم محباً للعلماء يجلُّهم ويقربهم، فاستقضى أبا يوسف صاحب أبي حنيفة، وألف له كتاب «الخراج» الشهير. وبذل الرشيد الكثير من المال في سبيل خدمة العلم وتأسيس معاهده ومراكزه، وبلغت بغداد في أيامه مكانة لم تظفر بها مدينة في ذلك العهد، فأنشئت فيها المراصد والمكتبات والبيمارستانات (المشافي الجامعية) والمدارس، وإليه يعزى تأسيس «بيت الحكمة» الذي جمع له من الكتب شيئاً كثيراً، وكان مجتمع المتصلين بالعلم والمشتغلين بالفن والراغبين في الأدب[١].

---

(١) مقدمة تحقيق «المعارف» لابن قتيبة للدكتور ثروت عكاشة ص٧-١٠.

وأما أيام الأمين، فقد كانت خافتة في تألقها، ضعيفة في عطائها، قليلة في عددها، بسبب الفتن المتلاحقة بينه وبين أخيه المأمون، حتى انتهت بقتله وأفضت بالخلافة إلى أخيه الذي اتجه إلى «بيت الحكمة» الذي أسسه أبوه، فأفرد لكل عالم ركناً، فازدحمت جنبات هذا البيت بالعلماء والفلاسفة والمترجمين والمؤلفين وأساطين اللغة ورجال الأدب.

فترجم الحجاج بن يوسف بن مطر مصنفات إقليدس وكتاب بطليموس المعروف بالمجسطي[1].

وكان قبل ذلك قد توفي مالك بن أنس (١٧٩هـ) بالمدينة، والليث بن سعد (١٧٥هـ) بمصر، وسفيان الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، والأوزاعي (١٥٧هـ) بالشام. وهؤلاء كانوا أئمة الناس في الحديث والفقه معاً، يرحل إليهم وتضرب لهم أكباد المطي. وكان الشافعي قد مات بمصر (٢٠٤هـ) بعدما استقر بها وألقى عصا التسيار من الرحلات التي رحلها متردداً بين مكة واليمن والمدينة والعراق.

وبزغ نجم أئمة الحديث ونقاده وحفاظه، كشعبة بن الحجاج وخالد الحذاء وجرير ابن حازم وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان ويزيد بن هارون، وغيرهم.

وترك هؤلاء الأئمة آثارهم وصنفوا التصانيف في الفقه والحديث على حَدٍّ سواء، فوضع مالك بن أنس كتابه «الموطأ» على نحو بديع لم يسبق إلى مثله أحد، وألف سحنون كتاب «المدونة» في الفقه المالكي بعدما ذاكر بها ابن القاسم فيما رواه من فقه عن شيخه مالك بن أنس. ووضع سفيان الثوري كتاباً جامعاً في مسائل الفقه إلى جانب كتابه «الجامع» في الحديث. كما ألَّف الأوزاعي كتاب «السنن»، وألَّف الشافعي كتبه المشهورة المعروفة «الرسالة» في الأصول، و«الأم» و«المبسوط» في الفقه[2]، وغيرها. ودوَّن محمد ابن الحسن فقه أبي حنيفة وأبي يوسف، وفقهه هو ثالث الثلاثة.

---

(١) الفهرست، لابن النديم، ص٣٢٥، ٣٢٧. تحقيق: رضا ـ تجدّد.

(٢) قال الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «ابن حنبل» ص ١٢٣: إن بعض المتقدمين سموا كتاب «الأم» باسم «المبسوط». فهو على هذا عنده كتاب واحد باسمين مختلفين، والواقع أنهما كتابان مختلفان، فقد قال ابن النديم في «الفهرست» (ص٢٦٤): وتوفي ـ أي الشافعي ـ سنة أربع ومائتين بمصر وله من الكتب، كتاب «المبسوط» في الفقه، رواه عنه الربيع بن سليمان والزعفراني، ويحتوي هذا الكتاب على: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب الاعتكاف ا.هـ. وذكر محقق كتاب «معرفة السنن والآثار» الدكتور عبد المعطي قلعه جي (١/ ٢٧) أن كتاب «المبسوط» وصلت إلينا منه قطع في مختصر البويطي. والله أعلم.

وبرز من الكُتّاب والأدباء والشعراء والإخباريين والنسّابة أعلام تألقوا نجوماً في سماء التاريخ، كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والأصمعي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والجاحظ، وابن قتيبة، وابن السكِّيت، وابن سعد، والواقدي، ومحمد بن إسحاق بن يسار.

لقد كان عصر الإمام أحمد رحمه الله عصر النضج الثقافي إلى جانب النضج السياسي، فالتقى العلماء وتدارسوا الفقه، وكانت الرحلات قد كثرت بين البلدان والأمصار، وكان الإمام أحمد أحد روادها، وأخذ حديث العراقيين يجتمع إلى حديث الحجازيين إلى حديث المصريين إلى حديث الشاميين إلى حديث اليمنيين، وأخذ الفقه يجمع من فلان وفلان وفلان، ويتلاقح، ليظهر في ثوب جديد، بعد أن كان متفرقاً في الأمصار من لدن عهد الصحابة إلى ذلك العهد.

ولا ريب أن الإمام أحمد كان متصلاً بذلك الرصيد الذي تجمع بين يديه ببغداد ورحل إلى مثله في بقية الأمصار. قال ابن الجوزي: «ابتدأ أحمد رضي الله عنه في طلب العلم من شيوخ بغداد ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وكتب عن علماء كل بلد»[(١)].

وكان في تلك الرحلات يستوعب ما عند الناس في ذلك الزمن، ولو لم يكن يتفق مع مسلكه، فقد قال أبو بكر الخلال: كان أحمد قد كتب كتب الرأي وحفظها ثم لم يلتفت إليها[(٢)]. ويبلغ به الحفظ لما عند سفيان الثوري من المرويات والعلوم حدّاً قال فيه عبد الرحمن بن مهدي: من أراد أن ينظر إلى ما بين كتفي الثوري فلينظر إلى هذا. وقال: ما نظرت إلى أحمد إلا ذكرت به سفيان[(٣)].

وعاصر الإمام أحمد تأسيس علم أصول الفقه ومناهج الاستنباط، بل كان تَلْمَذَ لواضعه وأول المصنفين فيه، وهو الإمام الشافعي صاحب «الرسالة» الشهيرة، و«جماع العلم» في الاحتجاج بخبر الواحد، و«إبطال الاستحسان»، وغير ذلك.

---

(١) مناقب الإمام أحمد، ص ٤٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١ / ١٨٨.

(٣) المصدر السابق ١١ / ١٩٠.

كما بزغت شمس المناظرات والمساجلات بين الفقهاء، وكذلك بين علماء الكلام من المعتزلة والجهمية والمرجئة وغيرهم، وكانت مجالس المأمون مشهورة بذلك الجدل وتلك المناظرات، مما يدل على أن المذاهب في الفقه والكلام أصبحت يانعة ناضجة الثمار، لها رجالها الذابون عنها، وخصومها المحاججون لها الرادون عليها.

وقد صور ابن قتيبة الجانب السلبي مما كان في تلك المناظرات والاحتكاكات، فقال: وكان طالب العلم فيما مضى يسمع ليعلم، ويعلم ليعمل، ويتفقه في دين الله لينتفع وينفع، فقد صار طالب العلم الآن يسمع ليجمع، ويجمع ليُذكر، ويحفظ ليغالب ويفخر. وكان المتناظرون في الفقه يتناظرون في الجليل من الواقع والمستعمل من الواضح، وفيما ينوب الناس، فينفع الله به القائل والسامع، فقد صار أكثر التناظر فيما دق وخفي، وفيما لا يقع، وفيما قد انقرض من حكم الكتابة وحكم اللعان ورجم المحصن، وصار الغرض فيه إخراج لطيفة وغوصاً على غريبة، ورداً على متقدم، فهذا يرد على أبي حنيفة، وهذا يرد على مالك، وآخر يرد على الشافعي بزخرف من القول، ولطيف من الحيل، كأنه لا يعلم أنه إذا رد على الأول صواباً عند الله بتمويهه فقد تقلد المآثم عن العاملين به دهر الداهرين. وهذا يطعن بالرأي على ماض من السلف، وهو يرى، وبالابتداع في دين الله على آخر، وهو يبتدع.

وكان المتناظرون فيما مضى يتناظرون في معادلة الصبر بالشكر، وفي تفضيل أحدهما على الآخر، وفي الوساوس والخطرات ومجاهدة النفس وقمع الهوى، فقد صار المتناظرون يتناظرون في الاستطاعة والتولد والطفرة والجزء والعرض والجوهر، فهم دائبون يخبطون في العشوات، قد تشعبت بهم الطرق وقادهم الهوى بزمام الردى.

وكان آخر ما وقع من الاختلاف أمراً خص بأصحاب الحديث الذين لم يزالوا بالسنة ظاهرين، وبالاتباع قاهرين يداجون بكل بلد ولا يداجون، ويستتر منهم بالنحل ولا يستترون، ويصدعون بحقهم الناس ولا يستغشون، لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا، ولا يتضع فيه إلاَّ من وضعوا [1].

---

(١) الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة ص ١٠-١٢. تصوير دار الكتب العلمية.

تلك كانت صورة تقريبية عن الواقع الثقافي للمسلمين في ذلك العصر، ولا ريب أن الثقافة كانت إسلامية على الرغم من كل ما هنالك من الجوانب السلبية، وكانت إلى جانب الثقافة الإسلامية ثقافات ثانوية قد ورثتها الشعوب التي دخلت تحت دولة الإسلام، كالثقافة الفارسية والثقافة اليونانية والثقافة الرومانية والثقافة الهندية. وتعتبر الثقافة الفارسية آخذة بالحظ الأوفر في التعايش مع الثقافة الإسلامية والعربية؛ لأن الدولة الفارسية سقطت بكاملها في أيدي المسلمين. ومن أجل ذلك ظهرت الحركة الشعوبية في تلك التخوم، وذَرَّ قرنُ الزندقة والنِّحلِ الداعية إلى إحياء ما كان قد اندرس من الزرادشتية والمانوية والمزدكية وغيرها.

❋ ❋ ❋



المبحث الثالث

الحياة الاجتماعية

في

عصر الإمام أحمد

الحياة الاجتماعية هي وليدة الحياة السياسية والحياة الثقافية، وقد سبق في تصوير الحياة السياسية بيان كيف اختلط العنصر العجمي بالعنصر العربي في المجتمع الإسلامي غب ميلاد الدولة العباسية.

فقد ازدحمت بغداد بالفرس والترك إلى جانب العرب، بل كان هناك العنصر الرومي والهندي والزنجي، ولا يخفى ما في تلك الغزوات المتتالية لبلاد الروم مما كان يأسر المسلمون فيها من الرجال ويَسْبُون من النساء، بالإضافة إلى أن الفضل ابن يحيى البرمكي قد جنَّد خمس مئة ألف من الفرس بخراسان، وأدخل منهم عشرين ألفاً إلى بغداد، وأما المعتصم فقد اتخذ هو الآخر عشرين ألفاً من غلمان الترك وبوأهم «سامراء» مدينة يعيشون فيها ويقومون على الشؤون المدنية المختلفة لعاصمة الخلافة.

وتسارع الناس في اقتناء الإماء واستيلادهن والرفع من شأنهن، حتى صار المولّدون منهن في سدة الخلافة، فكانت أم الرشيد أم ولد يمانية اسمها «الخَيْزُران» وكانت أم المأمون أم ولد أيضاً اسمها «مراجل» باذغيسية، وكذلك المعتصم، فقد كانت أمه أم ولد تركية اسمها «ماردة».

وقد أجمل الحافظ الخطيب البغدادي وصف مدينة السلام، وما كانت تنعم به من الهناء والحياة الكريمة لأهلها، فقال: قال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي: ثم إن بغداد

سميت حين سكنت: مدينة السلام، فليس في الأرض مدينة على هذا الاسم غيرها، وكان بعض إخواننا إذا ذكرها يقرأ قول الله تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ١٥].

قال أبو الحسين: هذا إلى تركنا ذكر أشياء كثيرة من مناقبها التي أفردها الله بها دون سائر الدنيا شرقا وغرباً، وبين ذلك من الأخلاق الكريمة، والسجايا المرضية، والمياه العذبة الغدقة، والفواكه الدمثة، والأموال الجميلة، والحذق في كل صنعة، والجمع لكل حاجة، والأمن من ظهور البدع، والاغتباط بكثرة العلماء والمتعلمين، والفقهاء والمتفقهين، ورؤساء المتكلمين، وسادة الحساب والنحوية، ومجيدي الشعراء، ورواة الأخبار والأنساب، وفنون الآداب، وحضور كل طرفة، واجتماع ثمار الأزمنة في زمن واحد، لا يوجد ذلك في بلد من مدن الدنيا إلا بها، سيما زمن الخريف. ثم إن ضاق مسكن بساكن وجد خيراً منه، وإن لاح له مكان أحب إليه من مكانه لم يتعذر عليه النقلة إليه من أي جانب من جانبيه أراده، ومن أي طرف من أطرافه خف عليه.

ومتى هرب أحد من خصمه وجد من يستره في قرب أو بعد، وإن آثر أن يستبدل داراً بدارٍ أو سكة بسكةٍ أو شارعًا بشارعٍ أو زقاقاً بزقاقٍ وغير ذلك من التبديل اتسع له الإمكان في ذلك حسب الحالة والوقت. ثم عيون التجار المجهزين والسلاطين المعظمين، وأهل البيوتات المبجلين في ناحية ناحية، تنبعث الخيرات بهم إلى الذين هم في الحال دونهم غير منقطع ذلك ولا مفقود، فهي من خزائن الله العظام التي لا يقف على حقيقتها إلا هو وحده(١).

هكذا كان مسقط رأس الإمام أحمد ومهد أيامه الأولى، وفيها كان مستقره من بعد الرحلات التي قضاها في حواضرِ العالم الإسلامي طلباً للعلم وحرصاً على جمع الحديث من أئمته وأساطينه.

* * *

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ١/ ٥٠-٥١. دار الكتاب العربي.

المبحث الرابع

سيرة

الإمام أحمد

حياة الإمام أحمد لم تسجل تسجيلاً عادياً ولم تحفظ لنا في سطور، بل هي حياة حافلة بالمآثر، مليئة بالمناقب، انبرى للتأليف فيها ثلة من المؤرخين والعلماء وأصحاب التراجم، ذلك أن الزهد لا يذكر إلا وذكر معه هذا الإمام، ولا تذكر السنة إلا وأحمد إمامها، ولا يذكر الحديث وأهله إلا والإمام أحمد مرجع الناس في علله وحفظ متونه وأسانيده ورجاله. وهكذا نجد الإمام أحمد على غير العادة يترجم له في طبقات الزهاد وفي طبقات الحفاظ وفي طبقات الفقهاء وغير ذلك.

ولهذا لا نستطيع أن نقدم في هذه الوجازة إلا عيون سيرته ومناقبه وأخباره، وذلك حسب التقسيم التالي:

الطور الأول: النشأة والطفولة.

الطور الثاني: طلبه للعلم والرحلة فيه.

الطور الثالث: حياة الإمام أحمد في بغداد إلى بداية المحنة.

الطور الرابع: المحنة: أسبابها ومراحلها ونتائجها.



الطور الأول

النشأة والطفولة

ينسب الإمام أحمد بن حنبل إلى جده الأدنى، واسمه الكامل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله.

وينتهي نسب الإمام أحمد إلى شيبان بن ذُهل بن ثعلبة، فكان نسبهُ في العرب شيبانياً صريحاً. وقد وقع خَطَأٌ في نسبه من بعض النُّساب صححه الخطيب البغدادي، فنُسب إلى بني ذهل بن شيبان. وسبب الخطأ هو أن ذهل بن شيبان اسم لعم ذهل بن ثعلبة الواقع في سياق نسب الإمام أحمد[١].

وكان جد الإمام، وهو حنبل بن هلال، من مؤسسي الدولة العباسية، فقد كان من أبناء الدعوة إليها بعدما كان والياً للأمويين.

وكان أبوه محمد من أجناد مرو، مات شاباً في سن الثلاثين تقريباً[٢].

وكان مولد الإمام أحمد ببغداد، جاءت به أمه صفية بنت ميمونة الشيبانية من مرو وهو حمل في بطنها، على الراجح من الروايات، وعلى ما صرح به هو عن نفسه، إذ قال: قُدم بي من خراسان وأنا حمل، وولدت هاهنا، ولم أر جدي ولا أبي[٣].

وكان مولده رحمه الله في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ، وقيل في ربيع الآخر، ولكن لم يختلف في سنة ولادته، فقد صرح هو عن نفسه بذلك في غير ما رواية.

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٨. وذكر الذهبي وهماً آخر وقع في «مناقب أحمد» لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي، وهو أنه قال: «ابن هذيل بن شيبان»، وصوابه ذهل. ووقع ابن الفراء في «الطبقات» (١/ ٤) في الوهم الذي صوبه الخطيب.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٥، مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ٣٧، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٩.

(٣) مناقب الإمام أحمد، ص ٣٦، وذكر الذهبي في السير (١١/ ١٧٩) قدوم أمه به حملاً إلى بغداد بصيغة التضعيف.

ونشأ الإمام أحمد يتيماً في حجر أمه في بغداد، وترعرع فيها، وإن كانت الأخبار عن حياته المبكرة شحيحة قليلة، إلا أننا نستطيع أن نعرف بصورة عامة أنه كان يقضي آنذاك معظم وقته في كتاتيب بغداد التي كانت تزخر بالنشاط العلمي، فقد ذكر الخلاَّل عن محمد بن الحسين عن المرُّوذي، قال: «قال لي أبو عفيف وذكر أبا عبد الله أحمد بن حنبل فقال: كان في الكُتّاب معنا، وهو غُلَيِّم نعرف فضله، وكان الخليفة بالرقة، فيكتب الناس إلى منازلهم الكتب فيبعث نساؤهم إلى المعلم: ابعث إلينا بأحمد بن حنبل ليكتب لهن جواب كتبهن، فيبعثه، فكان يجيء إليهن مطأطئ الرأس، فيكتب جواب كتبهن، فربما أملين عليه الشيء من المنكر فلا يكتبه لهن»[1].

وهذا يدلنا على نبله وعقله وخلقه في صباه.

ويذكر المؤرخون أن داود بن بسطام كان مسؤولاً من قبل الخليفة عن أخبار بغداد في تلك الأيام، فاتفق له مرة أن تأخرت عنه جريدة الأخبار، فبعث إلى عم الإمام أحمد يستفسره عن سبب ذلك، فقال له: بعثت بها مع ابن أخي؛ يعني أحمد بن حنبل، وكان أحمد ألقى بها في الماء، واستنكر أن يوصلها إليه، ولعل ذلك لما كان فيها من الوشايات والأنباء التي لا ترضي دين الإمام أحمد وخلقه الرفيع[2].

وكانت الكتاتيب في ذلك الوقت تعلم اللغة العربية، وتحفظ القرآن للأطفال. فقد قال ابن قتيبة في ذكر أسماء المعلمين: ومن المعلمين: علقمة بن أبي علقمة، مولى عائشة، كان يروي عنه مالك بن أنس، وكان له مكتب يعلم فيه العربية والنحو والعروض، ومات في خلافة المنصور[3].

---

(١) المناقب، لابن الجوزي، ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق ص ٤٤-٤٥. قال الذهبي في كتاب «السير» (١١/ ١٨٦): وذكر الخلال حكايات في عقل أحمد وحيائه في المكتب وورعه في الصغر. ولم ينقل لنا شيئاً من ذلك.

(٣) المعارف، ص ٥٤٩. وذكر الشيخ أبو زهرة رحمه الله في كتابه «ابن حنبل» (ص ٢٠) أن الإمام أحمد أتمَّ حفظ القرآن في صغره في المكتب. ولكن أورد ابن الجوزي في «المناقب» (ص٥٧) قصة رواها الخلاَّل تفيد أنه انقطع عن حفظ القرآن لما شغله الحديث، ولم يتم حفظه إلا في السجن في أيام المحنة.

وهكذا كان النبل والعقل والعفة سمة هذا الغلام من أول نشأته، حتى تَفَرَّس فيه أهل زمانه مستقبلاً متميزاً على أبناء جيله، فقال الحافظ الهيثم بن جميل الأنطاكي: إن عاش هذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه[1].

وكان جادا في الطلب نشيطاً حريصاً، وربما كان يريد البكور في الحديث فتأخذ أمه بثيابه، وتقول: حتى يؤذن الناس، أو حتى يصبحوا[2].

وكانت والدته رحمها الله تحوطه بالعناية وتغذوه بالرعاية في ظل الباقي من أسرته، وكان وحيدها.

وكان عيشهما من غلة ميراث تركه له والده. قال ابن الجوزي: كان أحمد رضي الله عنه قد خلف له أبوه طِرزاً وداراً يسكنها، وكان يكري تلك الطُّرز ويتعفف بكرائها عن الناس[3].

❋ ❋ ❋

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ص ٢٩٥.

(٢) المنهج الأحمد، للعليمي ١/ ٧٢. تحقيق محمود الأرناؤوط.

(٣) مناقب الإمام أحمد، ص٣٠٦.. والطِّرْز، قال في «اللسان»: هو بيت إلى الطول، فارسي، وقيل: هو البيت الصيفي. قال الأزهري: أراه معرباً، وأصله ترِز، وقيل: هو الموضع الذي تنسج فيه الثياب.



الطور الثاني

طلبه للعلم والرحلة فيه

لما أناف الإمام أحمد على الربيع الخامس عشر من عمره توجه بنفسه إلى طلب علم الحديث، وقصد أهله المبرزين فيه، فبدأ بشيوخ بغداد فاستنفد ما عندهم، ثم تنقل في الأمصار المعروفة آنذاك بالحفاظ والفقهاء والأئمة، كالبصرة والكوفة والحجاز واليمن.

فبدأ بالطلب سنة ١٧٩هـ وهي السنة التي توفي فيها عالم المدينة؛ مالك بن أنس، وإمام البصرة حماد بن زيد.

فسمع من علي بن هاشم بن البريد، لكنه سرعان ما بادره الموت به. قال عبد الله: قال أبي: سمعت من علي بن هاشم بن البريد سنة ١٧٩هـ في أول سنة طلبت الحديث، ثم عدت إليه في المجلس الآخر، وقد مات، وهي السنة التي مات فيها مالك بن أنس [١]. وكتب عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة. وفي نفس السنة أي: سنة ١٧٩هـ جلس إلى هشيم ابن بشير الواسطي، وأكثر من الأخذ عنه، ولازمه حتى توفي سنة ١٨٣هـ ولأحمد من العمر عشرون سنة.

وكان هشيم ولد سنة ١٠٤هـ بواسط، ثم قدم بغداد قديماً واستقر فيها. قال عنه الذهبي: شيخ الإسلام محدث بغداد وحافظها [٢].

وروى عنه من أقرانه وأهل طبقته جماعة كبيرة منهم: شعبة والثوري، وهما من شيوخه، وحماد بن زيد، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وغيرهم. فكان الإمام أحمد من طبقة هؤلاء باعتبار هذه المشاركة العالية التي حظي بها. قال أحمد في وصفه: لزمت هشيماً أربع سنين أو خمساً ما سألته عن شيء هيبة له إلا مرتين، وكان كثير التسبيح بين الحديث، يقول بين ذلك: لا إله إلا الله، يمد بها صوته [٣].

وكانت حافظة الإمام أحمد تنال إعجاب الألباء، فقد حفظ كل ما سمعه من هشيم ابن بشير، حتى قال عن نفسه: حفظت كل شيء سمعته من هشيم، وهشيم حي قبل

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٨٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/ ٨٩، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٩٠.

موته. وقال: مات هشيم وأنا ابن عشرين سنة وأنا أحفظ ما سمعت منه، ولقد جاء إنسان إلى باب ابن عُلَيَّة ومعه كتب هشيم فجعل يلقيها عليَّ، وأنا أقول: إسناد هذا كذا، فجاء المعيطي، وكان يحفظ، فقال له: أجبه، فبقي، أي: لم يستطع الجواب، ولقد عرفت من حديثه ما لم أسمعه[1].

ولا جرم فقد كان هشيم محدثاً ولم يكن فقيهاً، لكن كان يجمع في مروياته الأحاديث والآثار وفتاوي الصحابة، يجمعها في الباب الواحد. فقد قال عنه الإمام أحمد: كتبنا عنه كتاب الحج نحواً من ألف حديث، وبعض التفسير، وكتاب القضاء، وكتباً صغاراً. قلت (أي ولده صالح): يكون ثلاثة آلاف؟ قال: أكثر، وجاءنا موت حماد بن زيد ونحن على باب هشيم، وهشيم يملي علينا الجنائز[2].

وإلى جانب اهتمام الإمام أحمد بالحديث واشتغاله فيه منذ نعومة أظفاره، فقد اطلع على بعض ما دونته مدرسة الرأي وانتهى إلى الناس هناك، فقد كان من شيوخ أحمد الأولين أبو يوسف رحمه الله. قال أبو بكر الخلال: «كان أحمد قد كتب كتب الرأي، وحفظها، ثم لم يلتفت إليها»[3].



• رحلات الإمام أحمد:

قال ابن الجوزي: ابتدأ أحمد رضي الله عنه في طلب العلم من شيوخ بغداد ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وكتب عن علماء كل بلد[4].

---

(١) مناقب الإمام أحمد، ص ٨٥-٨٦، تقدمة الجرح والتعديل، ص ٢٩٥.
(٢) المناقب، ص ٤٨.
(٣) السير ١١/ ١٨٨.
(٤) المناقب، ص ٤٦.

ويظهر أثر هذه الرحلات واضحاً في ترتيب كتابه «المسند» وكيفية تفننه في توزيع الصحابة على الأمصار والبلدان.

وقد استوعب الذهبي عدداً كبيراً من شيوخه على عادته، ثم قال: فعدة شيوخه الذين روى عنهم في «المسند» مائتان وثمانون ونيف(١).

وقد رحل الإمام أحمد غِبَّ وفاة شيخه هُشَيم سنة ١٨٣هـ، وكان قد وفد عليهم عبد الرحمن بن مهدي قبل ذلك، فكتب عنه واستفاد منه. فخرج من بغداد في صحبة أعرابي إلى الكوفة، وكان بها من أساطين المحدثين أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، من أبرز من خلف الأعمش رحمه الله، ووكيع بن الجراح الرؤاسي جامع علم سفيان الثوري وراويته.

وكان فيها من فقهاء الرأي جماعة كبيرة، فاطلع على ما عند الجميع وأفاد منهم، فحفظ حديث الثوري بواسطة وكيع، حتى شهد له عبد الرحمن بن مهدي بأنه أعلم الناس بذلك(٢).

وقال عن نفسه رحمه الله: كنت أذاكر وكيعاً بحديث الثوري، وذكر مرة شيئاً، فقال: هذا عند هشيم؟ فقلت: لا. وكان ربما ذكر العشر أحاديث فأحفظها، فإذا قام قالوا لي، فأمليها عليهم(٣).

وكان أحمد في رحلته هذه في حال شظف من العيش حتى كان يتوسد اللَّبِن من قلة ذات اليد، فحُمَّ من جراء ذلك فرجع إلى أمه في بغداد(٤).

ومن الكوفة إلى البصرة دار آبائه وأجداده من بني شيبان، وقد دخل البصرة في المرة الأولى سنة ١٨٦هـ، وتردد عليها خمس مرات آخرها سنة ٢٠٠هـ، ولم يحظ بملاقاة محدثها حماد بن زيد (المتوفى سنة ١٧٩هـ). لكن أخلفه الله بها إسماعيل ابن عُلَيَّة، وابن مهدي، ويحيى القطان، والمعتمر بن سليمان وغُنْدَر. قال رحمه الله: فاتني مالك فأخلف الله علي سفيان بن عيينة، وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله علي إسماعيل ابن علية(٥).

---

(١) السير ١١/ ١٨١.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٢.

(٣) السير ١١/ ١٨٦.

(٤) المناقب، ص ٤٩. ووقع في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٥): «... فحجَجتُ فرجعت إلى أمي ولم أكن استأذنتها». والصواب: فحممتُ. والله أعلم.

(٥) المناقب، ص ٥٤.

ثم رحل إلى واسط سنة ١٨٧هـ وأخذ فيها عن يزيد بن هارون. وفاته جرير بن عبد الحميد بالري[١]؛ لأنه لم يجد ما ينفق على نفسه في الرحلة إليه فتأسف على ذلك، كما تأسف على يحيى بن يحيى النيسابوري أحد الرواة المكثرين عن مالك بن أنس.

ثم رحل إلى الحجاز سنة ١٨٧هـ، فقدم مكة حاجاً لأول مرة، وقد مات الفضيل بن عياض، فكتب عن إبراهيم بن سعد الزهري، وصلى خلفه عدة مرات، ولزم سفيان بن عيينة وأخذ عنه، واعتبره خلف خير مما فاته من الرواية عن عالم المدينة مالك بن أنس، ولقي الشافعي هناك فروى عنه وأفاد منه قبل أن يجتمع به في المرة الثانية ببغداد.

وقد حج أحمد بيت الله الحرام خمس مرات: الأولى هذه، والثانية سنة ١٩١هـ وفيها حج الوليد بن مسلم محدث الشام، والثالثة في سنة ١٩٦هـ وجاور هناك إلى سنة ١٩٧هـ، والرابعة في سنة ١٩٨هـ وجاور إلى سنة ١٩٩هـ[٢].

وكان سفيان قد توفي سنة ١٩٨هـ، فلعل أحمد كان يكثر التردد على مكة في هذه السنوات من أجل سفيان، فلما مات خرج أحمد إلى صنعاء. وقد قال الذهبي: ولقد كان خلق من طلبة الحديث يتكلفون الحج، وما المحرّك لهم سوى لُقي سفيان بن عيينة لإمامته وعلو إسناده. وجاور عنده غير واحد من الحفاظ[٣]. وذكره الشافعي، فقال: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال: وجدت أحاديث الأحكام كلها عند ابن عيينة سوى ستة أحاديث، ووجدتها كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثاً. فهذا يدل على أن سفيان جمع أحاديث العراقيين، لأن أصله من الكوفة، إلى أحاديث الحجازيين[٤].

ورحل أحمد من مكة سنة ١٩٩هـ متوجهاً نحو اليمن في صحبة يحيى بن معين وإسحاق بن راهويه، وكان يقصد بالذات حافظ صنعاء وعالمها عبد الرزاق بن همام. قال أحمد: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين (٢٠٠هـ) وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[٥].

---

(١) قال ابن الجوزي في «المناقب» (ص٥١): قد سمع أحمد بن حنبل من جرير إلا أنه لم يتفق له الإكثار عنه. اهـ. وذكره الذهبي في جملة شيوخه، ولم يذكره الخطيب البغدادي.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٣٨٢.

(٣) السير ٨/ ٤٥٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) السير ٩/ ٥٦٥.

وكان الإمام أحمد حريصاً على عبد الرزاق؛ لأنه كان عنده حديث الزهري عن سالم عن أبيه، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وكان الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه يذهبان إلى أن «الزهري عن سالم عن أبيه» أصح الأسانيد مطلقاً. فاستطاب الرحلة لذلك واهتز طرباً إلى نيل الأمنية:

وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

وجاء عنه أنه قال: ما أهون المشقة فيما استفدنا من عبد الرزاق، كتبنا عنه حديث الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة [1].

ورحل أحمد إلى الشام والجزيرة وأخذ عمن هناك من المحدثين والعلماء.

وبهذه الرحلات خاض لجة العلم، والتقط جواهر الحديث ولآلئه من قاموس بحره المحيط، وكان يدون كل ذلك ويحفظه في كتبه، ويحدث به بعد ذلك، وما حدث قط إلا من كتاب [2] إلا في حالات نادرة شاذة، وكانت هذه سنته وسنة رفيقيه يحيى بن معين وعلي بن المديني في ذلك، على الرغم من حافظته النادرة العجيبة.

مجمل شيوخ الإمام أحمد:

الشيخ في اصطلاح المحدثين خاصة هو: كل من رويتَ عنه ولو حديثاً واحداً، فالمشيخة تثبت بالحديث الواحد، لذلك لا نعجب من كثرة شيوخ الأئمة والحفاظ، فإن بعضهم، كالبيهقي ينيف معجم شيوخه على الألف. لكن من الشيوخ من يعد ذا فضل كبير وتأثير خاص على تلميذه، لطول الصحبة والملازمة والاستكثار من الرواية.

وكذلك كان الشأن مع الإمام أحمد، فإن له عدداً من الشيوخ أحصي منهم في «المسند» أكثر من (٢٨٠) شيخاً [3]، وقد جرد ابن الجوزي في «المناقب» أسماء شيوخه تفصيلاً، وسردهم المزي في «تهذيب الكمال» مرتبين على حروف المعجم.

---

(١) المناقب، ص ٥٧.

(٢) المناقب ص ١٤٨، السير ١١/ ٢٠٠.

(٣) أفردهم الشيخ عامر صبري العراقي في كتاب اسمه «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند».

قال البيهقي بعد أن ذكر جماعة من شيوخ الإمام أحمد: وقد أكثر أحمد بن حنبل في «المسند» وغيره الرواية عن الشافعي، وأخذ عنه جملة من كلامه في أنساب قريش وأخذ عنه من الفقه ما هو مشهور، وحين توفي أحمد وجدوا في تركته رسالتي الشافعي القديمة والجديدة[1].

وفي جملة هذا العدد الضخم هناك من أكثر عنهم، وعرفت الصحبة بينه وبينهم، وأثنوا عليه وأعجبوا به وربما رووا عنه. وذلك كهشيم بن بشير الواسطي شيخه الأول ببغداد، ويزيد بن هارون وابن علية وعبد الرزاق ووكيع وحفص بن غياث وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان، وغيرهم. وهؤلاء كانوا أئمة حديث في الغالب.

وأما شيوخه في الفقه والأصول وبعض العلوم الأخرى، فأبرزهم الإمام الشافعي، كما سبق في كلام البيهقي، وإذ كان الشافعي بهذه المثابة فإننا نقف وقفة بين الإمامين، ونسجل ما كان بينهما من الفضل والعلم والاحترام المتبادل.

* * *

العلاقة بين الإمامين: الشافعي وأحمد:

مرَّ أن الإمام أحمد رأى الشافعي في مكة في حجته الأولى سنة ١٨٧هـ، رآه وهو في سن الكهولة (٣٧سنة) وكان له هناك مجلس يفقه فيه ويعلم ويفتي، ويبدو أن الإمام أحمد لم يكن متفرغاً في ذلك الوقت لمجلس الشافعي لحرصه الشديد على جمع الحديث وتلقيه عن كبار أئمته، ولكنه بعدما قدم بغداد في القدمة الثانية جلس إليه ولازمه وأخذ عنه الكثير من الفقه والأصول والتفسير والأنساب وأشعار العرب وأيامهم التي رضعها الشافعي من المنهل الصافي بمكة واليمن.

وكان الشافعي قد دخل بغداد ثلاث مرات:

كانت الأولى سنة ١٨٤هـ بسبب وشاية من بعض أهل اليمن اتهموه فيها بمعارضة

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٨٣.

الحكم العباسي، فأُخذ من هناك مُكبَّلاً وحوكم في بلاط الرشيد، فكانت محاكمته ومحاورته مع الرشيد سبب إعجابه به[1].

وكان الشافعي بعد أن خرج منتصراً من تلك التهمة الملفقة، قد اتصل بفقهاء العراق، وروى مذهبهم عن محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (ت١٨٩هـ) ثم عاد إلى مكة يفقه ويعلم.

وأما القدمة الثانية فكانت سنة ١٩٥هـ واستمر سنتين هناك، وكانت هذه هي الفرصة الذهبية للإمام أحمد مع الشافعي، لأنه كان قد ألف كتبه، وأخذ يقرؤها على الناس. قال الحسن الزعفراني راوية مذهبه القديم:

«قدم علينا الشافعي بغداد سنة ١٩٥هـ فأقام عندنا سنتين، أي إلى سنة ١٩٧هـ ثم خرج إلى مكة، ثم قدم علينا سنة ١٩٨هـ، فأقام عندنا أشهراً، ثم خرج وكان يخضب بالحناء وكان خفيف العارضين»[2].

وقال ابن كثير:

«ثم عاد الشافعي إلى بغداد سنة ١٩٥هـ فاجتمع به جماعة من العلماء هذه المرة منهم: أحمد بن حنبل، وأبو ثور، والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن سريج النقال، وأبو عبد الرحمن الشافعي، والزعفراني وغيرهم»[3].

وكانت القدمة الأخيرة عبارة عن بضعة أشهر في أواخر سنة ١٩٨هـ ومنها تحول إلى مصر سنة ١٩٩هـ حتى مات بها سنة ٢٠٤هـ رحمه الله.

وكان الشافعي قبل قدومه إلى العراق في المرة الثانية قد ذاع صيته، وأصبح الناس يثنون عليه ويتمنون لقاءه والإفادة من علمه وسارت بأخباره الركبان.

وكانت بغداد تعج بحلقات العلم، وقد غلب على تلك الحلقات أهل الرأي من الفقهاء، وأهل الاعتزال من المتكلمين، فجاء الشافعي ليرد الحق إلى نصابه، ويدافع عن

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١٣٣، ومقدمة تحقيق «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» ص ١٨ للدكتور الشريف نايف الدعيس. ط. مؤسسة الرسالة.

(٢) مناقب الأئمة الأربعة، لابن عبد الهادي المقدسي، ص ١٢٣-١٢٤، دار المؤيد، ١٤١٦هـ.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ١٣٤.

السنة في الفقه، والسنة في العقيدة، وكان قد صنف في ذلك كتاب «الرسالة» و«جماع العلم» و«إبطال الاستحسان» وغير ذلك من الكتب.

قال الخطيب البغدادي:

قدم الشافعي بغداد، وكان في المسجد إما نيف وأربعون أو خمسون حلقة، فلما دخل بغداد ما زال يقعد في حلقة حلقة، ويقول لهم: قال الله، قال الرسول، وهم يقولون: قال أصحابنا، حتى ما بقي في المسجد أحد غيره[1].

وقال الزعفراني:

حج بشر المريسي سنةً إلى مكة، ثم قدم، فقال: لقد رأيت بالحجاز رجلاً ما رأيت مثله سائلاً ولا مجيباً، يعني الشافعي، قال: فقدم الشافعي علينا بعد ذلك بغداد، فاجتمع إليه الناس، وخَفُّوا عن بشر، فجئت إلى بشر يوماً فقلت: هذا الشافعي الذي كنت تزعم، قد قدم، فقال: إنه تغير عما كان عليه. قال الزعفراني: فما كان مثله إلا مثل اليهود في أمر عبد الله بن سلام حيث قالوا: سيدنا وابن سيدنا، فقال لهم: فإن أسلم؟ قالوا: شرنا وابن شرنا[2].

وبشر المريسي هذا هو الداعية إلى بدعة خلق القرآن في بغداد آنذاك. وكان الشافعي يشدد على المتكلمين لما رأى من بدعهم وقولهم في الله وصفاته بغير علم، ومما يؤثر عنه في ذلك قوله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر، ينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[3].

أقبل أحمد على الشافعي يأخذ منه ما ليس عنده، فسمع منه «الموطأ» بعد أن كان سمعه من جماعة، وقال: إني رأيته فيه ثبتاً[4]. وكان يدل إسحاق بن راهويه عليه ويحضه على مجلسه، فيقول له: تعال أذهب بك إلى رجل لم تر عيناك مثله، فذهب به إلى الشافعي.

---

(١) نقله ابن عبد الهادي في «مناقب الأئمة الأربعة» ص١٢٤، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٧٥).

(٢) المصدرين السابقين في مواضع مقاربة.

(٣) السير ١٠/ ٢٩.

(٤) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي، ص٩٩، والسير ١٠/ ٥٩، ومناقب الأئمة الأربعة، ص١١٨.

وقال الزعفراني: ما دخلت على الشافعي قط إلا وأحمد كان قد سبقني إليه[1].

وهكذا تضلع أحمد من كتب الشافعي، وتلقى عنه مذهبه القديم الذي يعتبر في أغلبه مذهب مالك وأهل المدينة، لكن الشافعي رجع عن كثير من ذلك المذهب القديم إلى مذهبه الجديد الذي دونه في كتاب «الأم»، ورواه عنه الربيع بن سليمان المرادي وأصحابه المصريون.

فهذه الصحبة المباركة بين الشافعي وأحمد كانت ذات أثر عميق في الانسجام والتقارب بين المذهبين في الأصول والفروع على السواء، وقد ألف في ذلك الشيخ يوسف ابن عبد الهادي المتوفى سنة ٩٠٩هـ كتاباً خاصاً سماه «قرة العين فيما حصل من الاتفاق والاختلاف بين المذهبين».

وقد ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب في «مناقب الإمام أحمد»، فقال:

ومن الناس من يقول: ليس بين مذهب أحمد ومذهب الشافعي خلاف إلا في مسائل قليلة نحو ست عشرة مسألة. وهذا قول بعض الأغبياء، إشارة منه إلى أنه لا حاجة إلى مذهب أحمد. فإذا حقق الإنسان النظر وجد مذهب أحمد مخالفاً لمذهب الشافعي في أكثر من عشرة آلاف مسألة، بل وأكثر من ذلك. هذا القاضي عز الدين صنف في المفردات المخالفة للمذاهب الثلاثة كتابه المشهور الذي فيه أكثر من ثلاثة آلاف مسألة. ولِمَ، وهي بالضرورة مخالفة لمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة؟ ومفردات مخالفة الشافعي فقط لم يدركها. ومن قال ذلك، ينظر إلى الخلاف الضعيف، فإنه قلَّ مسألة إلا وفيها قول ضعيف في مذهب أحمد، ومذهب الشافعي؛ فيقول: هي موافقة. وهذا قول لا عبرة به. وقد وضعت كتاب «قرة العين فيما حصل من الاتفاق والاختلاف بين المذهبين»، وذكرت من ذلك مسائل كثيرة[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وموافقته أي أحمد للشافعي وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما، وكان يثني عليهما، ويعظمهما، ويرجح أصول مذهبهما على من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبهما.

ومذهبه: أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم، والشافعي وإسحاق، هما عنده من أجل فقهاء الحديث في عصرهما، وجمع بينهما في مسجد الخيف فتناظرا في مسألة إجارة بيوت مكة[3].

---

(١) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، ص ١٠١.

(٢) الفواكه العديدة في المسائل المفيدة، للشيخ أحمد المنقور، ١/ ٥٢. ط. المكتب الإسلامي.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٤/ ١١٣، نصب الراية ٤/ ٢٦٧.

وإذ كان الشافعي ممتناً على أحمد بالفقه والأصول وصناعة الحجج والأدلة على الأحكام، فإن أحمد هو الآخر ممتن على الشافعي بالكشف عن علل الأحاديث وأسانيدها وطرقها وما صح منها مما لم يصح. قال ابن كثير:

وقد قال الشافعي لما اجتمع به في الرحلة الثانية إلى بغداد بعد سنة ١٩٠هـ، وعمر أحمد إذ ذاك نيف وثلاثون سنة، قال له: يا أبا عبد الله، إذا صح عندكم الحديث فأعلمني به، أذهب إليه حجازياً كان أو شامياً أو عراقياً أو يمنياً. وقول الشافعي له هذه المقالة تعظيم لأحمد وإجلال له، وإنه عنده بهذه المثابة إذا صحَّح أو ضعَّف يرجع إليه في ذلك[١].

وقال ابن أبي حاتم:

سمعت أبي يقول: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلاً وبنى عليه[٢].

ومن أجل هذا كان الإمام الشافعي يزوره، فلما قيل له في ذلك أنشد:

قالوا يزورك أحمدٌ وتزوره ... قلت المكارم لا تفارق منزلَهْ

إن زارني فبفضله أو زرتُهُ ... فلفضله فالفضل في الحالين لَهْ[٣]

وفي مرويات الشافعي عن أحمد لا يصرح باسمه، بل يقول: حدثني الثقة[٤].

* * *

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٨٤، وذكر القصة ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٦) والذهبي في «السير» (١١/ ٢١٣) بوجه آخر لم يذكر الحجاز ولا اليمن. وقال الذهبي: لم يحتج إلى أن يقول: حجازياً، فإنه كان بصيراً بحديث الحجاز، ولا قال: مصرياً فإن غيرهما كان أقعد بحديث مصر منهما.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٠٢.

(٣) النعت الأكمل ص١٨٦.

(٤) ذكر ابن الجوزي في «المناقب» (ص١١٦) مثالين من ذلك رواهما بإسناده من طريق الخطيب البغدادي، وذكر الذهبي في «السير» (١١/ ١٨٣) أحد المثالين نقلاً عن الخطيب في كتابه «السابق واللاحق».

الطور الثالث

حياة الإمام أحمد في بغداد

إلى بداية المحنة

• أسرة الإمام أحمد:

تزوج الإمام أحمد بعدما أوفى على الأربعين من عمره، فتزوج في البداية عباسة بنت الفضل، أم ولده صالح، أحد رواة علمه وحافظي مذهبه، ولم تنجب غيره حتى توفيت رحمها الله. فتزوج بعد وفاتها ريحانة بنت عمر، أم ولده عبد الله.

قال ابن الجوزي: وهاتان زوجتان وما عرفنا أنه تزوج ثالثة[1]. يعني بذلك أن بقية أولاده ما عدا صالحاً وعبد الله إنما كانوا من جاريته حُسنَ التي اشتراها بعد وفاة ريحانة أم عبد الله، فولدت حسنُ للإمام أحمد زينب أم علي، والحسن والحسين، وهما توأم، لكن لم يلبثا أن ماتا، ثم ولدت الحسن ومحمدا، فعاشا حتى صارا من السن إلى نحو من أربعين سنة، ثم ولدت سعيداً[2].

• الإمام أحمد بعد زواجه:

كان الإمام أحمد يفضل عيش الكفاف طيلة حياته، ما ثبت عنه أنه ترفه يوماً بنعيم، أو تفكه بطيب عيش ولذيذ طعام وفاخر ثياب ورياش بيت، ولم يكن ذلك منه عن قلة ذات اليد، مع تلهف النفس وحرصها على أن تبلغ المنى في الرخاء والهناء، بل كان ذلك عن رغبة وزهد، وقناعة وغنى في القلب، ولو أراد أن يعيش عيشة المترفين والأغنياء لكان ذلك ميسور المنال داني القطوف، فقد كانت بغداد في ذلك الوقت مليئة بخيرات الدنيا، لا تنقطع

---

(١) المناقب ص٣٧٥.

(٢) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى ١/ ٤٢٧، المناقب، ص٣٧٦، والسير ١١/ ١٨٥. ولم تسعفنا المصادر بأخبار متكاملة عن الحسن ومحمد وسعيد.

عنها فواكه الفصول الأربعة، بل جمعت فيها كل ألوان الملذات التي عرفت في ذلك الوقت، حتى إن شعبة بن الحجاج قال لأبي الوليد: أدخلت بغداد؟ قال: لا، قال: فكأنك لم تر الدنيا. ومثله يروى عن الشافعي في قوله ليونس بن عبد الأعلى[1].

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت أعطيات السلاطين والخلفاء وجوائزهم للعلماء معروفة مشهورة، وقد عرض ذلك على الإمام أحمد خصوصاً بعد انكشاف المحنة في زمن المتوكل، فرفض ذلك كله رحمه الله، فكان كما قال البوصيري:

راودته الجبال الشم من ذهب عن نفسه فأراها أيما شمم

فأخباره في زهده وتعففه وتظلفه تملأ المجلدات، ونحن نجتزئ بالقدر الذي يفي بالغرض ويصور حياته هناك في بغداد عليه رحمة الله:

كان في أول الأمر يعيش مع زوجته الأولى عباسة، وولده الوحيد صالح نحواً من عشر سنوات على حال وصفها ابنه صالح فقال: «ربما رأيت أبي يأخذ الكسَر ينفض الغبار عنها، ويصيرها في قصعة، ويصب عليها ماء، ثم يأكلها بالملح، وما رأيته اشترى رمانا ولا سفرجلاً ولا شيئاً من الفاكهة، إلا أن تكون بطيخة فيأكلها بخبز، وعنباً وتمراً..

وقال لي: كانت والدتك في الغَلاء[2] تغزل غزلاً دقيقاً، فتبيع الإِستار[3] بدرهمين أو أقل أو أكثر، فكان ذلك قوتنا. وكنا إذا اشترينا الشيء، نستره عنه كيلا يراه، فيوبخنا، وكان ربما خبز له، فيجعل في فخّارة عدساً وشحماً وتمرات شهْريز - نوع من التمر - فيجيء الصبيان، فيصوت ببعضهم، فيدفعه إليهم، فيضحكون ولا يأكلون، وكان يأتدم بالخل كثيراً»[4].

فلما توفيت أم صالح، وكان سن صالح إذ ذاك يقارب العاشرة، تزوج ريحانة وأسكنها في دار كان قد ورثها من أبيه وحولها جوانب مؤجرة يعيش من غلتها. قال الخلاّل: وأخبرني

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٤٥.

(٢) في «السير»: (الظلام).

(٣) الإستار: وزن أربعة مثاقيل ونصف، والجمع: أساتير، فارسي معرب «اللسان»: (ستر).

(٤) السير ١١/ ٢٠٩، المناقب ص ٣٣١.

محمد بن علي السمسار، قال: كانت لأم عبد الله بن أحمد دار معنا في الدرب يأخذ منها درهماً بحق ميراثه، فاحتاجت إلى نفقة فأصلحها عبد الله، فترك أبو عبد الله الدرهم الذي كان يأخذه، وقال: قد أفسده علي[1].

وكانت الحاجة قد اشتدت بآل أحمد بن حنبل في أيام المحنة، وكثرت عليهم الديون، ومع ذلك لم يتزحزح الإمام الشيباني عن زهده وورعه، وتظلفه عن الأعطيات والصِّلات، فقد قال ولده صالح: دخلت على أبي في أيام الواثق، والله يعلم في أي حالة نحن، وقد خرج لصلاة العصر، وكان له لِبْدٌ يجلس عليه قد أتت عليه سنون كثيرة قد بَلِيَ، فإذا تحته كاغد، وإذا فيه: بلغني يا أبا عبد الله ما أنت فيه من الضيق وما عليك من الدَّين، وقد وجهت إليك بأربعة آلاف درهم على يدي فلان لتقضي بها دينك، وتوسع بها على عيالك، وما هي من صدقة ولا زكاة، وإنما هو شيء ورثته من أبي.

فقرأت الكتاب، ووضعته، فلما دخل قلت: يا أَبَهْ، ما هذا الكتاب؟ فاحمر وجهه، وقال: رفعته منك. ثم قال: تذهب بجوابه، فكتب إلى الرجل: وصل كتابك إلي ونحن في عافية. فأما الدَّين، فإنه لرجل لا يرهقنا، وأما عيالنا فهم في نعمة والحمد لله، فذهبت بالكتاب إلى الرجل الذي كان أوصل كتاب الرجل، فلما كان بعد حين، ورد كتاب الرجل مثل ذلك، فرد عليه بمثل ما رد. فلما مضت سنة أو نحوها ذكرناها، فقال: لو كنا قبلناها، كانت قد ذهبت[2].

وأما بيت الإمام أحمد فقد كان على حد كبير من البساطة والتواضع، قال الميموني في وصفه: كان منزل أبي عبد الله ضيقاً صغيراً، وكان ينام في الحر في أسفله، وقال لي عمه: ربما قلت له، فلا يفعل ولا ينام فوقُ، وقد رأيت موضع مضجعه وفيه شاذكونة وبردعة، قد غلب عليها الوسخ[3].

---

(١) المناقب، ص ٣٣٢، وقال ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ١٠): إنما تورع من أخذ حقه من الأجرة خشية أن يكون ابنه أنفق على الدار مما يصل إليه من مال الخليفة.

(٢) المناقب، ص ٢٩٧، السير ١١/ ٢٠٥.

(٣) المناقب، ص٣١٦، وفيه وصف بقية بيته وأثاثه المنزلي، والشاذكونة: ثياب غلاظٌ مضرَّبة تُعمل باليمن، والبردعة: كساء يُبسط في البيت.

• صور من حياته التعليمية في بغداد:

سبق القول: إن الإمام الشافعي كان قد دخل بغداد معلماً مربياً فيما بين ١٩٥ و١٩٧هـ، فكان أحمد يجلس إليه ويحرص على دروسه العامة والخاصة إلى أن غادر بغداد في أواخر ١٩٨هـ بعد الزيارة الأخيرة التي وقعت له هناك.

وكانت هذه الفترة فترة اضطراب وفتن متكررة بين الأمين والمأمون، فقد بدأ الخلاف بينهما منذ تولي الأمين الخلافة سنة ١٩٣هـ ثم تفاقم ذلك في سنة ١٩٤هـ وفي سنة ١٩٥هـ بدأت المواجهات المسلحة وظهرت آثار الخلاف في جميع الأمصار. وفي سنة ١٩٦هـ خلع أهل بغداد بيعة الأمين وأخذوا البيعة لأخيه المأمون. وفي سنة ١٩٧هـ تم حصار بغداد على الأمين، وكانت الوقائع والمشادات تترى بين جيش المأمون بقيادة طاهر بن الحسين وبين أنصار الأمين، وانتهت الأحداث بقتل الأمين سنة ١٩٨هـ واستقر الأمر من ذلك التاريخ لأخيه.

وقد وصف ابن كثير صورة من تلك الحوادث والمدلهمات، فقال: «استهلت أي سنة ١٩٧هـ وقد ألح طاهر بن الحسين وهَرْثَمة بن أعين، ومن معهما من الجنود في حصار بغداد، والتضييق على محمد الأمين، وهرب القاسم بن الرشيد، وعمه منصور بن المهدي إلى المأمون فأكرمهما، وولّى أخاه القاسم جرجان، واشتد الحصار ببغداد، ونصبت عليها المجانيق والعرَّادات، وضاق الأمين بهم ذرعاً، ولم يبق معه ما ينفق في الجند، فاضطر إلى ضرب آنية الفضة والذهب دراهم ودنانير، وهرب كثير من جنده إلى طاهر، وقُتل من أهل البلد خلق كثير، وأُخذت أموال كثيرة من التجار، وبعث محمد الأمين إلى قصور كثيرة، ودور شهيرة، وأماكن ومحالَّ كثيرة فحرقها لما رأى في ذلك من المصلحة، فعل كل هذا فراراً من الموت، ولتدوم الخلافة له، فلم تدم، وقتل، وخُربت دياره، وفعل طاهر مثل ما فعل الأمين حتى كادت بغداد تخرب بكمالها، فقال بعض الشعراء في ذلك:

من ذا أصابك يا بغداد بالعين	ألم تكوني زماناً قرة العين؟
ألم يكن فيك قوم كان مسكنهم	وكان قربهم زيناً من الزين؟[1]

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٩٤، تاريخ الطبري ٨/ ٤٤٦-٤٤٧.

فهذه الحوادث لم تكن لتترك بغداد هنيئة بالعلم والمعارف والازدهار الثقافي الذي يكون من وراء الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثم إن الأمور لم تتحسن بعد ما أفضت الخلافة للمأمون، ففي سنة ٢٠١هـ امتلأت بغداد بالشغب والفساد بسبب فساق الحربية[1] والشطار الذين كانوا ببغداد والكرخ، فآذوا الناس أذى شديداً، وأظهروا الفسق وقطع الطريق وأخذ الغلمان والنساء علانية من الطرق. فخرج المتطوعون للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هناك[2].

وكان الإمام أحمد رحمه الله يعيش تلك الأيام العجاف، ويذكر لنا المؤرخون أنه لم يجلس للناس يحدث ويعلم ويفتي إلا بعد تصرّم الأربعين من عمره، أي بعد سنة ٢٠٤هـ.

قال ابن الجوزي: «اعلم أن أحمد رضي الله عنه كان يفتي في شبابه في بعض الأوقات ويحدث إذا سئل ولا يعتبر سن نفسه.. فقد قال القومسي: رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل في مسجد الخيف بمكة في سنة ١٩٨هـ مستنداً إلى المنارة، وجاءه أصحاب الحديث فجعل يعلمهم الفقه والحديث ويفتي الناس في المناسك..

قال: إلا أن الإمام أحمد رضي الله عنه لم يتصدر للحديث والفتوى، ولم ينصب نفسه لهما حتى تم له أربعون سنة»[3].

ولا نعلم الأسباب التي جعلته يتحامى أن يتصدر إلى هذا السن، وقد حاول الشيخ أبو زهرة رحمه الله أن يعلل ذلك بالاقتداء برسول الله ﷺ. فقال: وعندي أن أحمد كان متبعاً للسنة لا يحيد عنها، كان يفعل ما كان النبي ﷺ يفعله، ولا يفعل ما لم يفعله، حتى إنه كان إذا احتجم أعطى الحجام ديناراً؛ لأنه روي أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً[4]، وأنه تسرى مع عدم رغبة الطبيعة فيه، بل تسرى؛ لأنه علم أن النبي ﷺ تسرى، وقد استأذن زوجته في ذلك، فأذنت له لتعينه على الاتباع. وإذا كان أحمد حريصاً على الاتباع في هذه الأمور التي تضمن صغار الأعمال، فأولى أن يكون متبعاً في

---

(١) وهم جند من المرتزقة كانوا ببغداد.

(٢) تاريخ الطبري ٨/ ٥٥٢، وابن كثير ١٤/ ١١٨.

(٣) المناقب، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في الطب، باب (١٣) الحجامة في الداء، حديث (٥٦٩٦)، ومسلم في المساقاة، باب (١١)، حلّ أجر الحجامة، حديث (١٤٧٧)، من حديث أنس رضي الله عنه.

ذلك الأمر الجليل الذي لا يوجد عمل أخطر منه في نظر أحمد وغيره، وهو عمل النبيين صلوات الله وسلامه عليهم، ألا وهو الدرس والتحديث والإفتاء.

لقد بعث النبي ﷺ في الأربعين، وبلغ رسالة ربه في هذه السن، ولم يرسله الله رحمة للناس إلا فيها، فلا بد أن أحمد المتبع المقتدي استحيا أن يجلس للفتيا والحديث إلا بعد أن بلغ الأربعين، وبعد أن تكامل نموه في الجسم والروح.

هذا ما نراه تعليلاً لامتناعه عن الجلوس للحديث والفتوى قبل أن يبلغ هذه السن، وهو تعليل ملتمس من جملة أحواله، وإن لم نجد نصاً عليه فيما تحت أيدينا من مصادر[1].

أقول: قوله: تسرّى وقد استأذن زوجته في ذلك... إلخ. هذا مخالف لما في بعض المصادر، فقد ذكر ابن الجوزي في الباب الثالث والستين في ذكر سراريه أنه اشترى جارية واحدة فقط، وهي حُسنُ التي ذكرناها في أسرته، وأنه اشتراها بعد ما غابت آخر زوجاته عن الحياة.

نعم ذكر ابن الجوزي الاستئذان المشار إليه في «المناقب» (ص٢٢٩) ولكن الرواية بذلك ضعيفة على ما يبدو، لأنه رواها بلاغاً، والدليل على ضعفها أنه لم يذكرها في إحصاء سراريه.

• وصف مجلسه:

كان مجلس الإمام أحمد مجلساً جليلاً خلدت ذكره الأخبار، وسارت به الركبان في الأنجاد والأغوار، كان مجلس علم ومجلس حلم ومجلس وقار، فيه السمت وفيه الأدب وفيه الورع، فلا جرم كان بعض الطلاب يقصدون الحديث، فيكتبون، وبعضهم يقصدون أخذ الأدب والسمت، والنظر إلى وقار الإمام أحمد واحترامه للحديث والعلم.

قال المروذي: لم أر الفقير في مجلس أعز منه في مجلس أحمد، كان مائلاً إليهم، مقصراً عن أهل الدنيا، وكان فيه حلم، ولم يكن بالعجول، وكان كثير التواضع، تَعلوهُ

(١) ابن حنبل، ص٣٦-٣٧.

السكينة والوقار، وإذا جلس في مجلسه بعد العصر للفتيا لا يتكلم حتى يسأل، وإذا خرج إلى مسجده لم يتصدر[1].

وعن الحسين بن إسماعيل عن أبيه، قال: كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، نحو خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت[2].

ويظهر أنه كان له مجلسان للدرس والتحديث: أحدهما: في منزله يحدث فيه خاصة تلاميذه وأولاده. والثاني: في المسجد يحضر إليه العامة والتلاميذ، وقد رأينا كيف كان يذكر بعضهم أن درسه يبلغ من يحضره خمسة آلاف، وأن خمسمائة فقط هم الذين يكتبون، أي: نحو عُشر الحاضرين الذين ينقلون عنه الحديث، ويروونه، وهم الخاصة من تلاميذه والمستمعين إليه، وخاصة الخاصة من تلاميذه هم الذين كانوا يذهبون إلى بيته، ويتلقون عنه مع أولاده وأهله.

وقد كان وقت درسه في المسجد بعد العصر ولعله كان يختار ذلك الوقت؛ لأنه قبل عتمة الليل، وبعد وهج النهار، ولأنه وقت راحة لأكثر الناس فيتيسر لهم أن يحضروا، ولأنه وقت صفاء النفس، وفراغها من تشاغل الحياة واضطرابها، فيكون الحديث أو الإفتاء والنفس مستجمة مقبلة، لا كليلة مدبرة، والدرس عند إقبال النفس أعمق أثراً فيها وأكثر شيوعاً في نواحيها[3].

• وصف عام للكتب التي كان يقرؤها على الناس:

وكان الإمام أحمد رحمه الله، كسائر معاصريه من المحدثين، قد جمع الأحاديث التي رواها عن الأئمة من طبقة شيوخه في دواوين، ومسموعات مصنفة على الشيوخ، فحديث هشيم بن بشير في كتاب، وحديث يزيد بن هارون في كتاب، وحديث وكيع في كتاب، وهكذا، ولكنه لم يضع تراجم الشيوخ وأسماءهم على

---

(١) السير ١١/٢١٨، المناقب ص٢٨٠.

(٢) السير ١١/٣١٦، المناقب ص٢٧١.

(٣) ابن حنبل، لأبي زهرة ص ٣٩.

ظهور تلك المسموعات، ومع ذلك لا يختلط عليه الحديث، ولا تلتبس عليه النسخ والمرويات والمسموعات، حتى كان أبو زرعة الرازي يعجب من ذلك، ويذعن بعدم القدرة على بلوغه ذلك الشأو. فقد قال البردعي يوماً لأبي زرعة: يا أبا زرعة، أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل؟ قال: بل أحمد بن حنبل. قال: وكيف علمت ذاك؟ قال: وجدت كتب أحمد بن حنبل، ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمع، وأنا، فلا أقدر على هذا[1].

كان الإمام أحمد يحدث بتلك الأحاديث، وهي على تلك الحال، وكان يحدث من تلك الصحف ولا يعتمد على حفظه تورعاً وتواضعاً. فقد قال علي بن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة[2].

بالإضافة إلى هذا كان الإمام أحمد قد صنف جملة من الكتب والمؤلفات، وجعل يقرؤها على الناس، فهذه من جملة ما كان يلقي في دروسه، فقد صنف «المسند» و«فضائل الصحابة» و«العلل ومعرفة الرجال» و«الأسامي والكنى» و«الزهد» و«الرد على الزنادقة والجهمية» و«الإيمان» و«الناسخ والمنسوخ» و«الأشربة» وغير ذلك من التصانيف.

ولكن لا نجزم أنه كان يقرأ هذه الكتب، أو قد قرأها جميعاً على الناس، على أن بعض تلك الكتب كان يقرؤها حسبما تفيد الروايات والأخبار، فقد قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «أتيت أحمد بن حنبل في أول ما التقيت معه سنة ٢١٣هـ، فإذا قد أخرج معه إلى الصلاة كتاب «الأشربة» وكتاب «الإيمان» فصلى، ولم يسأله أحد فرده إلى بيته. وأتيته يوماً آخر فإذا قد أخرج الكتابين فظننت أنه يحتسب في إخراج ذلك، لأن كتاب «الإيمان» أصل الدين، وكتاب «الأشربة» صرف الناس عن الشر، فإن أصل كل شر من السكر»[3].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص٢٩٦، السير ١١/ ١٨٨، والمناقب ص٨٦.

(٢) المصدر السابق ص٢٩٥.

(٣) المصدر السابق ص٣٠٣، المناقب ص٢٤٦.

• نهي الإمام أحمد عن كتابة فتاويه وسبب ذلك:

كان الإمام أحمد رحمه الله يكره تأليف الكتب التي تحتوي على الرأي والتفريعات الفقهية ويحب التمسك بالأثر، وكان ينصح طلابه وتلامذته بذلك. فقد أخرج ابن الجوزي عن عثمان بن سعيد قال: قال لي أحمد بن حنبل: لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل(١).

وإذا كان الإمام أحمد يوجه أصحابه إلى الاشتغال بالحديث الذي هو أصل تلك الاجتهادات المدونة في زمنه ومنبعها، فشيء واضح أنه لا يسمح لأولئك التلاميذ أن يدونوا فتاويه ويكتبوا أجوبته عن المسائل التي يُسأل عنها، وإن كان يعرف عنه أنه كان يجيب بما في الكتاب العزيز والسنة المطهرة وفتاوي الصحابة، وقد كان حافظاً لذلك لا يفوته إلا القليل النادر.

قال حنبل بن إسحاق: رأيت أبا عبد الله يكره أن يُكتب شيء من رأيه أو فتواه. وبلغه أن إسحاق بن منصور الكوسج قد صار يروي مسائله وفتاويه للناس بخراسان، فأشهد الناس أنه رجع عن ذلك(٢)، وذلك ليكف إسحاق عن نشر الفتاوي، وليس معناه أنه رجع بالفعل، لأننا لو حملنا كلامه على ظاهره للزم من ذلك أن تكون تلك المسائل كلها غلطاً صدر منه، ثم استدركه على نفسه، وهذه النتيجة تتنافى مع ما كان عليه من الورع والاقتفاء للسنن والآثار الثابتة عن الصحابة، وأن ذلك كان دأبه منذ النشأة الأولى، بل ما زالت تلك المسائل التي رواها إسحاق الكوسج محفوظة إلى يومنا هذا، قد أوردها أو عامتها الإمام الترمذي في «جامعه» في تعليقاته على أحاديث الأبواب، وهي تدل على صدق ما قلناه.

بل ذكر ابن الفراء في ترجمة إسحاق المذكور، أنه لما بلغه رجوع الإمام أحمد عن تلك المسائل جمعها في جراب، وقدم إليه بها، فأقر بها ثانية، وأعجب بذلك أحمد من شأنه.

---

(١) المناقب ص٢٤٩.

(٢) المناقب ص ٢٥١.

وقال أبو عبد الله الحسن بن حامد (٤٠٣هـ): وقد رأيت بعض من يزعم أنه منتسب إلى الفقه يُلَيِّن القول في كتاب إسحاق بن منصور، ويقول: إنه يقال: إن أبا عبد الله رجع عنه، وهذا قول من لا ثقة له بالمذهب، إذ لا أعلم أن أحداً من أصحابنا قال بما ذكره، ولا أشار إليه(١).

ولماذا كان الإمام المبجل يكره الاشتغال بكتب الرأي وبتدوين مسائله وفتاويه وأقواله؟ هل هو مجرد التواضع لله سبحانه كما قال ابن الجوزي؟ أو هو شيء آخر بالإضافة إلى ذلك؟ فلو كان التواضع فقط لما كان هناك من داع إلى كراهته الاشتغال بما كتبه غيره، فالظاهر أنه رحمه الله كان يريد أن يرد الناس إلى السنة والأثر الذي رأى أنه قد ضاع في بغداد بين الفقهاء والمتكلمين، وأن الناس أقبلت على أقوال الناس ومؤلفاتهم في الفقه والاجتهاد؛ تحفظها وترويها كما تحفظ الحديث وترويه، فكان الواجب يقتضيه أن يحث الناس على حفظ الحديث والعناية به بقدر ما كان غيره يحث على النظر والتفريع والبحث.

والذي يؤيد هذا ما رواه عنه ابنه عبد الله في «مسائله» أنه لما ذُكر وضع الكتب عنده قال: أكرهها، هذا أبو حنيفة وضع كتاباً، فجاء أبو يوسف فوضع كتاباً، وجاء محمد بن الحسن فوضع كتاباً، فهذا لا انقضاء له، كلَّما جاء رجل وضع كتاباً، وهذا مالك وضع كتاباً، وجاء الشافعي أيضاً، وجاء هذا، يعني أبا ثور، وهذه الكتب وضعها بدعة، كلَّما جاء رجل وضع كتاباً وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه(٢).

---

(١) الطبقات ٢/ ١٧٤.

(٢) المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ١/ ٣٥١. ط. دار العاصمة، ١٩٩٧.

الطور الرابع

المحنـة

أسبابها . مراحلها . نتائجها

قال الله سبحانه في كتابه العزيز: ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: سألت رسول الله ﷺ: أي الناس أشد بلاء؟ فقال: «الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، فيبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان رقيق الدين، ابتلي على حسب ذاك، وإن كان صُلب الدين ابتلي على حسب ذاك». قال: «فما تزال البلايا بالرجل حتى يمشي في الأرض وما عليه خطيئة»[(١)].

وإذا كان الرجل يبتلى على حسب دينه فما تظن بدين الإمام أحمد؟ فعلى قدر دينه تعرف قدر البلاء الذي ابتلي به، ولم يكن ذلك في مجرد الامتحان بمقالة خلق القرآن، كلا بل إن سيرته رضي الله عنه كانت سلسلة من الابتلاءات التي جرها إليه شدة ورعه، وتصلبه في الحق، وحرصه على منهاج السلف.

كانت محنة القول بخلق القرآن حلقات من تلك السلسلة، وصفحات من تلك السيرة الطويلة في الصبر والثبات، ضرب فيها أروع الأمثال في الالتزام بالحق، والصبر عليه.

وسيكون الكلام على المحنة في أمور ثلاثة:

الأمر الأول: أسباب المحنة.

الأمر الثاني: مراحل المحنة.

الأمر الثالث: نتائج المحنة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٩٤) وفي مواضع أخرى برقم (١٤٨١) و(١٥٥٥) و(١٦٠٧)، وإسناده حسن.



أسباب المحنة

كان الناس أمة واحدة، ودينهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. فلما استشهد قُفْلُ باب الفتنة عمر رضي الله عنه، وانكسر الباب، قام رؤوس الشر على الشهيد عثمان رضي الله عنه حتى ذبح صبراً. وتفرقت الكلمة، ووقعت وقعة الجمل، ثم وقعة صفّين، فظهرت الخوارج، وكفَّرت سادة الصحابة، ثم ظهرت الروافض والنواصب.

وفي آخر زمن الصحابة ظهرت القدرية، ثم ظهرت المعتزلة بالبصرة، والجهمية والمجسمة بخراسان في أثناء عصر التابعين مع ظهور السنة وأهلها إلى بعد المائتين. وكان المأمون الخليفة ذكياً متكلماً، له نظر في المعقول. فاستجلب كتب الأوائل، وعرّب حكمة اليونان، وقام في ذلك وقعد، وخَبَّ ووضع، ورفعت الجهمية والمعتزلة رؤوسها. وآل به الحال إلى أن حمل الأمة على القول بخلق القرآن، وامتحن العلماء، فلم يُمهَلْ، وهلك لعامه، وخلّى بعده شراً وبلاء في الدين، فإن الأمة مازالت على أن القرآن العظيم كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله، لا يعرفون غير ذلك، حتى نبغ لهم القول بأن كلام الله مخلوق مجعول، وأنه إنما يضاف إلى الله تعالى إضافة تشريف؛ كبيت الله وناقة الله. فأنكر ذلك العلماء، ولم تكن الجهمية يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين. فلما ولي المأمون كان منهم وأظهر المقالة[1].

وهاتان الفرقتان اللتان كانت لهما صولة ودولة في تلك الأيام قد عرفتا وترجم لهما أصحاب الملل والنحل. وإليك خلاصة التعريف بهما:

• الجهمية:

هي فرقة من الفرق الضالة المنحرفة، ضلت بمجموعة مقالات في الاعتقاد، خالفت فيها الحق وأهل السنة والجماعة، فعرفت بذلك، وصار هذا الاسم عنواناً عليها، وهو

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٣٦.

عبارة عن نسبة إلى زعيمها الأول «جهم بن صفوان» (ت١٢٨هـ)، وخلاصة آرائه الاعتقادية الضالة:

١ - أن الإنسان مجبَرٌ على أفعاله مضطرٌّ إليها، مسلوب الاستطاعة. فلا فعل لأحد في الوجود غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين بالمجاز.

٢ - أن الجنة والنار تفنيان وتبيدان.

٣ - الإيمان هو المعرفة بالله فقط، كما أن الكفر هو الجهل به فقط.

٤ - أن علم الله تعالى حادث.

٥ - الامتناع عن وصف الله تعالى بأنه حيٌّ أو عالم أو مريد، مما يجوز إطلاقه على غيره من المخلوقات. وأجاز وصفه تعالى بأنه قادر وموجد وفاعل وخالق ومحيي ومميت.

٦ - القول بحدوث كلام الله تعالى كما قالت ذلك المعتزلة[1].

بالإضافة إلى هذا الخلاف في العقيدة فإن جهماً وأتباعه كانوا من الخارجين على الدولة الإسلامية بالسلاح منذ الدولة الأموية، وكانوا بنواحي خراسان ونهاوند.

• المعتزلة:

وهي الأخرى فرقة ضالة مشهورة في تاريخ الإسلام بمقالاتها، وكثرة أتباعها إلى قرون متأخرة. وقد كان منشؤها بالبصرة في أيام الحسن البصري، ولم تعرف بنسبتها إلى زعيم بعينه، وإن كان أول من قال بالمنزلة بين المنزلتين هو واصل بن عطاء (ت١٣١هـ)، وتكونت مقالاتها شيئاً فشيئاً ابتداء من القول بنفي القدر، ولهذا سميت بالقدرية. وهذه خلاصة آرائها:

١ - نفي الصفات الأزلية الثابتة لله سبحانه؛ كالسمع والبصر والقدرة والإرادة والعلم والحياة، فلم يكن لله سبحانه في الأزل اسم ولا صفة على حد قولهم هذا.

٢ - نفي رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة، وأنه لا يرى نفسه. وهل يرى غيره؟ اختلفوا في ذلك.

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي ص ١٩٩. ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣ ـ حدوث كلام الله عز وجل، وحدوث أمره ونهيه وخبره. ثم صاروا بعد ذلك يصرحون بأن كلام الله مخلوق. وهو الذي كان سبباً في المحنة.

٤ ـ إن الله ليس بخالق لأفعال العباد الاختيارية، وكذلك أفعال الحيوانات الأخرى. ولأجل هذه المقالة سُمُّوا بالقدرية.

٥ ـ تنزيل الفاسق منزلة دون منزلة الإيمان وفوق منزلة الكفر. وبهذا اعتزلوا قول الأمة بأسرها، فسموا معتزلة لذلك(١).

وهناك مقالات عديدة متفرعة عما ذكرناه سببها الجدل الطويل الذي عرفوا به، والفلسفة التي اتخذوها وسيلة لجدلهم في الدين، وتكونت أصولهم بعد ذلك في خمسة أبواب، شرحها القاضي عبد الجبار الهمداني في كتاب كبير، وهي:

١ ـ التوحيد، ويجمع مسائل الصفات التي سبقت الإشارة إليها.

٢ ـ العدل، ومنه مقالاتهم في وجوب الثواب والعقاب والصلاح والأصلح على الله تعالى.

٣ ـ الوعد والوعيد، ومنه نتج قولهم بعدم الشفاعة، وعدم المغفرة لمرتكب الكبيرة...

٤ ـ المنزلة بين المنزلتين، وهو سبب التلقيب بالمعتزلة.

٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه محتم على جميع المسلمين، كل حسب استطاعته باللسان والسيف واليد كيف قدروا على ذلك(٢).

وبهذا يتبين لك أن الجهمية والمعتزلة شريكان في القول بخلق القرآن، لكن يجب أن تتنبه إلى الفرق بينهما في نشأة هذه المقالة بين صفوفهم، فالجهمية قالوا ذلك من أول يوم، والمعتزلة إنما حدث فيهم ذلك بعد مُضي زمن على نشأة فرقتهم بالبصرة.

وقد كان ينشر هذه المقالة ويدعو إليها ببغداد رجل من كبار المرجئة اسمه «بشر بن غياث المريسي» (ت٢١٨هـ)، وكان في أول أمره يتجه إلى الفقه، فجلس إلى أبي يوسف القاضي، وأخذ عليه وروى عنه الحديث وعن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة، ثم أخذ في تعاطي علم الكلام فانشغل به وأُشرب حبه، فنصحه الإمام الشافعي بتركه فلم يقبل منه. وقال الشافعي: لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما عدا الشرك بالله أحب إليَّ من أن يلقاه بعلم الكلام.

---

(١) الفرق بين الفرق، ص ٩٣-٩٤.

(٢) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ص ٢٧٨، ابن حنبل لأبي زهرة ص١٣٥.

قال ابن خلكان في المريسي: جرّد القول بخلق القرآن وحكي عنه في ذلك أقوال شنيعة، وكان مُرجئًا، وإليه تنسب المريسية من المرجئة[1].

قال الدورقي: إن هارون الرشيد قال: بلغني أن بشر بن غياث المريسي يقول: القرآن مخلوق، فلله عليّ إن أظفرني به لأقتلنه، قال: وكان متواريا أيام الرشيد، فلما مات الرشيد، ظهر ودعا إلى الضلالة[2].

وكان المأمون قد قرب المعتزلة، واتخذهم ندماءه وسُمّاره، واختصهم بمجلسه، فتلقف عنهم هذه البدعة حتى صار يلحن بها، ولكنه لم يجرؤ على إبدائها للناس والدعوة إليها علناً؛ لأن بغداد، وباقي حواضر الإسلام، كانت تزخرُ بعلماء السنة من المحدثين والفقهاء وغيرهم. فقد قال المأمون مرة ليحيى بن أكثم وجماعة: لولا يزيد بن هارون لأظهرت أن القرآن مخلوق. فقال بعض جلسائه: يا أمير المؤمنين، ومن يزيد حتى يتقى؟! فقال: ويحك إني أخاف إن أظهرته فيرد علي، فيختلف الناس وتكون فتنة، وأنا أكره الفتنة[3].

ويحيى بن أكثم من علماء السنة الذين كانوا يصحبون المأمون، وهو الذي أقنعه بالرجوع عن الاعتقاد بجواز نكاح المتعة بعد أن كان قد تبنى القول به. وأما يزيد بن هارون فقد توفي سنة (٢٠٦هـ).

ومن ذلك الحين يقدر أن المأمون جعل يستعلن بهذه المقالة، ويعقد المجالس لمناقشتها، لأنه كان يسأل عن يزيد وموته باستمرار[4].

ثم إن المأمون امتحن القضاة والفقهاء والمحدثين والمؤرخين بهذه المقالة، كما سيرد بعد قليل إن شاء الله.

* * *

(١) وفيات الأعيان ١/ ٢٧٧.

(٢) المناقب، ص٣٨٥، السير ١١/ ٢٣٦.

(٣) المناقب ص ٣٨٦، السير ١١/ ٢٣٧.

(٤) السير ٩/ ٣٦٤.

مراحل المحنة

- المرحلة الأولى في خلافة المأمون: (١٩٨هـ-٢١٨هـ).
- المرحلة الثانية في خلافة المعتصم: (٢١٨هـ-٢٢٧هـ).
- المرحلة الثالثة في خلافة الواثق: (٢٢٧هـ-٢٣٢هـ).



المرحلة الأولى
المحنة في زمن المأمون

كان ذلك في آخر خلافة المأمون سنة (٢١٨هـ) لما توجه إلى غزو الروم وفتح حصونها المتبقية على حدودها الجنوبية على ساحل طرسوس وما حولها.

وكانت قصة هذه المحنة قد بدأت بكتابة رسالة وجهها المأمون، وهو لا يزال بالرقة، إلى عامله على بغداد[١] ـ وفي بعض الروايات والكتب: صاحب الشرطة ببغداد[٢] ـ إسحاق بن إبراهيم الخزاعي (ت٢٣٥هـ). وكان مضمون هذه الرسالة مصدراً بالكلام على مسؤولية الخلفاء تجاه حفظ الدين وحماية معالمه، وأن من أهم ذلك الذود عما يتعلق بالله وتوحيده وصفاته وكلامه من الأخطاء والجهالات التي أصبحت مذهب «الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفْلة العامة ممن لا نظر له ولا روية، ولا استدلال له بدلالة الله وهدايته والاستضاءة بنور العلم وبرهانه...»[٣].

ثم ثنى بذكر جملة من الاستدلالات من كتاب الله التي تفيد ـ بزعمه ـ أن القرآن مخلوق.

ثم عرّض بجماعة من العلماء الذين يخالفون هذه المقالة، فطعن بدينهم وأنهم «غروا الجهال حتى مال قوم من أهل السمت الكاذب والتخشع لغير الله والتقشف لغير الدين إلى موافقتهم عليه، ومواطأتهم على سيئ آرائهم...»، وأنهم إنما فعلوا ذلك ليقربوهم ويقبلوا شهاداتهم في القضاء... إلخ.

ثم ختم كتابه بأمر إسحاق أن يجمع القضاة ليقرأ عليهم الرسالة ويمتحنهم بها، ويكشف عن عقيدة كل واحد منهم في المسألة، وأن من ذهب إلى غير مذهب أمير المؤمنين فهو غير موثوق بدينه، وخلوص توحيده لله عز وجل، وأنه سوف لا يبقيه في منصبه ما دام على هذه العقيدة الفاسدة ـ في زعم الخليفة وأشياعه ـ وكلفه أن يأمرهم بإعلان ذلك وتوقيعه والإشهاد عليه، وتسجيل من لم يستجب، وإثبات عدم إقراره بذلك.

فكانت هذه هي الرسالة الأولى، وكانت موجهة إلى القضاة خاصة، وكأن علماء

---

(١) تاريخ الطبري ٨/ ٦٣١.

(٢) المناقب ص٣٨٧.

(٣) جزء من مقدمة الرسالة نقلناه من الطبري ٨/ ٦٣٢.

السنة كانوا قد تفطنوا لخطورة هذه البدعة التي شاعت في بغداد فأوعزوا إلى هؤلاء القضاة أن لا يقبلوا شهادة من يعتقد عقيدة القول بخلق القرآن.

إلى جانب ذلك طلب المأمون إرسال سبعة من العلماء إليه، وهم: محمد بن سعد، وأبو مسلم مستملي يزيد بن هارون، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب، وإسماعيل بن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد الدورقي(١). فامتحنهم، فأجابوا مكرَهين، وردهم إلى بغداد.

ثم كتب المأمون رسالة ثانية مطولة كالتي قبلها، ضمنها كلاماً مطولاً على خطورة الاعتقاد بأن القرآن غير مخلوق «فتعرضوا بذلك لدفع خلق الله الذي بان به عنه خلقه، وتفرد بجلالته من ابتداع الأشياء كلها بحكمته وإنشائها بقدرته...» وأطال في الاستدلال لخلق القرآن.

ثم ثنى هذه المرة بأن من يزعم أن القرآن غير مخلوق فلا حظ له في الدين ولا نصيب من الإيمان واليقين، وبالتالي تسقط عدالتهم وترفض شهادتهم في الأقضية والمحاكمات.

وكلف إسحاق بن إبراهيم أن يأخذ على القضاة أن يمتحنوا جميع من يشهد عندهم بحق أو شيء من الأشياء أن يستعلنوا القول بخلق القرآن وإلا ردت شهادتهم، وخصوصاً أولئك المبرزين المزكين الذين يحضرون مجالس القضاة.

فأحضرهم إسحاق إلى مجلسه، وكان منهم أحمد بن حنبل، وقرأ عليهم الرسالة وامتحنهم، وسجل أجوبتهم، وكانت أجوبتهم عامة تدل على عدم الموافقة على قول المأمون(٢).

وهذه صورة ذلك الامتحان، وجواب الإمام أحمد عنه:

«إسحاق: ما تقول في خلق القرآن؟

أحمد: هو كلام الله.

إسحاق: أمخلوق هو؟

أحمد: هو كلام الله. لا أزيد عليها».

فقدم إليه إسحاق الرقعة التي عرضت على من قبله، وامتحنهم بالموافقة على ما فيها، وقد كان فيها ما يلي:

---

(١) تاريخ الطبري ٨/ ٦٣٤.

(٢) تاريخ الطبري ٨/ ٦٣٧-٦٣٩.

«أشهد أن لا إله إلا الله أحداً فرداً [ليس كمثله شيء][1]، لم يكن قبله شيء ولا بعده شيء، ولا يُشبِهه شيء من خلقه في معنى من المعاني، ولا وجه من الوجوه».

قال أحمد: أشهد. . . إلى: ليس كمثله شيء» ثم زاد من عنده: وهو السميع البصير، وأمسك عن الباقي فلم يتكلم به.

وكانت النتيجة أن العلماء الذين امتحنوا في هذه المرة خالفوا في أكثرهم رأي المأمون، فكان أن رد عليهم برسالة ثالثة مليئة بالانتقاص منهم وذكر مثالبهم، وكان حظ الإمام أحمد منها أن قال فيه: وأما أحمد بن حنبل وما تكتب عنه، فأعلمه أن أمير المؤمنين قد عرف فحوى تلك المقالة، وسبيله فيها، واستدل على جهله وآفته بها[2].

وأمر إسحاقَ بكل من لم يجب بصراحة إلى القول بخلق القرآن أن يبعثه إلى معسكر المأمون ليحمله على ذلك بحد السيف. وبعد أن عرض عليهم ذلك من جديد أجابوا كلهم إلا أربعة: أحمد بن حنبل، وسَجّادة، والقواريري، ومحمد بن نوح، المضروب، ثم عرض عليهم بعد ذلك، فأجابوا إلا أحمد، ومحمد بن نوح. ولا شك أن من أجاب كان مكرها يتقي من الفاتنين تقاة.

فأرسل أحمدَ وصاحبَه إلى المأمون في عِدْلَيْ بعير موثقين بالحديد، ووجَّههما إلى المأمون وهو في عسكره بطرسوس، وأرسل مع ناقلهما رسالة تشرح موقفهما. وأرسل رسالة مستقلة يشرح فيها نتيجة امتحان الآخرين، وأنهم أجابوا مكرهين، وتأولوا قول الله عز وجل ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]. فلم يرض المأمون بذلك منهم، وبعث إليه أن يرسلهم أيضا، ففعل.

فلما وصلوا جميعاً إلى الرقة بلغهم وفاة المأمون، وقد كان الإمام أحمد يدعو في طريقه أن لا يجمعه الله به، فأجاب الله دعوته وأنجز لوليه ما كان يرجو[3].

هذه خلاصة تلك المحنة في مرحلتها الأولى التي طويت بوفاة المأمون، وبدأت مرحلة جديدة في خلافة أخيه المعتصم.

---

(١) لم ترد هذه الزيادة عند الطبري في ص٦٣٨ وأوردها في الصفحة الموالية بصيغة تفيد أنها سقطت.

(٢) تاريخ الطبري ٨/ ٦٤٠-٦٤٣.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٢١٣، وأخبار مسيرة أحمد إلى المأمون بتفصيل أوسع في «المناقب» ص٣٨٨-٣٩٣، والسير ١١/ ٢٣٩-٢٤٢.

تعليق على رسائل المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم :

يرى الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله أن تلك الرسائل كانت من صنيع أحمد بن أبي دواد، وزير المأمون وكاتبه، وصاحب السلطان في دولته، وأنه كتبها مستغلاً وضعية المأمون الصحية التي كانت تنذر بدنو أجله، ورجح أن المأمون لم يطلع عليها عند إرسالها، ووقعها من دون معرفة مضمونها، أو قد عرف مضمونها، ولكنه كان في حال ضعف لا يملك معه السيطرة الكافية على الأمور. واستدل على ذلك بالقرائن التالية:

١ ـ الإسهاب الموجود في تلك الرسائل، وهو يتنافى مع المعهود من مكاتبات الملوك.

٢ ـ ورد ذكر الخليفة بصيغة الغائب، مما يدل على أن الذي كتب وعبر هو غيره.

٣ ـ النزول إلى السفاسف التي تأنف عنها سيرة المأمون وسائر الملوك والخلفاء، وذلك بالطعن والإسفاف بأولئك العلماء الذين سجلت أسماؤهم في تلك المكاتبات.

٤ ـ أن ذلك كان في آخر حياة المأمون، وفي وقت كان فيه بعيداً عن بغداد ومشغولاً بجهاد الروم[١].

لكن هذا الذي رجحه الشيخ أبو زهرة إذا عرضناه على جوانب أخرى من وقائع تلك المكاتبات فإننا نجده غير مسلّم له. وذلك للأمور التالية:

١ ـ إن الكتاب الأول الذي أرسله، إنما أرسله من الرقة، وأرّخه بتاريخ: ربيع الأول من سنة ٢١٨هـ[٢]. وكان المأمون في ذلك الوقت قريباً من بغداد، وفي كامل صحته.

٢ ـ إن المأمون مرض بسبب وعكة أصابته فجأة، وهو على ساحل طرسوس في شهر جمادى الآخرة ٢١٨هـ فلما اشتد به المرض، وظن أنه سوف يلقى ربه عما قريب كتب وصاياه إلى عماله، وفيها عهد إلى المعتصم أخيه بالخلافة[٣].

فكيف يكون المأمون مغلوباً حتى يقدِّم ابنُ أبي دواد بين يديه؟ ثم كيف لا يكون عالماً بتلك الرسائل ومحتوياتها، وقد تكررت عدة مرات، وفيها الأجوبة على تنفيذات إسحاق ابن إبراهيم، وكتابة ما قام به من الأعمال، بل وفيها الأمر بإشخاص الرجال المذكورين وإرسالهم إليه في معسكره ليمتحنهم بنفسه!!

إذن، فلنا أن نسلم بأن الكتابة كانت بيد ابن أبي دواد، ولكن لا نسلم أنه هو الذي صنع كل شيء وأنفذه، والمأمون لا يملك زمام الأمور. والله أعلم.

---

(١) ابن حنبل، ص٩٤-٩٦.

(٢) المناقب، ص٣٨٧، وتاريخ الطبري ٨/ ٦٣١، ٦٣٤.

(٣) تاريخ الطبري ٨/ ٦٤٥ وما بعدها.

المرحلة الثانية

المحنة في زمن المعتصم

انتهت المحنة في مرحلتها الأولى بموت المأمون، فتنفس الإمام أحمد ومن معه الصعداء، وظنوا أن الفتنة قد انكشفت، والمحنة قد انجلت، فأرجعوا إلى بغداد، ولكنهم وضعوا في إقامة جبرية مؤقتة.

وكان المعتصم قد خَلَفَ أخاه المأمون على خلافة المسلمين، وهو بطرسوس، وكان المعتصم على عكس ما كان عليه المأمون من سعة الثقافة، حتى إنهم قالوا: كان أمياً لا يحسن الكتابة. فقد أوقفه أبوه الرشيد عن التردد على الكُتَّاب، وهو صغير، فبقي أمياً[1].

وإذا كان المعتصم على هذا المستوى وقد تسلم مقاليد الخلافة، فلا ريب أن حجته هي السيف، لكن كان إلى جانبه ذلك الرجل المفوه العليم اللسان، الذي قد قويت شوكته في أيام المأمون، ثم استفحلت في زمن المعتصم والواثق من بعده، إنه أحمد بن أبي دواد الإيادي، فقد جاء به أبوه إلى الشام، وهو حدث صغير، فنشأ في طلب العلم، وخاصة الفقه والكلام حتى بلغ ما بلغ، وصحب هياج بن العلاء السلمي، وكان من أصحاب واصل بن عطاء، فأشربه هياج لبن الاعتزال من أول يوم[2].

كان أحمدُ البدعة يفتل للمعتصم في الذروة والغارب حتى يجيبه إلى ما يريد، كما كان يفعل مع المأمون قبل ذلك، بل كان عيبته ومن خواصه في كل شيء، حتى قال لازون ابن إسماعيل: ما رأيت أحداً قط أطوع لأحد من المعتصم لابن أبي دوَاد، وكان يُسأل الشيء اليسير فيمتنع منه، ثم يدخل ابن أبي دواد، فيكلمه في أهله، وفي أهل الثغور، وفي الحرمين، وفي أقاصي أهل المشرق والمغرب، فيجيبه إلى كل ما يريد[3].

وكان المأمون قد أوصى به المعتصم عند موته، فقال له: وأبو عبد الله أحمد بن أبي دواد لا يفارقك الشركة في المشورة في كل أمرك، فإنه موضع ذلك، ولا تتخذن بعدي وزيراً. فلما ولي المعتصم جعله قاضي القضاة[4].

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٢٨٤.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ٨١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٨٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ٨٤.

وأما إمامنا أحمد، فقد أخذ مقيداً في الأغلال بعدما مات رفيقه محمد بن نوح بالطريق، فحبس في قرية قرب بغداد، اسمها «الياسرية»، فمكث أياماً، ثم حبس بدار اكتريت له ببغداد، ثم حول إلى السجن العام، فبقي هناك ٢٨ شهراً[١] من جمادى الآخرة سنة ٢١٨هـ إلى رمضان سنة ٢٢٠هـ.

• حالة الإمام أحمد في السجن:

كان الإمام أحمد يعيش حياة السجناء في ذلك الوقت، وكان السجين يقيد في الأغلال طيلة فترة سجنه. فقال الإمام أحمد: كنت أصلي بأهل السجن وأنا مقيد. وكأن الله امتن عليهم بأحمد بن حنبل، كما امتن بيوسف عليه السلام على سجناء مصر، غير أن ذاك نبي، وهذا ولي.

وكان الناس يزورون السجناء بغير صعوبة[٢]، فكانت صلة الإمام أحمد بالناس مستمرة عبر هذه الزيارات، وكان الناس يعرفون قدره بعد أن تقررت له الفضائل وانعقدت له الإمامة في الدين.

وتذكر الروايات أن إسحاق بن إبراهيم كان يرسل إلى أحمد رجلين يناظرانه وهو في السجن، وتكرر ذلك يومين أو ثلاثة، فلما تنتهي المناظرة وتبوء بخيبتهم يشدد عليه الوثاق، فلما استيئسوا منه في اليوم الرابع حمل مكبلاً إلى مجلس المعتصم[٣].

• ملاحظات على مسيرة الأحداث:

يتلخص من مجموع ما تقدم في حوادث ما قبل الضرب بين يدي المعتصم ما يلي:

أولاً: كان ابن أبي دواد لا يفارق المعتصم، وهو اليوم قاضي القضاة ؛ أي المسؤول عن جميع الشؤون العدلية في الدولة، فكان هو اللسان الناطق باسم المعتصم في محاججة

---

(١) المناقب ص٣٩٥، السير ١١/ ٢٤٢، البداية والنهاية ١٤/ ٣٩٨.

(٢) المناقب ص٣٩٥.

(٣) المناقب ص٣٩٧، السير ١١/ ٢٤٣، البداية والنهاية ١٤/ ٣٩٨.

الإمام أحمد[1]، وكان هو المحرض للمعتصم على تنفيذ أقسى عقوبة بحقه باعتبار أنه ضال مضل في نظر هذا الشقي!

ثانياً: يبدو أن المعتصم لم يكن يعرف الإمام أحمد قبل مقابلته، بل وصف له وصفاً مخالفاً لما شاهده بعينه من سجيته وخلقته وسنّه. فدل ذلك على أن رائد المحنة هو أحمد بن أبي دواد، وأن المعتصم صار عصا غليظة في يده، يضرب بها كيف يشاء.

ثالثاً: بعد مرور جزء من المقابلة حين أظهر الإمام أحمد للمعتصم عدم وجود مسوغ لهذه المحنة، اعتذر إليه بأنه لم يكن سبباً فيها، وأنه إنما يتابع من قبله (المأمون).

رابعاً: كان أحمد بن أبي دواد يحرض الخليفة باستمرار على النيل من الإمام أحمد، وكان المجلس مليئاً بالقضاة والفقهاء، ويبدو أنهم كانوا على رأي ابن أبي دواد.

خامساً: تكررت المقابلة والمناظرة ثلاثة أيام، وفيها سمع الإمام أحمد بعض المصطلحات الفلسفية والكلامية التي يلحن بها الخصم، ولم يكن يعرفها أحمد من قبل، وكان يُغَلِّب الكتاب والسنة ويلتمس العذر في قصر الحجاج عليهما، مما أعجز المعتزلة وأثار حفيظتهم.

سادساً: كان المعتصم يظهر من حين إلى آخر خوفه من التورط في الإساءة إلى الإمام أحمد، وأنه ظالم له، فيرده أحمد بن أبي دواد ويشد من أزره، وكذلك إسحاق بن إبراهيم.

• مرحلة التعذيب الجسدي:

صدر الأمر ببداية التعذيب من قبل المعتصم بعدما اشتط غضبه، وكانوا قبل ذلك يرجون منه التنازل، ولو بشيء قليل عن موقفه، خشية هذه المواجهة التي تبين أن المعتصم كان غير مقتنع بها في قرارة نفسه. وكان ابن أبي دواد يقول: يا أمير المؤمنين، والله لئن أجابك

---

(١) أشار الجاحظ إلى بعض تلك المساجلات في رسالته «خلق القرآن» وكان فيها رافعاً من شأن صاحبه، وحاطاً من شأن الإمام أحمد. والرسالة مطبوعة ضمن مجموع رسائله، نشرتها مكتبة الخانجي بمصر.

لهو أحب إلي من مائة ألف دينار، ومائة ألف دينار، فيعدّ من ذلك ما شاء الله!! فقال المعتصم: والله لئن أجابني لأطلقنَّ عنه بيدي، ولأركبن إليه بجندي، ولأطأن عقبه[1]!!

وهذا يدل على عظم مكانة أحمد في الناس واقتدائهم به.

وعندئذ جُرِّد الإمام أحمد وأخذ إلى مكان التعذيب، فضرب نحواً من ثلاثين سوطاً، ضرباً مبرحاً شديداً، وكان ذلك بحضرة المعتصم وجماعته، وكان يعرض عليه أن يعود عن رأيه بين الضربات والضربات، فلم ينبس ببنت شفة، على الرغم من أنه أغمي عليه مراراً، وكان ذلك في أواخر رمضان، وهو صائم، وكان قبل ذلك أخبر عن نفسه أنه لا يخاف من القتل بقدر ما يخاف من الضرب.

ثم أفرج عنه يوم ٢٥/ رمضان/ ٢٢٠هـ، وسرح إلى أهله[2]، فذهب مضرجاً بالدماء. وهل أفرج عنه رحمة به؟ الواقع أن ذلك كان ليأسهم من حياته، ولكن كان المكر يقضي لهم بأن يتركوه يموت بعيداً عن ساحة الخليفة، لئلا يكون في ذلك بطلاً في الثبات وشهيداً لا ينسى.

قال ابن أبي دوادَ بعد ما أُشير على المعتصم بقتله: لا يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإنه إن قتل أو مات في دارك، قال الناس: صبر حتى قتل، فاتخذه الناس إماماً، وثبتوا على ما هم عليه، ولكن أطلقه الساعة، فإن مات خارجاً من منزلك، شك الناس في أمره، وقال بعضهم: أجاب، وقال بعضهم: لم يجب!![3].

وهكذا كانت المكيدة تتوالى عليه!!

وبقي الإمام أحمد في بيته يمرَّض من قِبَل أولاده، وقد أقعدته السياط وأثنته عن الحركة، وكان المعتصم خائفاً يترقب أخباره خشية أن يموت من جراء ذلك، فيبوء بإثمه، فلما شفي أحمد وتماثل للعافية سُرِّي عن المعتصم[4].

* * *

(١) المناقب ص٤٠١، السير ١١/ ٢٤٧.

(٢) ذكر العليمي في «المنهج الأحمد» (١/ ١٠٨): أن المحنة كانت في سنة ٢١٨هـ عقب دخول المعتصم إلى بغداد، وأن الذي تولى كبرها هو بشر المريسي (ت٢١٨هـ) وأن أحمد استمر في السجن إلى سنة ٢٢٠هـ، وهذا كله غريب لا تساعده الروايات واستقراء الأحداث. والله أعلم.

(٣) المناقب ص٤٢٠، السير ١١/ ٢٥٩.

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ٤٠٤.

المرحلة الثالثة

المحنة في زمن الواثق

ذكر ابن كثير[1] في سياقة الأحداث بعد المحنة: أن الإمام أحمد استمر منعزلاً في بيته، لا يشهد جمعة ولا جماعة، ولا يجلس للحديث طيلة أيام المعتصم (٢١٨هـ-٢٢٧هـ) واستمر على هذه الحال في أيام ابنه الواثق (٢٢٧هـ-٢٣٢هـ).

وذلك غير صحيح فيما نرى، فإن الإمام أحمد بعد ما برئ عاد إلى الجمعة والجماعة، وجلس يحدث الناس ويفتيهم، لم ينقطع عن ذلك، فقد صرح بذلك حنبل بن إسحاق ابن أخي الإمام أحمد[2].

نعم، إنما انقطع عن التحديث في أيام الواثق، قيل: بدون أي منع من السلطان[3]، وقيل: لأن الواثق شدد عليه، وقال له: لا يجتمعن إليك أحد ولا تساكني بأرض ولا مدينة أنا فيها[4]. فكان أحمد في تلك الأيام متخفياً لا يخرج إلى صلاة ولا غيرها.

والسبب في ذلك: أن الواثق كان قد مال إلى ابن أبي دواد أكثر من أبيه، وكان أحمد بن حنبل قد فاز بالنصرة والسمعة الحسنة بعدما ندم المعتصم وأعرض عن هذه الفتنة في بقية حياته، فأحله الإمام أحمد وكلَّ من شارك في تعذيبه، إلا دعاة البدعة وأنصارها.

فحنق ابن أبي دواد على هذه النصرة التي حظي بها إمام السنة في بغداد وخارجها، وسارت بها الركبان، وتحدث بها الناس في مجالسهم، فأحنق صدر الواثق من جديد، فبعث الفتنة بعد موتها حتى فرق بين بعض العلماء وبين زوجاتهم لأجل ذلك[5].

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٤١٢.

(٢) السير ١١/ ٢٦٣.

(٣) المناقب ص٤٢٨.

(٤) السير ١١/ ٢٦٤، المناقب ص٤٢٩، المنهج الأحمد ١/ ١١٠.

(٥) السير ١١/ ٢٦٣.

وصار يلقن للصبيان وهم في الكتاتيب: أن القرآن مخلوق بإيعاز من أحمد البدعة[1]. ولكن لم يُصِبِ الإمامَ أحمدَ من الواثق في هذه المرة إلا ما أشرنا إليه، إما لأنه علم أن لا فائدة من التشديد عليه بعدما عرض على الكير فخرج ذهباً إبريزاً، وإما للخوف من عاقبة وقوف الناس في جانبه وانقلابهم على الخلافة برمتها.

(١) المصدر السابق.

نتائج المحنة

لكل امتحان نتائجه، ولكل بلية عواقبها وآثارها، ونار هذه الفتنة لم تخمد بموت المعتصم ولا بذهاب الواثق، لأنها مسألة تتعلق بالعقيدة وبكلام الله تعالى، ولئن كان الإمام أحمد واجهها بذلك الثبات، واستحق بثباته وسعة علمه وورعه أن يلقب بإمام أهل السنة، فإن القوم لم يهدأ روعهم، ولم يستقر قرارهم.

كان الفقهاء يساقون من الأمصار إلى بغداد، ليختبروا في هذه المسألة، ويفتش عن خبايا قلوبهم، وكان منهم أبو يعقوب البويطي الفقيه المصري صاحب الشافعي، فقد جيء به من مصر محمولاً مقيداً في الأغلال، وأودع السجن حتى مات فيه سنة ٢٣١هـ. ومنهم نعيم بن حماد، فقد مات في سجن الواثق أيضاً سنة ٢٢٨هـ[١].

وكان من أمر الواثق لما استخلف أنه كتب إلى قاضي مصر محمد بن الحارث بن أبي الليث(٢٥٠هـ) بامتحان الناس في القرآن، فهرب كثير منهم، وملأ السجون بالكثير ممن أنكر المسألة، وكتب على أبواب المساجد «لا إله إلا الله رب القرآن وخالقه».

وعلى الرغم من تمدد مضاعفات هذه المحنة إلى الأمصار الإسلامية، واتباع الولاة مذهب الخليفة في استنطاق القضاة والفقهاء والمحدثين لمعرفة رأيهم في هذه المسألة، على الرغم من ذلك كله، فقد تغلب مذهب أهل الحق فيما بعد، وأدرك الواثق في آخر أيامه ضعف ما هو عليه مما ورث عمن قبله من سوء القول في كتاب الله العزيز، حتى روي أنه ترك امتحان الناس بسبب مناظرة جرت بين يديه رأى بها أن الأولى ترك الامتحان[٢].

ولما ولي المتوكل بعد الواثق (٢٣٢ - ٢٤٧هـ)، خالف ما كان عليه المأمون والمعتصم والواثق من الاعتقاد، وطعن عليهم فيما كانوا يقولونه من خلق القرآن، ونهى عن الجدال

---

(١) كتاب المحن، لأبي العرب التميمي، ص٤٤٤-٤٤٨، ت. الجبوري، نشر دار الغرب الإسلامي. والبداية والنهاية ١٤/ ٤٠٥، والمناقب ص٤٨٣.

(٢) المناقب ص٤٣١، حياة الحيوان الكبرى، للدميري ١/ ٨١-٨٢. المطبعة التجارية بالقاهرة.

والمناظرة في الأداء، وعاقب عليه، وأمر بإظهار الرواية للحديث، فأظهر الله به السنة، وأمات به البدعة، وكشف عن الخلق تلك الغمة، وأنار به تلك الظلمة، وأطلق من كان اعتقل بسبب القول بخلق القرآن، ورفع المحنة عن الناس[1].

وقد زاد الله المسلمين إكراماً بثبات إمام السنة، فأصيب ابن أبي دواد بالفالج، وعُزل عن القضاء، وولي ابنه من بعده، فلم يحسن السيرة في الناس، فسخط المتوكل عليه وعلى أبيه وصادر جميع أمواله، وولى يحيى بن أكثم الذي كان من بقية علماء السنة ممن صحب المأمون، وكان ينصحه ويبصره بالحق في مدلهمات الأمور.

وعظم شأن الإمام أحمد عند المتوكل، حتى صار إسحاق بن إبراهيم الخزاعي يعظمه رغم أنفه، ورغب بجواره في عاصمة الخلافة الجديدة «سامراء»، فانتقل الإمام المبجل مع أسرته إلى هناك معززاً مكرماً، بعدما تبينت براءته من وشاية تولى كبرها ابن الثلجي بالادعاء على إمام السنة أنه أخفى رجلاً من العلويين في بيته، وصار الناس يبايعونه سراً عنده[2].

ولكن لم تكن حياة الإمام أحمد بجوار المتوكل إلا زيادة في الزهد، وابتعاداً عن الدنيا وشبهاتها، فلم ينعم بأي شيء مما كان يغدقه الخليفة على أسرته، وسرمد الصيام حتى عاد إلى بغداد في وضعية صحية كادت تأتي على حياته.

وكان المتوكل لا يولي أحداً إلا بمشورة الإمام أحمد، ومكث إلى حين وفاته قل أن يأتي يوم إلا ورسالة الخليفة تنفذ إليه في أمور يشاوره فيها، رحمهما الله جميعاً[3].

• رأي الإمام أحمد في مسألة خلق القرآن:

مما ينبغي تسجيله في ذيل هذا الحادث الذي فُتن الناس به، وجعلهم يتقاولون ويتجادلون إلى حين، أن نترجم مذهب الإمام الشيباني الذي كان يسأله عنه الناس بعد تلك المحنة، حتى كان من جملة السائلين له إسحاق بن إبراهيم، بعدما عظم شأنه عند المتوكل، وقال له: «أسألك مسألة مسترشد لا مسألة امتحان، وليكن ذلك عندك مستوراً، ما تقول في القرآن؟ فقلت: القرآن كلام الله غير مخلوق، قال لي: من أين

(١) المنهج الأحمد ١/ ١١٠.

(٢) المناقب، ص ٤٤١، البداية والنهاية ١٤/ ٤١٣.

(٣) وردت تلك المشاورات ورأي الإمام أحمد فيها بالتفصيل في الباب الثالث والعشرين من «المناقب» لابن الجوزي.

قلت: غير مخلوق؟ فقلت: قال الله عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرق بين الخلق والأمر، فقال إسحاق: الأمر مخلوق، فقلت: يا سبحان الله، أمخلوق يخلق مخلوقاً!! فقال: وعمن تحكي أنه ليس بمخلوق؟ فقلت: جعفر بن محمد قال: ليس بخالق ولا مخلوق، قال: فسكت»[1].

ولا ريب أن الإمام أحمد إنما امتحن من أجل ذلك، لكن ورد في استجواب إسحاق ابن إبراهيم النائب على بغداد تنفيذاً لأمر المأمون: أن الإمام اكتفى بالقول: بأن القرآن كلام الله لم يزد على ذلك، كما ذكرناه فيما سبق[2].

ولنا أن نجمع ببساطة بين الموقفين، فنقول: إنه كان يحب في البداية أن لا يخاض في القرآن الكريم، بأي قول لم يثبت عن السلف، وقد كان ذلك واضحاً في كلامه مع المعتصم حينما قال له: «إلى ما دعا الله ورسوله؟ فسكت هنيهة، ثم قال: إلى شهادة أن لا إله إلا الله. . . . إلخ»[3] وذكر قصة وفد عبد القيس، فكأنه يريد أن يقول: إن هذه المسألة مما ينبغي أن تطوى عن أن يخاض فيها أو تمتحن بها عقائد الناس استناناً بالسلف.

لكن لما أصبحت تناقش في مجالس العلم ويتناظر الناس في شأنها خاف الإمام أحمد أن يتشوش الأمر على أهل السنة، فقال: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، على أنه روي عن السلف أنهم كانوا يقولون ذلك.

لكن الموضوع لا ينتهي عند هذا الحد، فقد استجر الجدل في هذا الموضوع إلى ضرورة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ ـ ما حكم من يعتقد أن القرآن مخلوق، ويخالف الحق في ذلك؟

٢ ـ ما حكم التلفظ بكلام الله وتلاوته بالألسنة هل هو مخلوق أم لا؟

٣ ـ هل يجوز وصف القرآن بأنه قديم، باعتبار أنه وصف مناقض لكونه مخلوقاً ومساو لكونه غير مخلوق؟

---

(١) المناقب ص٤٤٠، السير ١١/ ٢٦٥.

(٢) ابن حنبل، لأبي زهرة ص١٥٢.

(٣) المناقب ص٣٩٩.

•فأما اعتقاد أن القرآن مخلوق :

فقد نقل ابن الجوزي[1] من وجوه مختلفة عن الإمام أحمد: أنه استفتي في ذلك فأجاب بأن قائل ذلك كافر. لكن لم يذكره اللالكائي في زمرة من أفتوا بتكفير من قال ذلك، على أنه استوعب عدداً كبيراً منهم، وعده في جملة من قالوا: لا ينكحون ولا يُصلَّى خلفهم، ولا تعاد مرضاهم، ولا تشهد جنائزهم، وأن موالاة الإسلام انقطعت بينهم وبين المسلمين[2].

فعلى هذا يكونون عنده معدودين في جملة المبتدعة.

والذي يستوي عليه النظر، ويليق بمذهب الإمام أحمد رحمه الله، أنه ممسك عن القول في شيء لم يجد له فيه سلفاً من السنة ومذاهب الصحابة والتابعين، وأنه يكتفي بتقرير: أن كلام الله غير مخلوق دون أن يزيد على ذلك حكماً بالكفر على من يعتقد خلاف الحق، وإن رسالته إلى المتوكل في هذا الموضوع لتدل على هذا المسلك، فقد جاء في خاتمتها ما يلي:

«وقد روي عن السلف أنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو الذي أذهب إليه، لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا، إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه، أو عن التابعين، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود»[3].

• وأما حكم التلفظ بكلام الله وتلاوته بالألسنة:

فقد اختلفت الرواية في ذلك عن إمام السنة وترجمة مذهبه: قال ابن قتيبة: واختلفت عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل الروايات، ورأينا كل فريق منهم يدعيه، ويحكي عنه قولاً، فإذا كثر الاختلاف في شيء ووقع التهاتر في الشهادات به، أرجأناه مثل أن ألغيناه.

---

(١) المناقب ص٢٠١-٢٠٢. وكذلك نقل عنه الآجرّي في «الشريعة» ص: ٨٠-٨١، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» ١/ ٢/ ٢٦٣، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ١/ ٣٤٢، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث: ٢٤١هـ- ٢٥٠هـ، ص٨٢)، وغيرهم.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٢/ ٣١٣-٣٢١. ت. د. أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة، الرياض.

(٣) وهذه الرسالة رواها أبو نعيم في «الحلية» وعنه نقلها الذهبي في «السير» ١١/ ٢٨١-٢٨٦، و«تاريخ الإسلام». وقال: فهذه الرسالة إسنادها كالشمس. وقال أيضا: رواة هذه الرسالة عن أحمد أئمة أثبات.

ومن عجيب ما حكي عنه مما لا يشك فيه أنه كذب عليه، إذ كان موفقا بحمد الله رشيداً أنه قال: من زعم أن القراءة مخلوقة، فهو جهمي، والجهمي كافر، ومن زعم أنها غير مخلوقة، فهو مبتدع، وكل بدعة ضلالة[1]. واستمر في تحقيق المسألة.

ونكتة الأمر أنه قد التبس على الناس كون القرآن غير مخلوق، وكونه حين يتلى بالألسنة لا يتجلى إلا في حروف وأصوات لا يمترى في كونها مخلوقة، فلابد من الذب عن الإمام أحمد رحمه الله فيما نسب إليه من القول: بأن أوعية القرآن العزيز صارت غير مخلوقة بمجرد تجسد القرآن فيها، وذلك كالحروف والأصوات، والحبر والأوراق.

قال الإمام البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٤٣):

أما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كلٌّ لنفسه، فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم: أن كلام الله غير مخلوق، وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا الكلام والخوض والتنازع إلاّ فيما جاء فيه العلم، وبيّنه رسول الله ﷺ.

وذكر ابن كثير عن البيهقي: أنه لما ترجم عقيدة الإمام أحمد في القرآن أنكر على من يقول: إن لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن. قال: وفيما حكى أبو عمارة وأبو جعفر، أخبرنا أحمد ـ شيخنا ـ السراج، عن أحمد بن حنبل أنه قال: اللفظ محدث، واستدل بقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]. قال: فاللفظ كلام الآدميين. وروى غيرهما عن أحمد أنه قال: القرآن كيفما تصرف فيه غير مخلوق، وأما أفعالنا فهي مخلوقة[2].

وقال الذهبي: الذي استقر عليه قول أبي عبد الله: أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع[3]. ثم قال:

---

(١) الاختلاف في اللفظ ص٤٥، والحكاية المذكورة رواها اللالكائي في شرح السنة (١/ ٢/ ٣٥٥). والخلال في «السنة» ق ١٩٤ب عن ابن زنجوية بإسناد صحيح، وأبو يعلى في «الروايتين والوجهين» ق٢٥٢، والطبري في صريح السنة ٢٦.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٣٨٤.

(٣) تاريخ الإسلام: حوادث ٢٤١هـ-٢٥٠هـ، ص٨٣.

الملفوظ كلام الله، وهو غير مخلوق، والتلفظ مخلوق؛ لأن التلفظ من كسب القارئ، وهو الحركة والصوت وإخراجُ الحروف، فإن ذلك مما أحدثه القارئ، ولم يُحدث حروفَ القرآن ولا معانيه، وإنما أحدث نطقه به، فاللفظ قدر مشترك بين هذا وهذا، ولذلك لم يُجوِّز الإمام أحمد: لفظي بالقرآن مخلوق، ولا: غير مخلوق؛ إذ كلٌّ واحد من الإطلاقين موهِم. والله أعلم[1].

• وأما وصف القرآن بأنه قديم:

فمن المعلوم أن كلمة «قديم» اصطلاح فني استخدمه علماء الكلام للتعبير عن عدم السابقية أو عدم الأولية، فهم يقولون: الله قديم، على معنى: ليس لأوليته بداية، وأنه تعبير عن معنى قول الله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٢].

ومعلوم أن علم الله عز وجل صفة يصدق عليها هذا الحكم، أعني كون علمه ـ عز وجل ـ قديماً لأنه صفة لذاته تعالى.

وأما كلام الله عز وجل فإنه قديم أيضاً، إذ لم يزل سبحانه متكلماً لا أولية لذلك.

وأما القرآن الذي هو كلام الله عز وجل المنزل على قلب نبينا المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام، فهل يصدق عليه هذا الوصف باعتبار أنه من ذات الكلام القديم، أو لا يجوز أن يوصف بذلك، نظراً لما تميز به من النزول والوحي به من السماء وغير ذلك؟.

فالذي ينسجم معه مذهب إمام السنة أن لا يوصف القرآن الكريم بأنه قديم على اعتبار أنه من لازم القول بكونه غير مخلوق، وذلك لأمرين:

الأول: أن السلف وصفوا القرآن بأنه غير مخلوق، ولم يصفوه بأنه قديم، ومذهب الإمام أحمد ينتهي عند السلف، لا يتجاوزهم.

الثاني: أن هذا الإطلاق فلسفي مستحدث عند علماء الكلام، والإمام أحمد لم يكن بالذي يتعاطى الكلام ويتسارع في استخدام مصطلحاته ليستغني بها عما عنده من الأثر الذي لا يحتاج معه إلى غيره.

وفي الختام نقول، كما قال الذهبي رحمه الله:

---

(١) المصدر السابق: ص٨٦.

لقد كان هذا الإمام لا يرى الخوض في هذا البحث، خوفاً من أن يُتذرَّع به إلى القول بخلق القرآن، والكف عن هذا أولى. آمنا بالله تعالى، وبملائكته، وبكتبه، ورسله، وأقداره، والبعث، والعرض على الله يوم الدين.

ولو بُسط هذا السطر، وحُرر وقُرر بأدلته لجاء في خمس مجلدات، بل ذلك موجود مشروح لمن رامه، والقرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين، ومعلوم أن التلفظ شيء من كسب القارئ غير الملفوظ، والقراءة غير الشيء المقروء، والتلاوة وحُسنها وتجويدها غير المتلو، وصوت القارئ من كسبه، فهو يحدث التلفظ والصوت والحركة والنطق وإخراج الكلمات من أدواته المخلوقة، ولم يحدث كلمات القرآن، ولا ترتيبه، ولا تأليفه، ولا معانيه.

فلقد أحسن الإمام أبو عبد الله حيث منع من الخوض في المسألة من الطرفين، إذ كل واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم، ولم يأت به كتاب ولا سنة، بل الذي لا نرتاب فيه: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق. والله أعلم[1].

* * *

(١) السير ١١/ ٢٩٠.



المبحث الخامس
وفاة الإمام أحمد
ومجمل مناقبه وعلمه

وفاة الإمام أحمد:

لما استكمل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ٧٧سنة من العمر، ودخل في الثامنة والسبعين أصابته حمى، وذلك في أول يوم من شهر ربيع الأول من سنة ٢٤١هـ، فكثر عواده وتردد عليه الأطباء منذ ذلك الحين، وكان قد كتب وصيته قبل ذلك، على عادة العلماء العاملين، وهذا نص تلك الوصية المباركة:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا ما أوصى به أحمد بن حنبل، أوصى: أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون، وأوصى من أطاعه من أهله وقرابته: أن يعبدوا الله في العابدين، وأن يحمدوه في الحامدين، وأن ينصحوا لجماعة المسلمين، وأوصى: أني رضيت بالله عز وجل رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً. وأوصى: أن لعبد الله بن محمد، المعروف بفُورَان عليّ نحواً من خمسين ديناراً، وهو مصدق فيما قال، فيقضى ما له علي من غلة الدار، إن شاء الله، فإذا استوفى أُعطي ولدُ صالح وعبد الله ابني أحمد بن محمد بن حنبل كل ذكر وأنثى عشرة دراهم، بعد وفاء مال أبي محمد.

شهد

أبو يوسف، وصالح وعبد الله ابنا

أحمد بن محمد بن حنبل»(١).

---

(١) المناقب ص٤٥٤، البداية والنهاية ١٤/ ٤٢١، المنهج الأحمد ١/ ١١٣.

فلما كانت صبيحة يوم الجمعة ١٢/ ربيع الأول/ ٢٤١هـ، حين ارتفع النهار بنحو ساعتين سلم الإمام أحمد الروح إلى بارئها، وأجاب دعوته المقررة على كل إنسان: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣١]. وكانت الشوارع والسكك المحيطة بمسكنه ضائقة بالناس.

وحضر غسله نحو من مائةٍ من بيت الخلافة من بني هاشم، فجعلوا يقبّلون بين عينيه، ويدعون له، ويترحمون عليه. وخرج الناس بنعشه والخلائق حوله ما لا يعلم عددهم إلا الله، وكان النائب على بغداد محمد بن عبد الله بن طاهر، فتقدم وأم الناس في الصلاة عليه على الرغم من عدم موافقة أولاده على ذلك، وقد كانوا صلوا عليه قبل ذلك في داخل بيته. ولم يستطيعوا دفنه إلا بعد العصر من شدة الزحام[1].

❋ ❋ ❋

(١) المناقب ص٤٨٨-٥٠٥، السير ١١/ ٣٣٤-٣٤٣، البداية والنهاية ١٤/ ٤٢٠-٤٢٦، المنهج الأحمد ١/ ١١٢-١١٦.

مجمل مناقب الإمام أحمد وصفاته:

عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «نَضَّرَ الله امرأً سمع منّا حديثاً، فحفظه حتّى يبلِّغه غيره، فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه»(١).

ولا غرو أن إمام السنة كان محلاً لذلك الدعاء المبارك، فقد قال ناعتوه: إنه كان حسن الوجه، رَبْعة، يخضب بالحناء خضاباً ليس بالقاني، في لحيته شعرات سود، أبيض الثياب، وإن كانت غليظة خشنة، يعتمُّ ويلبس إزاراً. وكان أسمر شديد السمرة، طويل القامة(٢).

وكان ـ عليه رحمة الله ـ يجلس جلوس المتواضعين في خشوع باد على تقاسيم وجهه، يفضل التربع، وهو القرفصاء، وهي جِلسة كانت تحكيها الصحابية قيلة بنت مخرمة عن رسول الله ﷺ أنها رأته يجلس كذلك(٣).

وكان رجلاً مهيباً لا يجرؤ أحد على انتهاك المهابة التي تكون في مجلسه، وهي مهابة جاء بها الورع والسمت والخشوع لله باستمرار، وليست تلك المهابة التي يفرضها المتجبرون على الناس ظلماً وعلواً، فكان الإمام أحمد كما قال مصعب بن عبد الله الزبيري في مالك ابن أنس:

يَدَعُ الجَوابَ فلا يُراجَعُ هَيْبَةً ... والسائلونَ نواكسُ الأذْقَانِ

عِزُّ الوَقَار ونُورُ سُلطانِ التُّقَى ... فهو المَهيبُ وليس ذا سُلْطان(٤)

وكان كما يقول واصفوه: لا يخوض في شيء مما يخوض فيه الناس من أمر الدنيا، فإذا ذكر العلم تكلم، شديد الحياء، كريم النفس، حسن العشرة والأدب، كثير الإطراق والغض، معرضاً عن القبيح واللغو، لا يسمع منه إلا المذاكرة بالحديث، وذكر الصالحين

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٥٩٠) وأبو داود (٣٦٦٠) في العلم، باب: فضل نشر العلم، والترمذي (٢٦٥٦) في العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع.

(٢) المناقب ص٢٦٩، السير ١١/ ١٨٤، المنهج الأحمد ١/ ٩٤.

(٣) المصادر السابقة، والحديث رواه أبو داود في كتاب الأدب من سننه.

(٤) ترتيب المدارك ١/ ١٦٧، حلية الأولياء ٦/ ٣١٨ـ ٣١٩.

والزهاد، في وقار وسكون ولفظ حسن، وإذا لقيه إنسان بَشَر به وأقبل عليه، وكان يتواضع للشيوخ تواضعاً شديداً، وكانوا يكرمونه ويعظمونه[1].

• ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى العلماء عليه ثناء لا يتّسع لنا أن نسجله في هذه المسطورات، لكثرته، فقد أثنى عليه شيوخه وهو صغير، ووصفوه بالعقل والنباهة، وغير ذلك، وأثنى عليه أقرانه الذين صحبهم، وشهدوا له بالحفظ وسعة العلم وجودة القريحة والتفوق على النظراء، مع أن العادة قد جرت بوجود التحاسد بين الأقران والأنظار، لميل النفوس إلى حب التفوق والانفراد بالفضائل. وأثنى عليه تلاميذه الذين لازموه ورووا عنه العلم[2].

قال شيخه عبد الرزاق فيه: ما رأيت أفقه من أحمد بن حنبل ولا أورع[3].

وقال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أورع ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل[4].

وقال محمد بن الحسين الأنماطي: كنا في مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة، فجعلوا يثنون على أحمد بن حنبل، فقال رجل: فبعضَ هذا، فقال يحيى: وكثرة الثناء على أحمد تستنكر! فلو جلسنا مجالسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكاملها[5].

ومن تلامذته: قال النسائي: جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث والفقه والورع والزهد والصبر.

وقال أبو داود: كانت مجالس أحمد مجالس الآخرة، لا يذكر فيها شيء من أمر الدنيا، ما رأيته ذكر الدنيا قط[6].

---

(١) المناقب ص٢٧٧، المنهج الأحمد ١/ ٩٦.

(٢) ذكر ابن الجوزي في «المناقب» ثناء شيوخه في الباب العاشر، وثناء أقرانه في الباب الثالث عشر، وثناء الأتباع في الباب الذي يليه.

(٣) المناقب ص٩٦.

(٤) السير ١١/ ١٩٥.

(٥) السير ١١/ ١٩٦، المناقب ص١٥٥.

(٦) السير ١١/ ١٩٩.

وأثنى عليه الذهبي بكلمة جامعة فقال :

«إن أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألُّه، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟ وكان مهيباً في ذات الله، حتى لقال أبو عبيد : ما هبت أحداً في مسألة ما هبت أحمد بن حنبل»[١].

وكتب الله للإمام أحمد الاحترام حتى في قلوب أهل الذمة الذين كانوا يعيشون مع المسلمين في بغداد. فقد قال المرّوذي :

رأيت طبيباً نصرانياً خرج من عند أحمد ومعه راهب، فقال : إنه سألني أن يجيء معي ليرى أبا عبد الله.

وأدخلتُ نصرانياً على أبي عبد الله، فقال له : إني لأشتهي أن أراك منذ سنين ما بقاؤك صلاح للإسلام وحدهم، بل للخلق جميعاً، وليس من أصحابنا أحد إلا وقد رضي بك. فقلت لأبي عبد الله : إني لأرجو أن يكون يدعى لك في جميع الأمصار. فقال : يا أبا بكر، إذا عرف الرجل نفسه فما ينفعه كلام الناس؟[٢]

* * *

(١) المصدر السابق ١١/ ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق ١١/ ٢١١.

علم الإمام أحمد[1]

يتجلى لنا علم هذا الإمام المؤسس للمذهب الرابع من المذاهب الفقهية المشهورة في ثلاث نواح رئيسة:

- في شهادة الناس له بذلك، وقد مضى بعض ذلك في الثناء عليه.
- في الرواية عنه.
- في مؤلفاته.

أولاً. شهادة الناس له بالعلم:

ليس أزكى للإنسان، بعد توفيق الله عز وجل له، ورضاه عنه من شهادة أفضل أهل زمانه له بالعلم والتفوق في الفضائل وحيازة السبق في الفنون، وكم يلهث أكثر أهل زماننا وراء الإجازات ونيل التزكيات، ولكن هيهات فقد أدركنا ما وراء الأكمة! والحق كما قال الراجز:

والحقُّ أن لا تُفتي حتَّى ترى ... نفسك أهلاً ويرى ذاكَ الورَى

فمالكٌ أجازه سَبْعونَ ... محنَّكاً للصَّحْب يتبعونَ[2]

وإمامنا أحمد لا يسأل عنه، كما يقول علماء الرجال، فقد انعقدت له الإمامة في العلم بالاستفاضة والشهرة، ولو ذهبنا ننقل شهادات الأعيان له لظن الظانون أن الرجل بحاجة إلى ذلك، ولكننا سنكتفي ببعض ذلك ليدلك على غيره.

فقد قال قرينه أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث!! فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب.

وعلق الذهبي على ذلك بقوله:

---

(١) عقد الشيخ أبو زهرة بحثاً مطولاً في ١٤ صفحة أبرز فيه صفات الإمام أحمد التي تركت آثارها في تكوين علمه، وهو بحث جدير بالاطلاع.

(٢) من منظومة «الطليحية»، للنابغة القلاوي.

فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عُشر معشار ذلك[1].

وقد تقدم: أن الإمام أحمد أتى على ما عند شيخه هشيم من مسموعات وهو لا يزال حياً، وكان الشافعي يسترشده في معرفة ما ثبت من صحيح الأحاديث ليعمل به. كما تقدم أنه لم يكن عنده ترجمة على ظهور الأجزاء المروية عن شيوخه، وكان يعرفها مع ذلك ويميزها، مما أذهل أبا زرعة الرازي.

وتقدم أن عبد الرحمن بن مهدي كان يعتبر الإمام أحمد وارث علم سفيان الثوري، حتى إنه يُذكِّره به وكأنه نسخة ثانية من شخصيته، وكان عبد الرحمن واسطة بين الرجلين تلميذاً لهذا وشيخاً لهذا.

وزاد محمد بن إبراهيم البوشنجي على ذلك فقال: هو ـ أي أحمد ـ عندي أفضل وأفقه من سفيان الثوري، وذلك أن سفيان لم يمتحن من الشدة والبلوى بمثل ما امتحن أحمد بن حنبل، ولا عِلْم سفيان ومن تقدم من فقهاء الأمصار كعلم أحمد بن حنبل؛ لأنه كان أجمع لها وأبصر بمتقنيهم وغالطيهم، وصدوقهم وكذوبهم منه[2].

فهذه الشهادات تعطينا صورة عن حفظ الإمام أحمد، وسعة اطلاعه على السنن والآثار وفتاوى التابعين، وأنه كان لا يشق له غبار في ذلك، حتى قال أبو بكر ابن أبي شيبة: لا يقال لأحمد بن حنبل: من أين قلت؟![3]. وقال عبد الوهاب الوراق: «ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، فقالوا له: وأي شيء بان لك من فضله وعلمه؟ قال: رجل سئل ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: حدثنا وأخبرنا[4].

---

(١) السير ١١/ ١٨٧.

(٢) المناقب ص٦٠٣.

(٣) السير ١١/١٨٦.

(٤) المنهج الأحمد ١/ ٨٥.

• ثانياً . في الرواية عنه:

روى الناس عن الإمام أحمد الحديث بسنده، ورووا عنه الفقه الذي نُسج منه مذهبه وتألف فيما بعد. وكان إذ ذاك في صورة مسائل أجاب عنها، ثم دوَّنها الأصحاب من بعده وجمعوها، وصارت هي أم المذهب.

• فأما الحديث:

فهو الإمام فيه، والمفتاح لخزائن كنوزه، والجهبذ في معرفة علله ورجاله، وصحيحه وسقيمه، بل يعتبر فقهه وليداً من حديثه، لا يكاد يسأل عن مسألة إلا ويجيب فيها بحديث مسند، أو أثر لصحابي، أو فتوى لتابعي. قال عبد الوهاب الوراق:

«ما رأيت مثل أحمد بن حنبل. قالوا له: وأيش الذي بان لك من علمه وفضله على سائر من رأيت؟ قال: رجل سئل عن ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: «أخبرنا» و«حدثنا»[1].

وقد روى عنه الناس في مسانيد الصحابة، وخرجوا أحاديثه في مصنفاتهم، ورووا عنه في علل الأحاديث، كما رووا عنه في معرفة الرجال فيما يتعلق بأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وجرحهم وتعديلهم، وغير ذلك.

وحدث عنه جماعة من مشايخه ومن الأكابر منهم، قد استوفاهم ابن الجوزي بأسمائهم، فذكر منهم (١٩) شيخاً؛ كإسماعيل ابن علية، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وتقدم أنه يذكره في مروياته بوصفه لا باسمه، فيقول: حدثني الثقة[2].

وحدث عنه من تلامذته جماعة لا يحصون كثرة، جرد ابن الجوزي أسماءهم في «المناقب» والمزي في «تهذيب الكمال».

---

(١) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى ١/ ٦.

(٢) «المناقب»: ص١١٦، و«السير» ١١/ ١٨٣.

• أحمد في الكتب الستة:

ومن جملة تلاميذه المباشرين وبواسطة، أصحاب الأصول الستة.

قال الذهبي: «حدث عنه البخاري حديثاً، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثاً آخر في المغازي، وحدث عنه مسلم، وأبو داود بجملة وافرة، وروى أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن رجل عنه»[1].

وإليك ذلك الحديث المذكور في مغازي «الجامع الصحيح»:

«حدثني أحمد بن الحسن، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، حدثنا معتمر بن سليمان، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة»[2].

وأما الحديث الثاني، فهو موقوف على ابن عبَّاس في كتاب النكاح. قال البخاري: وقال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني حبيب، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس: حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع. ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[النساء: ٢٣] الآية. وذكر الآثار بطولها[3].

• قلة أحاديث أحمد في صحيح البخاري وسببها:

ذكر الحافظ ابن حجر سبب إقلال البخاري من التخريج للإمام أحمد في «صحيحه»، فقال:

وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع ـ إشارة إلى الحديث السابق ـ وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة ـ وقد أوردناه آنفا ـ وكأنه لم يكثر عنه، لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قطع التحديث، فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثَمّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد[4].

---

(١) السير ١١/ ١٨١.

(٢) الحديث رقم ٤٤٧٣، آخر كتاب المغازي. قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٥٣): وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة.

(٣) الحديث رقم ٥١٠٥، في باب: ما يحل من النساء وما يحرم، من كتاب النكاح.

(٤) فتح الباري ٩/ ١٥٤.

وقد خلف لنا الإمام أحمد ذلك الديوان العظيم المسمى: «المسند»، وقد صنِّف في جمع السنة ما يزيد على المائة مسند[1]، فكان لابد من قرن اسم المصنِّف بالمسند الذي صنفه كـ«مسند عبد بن حميد» و«مسند أبي يعلى الموصلي».. حتى يتميز عن غيره، ولكن لشهرة مسند أحمد، وتفوقه على غيره أصبح هذا الاسم المجرد ـ أعني «المسند» ـ علماً عليه بالغلبة، فإذا أطلق فهو المقصود به حصراً، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله في ذكر المؤلفات في الحديث.

• وأما الفقه:

فقد روي عنه رحمه الله في صيغة أسئلة وأجوبة على غرار الفتاوي المسموعة، ولم يدوّن كتاباً في ذلك قط، لأنه كان يكره حتى التعليقات المكتوبة بإزاء السنن والآثار، كما هو صنيع مالك في «الموطأ»، بَلْهَ الفقه المجرد الذي ليس فيه إلا الاجتهاد الخالص.

فيكون المذهب الحنبلي قد ولد أول ما ولد في صورة أسمعة كتبها الأصحاب، بعضها في حياته وبعضها بعد وفاته، فكان بهذا شبيهاً بالمذهب المالكي. فقد تَكوَّن هو الآخر بهذه الطريقة، وبزغ فجره في كتاب «الموطأ» وأسمعة الأصحاب لمسائل الفقه التي أجاب عنها، فعبد الرحمن بن القاسم له سماع من مالك بلغ عشرين كتاباً، وأبو محمد عبد الله بن وهب له سماع من مالك بلغ ثلاثين كتاباً، وأشهب بن عبد العزيز له سماع من مالك يقول عنه سحنون: حدثني المتحري في سماعه: أشهب... وكان ورعاً في سماعه. وعدد كتب سماعه عشرون كتاباً. وأبو محمد عبد الله بن عبد الحكم كان له سماع من مالك، «الموطأ» نحو ثلاثة أجزاء. وصنف كتباً اختصر فيها أسمعته[2].

وكذلك الإمام أحمد دون أصحابه مذهبه في مرحلته المبكرة، فيما عرف واشتهر بـ «المسائل».

---

(١) «الرسالة المستطرفة»، لمحمد بن جعفر الكتاني.

(٢) الاختلاف الفقهي، ص ٨١، نقلاً عن «ترتيب المدارك» و«الديباج» وغيرها من تراجم علماء المالكية.

قال الذهبي :

«وقد دوّن عنه كبار تلامذته مسائل وافرة في عدة مجلدات، كالمرّوذي، والأثرم، وحرب، وابن هانئ، والكوسج، وأبي طالب، وفوران، وبدر المغَازلي، وأبي يحيى الناقد . . » وسرد نحواً من خمسين راوية، ثم قال: «وخلق سوى هؤلاء، سماهم الخلال في أصحاب أبي عبد الله، نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة»[١].

وجرد ابن أبي يعلى في مقدمة «الطبقات» عدداً من نقلة الفقه عن الإمام أحمد، ثم قال: وهم مائة ونيف وعشرون نفساً. ويتميز هذا الكتاب - يعني كتاب الطبقات - بالعناية برواية المترجمين عن الإمام أحمد وذكر مصنفاتهم[٢].

ويعتبر جرد العلامة علاء الدين المرداوي (ت٨٨٥هـ) أحسن جرد في هذا الموضوع، فقد عقد في آخر كتاب «الإنصاف» فصلاً في ذكر أسماء نقلة الفقه عن الإمام أحمد، ورتبهم على حروف المعجم، وعرَّف بكل واحد منهم تعريفاً موجزاً مبيناً ما لكل واحد منهم من الرواية على وجه الإجمال، فتارة يقول: «نقل مسائل كثيرة جداً حساناً» وتارة يقول: «نقل مسائل كثيرة» وتارة يقول: «نقل مسائل» وتارة يقول: «نقل أشياء» . . فأحصى نيفاً وثلاثين رجلاً.

وقال في أوله: «فصل في ذكر من نقل الفقه عن الإمام أحمد، رضي الله عنه من أصحابه ونقله عنه إلى من بعده، إلى أن وصلت إلينا، فمنهم المقل، ومنهم المكثر، وهم كثيرون جداً، لكن نذكر جملة صالحة منهم يحصل المقصود بها إن شاء الله»[٣].

وقال في خاتمته: «وهذا آخر ما قصدنا ذكره من أئمة أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنهم، ممن نقل الفقه عنه، مما لا يستغني عنه طالب العلم. وهم نيف على ثلاثين ومائة نفس. ومن نقل عنه الفقه وغيره جماعة كثيرون جداً، ذكرهم أبو بكر الخلال، وأبو بكر بن عبد العزيز - يعني غلام الخلال - في «زاد المسافر» والقاضي أبو الحسين بن أبي يعلى في «الطبقات» وقد زادوا فيها على الخمسمائة. وذكر ابن الجوزي بعضهم في «مناقب الإمام أحمد» وغيرهم. فإن من طالع في هذا الكتاب وغيره

(١) السير ١١/ ٣٣٠-٣٣١.

(٢) ذكر في المقدمة (١/ ٢٠) ما يفيد أنه التزم ذكر المصنفات للمترجمين.

(٣) الإنصاف ٣٠/ ٣٩٩. ط. دار هجر، ١٩٩٦.

من كتب الأصحاب يحتاج إلى معرفة الناقلين عنه، فإن بعضهم تارة يذكرهم بكناهم، وبعضهم يذكرهم بألقابهم، وبعضهم يذكرهم بأسمائهم. وهم أيضاً متفاوتون في المنزلة عند الإمام أحمد رضي الله عنه، والنقل عنه والضبط والحفظ»[١].

وينبغي أن نعلم أن كلمة «فقه» الواردة في مثل هذه المواطن تعني أوسع من مدلولها الاصطلاحي المستقر. فكتب «المسائل» هي عبارة عن دواوين لفقه الدين بمعناه الواسع، فنجد فيها الفقه والاعتقاد والتفسير والأصول والزهد ومناحي من الفنون لا تحصى كثرة، يتجلى لنا ذلك في أعمال أبي بكر الخلال (ت٣١١هـ). فقد قال عنه ابن الجوزي: «صرف عنايته إلى جمع علوم أحمد بن حنبل، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتباً، منها كتاب «الجامع» نحو من مائتي جزء، ولم يقارب أحد من أصحاب أحمد في ذلك»[٢].

وهو يعد في الطبقة الثانية من الأصحاب، فلذلك يعتبر متلقياً لعلم الإمام أحمد بواسطة أصحابه، فيكون هو جامع شتات تلك «المسائل» من مدونيها، كما يدل عليه عنوان كتابه الكبير. قال الذهبي:

«وجمع أبو بكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد وفتاويه وكلامه في العلل والرجال والسنة والفروع حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة»[٣]. ثم قال:

«وألف كتاب «الجامع» في بضعة عشر مجلدة أو أكثر، وقد قال في كتاب «أخلاق أحمد بن حنبل»: لم يكن أحدٌ علمتُ عُنيَ بمسائل أبي عبد الله قط، ما عُنيت بها أنا».

وقد طبع من هذه المسائل:

رواية ابنيه صالح وعبد الله، وأبي داود السجستاني صاحب «السنن»، وإسحاق ابن هانئ، وعبد الله البغوي المشهور بابن بنت منيع، وإسحاق بن منصور الكوسج، ومسائله ممزوجة بمسائل إسحاق بن راهويه، حقق منه: الطهارة، والصلاة، والصيام، والمعاملات.

---

(١) الإنصاف ٣٠/ ٤١٨.

(٢) المناقب، ص٦١٨.

(٣) السير ١١/ ٣٣١. و«الطبقات» (٢/ ١٢-١٣)، و«إعلام الموقعين» (١/ ٣٥) ط. دار الحديث.

ثالثاً ـ في مؤلفاته:

قال ابن الجوزي: «كان الإمام أحمد لا يرى وضع الكتب، وينهى أن يكتب عنه كلامه ومسائله، ولو رأى ذلك لكانت له تصانيف كثيرة، ولنقلت عنه كتب، فكانت تصانيفه المنقولات»[1].

وهذه إشارة مهمة جداً في تصوير المنحى العام لمصنفات الإمام أحمد رحمه الله، فقد كانت تصانيفه المنقولات، على معنى أنه رحمه الله كان يجمع في مؤلفاته الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، وفتاوى التابعين، وتفاسيرهم التي تلقوها عن الصحابة فيما يتعلق بتأويل القرآن وعلومه المختلفة.

فكونه يذهب إلى كراهة وضع الكتب لا يتنافى إذن مع تأليفه لمجموعة من الكتب والمصنفات، والرسائل، مادام يروي في تلك المصنفات ولا يرى، ويتبع ولا يبتدع، ويحيل ولا يتكلف.

وإليك جريدة بما نسب إلى الإمام أحمد من كتب:

١ ـ المسند. طبع مراراً

٢ ـ العلل ومعرفة الرجال. ذكر العقيلي في «الضعفاء» أنه قرأه على عبد الله عن أبيه. طبع منه جزءان.

٣ ـ فضائل الصحابة. فيه زيادات لابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي. طبع في (مجلدين) بتحقيق وصي الله بن محمد عباس سنة (١٤٠٣) هـ، مؤسسة الرسالة بيروت.

٤ ـ التفسير. ذكره ابن النديم وابن الجوزي، ونقل عن الزجاج في «معاني القرآن» حيث قال فيه (٤/ ١٦٦): أكثر ما رويتُ في هذا الكتاب من التفسير فهو من كتاب «التفسير» عن أحمد بن حنبل. وقال في موضع آخر منه(٤/ ٨): روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله في كتابه «كتاب التفسير»، وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه. ومع ذلك فقد أنكره الذهبي في «السير» (١١/ ٣٣٢ و١٣/ ٣٢٥).

---

(١) المناقب، ص ٢٤٨.

٥ ـ الناسخ والمنسوخ. مصورته في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة المنورة.

٦ ـ الزهد. قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: إنه كتاب كبير في قدر ثلث «المسند» مع كبر «المسند» وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في «المسند» شيء كثير.

فعلى هذا يكون المطبوع منه جزءاً يسيراً فقط.

٧ ـ الفرائض. ذكره ابن النديم. وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٢٢٨): رأيت له ورقة من هذا الكتاب. وفي «المناقب» (٦١٣) لابن الجوزي ما يشير إلى أنه كان عند إبراهيم الحربي يرويه للناس.

٨ ـ الأسامي والكنى. ذكره الوادي آشي في «برنامجه» ضمن مسموعاته. وقد طبع.

٩ ـ حديث شعبة. ذكره ابن الجوزي والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٥).

١٠ ـ التاريخ. ذكره ابن الجوزي.

١١ ـ الورع. نُسب إليه، وليس من تأليفه بل هو من تأليف أبي بكر المرّوذي (تلميذه). وقد طبع.

١٢ ـ الرد على الزنادقة والجهمية. وقد طبع مراراً.

١٣ ـ كتاب أهل الردة والزنادقة. يوجد في مكة في حوزة محمد حمزة، ومنه نسخة مصورة بالقاهرة. انظر «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٣/ ٢٢٥). وهو مطبوع.

١٤ ـ الإيمان. ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٣) وتوجد منه مخطوطة في المتحف البريطاني. انظر «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٣/ ٢٢٩).

١٥ ـ طاعة الرسول. ذكره ابن النديم.

١٦ ـ الإمامة. ذكره الذهبي في السير (١١/ ٣٣٠) وقال: مجلدة صغيرة.

١٧ ـ نفي التشبيه. ذكره الذهبي في السير (١١/ ٣٣٠) وقال: مجلدة.

١٨ ـ المقدم والمؤخر في القرآن. ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٥). وفي ترجمة المروذي من «الطبقات» (١/ ٦٢) لابن أبي يعلى شيء من مضمونه.

١٩ ـ جوابات القرآن. ذكره الخطيب في «التاريخ» (٩/ ٣٧٥).

٢٠ ـ المناسك الكبير. ذكره ابن النديم.

٢١ ـ المناسك الصغير. ذكره ابن الجوزي.

٢٢ ـ الأشربة. ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٣). وهو مطبوع.

٢٣ ـ الوقوف والوصايا. وصل إلينا ضمن «الجامع» للخلال. وهو مطبوع.

٢٤ ـ أحكام النساء. وصل إلينا ضمن «الجامع» للخلال. وهو مطبوع.

٢٥ ـ الترجل. وصل إلينا ضمن «الجامع» للخلال. وهو مطبوع.

٢٦ ـ الإرجاء. وصل إلينا ضمن «الجامع» للخلال.

٢٧ ـ الفتن. توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق. وهو مطبوع.

٢٨ ـ فضائل أهل البيت. ذكره الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٥٧).

٢٩ ـ مسند أهل البيت. مُستلّ من «المسند». وهو مطبوع.

رسائل الإمام أحمد

وتنسب إلى الإمام أحمد الرسائل التالية:

١ – رسالة «السُّنة» المعروفة برسالة الإصطخري: رواها ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٢٤-٣٦).

٢ - رسالة كتبها إلى المتوكل في مسألة خلق القرآن: أخرجها أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢١٦-٢١٩) ومن طريقه رواها ابن الجوزي والذهبي، وأثنى على إسنادها ثناء حسناً.

٣ - رسالة الحسن بن إسماعيل الربعي: قصيرة جداً، أوردها ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ١٣٠).

٤ - رسالة عبدوس بن مالك العطار: مطولة، أوردها ابن أبي يعلى أيضاً (١/ ٢٤١-٢٤٦).

٥ - رسالة محمد بن عوف الطائي: مطولة، نقلها ابن أبي يعلى (١/ ٣١١-٣١٣).

٦ - رسالة محمد بن يونس السرخسي: أوردها ابن أبي يعلى (١/ ٣٢٩-٣٣٠).

٧ - رسالة إلى مسدد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ): مطولة، نقلها ابن أبي يعلى (١/ ٣٤١-٣٤٥).

٨ - رسالة في الصلاة: كتبها إلى مهنا بن يحيى الشامي، كما في «الطبقات» (١/ ٣٤٨-٣٨٠) وهي موضوعة على الإمام أحمد، كما قال الذهبي (١١/ ٢٨٧، ٣٣٠)، والذي يقرؤها يجد أنها تتجافى مع أسلوبه وطريقته، مما يؤكد قول الذهبي.

وتوجد منها نسخة خطية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٢/ ١٣٨٥٣ مجاميع) مؤلفة من (٩) ورقات، ونسخة أخرى برقم (١/ ٦٧٨٦ مجاميع) مؤلفة من (١٢) ورقة. وهي مطبوعة بمصر بعنوان «الرسالة السنية في الصلاة وما يلزم فيها للإمام».

المسند

ديوان السنة النبوية



لا يذكر الإمام أحمد إلا ويذكر معه ذلك الديوان العظيم «المسند» والذي غابت في ضياء شمسه لوامع كتبه ومصنفاته الأخرى، لقد انتشر هذا الكتاب في الآفاق وسارت به الركبان، وكان له من المنزلة بين كتب الإسلام ماكان للإمام أحمد من المنزلة بين أئمة الإسلام الكبار.

وسيكون الحديث عن المسند في المباحث التالية:

- تاريخ تأليفه.
- وصفه.
- روايته.
- مكانته.
- الأعمال التي تمت عليه.

• تاريخ تأليف المسند:

لقد مر تاريخ تدوين السنة النبوية بعدة مراحل، فكانت في زمن الصحابة محفوظة في صدور الرجال إلا بعض الصحائف التي كانت بأيدي ثلة قليلة من الصحابة . . . وكذلك كان الحال في صدر زمن التابعين، إلى أن عهد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - إلى حافظ زمانه ابن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) بجمع سنة رسول الله ﷺ، فبدأ الجمع من يومئذ وبزغ فجر التدوين، فدونت السنة في تلك المرحلة الأولى في «جوامع» كجامع سفيان الثوري، وجامع سفيان بن عيينة، وجامع ابن جريج، وجامع فلان وفلان . . .

وكانت تلك «الجوامع» لا تتميز بأي نظام تصنيفي، وإنما كانت تجمع أحاديث فلان على حدة وأحاديث فلان على حدة، وهكذا، ويسمى المجموع الكلي لتلك المسموعات المترجمة على الشيوخ: الجامع.

ثم جاء دور «التصنيف»، والتصنيف يختلف عن التدوين؛ إذ إنه يعتمد على منهج محدد وترتيب منسق داخل الكتاب المؤلف.

فهناك من صنف الأحاديث التي رواها عن شيوخه على أبواب الفقه، فوضع كل حديث في كتابه المناسب وبابه المناسب. وهذا ما عرف «بالسنن»، كسنن أبي داود والترمذي

وهناك من توسع أكثر فأضاف إلى أبواب الفقه علوماً أُخر، كالمغازي والتفسير والإيمان والتوحيد والفضائل، وغير ذلك، فكان كتاباً جامعاً، وذلك كـ: «صحيح الإمام البخاري» و«صحيح الإمام مسلم».

وهناك من سلك مسلكاً آخر وكان غرضه تجميع أحاديث الصحابة صحابياً صحابياً، وإفراد مرويات كل صحابي في كتاب، وتكوين ديوان جامع من ذلك كله، وهو ما سمي بـ «المسند».

فالمسند: هو الكتاب الذي يكون فيه حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، من غير التفات إلى الموضوعات والأبواب، ويتبع في ترتيب مسانيد الصحابة طرائق عدة، فقد ترتب على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة يجمعها وصف واحد، كمسند المُقلِّين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك[1].

وهكذا كان «مسند الإمام أحمد» الذي يقع إلى جانبه ما يزيد على مئة كتاب بهذا العنوان، مثل: مسند الحميدي، ومسند أسد بن موسى، ومسند عَبْد بنِ حُميد، ومسند الطيالسي.

متى بدأ الإمام أحمد بتصنيف مسنده؟

يرى الشيخ محمد أبو زهرة ـ رحمه الله ـ أن الإمام أحمد بدأ في تصنيف «المسند» مع بداية الطلب، أي في حدود سنة (١٨٠هـ) قبل خروجه من بغداد[2].

وهذا الرأي بعيد، فأما أن يكون الإمام أحمد بدأ بجمع مادة «المسند» مع بداية الطلب فذلك ما لا يجادل فيه أحد، وأما أن يكون فكَّر في «المسند» وأخذ في تصنيفه منذ ذلك الحين فهناك من الأدلة ما يخالفه، وذلك أن أحاديث الشيوخ الذين روى عنهم الإمام أحمد كانت في ذلك الوقت عبارة عن «جوامع» لمرويات الشيوخ على ما وصفنا آنفاً، وبالتالي فتصنيف «المسند» لا يمكن أن يحصل لأحد إلا بعد استشراف ما عند الشيوخ من الأحاديث ليرتبها بعد

---

(١) «الرسالة المستطرفة» ص: ٦٠ ـ ٦١.

(٢) ابن حنبل ص: ١٦٨. دار الفكر العربي.

ذلك على مسانيد الصحابة، وهذا مالم يكن قد توفر للإمام أحمد وهو في بداية الطريق.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد من النقل ما يصرح بأن بداية تصنيف «المسند» كانت على رأس المئتين حينما رجع الإمام أحمد من رحلاته التي كان آخرها رحلته اليمنية إلى عبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ). فقد روى الحافظ أبو موسى المديني بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال: صنف أبي المسند بعد ما جاء من عند عبد الرزاق[1].

فالإمام أحمد لما أنهى تلك الرحلات التي رحلها إلى الأمصار الإسلامية التي كانت فيها الأحاديث، ويستوطنها الحفاظ والرواة، وجد نفسه قد دوَّن ما يتجاوز ثلاثة أرباع المليون (٧٥٠,٠٠٠) من الأحاديث، فجاءت فكرة تصنيف مسند يجمع أحاديث كل صحابي على حدة، وينتقي من ذلك العدد الهائل الأحاديث ذات الأسانيد المعروفة المشهورة.

* * *

•وصف المسند:

يتكون المسند من عدد كثير من الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي ﷺ[2]؛ بعضها رواه الإمام أحمد بأسانيده إلى أولئك الصحابة، وهي تشكل معظم المسند، بالإضافة إلى زيادات رواها ابنه عبد الله عن عوالي شيوخه وأدرجها ضمن مسند أبيه، كما توجد زيادات لأبي بكر القطيعي راوي المسند عن عبد الله بن أحمد عن أبيه.

ويتطلب البحث أن نتفحص المسند وهو في الوضع الذي كان عليه قبل أن يتصرف فيه عبد الله ابن الإمام بالترتيب والإضافات. ثم نتعرف على عدد أحاديثه إجمالاً وكيفية توزيعها على مسانيد الصحابة، وزوائد عبد الله والقطيعي.

---

(١) خصائص المسند: المطبوع في مقدمة طبعة الشيخ شاكر للمسند، ص: ٩. مكتبة التراث الإسلامي.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» ص ٢٣٣: والأصل في المسند الأحمدي إيراد الأحاديث المرفوعة لا أقوال الصحابة فمن بعدهم.

• المسند في صورته التي تركه عليها أحمد:

يقول ابن الجزري - رحمه الله -:

إن الإمام أحمد شرع في هذا «المسند»، فكتبه في أوراق مفردة وفرقه في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسوّدة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه عبد الله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته، ما يشابهه ويماثله[1].

وهكذا كان «المسند» في بدايته؛ عبارة عن مجموعة من الأجزاء المنفردة بعضها عن بعض، وكل جزء يحتوي على مجموعة من الأوراق المنفردة هي الأخرى بحيث لا تربطها أرقام ولا يهتدى فيها إلى تسلسل معين.

• المسند بين يدي عبد الله بن أحمد:

وقد رتب عبد الله بن الإمام «المسند» ترتيباً لم يخرجه في حقيقة الأمر عن الصورة التي كان عليها عند أبيه، وقد وقع فيه خلل في جملة مواضع لا تمس جوهر الكتاب، من مثل إدراج عدد من أحاديث المكثرين في غير مسانيدهم، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدة في إعادته، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع، والخلط بين أحاديث الشاميين والمدنيين، وعدم التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، وتداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاط مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان.

وقد نبه على ذلك الحافظ ابن عساكر في كتابه: «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند». ثم قال: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله - رحمه الله - فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نُراه توفي قبل تهذيبه، ونزل به أجله قبل تلفيقه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه خوفاً من حلول عائق موته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه[2].

---

(١) المصعد الأحمد المطبوع في مقدمة الشيخ شاكر للمسند ص١٤.

(٢) مقدمة الطبعة الجديدة للمسند الصادرة عن مؤسسة الرسالة ص: ٦٣. نقلاً عن «ترتيب أسماء =

• عدة أحاديثه:

قال الحافظ أبو موسى المديني - وهو من جملة من وقع له المسند كاملاً عن شيخه ابن الحصين -:

فأما عدد أحاديث «المسند» فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زُريق ببغداد، أخبرنا أبو بكر الخطيب، قال: وقال ابن المنادي: لم يكن في الدنيا أحدٌ أروى عن أبيه منه؛ يعني: عبد الله بن أحمد بن حنبل، لأنه سمع «المسند»، وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير، وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين ألفاً والباقي وجادةٌ. فلا أدري: هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر؟ فيصح القولان جميعاً، أو الاعتماد على قول ابن المنادي دون غيره؟ ولو وجدنا فراغاً لعددناه إن شاء الله تعالى[1].

وعلق الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - على ذلك بقوله: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً. وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله». اهـ. ولكنه عاجلته المنية قبل تحقيق الأمنية - رحمه الله - وقد عمل في «المسند» نحو الربع، ولو أتمه لكوشف بعين الحقيقة، ولصار اليقين الذي قطع به إلى المراجعة، فقد كشفت الطبعة الجديدة الصادرة عن «مؤسسة الرسالة» في (٥٠) مجلداً؛ أن عدد أحاديث «المسند» (٢٧٦٤٧) حديثاً، بما في ذلك المكررات وزوائد عبد الله. والله أعلم.

= الصحابة» بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري. وقال الحافظ ابن حجر: وكان الإمام أحمد - رحمه الله - لم يرتب مسانيد المقلين فرتبها ولده عبد الله فوقع فيه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي ونحو ذلك. اهـ. مقدمة تحقيق «أطراف المسند» ص ٥٥، نقلاً عن «المعجم المفهرس» لابن حجر.

(١) خصائص المسند ص ٧.

• ترتيب الصحابة في المسند:

لقد توخَّى الإمام أحمد ترتيب الصحابة في مسنده حسب اعتبارات عدة، منها: الأفضلية، والسابقة في الإسلام، والشرافة النسبية، وكثرة الرواية. وذلك أنه بدأ «مسنده» بمسانيد الخلفاء الأربعة، وثنى بمسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة، وثلث بمسند أهل البيت، ثم تلاهم بمسانيد المكثرين من الرواية، كالعبادلة الأربعة: ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو، ثم مسانيد الأمصار: مسند المكيين، ثم المدنيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء[1].

• زوائد المسند:

وتعتبر زوائد عبد الله على أصل «المسند» من جملة آثاره التي أكمل بها عمل أبيه في هذا الديوان العظيم. وذلك أن عبد الله لما تلقى «المسند» عن أبيه على الصفة التي مرت

---

(١) يتكون المسند الحنبلي على ما ذكره الحافظ ابن حجر في «أطراف المسند» ١/ ١٧٣ من ثمانية عشر مسندَ صحابي:

١ ـ مسند العشرة وما معه.
٢ ـ مسند أهل البيت، وفيه: مسند العباس وبنيه.
٣ ـ مسند عبد الله بن عباس.
٤ ـ مسند ابن مسعود.
٥ ـ مسند أبي هريرة.
٦ ـ مسند عبد الله بن عمر.
٧ ـ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.
٨ ـ مسند أبي سعيد الخدري.
٩ ـ مسند أنس بن مالك الأنصاري.
١٠ ـ مسند جابر بن عبد الله الأنصاري.
١١ ـ مسند الأنصار.
١٢ و١٣ ـ مسند المكيين والمدنيين.
١٤ ـ مسند الكوفيين.
١٥ ـ مسند البصريين.
١٦ ـ مسند الشاميين.
١٧ ـ مسند عائشة.
١٨ ـ مسند النساء.

آنفاً، قام بعد ذلك بترتيبه وتهذيبه، وفي ذلك يقول الذهبي: وهذا كتاب «المسند» لم يصنفه هو - يعني الإمام أحمد - ولا رتبه، ولا اعتنى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نسخاً وأجزاء، ويأمره أن: ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان[1] اهـ. فالمسند بالصورة الحالية من عمل عبد الله، وإلى جانب العمل الفني في الترتيب والتهذيب أضاف عدداً غير قليل من الأحاديث بأسانيده عن شيوخ أُخَر غير أبيه، قال الذهبي: وله زيادات كثيرة في «مسند» والده واضحة عن عوالي شيوخه(٢) اهـ.

وجملة الشيوخ الذين روى عنهم الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٣) شيخاً، وجملة شيوخ عبد الله في زوائده (١٧٣) شيخاً، وذلك على ما أحصاه ابن الجزري[3].

وأما زيادات أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت٣٦٨هـ) فقد صرح بوجودها أكثر من واحد من العلماء[4]. فقد قال ابن الجزري في سياق إسناده في تلقي «المسند»: فأخبرني به كذلك مع الزيادات فيه لعبد الله بن أحمد وأبي بكر القطيعي الشيخ الصالح الأصيل رحلة البلاد وجامع لواء الإسناد وملحق الأحفاد بالأجداد الإمام صلاح الدين أبو عبد الله وأبو عمر محمد بن الشيخ الصالح العالم تقي الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ عز الدين . . . إلى أن قال: أخبرك بجميع مسند الإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله، وبما فيه من زيادات ابنه عبد الله عن غير أبيه، وبزيادات القطيعي أيضاً، وهي في مسند الأنصار رضي الله عنهم[5]. اهـ

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الزيادات: ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة[6]. اهـ.

---

(١) السير: ١٣/ ٥٢٢.

(٢) السير: ١٣/ ٥٢٤.

(٣) المصعد الأحمد ص ١٨.

(٤) وفي مقدمة تحقيق «أطراف المسند» ص٦١ ذكر المحقق أمثلة من أربعة أحاديث مما خرجه من زيادات القطيعي في «المسند».

(٥) المصعد الأحمد ص: ١٣.

(٦) منهاج السنة النبوية ٤/ ٢٧.

•رواية المسند:

انفرد عبدُ الله بن أحمد بن حنبل برواية «المسند» عن أبيه، مع أنه سمعه مع أخيه صالح وابن عم أبيه حنبل بن إسحاق، وصالح - وهو أكبر أولاد الإمام - كان كثيراً ما يتغيَّبُ عن السماع سعياً وراء عياله[1]، ولعلَّ حنبلَ بن إسحاق اهتمَّ بفقه الإمام أحمد أكثر من اهتمامه بحديثه[2]، ومن ثَمَّ انفرد عبد الله بسماع سائر «المسند» عن أبيه[3]، بل إن بعض الأحاديث سمعها منه مرتين وثلاثاً[4]، وقد روى لنا «المسند» كما سمعه وزاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه وقد بلغ عددهم مئة وثلاثةً وسبعين شيخاً.

وعبد الله وثَّقه النسائي والدار قطني والخطيب وغيرهم، وحدَّث عنه النسائي وابن صاعد، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر القطيعي، وخلق كثير.

كانت ولادته سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٩٠هـ) عن سبع وسبعين سنة[5].

وقد نقل «المسند» برواية ابن الحُصين عن ابن المُذْهب، عن القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن الإمام أحمد.

• ترجمة القطيعي (الراوي عن عبد الله):

هو أبو بكر أحمدُ بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعيُّ، ولد سنة (٢٧٤هـ)، وسمع «المسند» مع عمٍّ أمه عبد الله بن الجصَّاص، وكان لأبيه جعفر اتصالٌ بالدولة، وكان عبد الله ابن الإمام أحمد يقرأ «المسند» لابن ذلك السلطان، فحضر القطيعيُّ أيضاً، وسمعه منه[6].

وقد اتهمه ابنُ أبي الفوارس، فقال: لم يكن بذاك، له في بعض «المسند» أصولٌ فيها نظر، ذُكر أنه كتبها بعد الغرق[7]. وكانت القطيعة - موطن سكناه - قد غرقت، فغرق فيها

---

(١) طبقات الحنابلة ١/ ١٨٢.

(٢) طبقات الحنابلة ١/ ١٤٣.

(٣) السير ١١/ ١٨١، ١٣/ ٥١٧.

(٤) السير ١٣/ ٥٢٠.

(٥) السير: ١٣/ ٥١٦-٥٢٦.

(٦) السير ١٦/ ٢١٢.

(٧) السير ١٦/ ٢١٢.

بعض كتبه، فغمزه الناس لاستحداث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه[1]. وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة بقوله: ومثلُ هذا لا يُطعنُ به عليه، لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب التي غرقت قد قُرئت عليه، وعورض بها أصله، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني وأبي نعيم والحاكم[2].

وقال الخطيب البغدادي: لم يمتنع أحدٌ من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به[3].

وقال الحاكم: ثقة مأمون[4].

توفي أبو بكر سنة (٣٦٨هـ) وله خمس وتسعون سنة[5].

• ترجمة ابن المُذهِب (الراوي عن القطيعي):

هو أبو علي الحسنُ بن علي ابن المُذْهِب، البغدادي الواعظ.

ولِدَ سنة (٣٥٥هـ).

قال الخطيب البغدادي: كَتَبْنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القَطيعي «مسند» أحمد ابن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنه ألْحقَ اسمَه فيها[6].

وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة أيضاً بقوله: هذا لا يوجب القدح، لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه[7].

وقال أبو بكر ابن نقطة: ليتَ الخطيب نبَّه في أيِّ مسند تلك الأجزاء التي استثنى، ولو فعل لأتى بالفائدة، وقد ذكرنا أن مسندي فضالة بن عبيد، وعوف بن مالك لم يكونا في

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٧٣.

(٢) المنتظم ٧/ ٩٣.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٧٣.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٨٨.

(٥) السير ١٦/ ٢١٣.

(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٠.

(٧) المنتظم ٨/ ١٥٥.

نسخة ابن المذهب، وكذلك أحاديث من مسند جابر، لم توجد في نسخته، رواها الحرّاني عن القطيعي، ولو كان ممن يُلحقُ اسمه كما قيل لألحق ما ذكرناه أيضاً، والعجب من الخطيب يَرُدّ قوله بفعله[1].

وقد روى الحافظ ابن عساكر «المسند» من طريق ابن المذهب وليس في نسخته مسند فضالة بن عبيد وعوف بن مالك، قال في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة»: عوفُ بن مالك الأشجعي في جزءٍ فيه فضالة بن عبيد، ولم يقع إلينا مسموعاً[2].

وقال ابن حجر في «أطراف المسند»: وهو فوتٌ لابن المُذهب على القطيعي لم يسمعه منه، وقد رواه عن القطيعي أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران، وحدَّث به عنه أبو الحسن علي بن العلاف، وهذا العلاّف قد أجاز لأبي القاسم بن عساكر ولأبي موسى المديني وطائفة، فيمكن اتصاله بالإجازة من طريق بعضهم[3].

توفي ابن المُذهب سنة (٤٤٤هـ)[4].

• ترجمة ابن الحصين (الراوي عن ابن المُذْهب):

هو أبو القاسم هبةُ الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصين الشيباني البغدادي.

ولد سنة (٤٣٢هـ).

قال ابن الجوزي: كان ثقةً، صحيح السماع، وسمعتُ منه «مسند» الإمام أحمد جميعه[5].

وقال السمعاني: شيخٌ، ثقة، دَيِّنٌ، صحيح السماع، واسعُ الرواية[6].

وقد حدَّث عن ابن الحُصين أيضاً أبو القاسم بن عساكر، وأبو موسى المديني، وحنبل ابن عبد الله المكبِّر.

---

(١) السير ١٧/ ٦٤٢.

(٢) ترتيب أسماء الصحابة ص ٨٧.

(٣) أطراف المسند ١/ ورقة ٢٢٥.

(٤) السير ١٧/ ٦٤٠-٦٤٣.

(٥) المنتظم ١٠/ ٢٤.

(٦) السير ١٩/ ٥٣٨.

وعن ابن الحصين اشتهرت روايةُ «المسند» وذاع في جميع البلدان، ورواه العددُ الجمٌّ من الحفاظ الثقات، وتصدوا لإسماعه وروايته. توفي ابن الحُصين سنة (٥٢٥هـ)[١].

• طريق أخرى في رواية المسند:

وللحافظ أبي موسى المديني[٢] طريقٌ آخر للمسند ينتهي إلى القطيعي، قال عنه في كتابه «خصائص المسند»: فإن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير، إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - رحمه الله تعالى - فحصّل لي والدي - رحمه الله وجزاه عني خيراً - إحضاري قراءته سنة خمس وخمس مئة على الشيخ المقرئ بقية المشايخ أبي علي الحسن بن الحداد، وكان سماعه لأكثره عن أبي نعيم أحمد ابن عبد الله الحافظ - ومافاته منه قرئ عليه بإجازته له - وأبو نعيم كان يرويه عن شيخيه أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، وأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، على ما تنطقُ فهرست مسموعاتي بخط والدي - رحمه الله -[٣]:

١ - أما أبو علي ابن الحدّاد، فهو مسند العصر، الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن مهرة الأصفهاني، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعاً.

ولد سنة (٤١٩هـ)، وبدأ بالسماع سنة (٤٢٤هـ) وبعدها، وأكثر عن أبي نعيم الحافظ، ومن جملة ما سمع منه «مسند» الإمام أحمد.

قال السمعاني: هو أجلُّ شيخٍ أجاز لي، رَحَل الناس إليه، وكان خيراً صالحاً ثقة.

توفي سنة (٥١٥هـ)[٤].

٢ - وأما أبو نعيم: فهو الحافظ، الثقة، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الأصبهاني، صاحب كتاب «حلية الأولياء»، و«تاريخ أصبهان»، و«معرفة الصحابة»، و«المستخرج على الصحيحين».

ولد سنة (٣٣٦هـ).

---

(١) السير ١٩/ ٥٣٦-٥٣٩.

(٢) هو العلاّمة الحافظ الكبير الثقة شيخ المحدثين، أبو موسى بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن أبي عيسى، المديني، الأصبهاني، الشافعي، صاحب التصانيف. ولد سنة (٥٠١هـ) وتوفي سنة (٥٨١هـ). «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ١٥٢.

(٣) خصائص المسند ص ٤.

(٤) السير ١٩/ ٣٠٣-٣٠٧.

كان حافظاً مبرِّزاً، عاليَ الإسناد، تفرَّد في الدنيا بشيء كثيرٍ من العوالي، وهاجر إلى لُقِيِّهِ الحفاظ.

توفي سنة (٤٣٠هـ)(١).

٣ـ وأما أبو علي ابن الصواف: فهو الشيخ، المحدث، الثقة، الحجة، محمد بن أحمد ابن الحسن بن إسحاق البغدادي.

ولد سنة (٢٧٠هـ).

قال الدارقطني: ما رأت عيناي مثلَ أبي علي ابن الصواف.

وقال ابن أبي الفوارس: كان أبو علي ثقة مأموناً، ما رأيتُ مثله في التحرز.

توفي سنة (٣٥٩هـ) وله تسع وثمانون سنة(٢).

وممن سمع «المسند» من ابن الحصين: المسند، المعمَّر، الصالح، أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة، الواسطي البغدادي، الرُّصافي، المكبِّر، وهو آخرُ من روي «المسند» عنه، فألحق الصغار بالكبار(٣).

ولد سنة (٥١١هـ)، فبادر والدُه إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني، فأعلمه أنه ولد له ولدٌ ذكر فقال: سمِّ ابنك حنبلاً، وأسمعه «المسند» فإنه يُعمَّر ويُحتاج إليه(٤). فسمَّعه أبوه وهو في الثانية عشرة من عمره جميعَ «المسند» من ابن الحصين بقراءة نحويِّ عصره أبي محمد بن الخشَّاب، وذلك في رجب وشعبان سنة (٥٢٣هـ)(٥).

قال ابن الأنماطي(٦): تتَّبعتُ سماع حنبل للمسند من عدة نُسخ وأثبات، وخطوط أئمة أثبات، إلى أن شاهدتُ بها أصول سماعه لجميع «المسند» سوى أجزاء من مسند ابن عباس، شاهدت بها نقل سماعه بخط من يوثق به. وسمعتُ منه جميع «المسند» ببغداد في نيف وعشرين مجلساً، ثم أخذتُ أرغِّبه في السفر إلى الشام، وقلتُ له: يحصُلُ لك من

---

(١) السير ١٧/ ٤٥٣ـ ٤٦٣.

(٢) السير ١٦/ ١٨٤ـ ١٨٦.

(٣) ذيل الروضتين ص ٦٢.

(٤) المصعد الأحمد ص٢٩.

(٥) السير ٢١/ ٤٣١.

(٦) هو الشيخ العالم الحافظ المجوِّد البارع مفيد الشام، تقي الدين أبو الطاهر، إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن بن أبي بكر بن هبة الله، الأنصاري، المصري، الشافعي، المعروف بـ«ابن الأنماطي». ولد سنة (٥٧٠هـ) وتوفي كهلاً سنة (٦١٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ١٧٣.

الدنيا شيء، وتُقْبلُ عليك وجوه الناس، فقال: دعني، فوالله ما أسافرُ من أجلهم، ولا لما يحصُل منهم، إنما أسافر خدمةً لرسول الله ﷺ، أروي أحاديثه في بلد لا تروى.

قال: ولما علم الله تعالى نيته الصالحة، أقبل بوجوه الناس عليه، وحرك الهمم للسماع عليه، فاجتمع عليه جماعةٌ ما اجتمعوا بمجلس بدمشق.

قال ابن الجزري: وذلك في مجالس، آخرها في صفر سنة ثلاث وست مئة.

قال ابن الأنماطي: فحدَّث بالمسند بالبلد (يعني دمشق) مرة، وبالجامع المظفري (أي: بالصالحية) أخرى، وازدحم عليه الخلقُ، وسمع منه السلطان الملك المعظم وأقاربه، وأبو عمر الزاهد، وسائر المقادسة، وحدّث عنه الكبار بالمسند، كالشيخ الفقيه ببعلبك (ت: ٦١٧هـ)[١]، وقاضي الحنفية شمس الدين عبد الله بن عطاء (ت: ٦٧٣هـ)[٢]، والشيخ تقي الدين بن أبي اليسر (ت: ٦٧٢هـ)[٣]، والشيخ شمس الدين ابن قدامة (ت: ٦٨٢هـ)[٤]، والشيخ شمس الدين أبي الغنائم ابن علاّن (ت: ٦٣١هـ)[٥]، والشيخ أبي العباس ابن شيبان (ت: ٦٨٥هـ)[٦]، والشيخ فخر الدين ابن البخاري (ت: ٦٩٠هـ)[٧]، والمرأة الصالحة زينب بنت مكّي (ت: ٦٨٨هـ)[٨].

وأما من حدَّث عنه ببعض «المسند» فعددٌ كثير، ورجع إلى وطنه، فمرّ على حلب، فحدَّث بالمسند بها، ثم بالمَوْصل، فحدث بالمسند بها أيضاً وبإربل، ودخل إلى بغداد بخيرٍ كثير.

فتوفي بالرصافة في نصف المحرَّم سنة (٦٠٤هـ) عن نحو ثلاث وتسعين سنة رحمه الله تعالى[٩].

---

(١) السير ٢٢/ ١٠١.

(٢) الجواهر المضية ٢/ ٣٣٦.

(٣) الوافي بالوفيات ٩/ ٧١.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٠٤.

(٥) السير ٢٢/ ٣٦٢.

(٦) الوافي ٦/ ٤١٧.

(٧) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٢٥.

(٨) العبر ٥/ ٣٥٨.

(٩) المصعد الأحمد: ص ٢٩ ـ ٣٠.

•طرق المتأخرين في رواية المسند:

وعن حنبل روى «المسند» الإمامُ، العالم، المحدِّث، الفقيه، الصَّالح، الثقة، الأمين، فخر الدين، أبو الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد، السَّعدي، المقدسي، الحنبلي، الشهير بابن البخاري، المتوفى سنة (٦٩٠هـ) بجبل قاسيون.

قال ابن الجزري: وقد قرئ عليه «المسند» مرات، آخرها في سنة (٦٨٩هـ)، سمعه منه جماعات بقراءة الإمام كمال الدين أحمد بن أحمد بن محمد ابن الشريشي (ت: ٧١٨هـ)[١]، منهم شيختنا أم محمد ست العرب بنت محمد (ت: ٧٦٧هـ)[٢]، وآخرهم شيخنا صلاح الدين محمد بن أحمد[٣].

وصلاح الدين: هو الشيخ الصالح، الصدوق، الديِّن، الخيِّر، المُسْنِد، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن أحمد بن قُدامة، المقدسي، الحنبلي.

قال ابن الجزري: أخذتُ عنه «المسند» كاملاً بقراءتي وقراءة غيري في نحو سبع سنين.

وسببه أن نسخة أصل سماعه كانت بخط الحافظ الضياء رحمه الله تعالى فوُجد بعضها، وكان شيخنا الحافظ الكبير شمس الدين أبو بكر ابن المحب يُحرضنا على سماع «المسند» منه، ويقول: لا تشكُّوا في أنه سمعه كاملاً، فكنا نقرؤه من نسخة وَقْفِ البادْرائية (مدرسة لا تزال إلى يومنا هذا بمحلة العمارة الجُوَّانية في الشمال الشرقي من جامع بني أمية) لوضوحها، وكان بعض المحدثين قد احتاط عليها، ولا يُعطي منها شيئاً إلا بعد تعب كثير فطالت المدة لذلك.

وسمعه أيضاً كاملاً الشيخُ صدرُ الدين سليمان الياسوفي (ت: ٧٨٩هـ)[٤]، والشيخ بدر الدين محمد بن مكتوم، والشيخ شهاب الدين أحمدُ بن شيخنا عماد الدين بن الحُسباني (ت: ٨١٥هـ)[٥]، والشيخ شهاب الدين أحمد بن الشيخ علاء الدين حِجِّي

---

(١) الدرر الكامنة ١/ ٢٥٢.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٢٠٨.

(٣) المصعد الأحمد: ص ٣٣.

(٤) الدرر الكامنة ٢/ ١٦٦

(٥) إنباء الغمر ٧/ ٧٨

(ت: ٨١٦هـ)[١]، والمُحدِّث شمس الدين محمد بن محمود بن إسحاق الحلبي، والشيخُ الإمام ناصرُ الدين محمد بن ظُهيرة المكي (ت: ٨١٧هـ)[٢]، وصاحبنا أبو عبد الله محمد ابن محمد بن ميمون البَلَوي الأندلسي (ت: بعد التسعين وسبع مئة)[٣]، والفقيهُ الفاضل شمس الدين محمد بن عثمان بن سعد بن السَّقَّا المالكي وغيرهم.

وسمع بعضه عليه جماعة كثيرون.

ولم يظهر سماعُه بالمجلد الثاني من مسند أبي هريرة، ولا بمسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي آخره مسند أبي رِمثة نحو ثلاث أوراق، ولا بمسند الكوفيين، ومسند ابن مسعود، ومسند ابن عمر، ومسند الشاميين، ومسند المكيين، لعدم وقوفنا على ذلك من نسخة الحافظ الضياء، فكنا نقرأ ذلك عليه إجازةً إن لم يكن سماعاً، فظهر قبل موته مجلدان من ذلك بخطِّ الحافظ الضياء، وفيهما أصلُ سماعه، فقال لنا الحافظ ابن المحبِّ: ألم أقل لكم: إنه سمع جميع «المسند». ثم بعد وفاة الشيخ صلاح الدين ظهر تتمَّةُ «المسند» بخط الحافظ الضياء، وظهر سماعُه فسُرَّ طلبةُ الحديث بذلك.

وكانت وفاته سنة (٧٨٠هـ) بمنزله بدَيْر الحنابلة بسَفْح قاسيون[٤].

وذكر المُحَدِّثُ المتقنُ الشيخ أبو بكر محمدُ بن خير الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٧٥هـ)، في «فهرسته»[٥] من مروياته «مسند» الإمام أحمد، وقال: حدثني به الشيخ أبو محمد بن عتاب إجازةً، قال: حدثنا به أبو عمر بنُ عبد البر إجازةً، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أبو بكر أحمدُ بن جعفر بن حمدان بن مالك، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي ـ رحمه الله ـ.

ثم قال: قال ابن عبد البر: وكذلك ناولَنيه وأجازه لي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الوَهراني، عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه ـ رحمه الله ـ.

---

(١) إنباء الغمر ٧/ ١٢١

(٢) العقد الثمين ٢/ ٥٣

(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٥٥.

(٤) المصعد الأحمد: ٣٤ـ٣٦.

(٥) فهرست ابن خير ص ١٣٩.

قال أبو محمد ابن عتاب: وحدثني به أيضاً أبو عمر أحمد بن محمد بن الحذَّاء، وأبو القاسم حاتِمُ بن محمد الطرابُلسي، قالا: حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الوهراني، عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل، عن أبيه.

وذكر أيضاً إسناده من طريق ابن الحُصين.

وقال القاسم بن يوسف التُّجيبيُّ السَّبتي المتوفى سنة (٧٣٠هـ) في «برنامجه»(١) ص ١٢١ ـ ١٢٢: سمعتُ يسيراً من «المسند»، وذلك جميع مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، على الشيخ الفقيه المفتي علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان بن سالم بن سلامة الدمشقي الشافعي، المعروف بابن العطار، وأجازنا جميعه بحقٍّ سماعه من أبي علي حنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة الرُّصافي البغدادي المكبِّر بجامع المهدي بالرصافة، بحقّ سماعه لجميعه من أبي علي الحسن بن علي بن المذهب التميمي، بسماعه من الإمام أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، بسماعه من أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، بسماعه من أبيه أحمد بن محمد بن حنبل، رحمهم الله أجمعين.

وأخبرنا أيضاً به الشيخُ الفقيهُ الإمامُ ـ جار الله تعالى ونزيل حَرَمه ـ الأمين فخر الدين أبو عمرو عثمان بن محمد المالكي فيما شافهنا به من إذنه، وأقرَّ لنا بروايته، قال: قرأتُه على سفير الخلافة العباسية نجيب الدين أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني في سنة إحدى وستين وست مئة بمنزله من القاهرة، بحقٍّ سماعه من أبي محمد عبد الله بن أحمد الحربي في سنة ست وتسعين وخمس مئة ببغداد، بسماعه من أبي القاسم ابن الحصين المذكور بالسند المذكور.

وكتب إلينا عامّاً المسنِدُ الأجلُّ، فخر الدين، أبو الحسن عليُّ بن الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور المقدسي الحنبلي،

---

(١) البرنامج والفهرس والمعجم والمشيخة والثَّبت، موضوعها واحد في اصطلاح المحدثين، وهو الكتاب الجامع لأسماء شيوخ المُحدث ومروياته عنهم، إلا أن أهل المشرق يستعملون كلمة ثَبَت ومعجم ومشيخة، وأهل المغرب والأندلس يستعملون كلمة الفهرس والبرنامج.

المعروف بابن البخاري، رحمه الله تعالى، قال: سمعتُ جميع هذا «المسند» على حنبل المذكور، وهو آخرُ من روي عنه في الدنيا.

وقال العلامة المحدث محمد بن جابر الوادي آشي الأصل، التونسي مولداً وإقامة، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، في «برنامجه»(١): ناوَلَني «مسند الإمام أحمد» الشيخ جمال الدين أبو يعقوب يوسف المِزّي بدمشق، وكان في أربعة وعشرين سفراً، وأجازنيه، وحدثني به بحق سماعه لجميعه على أبي الغنائم المسلم بن محمد بن المسلَّم بن علاّن القيسي، ويجميعه إلا مسند بني هاشم على أبي العباس أحمد بن شيبان بن تغلب، بسماعهما من حنبل بن عبد الله الرصافي، عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحُصين، عن أبي علي ابن المذهب، عن أبي بكر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، مع ما فيه من زيادات عبد الله عن شيوخه.

وقد ذكر الوادي آشي(٢) أن صفي الدين محمود بن أبي بكر بن محمود الأُرْمَوي القرافي المتوفى سنة (٧٢٣هـ) قرأ «المسند» على المسلَّم بن علان.

وذكر أيضاً أن الإمام المحدِّث البارع المتقن شهاب الدين أحمد بن فرْح بن محمد الإشبيلي الأندلسي الشافعي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) سمع «المسند» على شرف الدين عبد العزيز بن محمد الأنصاري، بسماعه من عبد الله بن أحمد بن أبي المجد الحربي، بسماعه من ابن الحُصين.

•منزلة المسند بين كتب الحديث:

كان الإمام أحمد يقول لابنه عبد الله: احتفظ بهذا «المسند» فإنه سيكون للناس إماماً(٣).

وقال الحافظ أبو موسى المديني (٥٨١هـ): وهذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً(٤).

---

(١) ص: ٢٠٠ـ٢٠١.

(٢) في «برنامجه»: ص٨٨.

(٣) السير ١١/٣٢٧.

(٤) خصائص المسند ص: ٥.

إن «مسند الإمام أحمد» هو أجلّ كتاب في الحديث في عصر المؤلف وما بعده، وهو المورد الثجاج لحديث رسول الله ﷺ، وفيه من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل البخاري، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة.

وقد شهد لهذا «المسند» المحدثون في القديم والحديث بأنه أجمع كتب السنة للحديث، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في زاده ومعاده، فهو كتاب لاتزال بركاته شاملة، يقدره من يعرف قدر السنة النبوية الفاضلة، ولا يزال هذا العمل مشكوراً للإمام أحمد، فجزاه الله خير الجزاء.

وهو الكتاب النفيس الذي يُرغب في سماعه وتحصيله، وكان يرحل إليه، إذ كان مصنفه الإمام ـ المقدم ـ في معرفة هذا الشأن، والمعترف بفضله عند الفرق في سائر الأزمان.

ومع جلالة قدر كتاب «المسند» وحسن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه متعسر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذر، لأنه غير مرتب على أبواب السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن، وإنما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طلب منه حديثاً من نوع من الملال والعناء[1].

وفي هذا المضمار يقول الشيخ عبد القادر بن بدران: واعلم أيها الطالب للحق أن البحر الزاخر في هذا الموضوع، والمورد العذب، والوابل الصَّيِّب، إنما هو مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه، وإنما منع من الاشتغال به اشتغالاً كالاشتغال بالسنن أمور:

أحدها: كونه مرتباً على أحاديث الصحابة، وهذا الترتيب أصبح غير مألوف عند المتوسطين والمتأخرين، فصار بحيث لو أراد محدث أن يجمع أحاديث باب منه احتاج إلى مطالعته من أوله إلى آخره، وهذا أمر عسير جداً. ثانيها: عزة وجوده لطوله؛ فإنه قد ضمّ ثلاثين ألف حديث، وزاد عليه ولده الإمام عبد الله عشرة آلاف حديث، فصار أربعين ألفاً. ثالثها: أن عزة وجوده كانت سبباً لعدم خدمته كما خُدمت السنن وغيرها من كتب الحديث[2].

---

(١) من مقدمة ابن عساكر في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند» ص٢٩ وما بعدها.

(٢) المدخل ص: ٤٧١ـ٤٧٢. باختصار.

فالمسند من جهة كونه يتجه إلى جمع أحاديث الصحابة واحداً واحداً، ومحاولة حصر مروياتهم، كان بعيداً عن اهتمام كثير من الناس الذين لم يكن يعنيهم هذا المقصود بقدر ما كان يعنيهم معرفة الأحاديث المحتج بها في المسائل الفقهية والموضوعات الشرعية، والتي كانت طريقها ممهدة وسبيلها ميسرة في كتب الصحاح والسنن. قال الحافظ ابن حجر: .... فإن النفوس تركن إلى من أخرج له بعض الأئمة الستة أكثر من غيرهم لجلالتهم في النفوس، وشهرتهم، ولأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رتب على المسانيد فإن أصل وضعه مطلق الجمع[1]. اهـ

وإذا نظرنا إلى «المسند» من جهة كونه مستوعباً للسنة إلا قليلاً[2]، فإن ذلك يعطي هذا الكتاب الجليل قيمة متفردة، ويبوئه مكانة متميزة، فإنه يكاد يستوعب جملة ما في الكتب الستة من أحاديث إلى جانب ما تفرد به من زيادات أخرى، حتى إن بعض العلماء كان يستغني بحفظ «المسند» عن حفظ الكتب الستة، فقد قال ابن الجزري: حدثني شيخنا الإمام العالم شيخ الفقهاء شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب الشافعي، رحمه الله تعالى، قال: سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني ـ رحمهما الله ـ: أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ «مسند أحمد» وما يفوت «المسند» من الكتب الستة إلا قليل، أو قال: وما في الكتب هو في «المسند» يعني إلا قليل، وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه. أو كما قال رحمه الله تعالى[3].

---

(١) مقدمة تحقيق «أطراف المسند» ص ٥٢: نقلاً عن «تعجيل المنفعة» ص: ٢ ـ ٣.

(٢) قال الحافظ الذهبي: فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه. اهـ. المصعد الأحمد ص ٢٣.

(٣) المصعد الأحمد ص: ١٦.

• درجة أحاديث المسند:

قال الخطيب البغدادي: ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسوي، وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ.

ثم كتب المسانيد الكبار مثل مسند أبي عبد الله أحمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وأبي بكر وأبي الحسن عثمان ابني محمد بن أبي شيبة وأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، وعبد بن حميد، وأحمد بن سنان الواسطي(1).

فكتب المسانيد بعامة ـ ومنها مسند الإمام أحمد ـ تقع في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين والسنن الأربعة، وذلك لأنها لم تلتزم الانتقاء والإخراج للأحاديث التي يحتج بها في الأحكام، لأن المقصود من وضعها مطلق الجمع لمرويات كل صحابيٍّ صحابيٍّ.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة(2)، التي هي: الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورَدُ فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار، وأشباهها.

فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كلّ صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به»(3).

وقال الحافظ ابن حجر معقباً على كلام ابن الصلاح: وأما من يصنف على المسانيد فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابي على حدة، سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا.

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤٤.

(2) لم يكن «سنن ابن ماجه» معدوداً في جملة الأصول الستة إلى أواخر القرن السادس وبعده بقليل، وأول من أدخله مع السنن الثلاثة أبو الفضل ابن طاهر المقدسي صاحب «شروط الأئمة الستة».

(3) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص: ٣٤ـ٣٥.

وهذا هو الظاهر من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصنفين في كل من الصنفين خالف أصل موضوعه فانحط أو ارتفع، فإن بعض من صنف على الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة؛ بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها وإما لقلة معرفة بالنقد. وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه. كما رويناه عن إسحاق بن راهويه أنه انتقى في «مسنده» أصح ما وجده من حديث كل صحابي، إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه يخرجه. ونحا بقي بن مخلد في «مسنده» نحو ذلك. وكذا صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك، وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من «مسنده» فيخرج الإسناد الذي فيه مقال ويذكر علته، ويتعذر عن تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه.

وأما الإمام أحمد فقد صنف أبو موسى المديني جزءاً كبيراً ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى «مسنده» وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره. وهذا يدل على أنه انتخبه. ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها. وروى أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن إسحاق، قال: جمعنا أحمد أنا وابناه عبد الله وصالح، وقال: «انتقيته من أكثر من سبعمئة ألف وخمسين ألفاً فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة»[(١)].

فهذا صريح فيما قلناه؛ إنه انتقاه، ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة، فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى، لأن هذه أمور نسبية، بل هذا كاف فيما قلناه؛ إنه لم يكتف بمطلق جمع حديث كل صحابي[(٢)].

فكلام الحافظ ابن حجر يقيد الإطلاق الوارد في كلام الخطيب وابن الصلاح من أن المسانيد تترتب من وراء الصحاح والسنن؛ لأنها لم تلتزم الصحة ولا الانتقاء، فمسند الإمام

---

(١) هذا القول المروي عن الإمام أحمد رحمه الله، فيه نظر، ويتطلب أولاً تحقيق مدى صحة نسبته للإمام أحمد، وعلى فرض ثبوته، فإن الحجة فيما صح عن رسول الله ﷺ، وإن لم يكن في «المسند»، والإمام أحمد رحمه الله كغيره من الأئمة ليس معصوماً، فقد يفوته شيء من الأحاديث، وقد يثبت عند غيره ما لم يثبت عنده، أو يطلع عليه.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٩.

أحمد قد التزم الانتقاء على الرغم من كثرة الأحاديث التي اشتمل عليها، فهو بهذا يضاهي السنن ويقع في مصافها من حيث درجة الصحة الإجمالية، حتى قال الحافظ ابن حجر: وليست الأحاديث الزائدة في «مسند أحمد» على ما في «الصحيحين» بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة على «الصحيحين» من «سنن أبي داود» و«جامع الترمذي»[1].

وبعد، فهل يصح إطلاق القول بأن ما في «المسند» صحيح في الجملة، على معنى أن الرجال الذين أخرج لهم الإمام أحمد في كتابه هذا هم من رجال الصحيح، ولو على مثل شرط ابن خزيمة أو ابن حبان؟

والجواب: أن هناك من ادعى الصحة في «المسند» كما سبقت الإشارة في كلام ابن حجر إلى الحافظ أبي موسى المديني (٥٨١هـ) أنه ذهب إلى القول بذلك، وهذا نصه في «خصائص المسند»: ولم يخرِّج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طُعن في أمانته[2].

وقال في موضع لاحق: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد، رحمه الله «مسنده» قد احتاط فيه إسناداً ومتناً. ولم يورد فيه إلا ما صح عنده[3].. ثم ساق مثالاً لقوله.

فعلى قول الحافظ أبي موسى يكون كل ما في «المسند» صحيحاً، وهذا القول لم يذهب إليه أحد من العلماء الكبار - فيما نعلم - غيره، ويبدو أن هذا القول كان شائعاً بين الناس في أصبهان - وهي بلاد الحافظ أبي موسى - وخراسان، حتى عُرِض سؤال على ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في بغداد حول هذا الموضوع، ذكره في «صيد الخاطر»[4] فقال:

سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ماليس بصحيح؟ فقلت: نعم. فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب، فحملت أمرهم على أنهم عوام، وأهملت فكر ذلك. وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، منهم أبو العلاء الهمداني، يعظمون هذا القول، ويردونه، ويقبحون قول من قاله! فبقيت دهشاً

---

(١) المصدر السابق.

(٢) خصائص المسند ص: ٦.

(٣) المصدر السابق ص: ٨.

(٤) ص ٢٤٥-٢٤٦.

متعجباً. وقلت في نفسي: واعجباً! صار المتسبون إلى العلم عامة أيضاً، وما ذلك إلا أنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد. وليس كذلك، فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء، ثم هو قد ردّ كثيراً مما روى ولم يقل به، ولم يجعله مذهباً له. أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنبيذ: مجهول؟ ومن نظر في كتاب «العلل» الذي صنفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في «المسند» وقد طعن فيها أحمد. اهـ.

فادعاء أن ما اشتمل عليه «المسند» كله صحيح يخالف الواقع، إذ إن الطعن في الحديث وإيراده في كتب العلل يؤذن بعدم سلامته ونزوله عن درجة الصحيح إن لم يكن ضعيفاً أو موضوعاً، وقد أورد الخلال جملة من أحاديث «المسند»، في كتابه «العلل» ويوجد في كتاب «العلل» للإمام أحمد نفسه أحاديث من «المسند»، وقد أورد ابن الجوزي جملة من أحاديث «المسند» أيضاً في كتابيه «الموضوعات» و«العلل المتناهية»، مما يدل على أن «المسند» لا يخلو من الأحاديث الضعيفة، وإن كان المحققون لم يسلموا ببعض ما ادُّعي فيه الضعف الشديد والوضع.

إذن فليس هناك من العلماء من أيد الحافظ أبا موسى المديني في ذهابه إلى القول بصحة ما في «المسند» من حديث، اللهم إلا السيوطي (٩١١هـ) فإنه عد جملة ما في «المسند» صالحاً للاحتجاج، فقد قال في مقدمته للجامع الكبير: وكل ما كان في «مسند أحمد» فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن. اهـ

وتوسط الشيخ عبد القادر ابن بدران فاعتبر أحاديث الأحكام في «المسند» كلها صحيحة، فقد قال:

وقد حكى الحفاظ أن الإمام أحمد اشترط أن لا يخرج في «مسنده» إلا حديثاً صحيحاً عنده. قلت: وهذا صحيح بالنسبة إلى أحاديث الأحكام. فقد روي عنه أنه قال: إذا كان الحديث في الحلال والحرام شددنا، وإذا كان في غيره تساهلنا... إلى أن قال:

ومهما تعصب القوم فإن أحاديث «المسند» كلها يصح الاحتجاج بها، وهي صحيحة على طريقته التي استقام عليها، كما أشرنا إلى بعض ذلك عند الكلام على أصوله. ولعل الذين قالوا بضعف أحاديث من مسنده جاءتهم من طرق ضعيفة غير طريقه، فضعفوها

باعتبار ما جاءهم من طرقها، وكثيراً ما يذهب إلى مثل هذا أصحاب الحديث ممن لا يحيط علماً بالطرق، فتأمل هذا، واحفظه، واعتبر به كتب الحديث، فإنك تجد الأمر واضحاً[1].

وهذا الرأي محل نظر، فقد أورد ابن القيم في كتاب «الفروسية» عدة أمثلة من «المسند» ذاته، وفي أحاديث الأحكام، وأرفقها بعللها التي طعن بها الإمام أحمد نفسه في تلك الأحاديث فيما رواه أصحابه عنه[2].

وإذا تبين أن «المسند» ليس خالصاً للصحيح، فإن القسم الذي ينزل عن درجة الصحة منه اختلف فيه العلماء، وقد رأينا أن السيوطي ـ رحمه الله ـ جعله كله من الحسن وما يقاربه، والذي يهمنا من ذلك هو دعوى وجود بعض الأحاديث الموضوعة الباطلة. فهناك من ادعى وجود ذلك في «المسند»، وهناك من أنكر.

فمن جملة من ادعى الوضع في «المسند» الحافظ ابن كثير، فقد قال في رده على أبي موسى المديني: وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن «مسند الإمام أحمد»: إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك كما نبه عليه طائفة من الحفاظ[3]. اهـ

وكذلك ادعى الوضع الحافظ أبو الفضل العراقي في نكته على «مقدمة ابن الصلاح»[4]، وفي جزء أفرده لبيان تلك الأحاديث والكلام عليها واحداً واحداً، وهي تسعة أحاديث. قال في مقدمته: وقع لنا في أثناء السماع كلام: هل في «المسند» أحاديث ضعيفة أو كله صحيح؟ فقلت: إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة[5].

---

(١) المدخل ص٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٢) مقدمة تحقيق «المسند» طبعة مؤسسة الرسالة، ص٦٨ ـ ٧٢.

(٣) الباعث الحثيث ص ٣١.

(٤) قال السيوطي في «تدريب الراوي» ١/ ١٧٢: قال العراقي: وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث موضوعة جمعتها في جزء، ولعبد الله ابنه فيه زيادات فيها الضعيف والموضوع.

(٥) القول المسدد ص ٣٣، تحقيق عبد الله الدرويش، ط. دار اليمامة، دمشق.

ولا جرم أن دعوى الوضع قوبلت بالنقد والتحقيق من قبل جماعة من الحفاظ، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد أورد في كتابه «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» الأحاديث التسعة التي جمعها الحافظ العراقي في جزء وانتقدها، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها الإمام ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأجاب عنها حديثاً حديثاً، وقد فاته أحاديث أُخَر ذكرها ابن الجوزي في كتابه المذكور، فنقلها السيوطي في جزء، وسماها «الذيل الممهد» وأجاب عنها وعدتها أربعة عشر حديثاً[1].

وأقل ما يقال بعد النظر في هذه الأحاديث وما أجاب به العلماء عنها: إنها بالغة الضعف، وكثير منها يُعلم بطلان متونها بالبداهة، فلايمكن أن تشد أزرها تلك المتابعات والشواهد[2]. وهذا لا يضير «المسند» شيئاً؛ لأنها ـ كما قال الذهبي[3] ـ قطرة في بحر.

• الأعمال التي تمت على المسند:

قديماً تمنى الحافظ الذهبي أمنية عزيزة، فقال: «فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامي ـ يعني المسند ـ من يخدمه، ويبوب عليه، ويتكلم على رجاله، ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه»[4].

وأمنية الذهبي هذه تدل على أن هذا المسند العظيم كان إلى ذلك الوقت[5] لايزال بعيداً عن الاعتناء والخدمة التي تتناسب ومكانته، وهذا لا ينفي وجود بعض الأعمال التي تمت على «المسند» قبل الإمام الذهبي، إلا أنها لا تقرِّب البعيد ولا تذلِّل الصعب ولا تيسِّر الاستفادة من هذا الكتاب، ولا تقرُّ عيون الناظرين إليه.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٧٢.

(٢) مقدمة تحقيق «المسند» ط. مؤسسة الرسالة. ص٧٧.

(٣) السير ١١/ ٣٢٩.

(٤) نقله عنه ابن الجزري في «المصعد الأحمد» ص ٢٣. وفي «السير» ١٣/ ٥٢٥ كلام قريب منه.

(٥) توفي الذهبي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٤٨هـ).

ومن ذلك اليوم إلى عصرنا الحاضر والجهود تتوالى شيئاً فشيئاً على هذا الكتاب الجليل، حتى تحققت أمنية الإمام الذهبي كاملة أو شبه كاملة في جملة تلك التآليف والجهود المتتابعة المتلاحقة المتناسقة وغير المتناسقة؛ تارة في شرحه وبيان غريبه، وتارة في الكشف والتعريف برجاله، وتارة ثالثة بدراسات جزئية مفردة متنوعة، وهناك من ألف في ترتيب المسند وتقريبه على طريقة الأطراف أو على طريقة الأبواب، وغير ذلك.

وهذه جريدة تعريفية موجزة بما أمكن التعرف عليه من تلك الجهود والتآليف المبذولة في خدمة المسند من داخله أو من خارجه نعرضها مُرتَّبة حسب تواريخ وفيات مؤلفيها:

١ ـ غريب الحديث، لغلام ثعلب (٢٦١هـ ـ ٣٤٥ هـ):

هو العلامة اللغوي، المحدث، أبو عمر بن عبد الواحد بن أبي هاشم، البغدادي، الزاهد، المعروف بغلام ثعلب.

قال الخطيب البغدادي: سمعت عبد الواحد بن بَرهان يقول: لم يتكلم في علم اللغة من الأولين والآخرين أحسن كلاماً من كلام أبي عمر الزاهد. قال: وله كتاب «غريب الحديث» ألفه على مسند أحمد بن حنبل[١].

وهو حسن جداً فيما قيل[٢].

٢ ـ ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في «المسند» لابن عساكر (٤٩٩هـ ـ ٥٧١هـ):

هو الحافظ، المحدث، المؤرخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر، صاحب «تاريخ دمشق».

وقد بلغ عدد الصحابة والصحابيات الذين أحصاهم ابن عساكر في هذا الكتاب (١٠٥٦) سواء منهم الذين ذكروا بأسمائهم أو بكناهم أو المبهمون.

طبع في بيروت بدار البشائر الإسلامية سنة (١٤٠٩هـ) بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري. وقد كشف بالأرقام التداخل الموجود بين مسانيد الصحابة ضمن «المسند».

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٨.

(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٢، المنهج الأحمد ٢/ ٢٥٠.

ويعتبر هذا الكتاب في أصله وتحقيقاته ذا أهمية كبيرة نظراً لما توفر عليه، بالإضافة إلى الترتيب والإحصاء، من الفوائد الحديثية النادرة التي لا يستغني عنها المتمرسون في هذا الفن، لا سيما من يتولى خدمة المسند وتحقيقه.

٣ـ خصائص المسند، للحافظ أبي موسى المديني (٥٠١هـ ـ ٥٨١هـ):

هو العلامة الحافظ الكبير، الثقة، شيخ المحدثين، أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن أبي عيسى المديني الأصبهاني الشافعي.

وقد طبع الكتاب بالقاهرة سنة (١٣٤٧هـ) وأعيد طبعه سنة (١٣٦٨هـ). وصدر به الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ تحقيق «المسند».

٤ ـ تجريد ثلاثيات المسند[١]، للمقدسي (ت٦١٣هـ):

وهو العلامة المحدث محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي[٢].

خرّج في هذا الكتاب الأحاديث التي رواها الإمام أحمد بأسانيد عالية ليس بينه وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة رجال: الصحابي الراوي ثم التابعي الذي روى عنه، ثم تابع التابعي الذي يكون شيخاً للإمام أحمد.

وممن خرج هذه الثلاثيات أيضاً: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي[٣] (ت٦٤٣هـ).

٥ ـ التذكرة في رجال العشرة، لابن حمزة الحسيني (٧١٥هـ ـ ٧٦٥هـ):

هو الحافظ محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي، شمس الدين، حافظ للحديث، مؤرخ. ولد ومات في دمشق.

يحتوي هذا الكتاب على رجال عشرة مؤلفين في مصنفاتهم العشرة، وهم الصحيحان والسنن الأربعة، وهي الكتب الستة الأصول، وأربعة كتب أخرى للأئمة الفقهاء: موطأ

---

(١) مقدمة تحقيق المسند ص٩٣. ط. مؤسسة الرسالة.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٩٠، المنهج الأحمد ٤/ ١١٥.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٩٠، المنهج الأحمد ٤/ ١١٥. قال ابن حُميد في «السحب» ٢/ ٨٤١: وعددها (٣٦٣) حديثاً.

مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، و«المسند» الذي خرّجه الحسين بن محمد بن خَسْرُو من حديث الإمام أبي حنيفة.

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لكتاب: تعجيل المنفعة الآتي لاحقاً.

وله أيضاً:

٦ ـ الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال.

قال ابن الجزري: وأما رجال «المسند» فما لم يكن في «تهذيب الكمال» أفرده المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني، بإفادة شيخنا الحافظ أبي بكر محمد بن المحب فيما قصر، وما فاته فإني استدركته وأضفته إليه في كتاب سميته «المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد» وقد تلف بعضه في الفتنة[1]، فكتبته بعد ذلك مختصراً[2].

وجاءت فكرة تصنيف هذا الكتاب نتيجة لقيام المؤلف باختصار «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، وهو يحتوي على رجال الكتب الستة، ثم قام بعد ذلك بترميز رجال المسند الذين وردت أسماؤهم في «التهذيب». فلما تم له ذلك فكر في وضع كتاب يحتوي على سوى مَن ذُكر هناك من بقية رجال المسند[3].

طبع الكتاب في كراتشي بتحقيق الدكتور عبد المعطي قلعه جي سنة (١٤٠٩هـ) ثم طبع مرة ثانية سنة (١٤١٢هـ) بتحقيق عبد الله سرور.

٧ ـ الهدي والسّنن في أحاديث المسانيد والسنن، المعروف بـ «جامع المسانيد والسنن»[4]، للحافظ ابن كثير (٧٠١هـ ـ ٧٧٤هـ):

وهو عبارة عن كتاب بناه المؤلف على «ترتيب المسند» لابن المحب. وفي ذلك يقول ابن الجزري: ثم إن شيخنا مؤرخ الإسلام، وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، رحمه الله تعالى، أخذ هذا الكتاب المرتَّب من

---

(١) يعني بذلك كائنة تيمور الشهيرة التي عاث فيها فساداً في دمشق سنة (٨٠٣هـ).

(٢) المصعد الأحمد ص٢٤.

(٣) مقدمة «الإكمال» ص١ ـ ٣.

(٤) إنباء الغمر لابن حجر ١/ ٤٧.

مؤلفه، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي. وأجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله[1].

وقد صدر الكتاب بعنوان «جامع المسانيد والسنن» نشرته دار الفكر ببيروت بتحقيق الدكتور عبد المعطي قلعه جي، في (٣٧) مجلداً.

٨ ـ ترتيب المسند، لأبي بكر بن المحب (٧١٢هـ ـ ٧٨٩هـ):

هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت، المقدسي، الحنبلي[2].

قال ابن الجزري في «المصعد الأحمد»: وأما ترتيب هذا المسند، فقد أقام الله تعالى لترتيبه شيخَنا خاتمة الحفاظ الإمام الصالح الورع، أبا بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت، رحمه الله تعالى، فرتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك، كترتيب الأطراف، تعب فيه تعباً كثيراً[3].

ويعتبر هذا الكتاب عمدة وأساساً لكتب أخرى عُملت على المسند، منها:

ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، للحافظ ابن حجر، وسيأتي.

ومنها:

٩ ـ ترتيب المسند، لابن زريق (ت٨٠٣هـ):

هو الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي، ثم الصالحي، ناصر الدين، المعروف بابن زريق، تخرج بابن المحب وتمهر، وكان يقظاً عارفاً بفنون الحديث ذاكراً للأسماء والعلل[4].

وهو مرتب على الأبواب، وغالب الظن أنه فقد في جملة ما فقد في كائنة تيمور في دمشق سنة (٨٠٣هـ).

---

(١) المصعد الأحمد ص ٢٣.

(٢) المنهج الأحمد ٥/ ١٦٥.

(٣) المصعد الأحمد ص ٢٣.

(٤) إنباء الغمر ٤/ ٣٢٥، الضوء اللامع ٧/ ٣٠٠، المنهج الأحمد ٥/ ١٩٢، القلائد الجوهرية ٢/ ٤٤٤.

١٠ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن الملقن (٧٢٣هـ ـ ٨٠٤هـ):

وهو الشيخ عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، سراج الدين، أبو حفص، النحوي، المعروف بابن الملقن، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال[١].

قال السخاوي: قال ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ: ومن تصانيفه مما لم أقف عليه: إكمال تهذيب الكمال، ذكر فيه تراجم رجال كتب ستة، هي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم[٢]. قلت: قد رأيت منه مجلداً وأمره فيه سهل[٣].

ولابن الملقن أيضاً:

١١ ـ مختصر المسند[٤].

١٢ ـ غاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي (٧٣٥هـ ـ ٨٠٧هـ):

هو الحافظ علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري، القاهري.

جرّد في هذا الكتاب زوائد المسند الحنبلي على الكتب الستة الأصول (الصحيحين والسنن الأربعة). فأورد تلك الزوائد بأسانيدها مرتبة على الموضوعات.

ويقع الكتاب في مجلدين[٥].

وللحافظ الهيثمي أيضاً:

١٣ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

وهذا الكتاب يحتوي ـ كما يوحي عنوانه ـ على زوائد المسانيد الثلاثة: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار. إضافة إلى زوائد معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير.

---

(١) الضوء اللامع ٦/ ١٠٠، شذرات الذهب ٧/ ٤٤ ـ ٤٥، حسن المحاضرة ١/ ٢٤٩، معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٦ ط. الرسالة.

(٢) لم يذكر السادس، والغالب أنه البيهقي في سننه الكبرى.

(٣) الضوء ٦/ ١٠٢.

(٤) معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٦ ط. الرسالة، المدخل لابن بدران ص ٤٧٣.

(٥) الأعلام ٤/ ٢٦٦. وقد طبع في عدة رسائل في جامعة أم القرى.

فالكتاب يتضمن زوائد هذه الكتب الستة على الأصول الستة (الصحيحين والسنن الأربعة)، جمعها، وحذف أسانيدها، ورتبها على موضوعات صحيح البخاري، وعلق عليها بما يفيد الحكم على أسانيدها.

وقبل أن يضع الحافظ الهيثمي هذا المجمع عمد أولاً إلى تخريج أصوله، وذلك أنه:

أولاً: خرّج زوائد المسند الحنبلي، وهو كتاب «غاية المقصد» السابق.

ثانياً: خرّج زوائد البزار والموصلي والطبراني في معجمه الكبير(١).

ثالثاً: خرّج زوائد المعجمين: الأوسط، والصغير، في كتاب مستقل سماه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين».

ثم ألّف بين هذه الأصول في كتاب واحد سماه «مجمع الزوائد».

قال الحافظ السخاوي:

«وتخرّج - أي الحافظ الهيثمي - به - أي الحافظ العراقي - في الحديث، بل درّبه في إفراد زوائد كتب، كالمعاجم الثلاثة للطبراني، والمسانيد لأحمد والبزار وأبي يعلى، على الكتب الستة، وابتدأ أولاً بزوائد أحمد، فجاء في مجلدين، وكل واحد من الخمسة الباقية في تصنيف مستقل، إلا الطبراني الأوسط والصغير فهما في تصنيفين، ثم جمع الجميع في كتاب محذوف الأسانيد سماه «مجمع الزوائد»»(٢).

ويضاف إلى ما سبق:

١٤ـ جزء للحافظ الهيثمي:

استدرك فيه على الحسيني مما فاته من رجال أحمد، لقطه من «المسند» حين كان يقوم بتخريج زوائده على الكتب الستة(٣).

---

(١) سمى الأول «كشف الأستار عن زوائد البزار» والثاني «المقصد العلي إلى زوائد مسند أبي يعلى الموصلي». والثالث «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير».

(٢) الضوء اللامع ٥/ ٢٠١.

(٣) مقدمة تعجيل المنفعة ص٣.

١٥ ـ ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم، للمقدسي (ت٨٢٠هـ) :

وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن عمر المقدسي الحنبلي[١].

١٦ ـ ذيل الكاشف، لابن العراقي (٧٦٢هـ ـ ٨٢٦هـ) :

وهو الحافظ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني، ثم المصري، أبو زرعة، ولي الدين، ابن الحافظ العراقي، قاضي الديار المصرية.

وهذا الكتاب أكمل فيه «الكاشف» للحافظ الذهبي وأضاف إليه زوائد رجال «المسند» من كتاب «الإكمال» للحسيني.

قال الحافظ ابن حجر: ثم وقفت على تصنيف للإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل ابن الحسين العراقي، سماه «ذيل الكاشف» تتبع الأسماء التي في «تهذيب الكمال» ممن أهمله «الكاشف» وضم إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد، وبعض من استدركه الهيثمي، وصيّر ذلك كتاباً واحداً، واختصر التراجم فيه على طريقة الذهبي، فاختبرته فوجدته قلّد الحسيني والهيثمي في أوهامهما، وأضاف إلى أوهامهما مِنْ قِبَله أوهاماً أخرى[٢]. اهـ.

١٧ ـ المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، للحافظ ابن الجزري (٧٥١هـ ـ ٨٣٣هـ) :

هو الشيخ العلامة شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الدمشقي، الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، ومن حفاظ الحديث.

وقد طبع الكتاب مع «خصائص المسند» في تصدير الشيخ شاكر لتحقيق «المسند».

ولابن الجزري على المسند أيضاً:

١٨ ـ المقصد الأحمد في رجال أحمد.

١٩ ـ المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد[٣].

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٣١١، تاريخ التراث العربي لسزكين ٣/ ٢٢١.

(٢) تعجيل المنفعة ص٣ ـ ٤، وانظر الضوء اللامع ١/ ٣٤٣.

(٣) ذُكر هو والذي قبله في الضوء اللامع للسخاوي ٩/ ٢٥٧، والمدخل لابن بدران ص ٤٧٣.

٢٠ ـ ترتيب المسند المسمى «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» ، لابن زكنون (٧٥٨هـ ـ ٨٣٧هـ) :

هو الشيخ الصالح العالم، أبو الحسن علي بن حسين بن عروة الدمشقي، الحنبلي، المعروف بابن زكنون[١].

قال الحافظ السخاوي في هذا الكتاب: رتب المسند على أبواب البخاري وسماه «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» وشرحه في مئة وعشرين مجلداً. طريقته فيه: أنه إذا جاء لحديث الإفك مثلاً يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض، ويضعها بتمامها، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه، ويستوفي ذاك الباب من «المغني» لابن قدامة ونحوه[٢].

وقال ابن بدران: وقد رأيت من هذا الكتاب أربعة وأربعين مجلداً[٣]، فرأيت مجلداته تارة مفتتحة بتفسير القرآن، فإذا جاءت آية فيها، أو إشارة إلى مؤلف، وضعه بتمامه، وتارة مفتتحاً بترتيب المسند، فيكون على نمط ما ذكره السخاوي، حتى إن فيه شرح البخاري لابن رجب[٤] الذي وصل فيه إلى باب صلاة العيدين، وغالب مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية نسخت من هذا الكتاب وطبعت[٥].

٢١ ـ زوائد المسانيد المسمى بـ: «إتحاف السادة المهرة بزوائد العشرة» للبوصيري (٧٦٢هـ ـ ٨٤٠هـ) :

هو الشيخ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، أبو العباس، الكتاني، البوصيري القاهري الشافعي[٦].

---

(١) إنباء الغمر ٨/ ٣١٩، الضوء اللامع ٥/ ٢١٤، شذرات الذهب ٩/ ٢٢٣، المنهج الأحمد ٥/ ٢١٦، السحب الوابلة ٢/ ٧٣٢.

(٢) الضوء اللامع ٥/ ٢١٤.

(٣) وقال ابن حُميد في «السحب الوابلة» ٢/ ٧٣٥: وقد رأيت في رحلتي سنة (١٢٨١هـ) في مدرسة شيخ الإسلام الشيخ أبي عمر منها ـ أي مؤلفات ابن زكنون ـ الكثير الطيب، منها شرحه للمسند في مئة وسبع وعشرين مجلداً.

(٤) سماه «فتح الباري»، وهو مطبوع محقق.

(٥) المدخل ص ٤٧٤. وهو الذي كان جلّ اعتماد الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم عليه في إخراج الفتاوي لابن تيمية.

(٦) الضوء اللامع ١/ ٢٥١.

ألف زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، واختصره، ومن جملة تلك المسانيد مسند أحمد. قال السخاوي وهو يتكلم عن مؤلفات البوصيري: ومما جمعه... زوائد مسانيد الطيالسي، وأحمد، ومسدد، والحميدي، والعدني، والبزار، وابن منيع، وابن أبي شيبة، وعبدٍ، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى مع الموجود من مسند ابن راهويه، على الستة أيضاً، أحدهما يذكر أسانيدهم والآخر بدونها مع الكلام عليها[1].

٢٢ ـ القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ ـ ٨٥٢هـ):

وهو كتاب رد فيه على شيخه أبي الفضل العراقي في دعوى الوضع في (تسعة) أحاديث وردت في المسند الحنبلي، ثم استكمل البحث بالرد على ابن الجوزي في دعواه الوضع في (خمسة عشر) حديثاً من «المسند» أوردها في كتابه «الموضوعات»[2].

وقد طبع هذا الكتاب بدائرة المعارف بحيدر آباد سنة (١٣١٩هـ). وفي غيرها.

وللحافظ ابن حجر أيضاً:

٢٣ ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي:

وهو عبارة عن موسوعة إسنادية جمعت مصدراً واحداً من مصادر السنة المشرّفة، وهو «المسند الحنبلي» على طريقة فن الأطراف[3].

رتب فيه المؤلف أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم من عُرف بالكنية كذلك،

---

(١) الضوء اللامع ١/ ٢٥٢.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٧٢. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٣) وهو فن ابتكره الحفّاظ المتأخرون للجمع بين عدة مصنفات في الحديث ولفهرستها وتقريبها. والأطراف جمع طرف، وطرف الحديث هو الجزء الدال على بقيته، أو العبارة الدالة عليه، مثل حديث الأعمال بالنيات، وحديث الخازن الأمين، وحديث سؤال جبريل.

وكتب الأطراف: هي كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه، ثم ذكر أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضهم يذكر الإسناد كاملاً، وبعضهم يقتصر على جزء منه فقط. لكنها لا تذكر متن الحديث كاملاً، كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور من نص الحديث حرفياً.

وتفيد هذه الطريقة في الكشف عن أسانيد الحديث الواحد، ومَنْ أخرجه من أصحاب المصادر الأصول، والباب الذي أخرجوه فيه.

ثم المبهمات، ثم النساء. ورتب الرواة عن الصحابي إذا كان مكثراً على حروف المعجم، فإن كان بعض الرواة مكثراً على ذلك الصحابي رتب الرواة عنه أيضاً على الحروف، وربما رتب أحاديثه على الألفاظ(١).

وقد احتوى الكتاب على (١٢٧٨٧) حديثاً، وطبع في تسعة مجلدات مع مجلد مخصص للفهارس، بتحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، نشرته دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق.

وله أيضاً:

٢٤ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:

قال في مقدمته: فلما رأيت كتاب الحسيني أحببت أن ألتقط منه ما زاد لينتفع به من أراد معرفة حال ذلك الشخص، فلذلك اقتصرت على رجال الأربعة(٢).

طبع الكتاب بحيدر آباد الدكن سنة (١٣٢٤هـ).

وله أيضاً:

٢٥ ـ التعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند:

خصصه في نقد الأوهام التي وقع فيها كل من ألف في رجال المسند:

ذكره الحافظ عبد الله زين الدين بن خليل الدمشقي (١١٧٠هـ) في كتابه «جمان الدرر في مؤلفات ابن حجر»(٣).

٢٦ ـ الذيل الممهد على القول المسدد، للسيوطي (ت٩١١هـ):

وهو تكملة لكتاب «القول المسدد» أضاف فيه السيوطي (أربعة عشر) حديثاً مما استدركه على الحافظ ابن حجر في تتبعه لأحاديث «المسند» التي أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات»(٤).

وللحافظ جلال الدين السيوطي أيضاً:

---

(١) تنظر بقية منهج المؤلف في «أطراف مسند الإمام أحمد» ١/ ١٠٦.

(٢) تعجيل المنفعة ص٨.

(٣) مقدمة تحقيق أطراف المسند، للدكتور زهير بن ناصر، ص٨٧.

(٤) تدريب الراوي ١/ ١٧٢.

٢٧ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد :

وهو يختص بإعراب أحاديث المسند .

قال في مقدمته :

«وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث ، مستوعبٍ جامع ، وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع جامع ، شامل للفوائد البدائع شافٍ ، كافل بالنقول والنصوص كاف ، أنظم فيه كل فريدة ، وأسفر فيه النقاب عن وجه كل خَريدة ، وأجعله على «مسند أحمد» مع ما أضمه إليه من الأحاديث المزيدة ، وأرتّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة ، وأنشئ له من بحار كتب العربية كل كتابة .

واعلم أن لي على كل كتاب من الكتب المشهورة في الحديث تعليقة ، وهي :

«الموطأ» و«مسند الشافعي» و «مسند الإمام أبي حنيفة» والكتب الستة . ولم يبق إلا «مسند أحمد» ولم يمنعني من الكتابة عليه إلا كبر حجمه جداً ، وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة ، وقدّرت التعليقة عليه تجيء في عدة مجلدات ، والتعاليق التي كتبتها لا تزيد التعليقة منها على مجلد . فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عوّقته[١] بمسند أحمد عوضاً مما كنت أرويه[٢] عليه من التعليقة ، ولكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم على إعرابه ، فإن شئت فسمه «عقود الزبرجد على مسند أحمد» ، وإن شئت فقل : «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» ولا تتقيد»[٣] .

٢٨ ـ الدر المنضد من مسند أحمد[٤] ، للشماع (ت٩٣٦هـ) :

وهو الشيخ عمر بن أحمد الحلبي الشافعي ، المعروف بالشماع .

وهذا الكتاب عبارة عن مختصر للمسند الحنبلي .

٢٩ ـ شرح المسند ، للشيخ أبي الحسن السندي (ت١١٣٩هـ) :

وهو نور الدين محمد بن عبد الهادي التتوي ، محدث المدينة المنورة .

قال ابن بدران في هذا الشرح : وهو شرح مختصر مفيد ، كما أخبرني من اطلع عليه

---

(١) كذا في النسخة المطبوعة ، بدار الكتب العلمية .

(٢) كذا في النسخة المطبوعة ، بدار الكتب العلمية ، ولعلها : أرومه ، بمعنى أقصده .

(٣) عقود الزبرجد ١/ ٥ ـ ٦ ، ط . دار الكتب العلمية ، بيروت (١٤٠٧هـ) .

(٤) الكواكب السائرة ٢/ ٢٢٥ ، وقال ابن بدران في «المدخل» ص ٤٧٣ : سماه «در المنتقد من مذهب أحمد» .

في خزائن الكتب بالمدينة ، وهو في نحو خمسين كراسة كبار ، حذا فيه حذو حواشيه على الكتب الستة[1] .

وقال العلامة الشيخ عبد الحي الكتاني المراكشي : له حاشية على مسند الإمام أحمد ، عندي منها الربع الأول ، لا يستغني عنها مطالعه أو قارئه[2] .

وقد تضمنت هذه الحاشية - أو الشرح - تعليقات لطيفة اقتصر فيها على ذكر ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وإيضاح الغريب والإعراب . وتعتبر من جملة الكتب التي اعتمد عليها في التعليقات المثبتة في التحقيق الأخير للمسند الصادر عن مؤسسة الرسالة .

٣٠ - نفثات الصدر المُكْمَد وقرّة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد ، للسفاريني (١١١٤هـ - ١١٨٩هـ) :

وهو العلامة المتفنن محمد بن أحمد بن سالم ، السفاريني [3] .

طبع هذا الكتاب في دمشق سنة (١٣٨٠هـ) بعناية الأستاذ الفاضل الشيخ عبد القادر الأرناؤوط .

٣١ - ذيل القول المسدد ، لمحمد صبغة الله المدراسي :

وهو تعليق على «القول المسدد» كتبه مؤلفه سنة (١٢٨١هـ) وطبع بحيدر آباد الدكن سنة (١٣١٩هـ) مع الطبعة الأولى لـ: «القول المسدد» .

٣٢ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للساعاتي (ت١٣٧٨هـ) :

وهو الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي .

ويتمثل عمله في :

- حذف الأسانيد إلا نادراً لحاجة البيان لحال بعض الرواة .
- جمع المكرر في موضع واحد ، مع الإشارة إلى اختلاف الروايات والتمييز بينها .
- تقسيم الكتاب إلى سبعة أقسام :

التوحيد وأصول الدين - الفقه - التفسير - الترغيب - الترهيب - التاريخ - أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن .

---

(١) المدخل ص ٤٧٣ .

(٢) فهرس الفهارس ١/ ١٤٨ .

(٣) النعت الأكمل ص ٣٠١ ، السحب الوابلة ٢/ ٨٣٩ .

وتحت كل قسم من هذه الأقسام السبعة تندرج جملة من الكتب، كل كتاب يحتوي على جملة من الأبواب.

- وضع الأحاديث الطوال في أول الباب الذي يليق بها.

- تجزئة الحديث الواحد على عدة أبواب إذا كان يتضمن عدة أحكام.

والكتاب مطبوع في أربعة وعشرين جزءاً. وتوفي الشيخ الساعاتي - رحمه الله - سنة (١٣٧٨هـ) عند بلوغه منتصف الجزء المذكور[1]، فقام شيخنا الشيخ محمد عبد الوهاب بحيري رحمه الله، بإخراج بقية الجزء الثاني والعشرين، ثم توقف لانشغاله بأمور أخرى، فتكونت لجنة من أبناء الشيخ الساعاتي، وهم: عبد الرحمن ومحمد وجمال، لإتمام الجزأين الأخيرين.

وله أيضاً:

٣٣ - بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني:

ألف هذا الكتاب تتمة للسابق، وذلك أنه:

- ذكر الأسانيد التي كان قد حذفها في «الفتح».

- حل الألفاظ الغريبة بضبط لفظها وشرح معناها.

- بيّن حال الحديث مع ذكر من أخرجه من الأئمة أصحاب الأصول، وغيرهم، معتمداً في الرموز على مصطلحات السيوطي في «الجامع الكبير».

- بيّن فقه الحديث، وذكر من ذهب إليه من الأئمة، مع إضافة شواهد وفوائد.

- نبّه إلى الأحاديث التي أوردها مقطعة في الأصل، دفعاً لتوهم أن متن الحديث كامل، مع إيراد المتن بكامله عند الحاجة.

- نبّه على الأحاديث التي ادُّعي فيها الوضع، وكتب بإزاء كل حديث منها رد الحافظ ابن حجر على دعوى الوضع.

٣٤ - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر للمسند:

عمل الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - في «المسند» عملاً علمياً يستحق كل شكر وتقدير أجزل الله له المثوبة في العقبى.

وجاءت فكرة عمله في «المسند» في أوائل شبابه لما هُدي إلى حب السنة النبوية المطهرة،

---

(١) ذكرت وفاته رحمه الله في الصفحة ٢١٢ من نفس الجزء.

ومالت رغبته إلى الاشتغال بعلومها والتعمق في الفقه في فنونها، والتنقيب عن روائعها ونفائس كتبها. فاطلع في جملة ما اطلع على «المسند» الذي كان من ضمن ما تحتوي عليه مكتبة أبيه، فوجده بحراً لا ساحل له، ونوراً يستضاء به، لكن لا تنقاد شوارده، ولا تنال فوائده، ولا تلتقط درره المكنونة فيه إلا بعد تعب وعناء، لا يدركه إلا من حفظه واستَظهره على الغيب وهيهات..

قال:

فشُغفت به وشُغلت، ورأيت أن خير ما تخدم به علوم الحديث أن يوفق رجل لتقريب هذا المسند الأعظم للناس، حتى تعم فائدته، وحتى يكون للناس إماماً، وتمنيت أن أكون ذلك الرجل[1].

وتتلخص فكرة عمل الشيخ شاكر في المسند بما يلي:

أولاً: وضع فهارس لفظية للكتاب، كفهارس الأعلام، والقبائل، والبلدان، وغير ذلك.

ثانياً: وضع فهارس علمية للأبواب والمسائل والموضوعات التي تعرف بعناوين مشهورة في كتب الفقه والعقيدة والآداب والأخلاق والسير وغير ذلك.

ولا ريب أن تخريج مثل هذه الفهارس لكتاب مثل «المسند» يستغرق عمراً طويلاً وجهداً مضنياً متواصلاً، وقد فتق الله سبحانه في ذهن الشيخ فكرة العمل بالأرقام، وذلك بأن يقوم بترقيم أحاديث «المسند» من أوله إلى آخره على ما هو عليه، بحيث يصبح كل حديث معروفاً برقم عددي خاص به يكون عَلَماً عليه ويسهل للباحث الرجوع إليه، وتبنى عليه الفهارس كلها مهما تنوعت وتعددت[2].

وقسم الفهارس اللفظية إلى خمسة أقسام:

الأول: فهرس الصحابة رواة الأحاديث مرتب على حروف المعجم. فإن أبهم الصحابي وضع اسم التابعي الراوي عنه على الترتيب نفسه.

الثاني: فهرس الجرح والتعديل. وهو يتناول الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أحمد أو

---

(١) مقدمة المسند ص ٦، ط. مكتبة التراث الإسلامي.

(٢) المصدر السابق ص ٧.

ابنه عبد الله في «المسند». وهم قليل. بالإضافة إلى الرواة الذين تكلم عليهم الشيخ شاكر في نقد الأحاديث وتميز صحيحها من سقيمها.

الثالث: فهرس الأعلام الواردة في متون الأحاديث.

الرابع: فهرس الأماكن الواردة في متون الأحايث.

الخامس: فهرس لغريب الحديث.

وأما الفهارس العلمية فهي الأصل والمقصود من هذا العمل العظيم.

وقد خرّج الشيخ تلك الفهارس من فهارس كتب السنة وكتب الفقه والسير والأخلاق، وصاغ من مجموع ما تحصل عنده عناوين جديدة مقاربة للموضوعات الشرعية المختلفة، وفي ذلك يقول:

وقد قرأت من أجل هذا الفهرس كل فهارس كتب السنة، وكتب الفقه، وكتب السير، وكتب الأخلاق التي يُسِّر لي الحصول عليها، ثم ضممت كل شبْه إلى شبْهه، وكل شَكْل إلى شكله، وتخيرت في ترتيبها أقرب الطرق إلى عقل المحدِّث والفقيه. بعد أن قسمتها إلى كتب جاوزت الأربعين، فيها أكثر من ألف باب.

وكلما رأيت باباً فيه شيء من العموم كثرت أرقام أحاديثه، اجتهدت في تقسيمه إلى معان فرعية، ليُحصر أقرب المعاني إلى بعضها في أرقام يسهل على القارئ الرجوع إليها[1].

وقد استفاد الشيخ من منهج الإمام البخاري وصنيعه في «صحيحه»؛ وذلك أن الإمام البخاري يكرر الحديث الواحد أو يُقطِّعه على عدة مواضع بحسب ما يرى فيه من علاقة بين ذلك الحديث وذلك الباب.

ولئن كان الإمام البخاري ينهج نهج التكرار والتقطيع انسجاماً مع زمانه، فإن الشيخ شاكراً استفاد من الأرقام التي رقم بها الأحاديث بحيث أراحته من كل ذلك؛ من تقطيع الحديث ومن تكراره. رَقْم الحديث يوضع في كل باب، وفي كل معنى يدل عليه، أو يصلح للاستشهاد به فيه، دون تكلف ولا مشقة[2].

---

(١) المصدر السابق ص ٩ ـ ١٠.

(٢) المصدر السابق ص ٩.

وكان الشيخ في أول الأمر لا يرى نفسه أهلاً للقيام بنقد الأسانيد، وتمييز الأحاديث وبيان درجاتها. ولكنه بعدما واجهته صعوبة اشتباه بعض الأسانيد في بعض الأحاديث، وألجأته إلى مراجعة دواوين الحديث وكتب الرجال، وبعد أن أشار عليه أحد أصدقائه الخُلَّص بأهمية هذا العمل وفائدته، بعد ذلك شرح الله صدره لهذا العمل، فأقدم عليه واستعان بالله.

فجاءت الأحاديث التي عمل فيها مبيَّنة الدرجة؛ فإن كان الحديث صحيحاً ذكره كذلك، وإن كان ضعيفاً بين سبب ضعفه، وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه وتضعيفه اجتهد فيه رأيه على ما وسعه علمه، وذكر ما رآه[1].

ويعتبر فهرس الجرح والتعديل - وهو الفهرس الثاني من الفهارس اللفظية - كاشفاً بأسماء الرجال الذين تكلم عليهم وهادياً إلى الموضع الذي يوجد فيه ذلك الكلام، لأن عادته أن لا يتكلم على الرجل الواحد إلا مرة واحدة.

وفي النتائج التي توصل إليها من عمله القيم الجليل قال:

وإني أرجو أن تكون دعوة الذهبي أُجيبت بما صنعت، وأسأل الله سبحانه الهدى والسداد، والعصمة والتوفيق.

وما أبغي أن أتمدح بعملي أو أفخر به، ولكني أستطيع أن أقول: إن في بعض ما حققت من الأسانيد قد حللت مشاكل، وبينتُ دقائق، وصححت أخطاء، فاتت على كثير من أئمة الحديث السابقين، لا تقصيراً منهم، ولا اجتهاداً مني، ولكن هذا الديوان السامي - كما سماه الحافظ الذهبي - كان مفتاحاً لما أُغلق، ومناراً يهتدى به في الظلمات، وكان للناس إماماً، حين وُفق رجل لخدمته، وحين حققت أحاديثه تحقيقاً مفصلاً[2].

ويُعتبر عمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله مقرباً للمسند وميسراً للاستفادة منه لولا أن المنية عاجلته (ت ١٣٧٧هـ) قبل تحقيق الأمنية وإتمام المسند، فلم يخرج منه إلا ما يقارب ربع الكتاب، كما أنه لم يكمل عمله في سنن الترمذي أيضاً.

---

(١) المصدر السابق ص١١.

(٢) المصدر السابق ص١٣.

٣٥ ـ الموسوعة الحديثية الكبرى :

إن آخر الأعمال العلمية المنجزة حول «المسند» هو التحقيق الذي قامت به «مؤسسة الرسالة» العامرة ؛ ضمن «الموسوعة الحديثية الكبرى» . وهو مشروع قد اعتزمت هذه المؤسسة الميمونة بعون الله وتوفيقه على أن تتولى إصداره ، مبتدئة بـ : «مسند الإمام أحمد» ، وتالية ببقية الدواوين الأخرى ، كالصحيحين والسنن الأربعة ، وغيرها من كتب السنة المسندة مما دونه المحدثون الثقات خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى ؛ ما طبع منها وما لم يطبع ، متبعة في ذلك أمثل مناهج التحقيق الذي يعتمد على الأصول الخطية المتقنة الموثقة ، وضبط النص وترقيمه ، وسلامته من التحريف والتصحيف ، ووضع الفهارس الميسِّرة للإفادة منها بأقرب الطرق .

وقد نشأت هذه الفكرة لدى مؤسسة الرسالة خطوة جديدة على الطريق الأصيل ، والمنهج الإسلامي الواضح الذي سلكته في العناية بالتحقيق والطباعة والنشر للكتب النافعة والهادفة إلى إصلاح الأمة ، وبما أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، وأنه إنما صلح أول هذه الأمة بالتمسك بكتاب الله وسنة نبيه الخالية عن شوائب التشويه والتغيير ، والدس والوضع ، فقد رأت أن الطريق إلى صلاح آخر هذه الأمة ونهضتها والسبيل إلى إيجاد وعي إسلامي صحيح لدى أبنائها ، بعيد عن الأهواء العاصفة ، إنما يتمثل في إخراج أحاديث رسول الله ﷺ ضمن إطار موسوعة حديثية كبرى تنتظم كتب السنة .

ويعتبر «المسند» أول كتاب في طريق تحقيق هذا المشروع الجليل ، وباكورة السعد في إنجاز هذه الموسوعة المنشودة .

وقد عهدت مؤسسة الرسالة في القيام بمثل هذا العمل ذي الأهمية والخطورة من حيث إنه يتطلب كفاية واقتداراً ومعرفة بالصناعة الحديثية وطول مراسها ، عهدت بذلك إلى ثلة من الأساتذة الذين لهم باع في هذا الشأن .

ولم يكن «المسند» ليحتل الصدارة في السعي في إنجاز هذه الموسوعة اعتباطاً ، ولا وقع عليه الاختيار بضربة لازب ، بل إن لتقديمه على غيره ما يبرره من الأسباب ، ذلك أنه ما

من حديث ـ غالباً ـ إلا وله أصل في هذا «المسند» فعليه مدار السُّنة، وهو يكاد يستوعبها، وبالتالي فالقيام بتحقيقه سيوفر كثيراً من الجهود في القيام بتحقيق كتب السنة الأخرى. أضف إلى ذلك أن الهيكل الذي يتم وفقه صنع هذه المعلمة الحديثية الكبرى يقوم على جمع حديث كل صحابي على حدة على طريقة أصحاب المسانيد، لأن ذلك يحقق الاستقراء التام، وهذا ما يساعد عليه المسند الحنبلي غاية المساعدة.

وتتمثل الجهود التي صُبَّت في هذا العمل الجليل في ثمانية أمور:

ـ توثيق النص بالمقابلة بين النسخ الخطية والمقارنة مع المطبوعة.

ـ ضبط النص ضبطاً قريباً من التمام.

ـ التنبيه على الملاحظات المتعلقة بالسقط والتحريف والتصحيف في المطبوع.

ـ تخريج أحاديث الكتاب من «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد» و«المعاجم»، وغيرها من المظان بقدر ما تيسر، مع محاولة الاستيعاب والتقصي، مع الإحالة على مواضع تكرر الحديث بلفظه أوبمعناه في المسند نفسه.

ـ الحكم على أسانيد الأحاديث.

ـ التعليق على بعض المواضع بما يستدعيه المقام من تفسير لفظ غريب، أو توضيح معنى مستغلق.

ـ ترقيم الأحاديث مع ترميز المكررات، وزيادات عبد الله ابن الإمام، ووجاداته، وما رواه عن أبيه وعن شيخ أبيه أو غيره.

ـ صناعة فهارس لشيوخ أحمد وابنه عبد الله، والصحابة، والرواة، والأحاديث.

نسأل الله أن يجزل المثوبة لكل من أسهم في هذا المشروع العلمي الكبير، إنه سميع قريب مجيب.

* * *

دعوى كون الإمام أحمد محدثاً غير فقيهٍ والردَّ عليها:

لم يعتبر ابن جرير الطبري في الخلافيات مذهب ابن حنبل، وكان يقول: إنما هو رجل حديث لا رجل فقه، وامتحن لذلك، وقد أهمل مذهبه كثير ممن صنفوا في الخلافيات، كالطحاوي، والدَّبّوسي، والنسفي في منظومته، والعلاء السمرقندي، والفراهي الحنفي في منظومته ذات العقدين، وكذلك أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المالكي في كتابه «الدلائل»، والغزالي في «الوجيز»، وأبو البركات النسفي في «الوافي»، ولم يذكره ابن قتيبة في «المعارف»، وذكره المقدسي في «أحسن التقاسيم» في أصحاب الحديث فقط، مع ذكره داودَ الظاهريَّ في الفقهاء، كما لم يذكره ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء». واعتبره كثير من المتقدمين، كالإمام الترمذي في جامعه[1].

ومن العلماء الذين ذكروه في كتب الاختلاف: الإمام أبو عبد الله المروزي في كتابه «اختلاف العلماء»، فهو يذكر الأئمة الأربعة، ومنهم أحمد، ويذكر غيرهم من أصحاب المذاهب والأقوال، وعنايته بقول أحمد ورأيه واستدلاله واضح لمن يتصفح كتابه، وكذلك ذكره الشيرازي في «طبقات الفقهاء».

ودعوى أن أحمد رحمه الله محدث وليس فقيها أثارت كلاماً حول فقه الإمام أحمد ومذهبه، مما جعل بعض العلماء يضعه دون الإمامة في الفقه، ولا يذكر مذهبه ورأيه ضمن مذاهب الفقهاء. وكثيراً ما يطالع الإنسان الكتب التي تعتني بذكر الخلاف، ومذاهب الأئمة، فلا يرى ذكراً للإمام أحمد أو الحنابلة.

وقد نقل عن القاضي عياض أنه قال في «المدارك» عن الإمام أحمد: إنه دون الإمامة في الفقه وجودة النظر في مأخذه[2].

---

(١) الفكر السامي ٢/ ٢٥.

(٢) الفكر السامي ٢/ ٢٦، ابن حنبل، لأبي زهرة ص٧، و«ترتيب المدارك» ١/ ٨٦. الطبعة المغربية.

هذه خلاصة هذه الدعوى، فما دوافعها وأسبابها؟

والجواب عن ذلك يتلخص في النقط التالية[1]:

١ ـ المعروف أن الإمام أحمد اتجه أول حياته لدراسة الفقه، وتتلمذ على الإمام أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة رحمه الله، ثم انصرف عن هذه الدراسة ولم تعجبه، لأنها تتعلق تعلقاً قوياً بالرأي. وبعد انقطاعه عنها اتجه إلى الحديث والمحدثين، والتقى بهُشيم بن بشير الواسطي، ثم تابع لقاءاته بالمحدثين، بل إن الروايات تنقل: أنه لم يلتفت إلى المسائل التي حفظها من الإمام أبي يوسف أولاً، بل ركز جهده على الحديث، وقضى جل حياته في جمعه، ومتابعته، والاعتماد عليه، والبعد عن الرأي، وتتبع الأثر ما وجده.

٢ ـ هذه النزعة والارتباط بالحديث والمحدثين أضفى عليه رحمه الله صفة المحدث أكثر من أي صفة أخرى، وذمه للرأي والتأويل ومن يعتمد على أقوال الرجال وتفريعاتهم مع إمكانه أخذ الحق من مصدره الأساسي أبعده ـ في زعم من قال بأنه ليس فقيهاً ـ عن الفقه والرأي.

فقد ذكر القاضي عياض رحمه الله في الفصل الذي عقده لترجيح مذهب مالك على غيره، ووجوب تقليد المذاهب التي نشأت في العالم الإسلامي واتباعها، وتكلم عن أصحابها، وبين ميزة كل منها، وقال عن أحمد وداود: كما أن أحمد وداود من العارفين بعلم الحديث، ولا تنكر إمامة أحد منهما فيه، لكن لا تسلم لهما الإمامة في الفقه، ولا جودة النظر في مأخذه، ولم يتكلما في نوازل كثيرة كلام غيرهما، وميلهما مع المفهوم من الحديث.

٣ ـ ثبت عنه في أكثر من موضع أنه كان ينهى أصحابه عن أن يكتبوا عنه شيئاً وخاصة في مسائله وفتاواه، وهذا وارد في أكثر من موضع في ترجمته، وفيما كتب عنه. بل قد صرح في بعض المناسبات أنه لما سمع أحد أصحابه يحدث عنه بالمسائل التي أفتى فيها وينشرها في خراسان، جمع عدداً من أصحابه، وقال: أشهدكم أني رجعت عنها، وكان يكره أن يُتخذ كلامه ديناً وشرعاً[2].

---

(١) أصول مذهب الإمام أحمد، د. عبد الله التركي، ص: ٨٣-٨٨.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذه القصة والتعليق عليها في الطور الثالث من حياة الإمام.

٤ ـ وثبت أيضاً أنه لم يصنف أو يدون شيئاً كبيراً في الأصول، ولا في الفقه، مع أنه في عصر ازدهر فيه التأليف، ودونت فيه العلوم، وأسست فيه المذاهب، وجل ما ألف في مذهبه، إنما هو من عمل أصحابه الذين جاؤوا من بعده.

فهذه الأمور، وما ماثلها قد تكون هي التي دعت الطبري رحمه الله وغيره إلى اعتبار أحمد محدثاً وليس فقيهاً.

ونحن هنا نورد من الأدلة الواقعية ما يثبت أنه من أعظم الفقهاء، ومن أقواهم في الاستنباط والاجتهاد، وأن مذهبه ليس بعيداً عن الاجتهاد، خلافاً لما ظن ابن خلدون رحمه الله(1).

وقلة أتباع المذهب ليس مقياساً في كون المذهب قريباً من الاجتهاد أو بعيداً عنه. فانتشار المذاهب وكثرة أتباعها لهما أسباب وظروف ودواعٍ كثيرةٌ غير ذلك.

وفيما يلي بيان أن النقط السابقة ليست داعية إلى اعتبار الإمام أحمد محدثاً وليس فقيهاً، كما توهم بعضهم، وفيه أدلة واقعية وتاريخية على إثبات فقه الإمام أحمد وحسن استنباطه:

١ ـ لا يُماري أحد في تفوق الإمام أحمد في الحديث، ونزعته الشديدة للأثر والتمسك به، ولكن ذلك لم يكن سبباً في كونه غير فقيه، فإن الحديث هو أصل الفقه. وتوفر النصوص وأقوال السلف لدى الإمام أحمد أغناه عن القول في كثير من المسائل بالرأي المجرد، وتطرق الخطأ إلى الرأي المجرد أكثر وأقوى من تطرقه إلى المنقول، وكم من سلف الأمة وعلمائها منذ عهد رسول الله ﷺ من جعل الحديث أصل فتواه، ومع ذلك يُعد من أعظم الفقهاء، والإمام مالك رحمه الله ممن اعتمد على النصوص والآثار واهتم بها، وبنى فقهه عليها.

والأمة كلها متفقة على أن خير مناهج القرون في الاستنباط هو منهاج صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان، وهو من الأسس التي بنى أحمد عليها مذهبه. والرجوع إلى أصل الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، والاعتصام بذلك آمن مزلة من

(1) فقد قال في «المقدمة» (٢/ ٥٤٤، الطبعة التونسية ١٩٨٤): فأما أحمد بن حنبل فمقلدوه قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية والأخبار بعضها ببعض.

الانسياق في الرأي، والتفريع بموجبه بناء على قواعد. وإن كانت قعدت على أساس من النصوص، إلا أنه قد تفوت من قعّدوها نصوصٌ أخرى، لو اطلعوا عليها ما قالوا بمقتضى القواعد.

والخلاصة: أن أحمد إمام في الحديث، وقد اتفق على هذا، ولكن إمامته فيه لا تنفي عنه صفة الفقه، بل فقهه فقه أثر وسنة. وهذه النزعة مما امتاز بها مذهبه، ووضحت في أصوله.

٢ ـ ذمه للرأي، ولتقليد الرجال، محمول على معارضة النصوص بذلك، كما يتضح عند الكلام على رأيه في القياس، ورأيه في الاجتهاد، وتقديمه النصوص على ذلك كله، وذلك لا يخصه وحده، بل أئمة المذاهب المعتبرة كلهم ينهون عن تقليدهم، ويوجبون عند ظهور الحجة من قول رسول الله ﷺ أن يضرب بقولهم عرض الحائط.

٣ ـ نهيه أصحابَه عن أن يكتبوا عنه مسائله وفتاواه ثابتٌ عنه، ولكن الهدف منه أن لا يشغلَهم ويصرفَهم عن كلام رسول الله ﷺ وصحابته. لأنه رأى بعض الناس صرفتهم خلافات المذاهب، وتقليد الناس عن تعرف الحق من مصدره، وعن النظر في سنة رسول الله ﷺ وهو يرى أن مرتبة الرأي تأتي بعد ذلك كله، وعند الضرورة، ومع ذلك فقد ثبت عنه آخر حياته أنه أجاز لأصحابه أن يكتبوا عنه، بعد أن خبر أحاديث رسول الله ﷺ ووثق مما يقول، وبعد محاولات أيضاً من أصحابه.

من ذلك ما حدث من عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، وهو من أجلِّ أصحاب الإمام أحمد، ومن أكثرهم ملازمة له، وسؤالاً، ونقلاً لمسائله، قال عن نفسه فيما ذكره أبو بكر الخلال: «صحبت أبا عبد الله على الملازمة من سنة خمس ومئتين إلى سنة سبع وعشرين»[1].

وقال أيضاً: «سألت أبا عبد الله عن مسائل فكتبتها، فقال: أيَّ شيء تكتب يا أبا

---

(١) الطبقات ١/ ٢١٣، ٢١٤.

الحسن؟ فلولا الحياءُ منك، ما تركتك تكتبها، وإنه عليَّ لشديد، والحديث أحبُّ إليَّ منها، قلت: إنما تطيب نفسي في الحمل عنك، إنك تعلم أنه منذ مضى رسول الله ﷺ قد لزم أصحابَه قوم، ثم لم يزل يكون للرجل أصحاب يلزمونه، ويكتبون، قال: من كتب؟ قلت: أبو هريرة، قال: وكان عبد الله بن عمرو يكتب، ولم أكتب، فحفظ وضيعت، فقال لي: فهذا الحديث، فقلت له: فما المسائل إلا الحديث، ومن الحديث تشتق»[1].

فهذا يدل على أنه أخيراً لم يُشدد في الكتابة عنه، وقد قال الخلال: «إن عند الميموني من مسائل أبي عبد الله نحو ستةَ عشر جزءاً»[2] وغيره من الأصحاب كتب عن أحمد، حتى لقد روي أنه كان يأمر من يكتب عنه أن يقرأ عليه ليصحح له إن كان فيه خطأ.

ومن ذلك أن إسحاق بن منصور الكوسج، ـ وهو أحد الأصحاب الذين نقلوا عن أحمد ـ لما سمع أن أحمد رجع عن بعض المسائل التي كتبها عنه، جاء بها إليه، وقرأها عليه.

قال حسان بن محمد: «سمعت مشايخنا يذكرون أن إسحاق بن منصور بلغه أن أحمدَ ابنَ حنبل رجع عن تلك المسائل التي علقها عنه، قال: فجمع إسحاق بن منصور تلك المسائل في جراب، وحملها على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وهي على ظهره، وعرض خطوط أحمد عليه في كل مسألة استفتاه فيها، فأقر له بها ثانياً. وأعجب بذلك أحمد من شأنه»[3].

والأمثلة والحوادث في ذلك كثيرة من أصحابه رحمه الله، مذكورة في تراجمهم، وما كتب عنهم.

٤ ـ كونه لم يصنف في الفقه ولا في الأصول، ليس سبباً أيضاً في كونه غير فقيه، فقد كان يكره التصنيف في ذلك، وليس كل أصحاب المذاهب الفقهية مصنفين، والمذهب

---

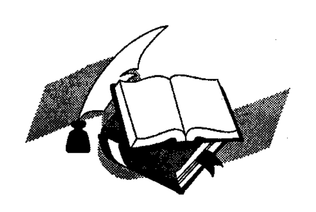
(١) المصدر السابق ١/ ٢١٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢١٣.

(٣) الطبقات ١/ ١١٤.

يتأسس بطريقة صاحبه في الفتاوي والاستنباط، وقد تقدمت الإشارة إلى أن بعض أصحابه دوّنوا عنه «المسائل»، في حياته، ومنهم من استقصاها بعد مماته، وكانوا يتناقلونها بالسند المتسلسل، ويطبقون فيها ما يطبقونه في الحديث، من اشتراط العدالة والثقة والضبط والحفظ، حتى تصل إلى أحمد، وكون الإمام لم يصنف في الفقه والأصول لا يُؤثر على منزلته الفقهية، ما دامت رواياته وأقواله محفوظة متداولة بين الناس، ولم يتوجه الإنكار إليها ولا الشك فيها من أحد.

قال الشيخ أبو زهرة: «ومهما يُثر من الغبار حول المرويات الفقهيات عن أحمد، فإن الأجيال قد توارثت تلك المجموعة الفقهية المنسوبة إليه، وتدارسها الناس، وتكون من مجموعها الفقه الحنبلي، وضبطت بقواعد جامعة، وتكون منها منطق فقهي على حد تعبير بعض أصحاب أحمد» (١).



(١) ابن حنبل ص١٧٨.



الفصل الثاني

في أدوار
المذهب ومواطن انتشاره

الدور الأول: النشأة والتأسيس

(١٦٤هـ ـ ٣٠٠هـ)

الدور الثاني: النقل والنمو

(٣٠٠هـ ـ ٤٠٣هـ)

الدور الثالث: الانتشار ـ الازدهار ـ الاستقرار

(٤٠٣هـ ـ العصر الحاضر)



الدور الأول
النشأة والتأسيس

وفيه تمهيد، ومبحثان:

- المبحث الأول: وصف عام لأصحاب الإمام أحمد.

- المبحث الثاني: التعريف بأشهر أصحاب الإمام أحمد.



تمهيد

رسمنا الدور الأول من أدوار تاريخ المذهب الحنبلي، بـ«دور النشأة والتأسيس» للعلم بأن هذا المذهب قد نشأ وتأسس بصورة تدريجية على مدى هذا الدور.

ويتحدد الإطار الزمني لهذا الدور بحياة الإمام أحمد - رحمه الله - وحياة أصحابه وتلامذته، إذ إن التأسيس قام على جهود الإمام في التأصيل والتكوين، وجهود أصحابه في الحفظ والتسجيل، وذلك من أواخر القرن الثاني إلى أواخر القرن الثالث.

وأما الإطار المكاني لهذا الدور فهو عاصمة الخلافة الإسلامية، أو مدينة السلام والعلم والعلماء: بغداد، وهذا في الفترة التي كان الإمام أحمد يجلس فيها للفتوى والتعليم، ويرحل الناس إليه، ويسمعون منه. لكن بعض أصحابه تفرقوا من بعده في الأمصار، ورجعوا إلى بلدانهم التي كانوا قد جاءوا منها، فتوسع بذلك الإطار المكاني حتى طال أصبهان، ومرو، والجزيرة، والشام، وغيرها، حتى إن الخلاَّل (٣١١هـ) لما جمع علم أحمد بن حنبل تعب كثيراً في الرحلة إلى بقية هؤلاء الأصحاب المنتشرين في مناطق متعددة.

و ينبغي أن ندخل إلى هذا الدور بتحديد مميزاته العامة، من أجل رسم الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي، الذي سُجلت فيه أعمال التأسيس، وجهود النشأة الأولى. ولكننا اكتفينا بما وضعناه بين يدي القارئ الكريم في المدخل إلى دراسة سيرة الإمام أحمد، ففيه الكفاية فيما نظن.

ثم إن منهج الدراسة يتطلب أن نستعرض حياة الإمام أحمد وجهوده المباركة أولاً، ونُثّني بحياة أصحابه وجهودهم، إلا أننا لما فصلنا سيرة الإمام بفصل مستقل؛ نظراً لأهميتها، كان علينا أن نقتصر على دراسة حياة أصحابه من خلال:

١ - الوصف العام لأصحاب الإمام أحمد وتصنيفهم.

٢ـ التعريف بأصحابه الذين سمعوا منه ورووا فقهه، وبيان جهودهم في تأسيس المذهب. وتناولنا ذلك في مطلبين:

الأول: وفيه تصنيف رواة المسائل إلى مكثرين ومقلّين، ثم جرد أسمائهم مع تمييز المقل عن المكثر.

الثاني: التعريف بأشهر رواة المسائل، وقد اقتصرنا على ما يخدم البحث من جوانب تراجمهم، مع التركيز على الجهود التي بذلها كل واحد منهم في بناء المذهب الحنبلي، سواء برواية المسائل عن أحمد، أو بالتأليف، أو بالتعليم، أو غير ذلك. والله الموفق وهو يهدي السبيل.

المبحث الأول

وصف عام لأصحاب

الإمام أحمد

كلمة «الأصحاب» في السير والتراجم لها معنيان:

الأول: أنها تعني الصحبة الحقيقية في اللغة، وهي الملازمة، سواء قلَّت أم كثرت. وبهذا الاعتبار يكتسب كل مسلم حصل له شيء من ذلك مع رسول الله ﷺ الشرفَ بأن يلقب «صحابياً»، مع ما لذلك من الفضل والمزايا. ولكن العرف خصص دلالة الصحبة في غير صحابة رسول الله ﷺ بمن كثرت ملازمته[1].

الثاني: أنها تعني الصحبة المباشرة وغير المباشرة، وهي الصحبة المعنوية التي تعني الملازمة للمصحوب بالعناية والهمة.

فأصحاب الإمام أحمد بالمعنى الأول، هم تلامذته الذين رووا عنه العلم على مراتبهم وأصنافهم. وهم المعنيون ببحثنا هذا؛ في نطاق الدور الأول من أدوار المذهب، والذي مثله الإمام وأصحابه الذين تلقوا عنه الفقه.

وأما أصحابه بالمعنى الثاني، فهم الفقهاء المجتهدون في سلك هذا المذهب، سواء أكانوا من أصحاب التخريج أم من أصحاب الترجيح أم ممن لهم اختيارات تفردوا بالذهاب إليها، ولو خرجوا عن المذهب في ذلك، وهم موزعون على عدة طبقات موزعة على العصور.

والذين ترجموا في الطبقات ليسوا كلهم من هذا القبيل، بل قد اعتاد المتأخرون من مقلدة المذاهب أن يذكروا في الطبقات المذهبية كل من له عناية وعمل في المذهب، ولو لم يسلك في عمله أي مسلك اجتهادي.

وسنصنف تلاميذ الإمام أحمد ثلاثة أصناف:

---

(١) الكليات، لأبي البقاء، ص٥٥٨. ط. الرسالة.

الأول: الذين رووا عنه الحديث فقط.
الثاني: الذين رووا عنه الفقه إلى جانب الحديث.
الثالث: الخواص من رواة الفقه الذين عليهم العمدة في نقل المذهب إلى دور التدوين.

• الصنف الأول من الرواة عن أحمد:

وهم الذين رووا عنه الحديث فقط، وربما سمعوا منه الفقه والمسائل، لكنهم لم يُعرفوا بحمله للناس، والعناية بتدوينه. وهؤلاء عددهم كثير جداً، قد أحصى منهم أصحاب التراجم عدداً لا بأس به، وبقي الآخرون لا نعرف عنهم شيئاً.

قال الحسين بن إسماعيل: «سمعت أبي يقول: كان يجتمع في مجلس أحمد زهاء على خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمسمائة يكتبون والباقي يتعلمون منه حسن الأدب وحسن السَّمت»[1].

فقد حظي الإمام أحمد بشيوخ كُثر، كما حظي بتلاميذ كُثر، وليس ذلك إلا لما حباه الله عز وجل وأولاه من العناية والرعاية، فأكرمه بنفس زكية طيبة، مسجاة بأخلاق عالية، وعقل حصيف راجح، فيه النباهة والنجابة والفهم، وذاكرة حافظة نادرة يقضى منها العجب. ثم إن الله سبحانه قد بسط له القبول في الأرض، وكتب له المحبة في قلوب العباد[2].

• الصنف الثاني من الرواة عن أحمد:

وهم الذين رووا الفقه عنه إلى جانب الحديث، وعددهم أيضاً كثير، وقد حاول العليمي أن يحصيهم[3] في «المنهج الأحمد» فذكر (٥٧٨) ترجمة، ثم قال:

«وقد انتهى ذكر أسماء أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنهم، وهم الطبقة الأولى الذين عاصروه، وتفقهوا عليه، ورووا عنه، وعدتهم خمسمائة وثمانية وسبعون (٥٧٨)

---

(١) المناقب، ص ٢٧١.

(٢) يراجع تفصيل ذلك في البابين التاسع والتاسع عشر من «المناقب» لابن الجوزي، والخصلتين الرابعة والثامنة من الخصال التي ذكرها ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ١٤-١٦).

(٣) وأول من كتب في إحصاء أصحاب الإمام أحمد هو أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) وابن المنادي (ت٣٣٦هـ). ويوجد من الأول قطعة محفوظة في «الظاهرية» برقم ٣٨٣ ضمن مجموع برقم ١٠٦.

نفساً، فمنهم جماعة كانوا على مذهبه في الأصول والفروع، وأخذوا عنه الفقه، ونقل عنهم إلى من بعدهم إلى أن وصل إلينا».

ثم قال: «فلنذكر أسماء من اشتهر من أعيانهم سرداً، ليتميزوا عن غيرهم ممن صحب الإمام أحمد، وروى عنه وقرأ عليه الحديث وغيره، فأقول، وبالله التوفيق:

أصحاب الإمام أحمد من الفقهاء المشهورين، مئة وثلاثة وثلاثون نفساً، كما تقدم التنبيه عليه في ترجمة الإمام، وهم:» وذكر أسماءهم[1].

ثم قال: «هؤلاء هم الحنبليون من أصحاب الإمام أحمد ممن ذُكرت تراجمهم في هذا الكتاب، فمنهم المقل عنه، ومنهم المكثر، وهم أيضاً متفاوتون في المنزلة عند الإمام أحمد والنقل عنه، والضبط والحفظ، وقد تقدم في تراجمهم ما يدل على ذلك»[2].

وقد ذكرهم المرداوي في آخر «الإنصاف» كما تقدم ذكره في بحث: الرواية عن أحمد[3].

• الصنف الثالث من الرواة عن أحمد:

وهم خواص الصنف السابق وخلاصتهم، فهم المكثرون، ورواة «المسائل»، وأولو الأيدي البيضاء في وضع اللبنات الأولى في بناء البيت الحنبلي، بما حفظوا لنا من مسائل أجاب عنها الإمام أحمد في الفقه أو الحديث، أو العقيدة أو الزهد، أو غير ذلك من علوم الدين التي لم تكن قد تمايزت آنذاك، بل قد حفظوا لنا المسائل التي توقف فيها الإمام فلم يجب بشيء؛ لتكون كالشهادة المفصلة الدالة على تورعه رحمه الله فيما ليس له به علم، كما حفظوا لنا المسائل التي قال فيها: لا أدري، وكذلك المسائل التي حلف عليها، وإن كانت هذه الأواخر من جمع المتأخرين.

وكان من هؤلاء جماعة ربما تفردوا بتوجيه مسائل الأئمة الآخرين من فقهاء الأمصار، ليعرفوا فيها رأي الإمام المبجل وجواب إمام السنة.

فقد كان حنبل بن إسحاق وأحمد بن الفرج يسألانه عن مسائل مالك وأهل المدينة.

وكان الميموني يسأله عن مسائل الأوزاعي وأصحابه.

وكان الشالنجي يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه.

---

(١) المنهج الأحمد ٢/ ١٩٢، وكذلك ١/ ٧٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٠٠.

(٣) في الصفحة ٩٩.

وكان إسحاق بن منصور وغيره يسألونه عن مسائل سفيان الثوري وغيره(١).

ولا ريب أن جل صفات الإمام أحمد قد انعكست على أصحابه وتلامذته والملازمين له منهم على وجه الخصوص، شأن كل إمام وأصحابه، فقد كانوا أئمة في الزهد والورع والمحافظة على مذهب السلف والاقتداء بهم، والحرص الشديد على السنة في الاعتقاد والعمل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولقد كانوا يحفظون فضل إمامهم، وورعه، حتى إنهم تركوا بعض الأشياء المباحة أحياناً، لما يعلمون من أنها لا تليق بمقام إمامهم. فقد أسند ابن الجوزي إلى الأثرم، أنه قال: «ربما يترك أصحاب أحمد ابن حنبل أشياء ليس لها تبعة عند الله، مخافة أن يُعيَّروا بأحمد بن حنبل»(٢).

وقال ابن عقيل (٥١٣هـ) فيهم كلمة جامعة أحسن فيها وأجاد، قمينة بأن تسجل في خاتمة هذا المبحث:

قال ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»:

قرأت بخط الحافظ أبي محمد البرزالي، قال: قرأت بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي، قال: كتب بعضهم إلى أبي الوفاء ابن عقيل يقول: صف لي أصحاب الإمام أحمد على ما عرفت من الإنصاف. فكتب إليه يقول:

«هم قوم خُشُن، تقلصت أخلاقهم عن المخالطة، وغلظت طباعهم عن المداخلة، وغلب عليهم الجدّ، وقلّ عندهم الهزل، وعزبت نفوسهم عن ذل المراءاة، وفزعوا عن الآراء إلى الروايات، وتمسكوا بالظاهر تحرجاً عن التأويل، وغلبت عليهم الأعمال الصالحة، فلم يدققوا في العلوم الغامضة، بل دققوا في الورع، وأخذوا ما ظهر من العلوم، وما وراء ذلك قالوا: الله أعلم بما فيها، من خشية باريها، ولم أحفظ على أحد منهم تشبيها، إنما غلبت عليهم الشناعة؛ لإيمانهم بظواهر الآي والأخبار، من غير تأويل ولا إنكار. والله يعلم أنني لا أعتقد في الإسلام طائفة مُحِقة، خالية من البدع، سوى من سلك هذا الطريق، والسلام»(٣).

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٤/ ١١٤.

(٢) المناقب، ص ٦٠٧.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٥٢، والمنهج الأحمد ٣/ ٨٦.

المبحث الثاني

في التعريف بأصحابه

الذين

سمعوا منه ورووا فقهه

تصنيف رواة المسائل عن الإمام أحمد:

ذكرنا في الفصل السابق أن أصحاب الإمام أحمد الذين رووا عنه الفقه بمعناه الواسع، أي «فقه الدين» ينقسمون إلى قسمين: مكثرين ومقلين.

وعدد الجميع حسب إحصاء المرداوي (١٣١) نفساً، والمكثرون منهم (٣٣) نفساً.

ونذكر هنا أسماءهم مجردة مرتبة على حروف المعجم، مع وضع حرف «م» قبل اسم المكثرين الذين سنفرد لبعضهم تراجم موجزة في المبحث اللاحق إن شاء الله.

١- إبراهيم بن إسحاق النَّيسابوري

٢-(م) إبراهيم بن إسحاق الحَربي

٣-إبراهيم بن الحارث الطَّرَسُوسِي

٤-إبراهيم بن زياد الصَّائغ

٥-إبراهيم بن عبد الله الدِّينَوَري

٦-إبراهيم بن محمد بن الحارث

٧-إبراهيم بن هاشم البَغَوي

٨-(م) إبراهيم بن هانئ النَّيْسابوري

٩-إبراهيم بن يعقوب الجَوْزجاني

١٠-أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي

١١-أحمد بن إبراهيم الكوفي
١٢-أحمد بن أبي خَيْثَمة
١٣-أحمد بن أبي عَبْدَة الهمداني
١٤-أحمد بن أصْرم المُزَني
١٥-أحمد بن بشر بن سعيد
١٦-أحمد بن جعفر الوكيعي
١٧-أحمد بن حسن الترمذي
١٨-(م) أحمد بن حُميد المُشْكاني، أبو طالب
١٩-أحمد بن سعد بن إبراهيم الزُّهْري
٢٠-أحمد بن سعيد الدَّارِمي
٢١-أحمد بن صالح المصري
٢٢-أحمد بن الفُرات
٢٣-أحمد بن القاسم
٢٤-(م) أحمد بن محمد، أبو بكر المَرُّوذي
٢٥-(م) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم
٢٦-أحمد بن محمد الصائغ، أبو الحارث
٢٧-(م) أحمد بن محمد الكَحَّال
٢٨-(م) أحمد بن محمد المَرْوَزي، أبو الحارث
٢٩-أحمد بن محمد، أبو بكر
٣٠-أحمد بن محمد المقري
٣١-أحمد بن محمد، أبو العباس البُرَائي
٣٢-أحمد بن محمد المزني
٣٣-أحمد بن مُلاعِب بن حَيَّان
٣٤-أحمد بن منصور الرَّمادي
٣٥-أحمد بن منيع

٣٦-أحمد بن نصر، أبو حامد الخَفّاف

٣٧-أحمد بن نَصر الخُزاعي

٣٨-أحمد بن هاشم الأنطاكي

٣٩-أحمد بن يحيى الحلواني

٤٠-أحمد بن يحيى ثعلب

٤١-(م) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النَّيسابوري

٤٢-إسحاق بن إبراهيم البغوي

٤٣-إسحاق بن الجراح

٤٤-إسحاق بن الحسن بن مَيمون

٤٥-إسحاق بن حَنبل، عم الإمام أحمد

٤٦-(م) إسحاق بن منصور الكَوْسج

٤٧-(م) إسماعيل بن سعيد الشَّالَنجي

٤٨-(م) إسماعيل بن عبد الله، أبو النَضر العِجلي

٤٩-أيوب بن إسحاق بن إبراهيم

٥٠-بدر بن أبي بدر، أبو بكر المغازلي

٥١-(م) بشر بن موسى الأسَدي

٥٢-(م) بكر بن محمد بن الحكم النَّسائي

٥٣-جعفر بن محمد النَّسائي

٥٤-جعفر بن محمد الصائغ

٥٥-حُبيش بن سِنْدي

٥٦-(م) حرب بن إسماعيل الكِرْماني

٥٧-(م) الحسن بن ثواب

٥٨-(م) الحسن بن زياد

٥٩-الحسن بن الصباح

٦٠-الحسن بن عبد العزيز المعروف بالجَروي

٦١-الحسن بن علي الإسكافي

٦٢-الحسن بن محمد الأنماطي

٦٣-الحسين بن إسحاق الخِرَقي

٦٤-حنبل بن إسحاق بن حنبل

٦٥-(م) خطاب بن بشر بن مَطر

٦٦-زياد بن أيوب بن زياد

٦٧-زياد بن يحيى بن عبد الملك بن مروان

٦٨-زياد بن يحيى الناقد

٦٩-سلمة بن شَبيب

٧٠- (م) سليمان بن الأشعث، أبو داود صاحب السنن

٧١-(م) سِنْدي، أبو بكر الخواتيمي

٧٢-(م) صالح بن الإمام أحمد

٧٣-طاهر بن محمد

٧٤-عباس بن محمد الدُّورِي

٧٥-عبد الرحمن بن عَمْرو، أبو زُرعة الدمشقي

٧٦-عبد الرحمن، أبو الفضل المتطبب

٧٧-عبد الكريم بن الهيثم القطان

٧٨-(م) عبد الله بن الإمام أحمد

٧٩-عبد الله بن أحمد بن عبيد الله

٨٠-عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، صاحب التصانيف

٨١-(م) عبد الله، المعروف بلقب «فُوْرَان»

٨٢-عبد الله بن محمد بن عبد العزيز

٨٣-(م) عبد الملك بن عبد الحميد الميموني

٨٤-عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق

٨٥-عبدوس بن مالك العطار

٨٦-عُبيد بن سعيد السَّرْخَسي

٨٧-عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زُرعة الرازي

٨٨-عبيد الله بن محمد الفقيه المروزي

٨٩-عصْمة بن أبي عصْمة

٩٠-علي بن أحمد الأنماطي

٩١-علي بن أحمد ابن بنت معاوية

٩٢-علي بن الحسن بن زياد

٩٣-علي بن الحسن المصري

٩٤-علي بن سعيد بن جرير النَّسَوي

٩٥-علي بن عبد الصمد الطيالسي

٩٦-(م) الفرج بن الصباح البُرْزاطي

٩٧-(م) الفضل بن زياد القطان

٩٨-(م) مُثَنَّى بن جامع الأنباري

٩٩-(م) محمد بن إبراهيم بن سعيد البُوشَنْجِي

١٠٠-محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي

١٠١-محمد بن إسماعيل التِّرمذي

١٠٢-محمد بن حبيب أبو عبد الله البَزّار

١٠٣-محمد بن بشر بن مطر

١٠٤-محمد بن الحسن بن هارون

١٠٥-(م) محمد بن الحكم، أبو بكر النسائي

١٠٦-محمد بن حَمّاد بن بكر المقري

١٠٧-محمد بن داود المِصِّيصي

١٠٨-محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة

١٠٩-محمد بن عبد العزيز البيوردي

١١٠-محمد بن عبد الله مُطَيِّن

١١١-محمد بن علي الجُرجاني

١١٢-محمد بن ماهان النيسابوري

١١٣-محمد بن موسى بن أبي موسى

١١٤-(م) محمد بن موسى بن مُشَيْش

١١٥-محمد بن هارون الحمال

١١٦-محمد بن هُبيرة البغوي

١١٧-(م) محمد بن يحيى المتطبب الكَحّال

١١٨-محمد بن يزيد الطَّرسوسي

١١٩-موسى بن عيسى الجَصّاص

١٢٠-موسى بن هارون الحمال

١٢١-مُهَنَّا بن يحيى الشامي

١٢٢- ميمون بن الأصبغ

١٢٣-(م) هارون بن عبد الله الحمال

١٢٤-هارون المُستَملي

١٢٥-يحيى بن زكريا المرّوذي

١٢٦-(م) يحيى بن يَزْداد، أبو الصَّقر

١٢٧-يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرقي

١٢٨-(م) يعقوب بن إسحاق بن بُخْتان

١٢٩-يعقوب بن العباس الهاشمي

١٣٠-يوسف بن موسى العطار الحربي

١٣١-يوسف بن موسى بن راشد

*　　*　　*

التعريف بأشهر أصحاب الإمام أحمد

١ - إبراهيم الحَرْبي (١٩٨هـ - ٢٨٥هـ):

هو إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي.

سمع من أبي نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، وعبد الله بن صالح العجلي.

ونقل عن الإمام أحمد مسائل وصفها المرداوي بأنها كانت كثيرة جداً حساناً جياداً. وقد أورد ابن أبي يعلى نماذج منها، وهذا واضح فيمن طالت ملازمته، وكأن إبراهيم الحربي فرغ نفسه في أول العمر للحديث، ثم تفرغ للفقه، فجاء بنيانه كاملاً.

ووصفه ابن أبي يعلى بقوله: «كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث» (١).

لازم إبراهيمُ الإمامَ أحمدَ نحواً من عشرين سنة، وأخذ عنه حديثه وفقهه، ولذلك كان يقول لأصحابه: «كل شيء أقول لكم: هذا قول أصحاب الحديث، فهو قول أحمد ابن حنبل، وهو ألقى في قلوبنا مذ كنا غلماناً اتباع حديث رسول الله ﷺ، وأقاويل الصحابة، والاقتداء بالتابعين» (١).

ومع ملازمته الإمام أحمد لم يَفُتْه إمام الورع بشر بن الحارث الحافي، وإمام اللغة أبو عبيد القاسم بن سلام، فهؤلاء كانوا يملأون عينيه، حتى قال عنهم: «رأيت رجالات الدنيا فلم أر مثل ثلاثة: رأيت أحمد بن حنبل، يعجز النساء أن يلدن مثله. ورأيت بشر بن الحارث؛ من قرنه إلى قدمه مملوءاً عقلاً، ورأيت أبا عبيد كأنه جبل نفخ فيه علم»(١).

وعاش إبراهيم بعد الإمام أحمد أكثر من أربعين سنة، مما يدل على أنه أفاد كثيراً، ونشر علم الإمام أحمد في الطبقة الثانية بغزارة.

---

(١) الطبقات ١/ ٨٦.

مؤلفاته :

«غريب الحديث»، «دلائل النبوة»، «كتاب الحمام»، «سجود القرآن»، «ذم الغيبة»، «النهي عن الكذب»، «المناسك».

وغير ذلك من المصنفات الكثيرة، وقد استوفى الكلام عليها الدكتور سليمان العايد في مقدمة تحقيق القسم الذي نشره من «غريب الحديث».

نماذج من مسائله :

أ ـ قال إبراهيم: سئل أحمد عن الرجل يختم القرآن في شهر رمضان في الصلاة، أيدعو قائماً في الصلاة؟ أم يركع ويسلم ويدعو بعد السلام؟ فقال: لا، بل يدعو في الصلاة، وهو قائم بعد الختمة. قيل له: فيدعو في الصلاة بغير ما في القرآن؟ قال: نعم.

ب ـ قال إبراهيم: وسئل أحمد عن رجل صلى في جماعة، أيؤمُّ بتلك الصلاة؟ قال: لا، ومن صلى خلفه يعيد. قيل له: فحديث معاذ؟ قال: فيه اضطراب، وإذا ثبت فله معنى دقيق، لا يجوز مثله اليوم[1].

٢ ـ إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢١٨هـ-٢٨٥هـ):

هو إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري الأصل، البغدادي المولد والنشأة والوفاة.

وأبوه إبراهيم من المكثرين للرواية عن الإمام أحمد أيضاً، بل بيتهم كله بيت علم ورواية، فقد كان عمه وإخوته من أهل الفضل والتعبد والرواية.

وكان له ولأبيه اختصاص بالإمام أحمد، فقد خدمه وهو ابن تسع سنين، ولازمه إلى أن مات، واختفى الإمام أحمد عندهم أيام الواثق بالله. ويظهر أثر هذه الصلة الوثيقة بشكل واضح جلي من خلال «مسائله» التي رواها عنه، فقد كان الإمام أحمد يأتي إلى دارهم، ويأكل عندهم، وينبسط في منزلهم.

نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة في ستة أجزاء[2]، وقد طبعت في مجلد.

---

(١) المصدر السابق ص٩٢.

(٢) الطبقات ١/ ١٠٨، والمنهج الأحمد ١/ ٢٧٤.

نماذج من مسائله :

أ ـ سألت أبا عبد الله، عمن يقرأ بقراءة عبد الله ـ أي ابن مسعود ـ أيصلَّى خلفه؟ ويحتج بقراءته (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله) (فجعلهم كالصوف المنفوش)؟

قال: لا يصلى خلفه[1].

ب ـ وسألت أبا عبد الله عن الرجل يفجر بالمرأة، ثم يتزوجها؟

قال: لا يتزوجها حتى يعلم أنها قد تابت؛ لأنه لا يدري لعلها تعلق عليه ولداً من غيره.

قلت: وما عِلْمُه أنها قد تابت؟

قال: يريدها على ما كان أرادها عليه، فإن امتنعت فهي تائبة، يتزوجها، وإن طاوعته فلا يتزوجها[2].

٣ ـ أحمد بن حُميد (أبو طالب) (؟ ـ ٢٤٤هـ):

هو أحمد بن حُميد، أبو طالب، المُشْكاني، نسبة إلى مُشْكان قرية من نواحي همذان.

صحب أحمد قديماً ولازمه حتى مات، وكان الإمام أحمد يكرمه ويقدمه، وكان رجلاً صالحاً فقيراً صبوراً على الفقر.

روى أبو طالب المسائل عن الإمام أحمد، فأكثر الرواية عنه، وله أفراد تفرد بها، ولكنه لموته المبكر إثر الإمام أحمد لم يتلق عنه رواية هذه «المسائل» إلا الكبار من رجال الطبقة الثانية[3].

---

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق ابن هانئ، ص٥٩، ط. المكتب الإسلامي.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٣) الطبقات ١/ ٤٠، والمنهج الأحمد ١/ ١٩٧، والأنساب للسمعاني ٥/ ٣٠٦. تحقيق المعلِّمي، منشورات محمد أمين دمج، بيروت.

نماذج من مسائله :

أ ـ قال أبو طالب: سألت أحمد عن الخفاش يكون في المسجد يبول، فيصيب الرجل؟

فقال: أرجو أن لا يضره. قلت: إن كان كثيراً، نجس؟ قال: ما أدري. قلت: أليس البول قليله وكثيره يغسل؟ قال: ذاك بول الإنسان. قلت: هذا لا يؤكل لحمه، يغسل؟ قال: إن كان كثيراً يغسل.

ب ـ وقال أبو طالب: سمعت أحمد يقول: إذا أخذ شعره، إن شاء مسح على رأسه، وإن شاء لم يمسح. قلت: لا يكون مثل العمامة؟ قال: لا، العمامة يمسح عليها، والخف يمسح عليه، فإذا خلع أعاد، والشعر إذا مس بالرأس يصيبه الماء، ويبلغ أصول الشعر، فإذا أخذ الشعر، فالماء قد أصاب ما بقي من شعره، وليس هو مثل العمامة والخف[1].

٤ ـ أحمد المرّوذي (؟ ـ ٢٧٥هـ):

هو أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر، المرّوذي، كانت أمه مرّوذية وأبوه خوارزمياً.

وهو المقدم من أصحاب الإمام أحمد، لورعه وفضله، وكان الإمام يأنس به وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه يوم مات، وغسله.

وقد روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. وهو الذي روى كتاب «الورع» عن الإمام أحمد، وقد نقل الخطيب البغدادي تكذيب رواية كتاب «الورع» عن غيره، وقد طعن فيه بعض الناس. فقال عبد الوهاب الوراق رادا على طعنهم: «أبو بكر ثقة صدوق، لا يشك في هذا، إنما يحملهم على هذا الحسد»[2].

وقد كان أحمد يثق به الثقة كلها، يثق بنقله، كما يثق بورعه وعقله، حتى إنه كان يقول: كل ما قلتَ على لساني فأنا قلته[3].

---

(١) الطبقات ١/ ٤٠.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٤.

(٣) المناقب، ص ٦١١، الإنصاف المطبوع مع المقنع والشرح الكبير ٣٠/ ٤٠٤. المنهج الأحمد ١/ ٢٧٣.

نماذج من مسائله :

أ ـ قال أبو بكر : سألت أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات ، والرؤية ، والإسراء ، وقصة العرش؟ فصححها ، وقال : قد تلقتها الأمة بالقبول ، وتُمَرُّ الأخبار كما جاءت .

ب ـ وقال أبو بكر : سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل ـ وأنا أسمع ـ عن الحقنة؟ فقال : أكرهها ، لأنها تشبه اللواط[١] .

جـ ـ وقال أبو بكر : سئل أحمد : أمرُّ في الطريق ، فأسمع الإقامة ، ترى أن أصلي؟ فقال : قد كنت أُسهِّل ، فأما إذ كثرت البدع فلا تصل إلا خلف من تعرف[٢] .

٥ ـ أحمد الأثرم (؟ ـ ٢٧٣هـ):

هو أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر ، الأثرم ، الطائي ـ ويقال : الكلبي ـ الإسكافي .

جليل القدر ، حافظ ، سمع حرميّ بن حفص ، وعفان بن مسلم ، وأبا بكر بن أبي شيبة ، وعبد الله بن مسلمة[٣] القعنبي ؛ تلميذ مالك بن أنس ، وعدداً لا بأس به من طبقة شيوخ البخاري ، وأخرج له النسائي في «السنن» .

ويعتبر الأثرم من المعمرين ، فقد ولد في خلافة هارون الرشيد ، وكان قد انصرف في أول حياته إلى الحديث ، ثم لازم الإمام أحمد فتفقه عليه ، ونقل عنه مسائل كثيرة ، وصنفها ورتبها أبواباً .

وكان معه تيقظ عجيب ، حتى نسبهُ يحيى بن معين ، ويحيى بن أيوب المقابري ، فقالا : أحد أبوي الأثرم جني !

وكان الأثرم عالماً بمؤلفات أبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) لأنه لازمه مدة طويلة .

---

(١) الطبقات ٢/ ١٢٧ .

(٢) «الطبقات» ١/ ٥٦-٥٩ .

(٣) في الطبقات ١/ ٦٦ «مسلم» ، وهو خطأ .

مؤلفاته :

كتاب «السنن» في الفقه الممزوج بالحديث، وكتاب «التاريخ»، وكتاب «العلل»، وكتاب «الناسخ والمنسوخ» في الحديث[1]. قال الذهبي: ووقع لنا جزء من البيوع من «سننه»[2]. وله رسالة إلى أهل الثغر أورد منها ابن أبي يعلى حوالي أربع صفحات[3].

نماذج من مسائله :

أ- قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: فضل وَضوء المرأة؟ قال: إذا خَلَتْ به فلا يتوضأ منه، إنما رخص النبي ﷺ أن يتوضآ جميعاً.

ب- وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن المسح على العمامة، قيل له: تذهب إليه؟ قال: نعم. قال أبو عبد الله: [ثبت] من خمسة وجوه عن النبي ﷺ.

جـ- وقال الأثرم: سألت أبا عبد الله عن الوضوء من القيء؟ فقال: نعم، يتوضأ. قلت له: على إيجاب الوضوء؟ قال: نعم، واحتج بحديث ثوبان: «أنا صببت لرسول الله وضوءه»[4].

٦- إسحاق الكَوْسَج (١٧٠هـ- ٢٥١هـ):

هو إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب، الكوسج، المروزي[5].

شارك الإمام أحمد في بعض شيوخه؛ كسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، والنضر ابن شميل، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وعفان بن مسلم.

وحدث عنه أصحاب الكتب الستة ماعدا أبا داود، وله «مسند» يروى عنه.

ومن هنا يتبين أن إسحاق الكوسج كان يغلب عليه جانب الحديث، لكنه مع ذلك دوّن «مسائل الإمام أحمد» في حياته وضم إليها «مسائل إسحاق بن راهويه»، وصار يمليها على

---

(١) ذكر هذه المؤلفات ابن النديم في الفهرست، ص٢٨٥.

(٢) السير ١٢/ ٦٢٧.

(٣) الطبقات ١/ ٦٨-٧٢.

(٤) الطبقات ١/ ٦٦-٦٧، السير ١٢/ ٦٢٣-٦٢٨، المنهج الأحمد ١/ ٢٤٠-٢٤٢.

(٥) وقع في طبعة المنهج الأحمد ١/ ٢١٢ «المرّوذي» وهو خطأ سببه تصحيف المشابهة.

الناس بخراسان، فأنكر الإمام أحمد ذلك، وأشهد على رجوعه عنها كلها، لكن - كما تقدم - عاد بها إليه فأقره عليها، وأعجب به(١).

وفقه أحمد في «سنن الترمذي» بالإضافة إلى فقه إسحاق بن راهويه يروى من طريق إسحاق الكوسج، كما صرح بذلك الترمذي في آخر كتابه، فلذلك يجب التنبه إلى أنه لا يكون قول الإمام أحمد دائماً معتمداً في الترمذي، فقد يكون الصحيح من النقل أو الراجح من الروايات خلافه.

وقد طبع من مسائل إسحاق الكوسج «الطهارة» و«الصلاة» و«الصيام» و«المعاملات».

نماذج من مسائله:

أ - قال إسحاق: قلت لأحمد: إذا نوى الصوم بالنهار، وأن يصوم غداً من قضاء شهر رمضان، ثم لم ينوه من الليل؟ قال: قد تقدمت منه النية، لا بأس به، إلا أن يكون قد فسخ النية بعد ذلك.

ب - وقال إسحاق: وسألت أحمد عن الرجل يعرض عليه الإسلام عند الموت، يقر، ويشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، أيرثه وارثه المسلم؟ قال: نعم، ومن يقول غير هذا؟! هؤلاء في مذهبهم لا ينبغي أن يكون هذا، ولكن العجب أن لا يوافقوا.

جـ - وقال إسحاق: قلت لأحمد: الرجل يأتي أهله، وليس له شهوة النساء، أيؤجر على ذلك؟ قال: إي والله، يحتسب الولد. قلت: إن لم يرد الولد، إلا أن يقول: هذه امرأة شابة؟ قال: لِمَ لا يؤجر؟(٢).

٧ - حرب الكرماني (؟ - ٢٨٠هـ):

هو حرب بن إسماعيل بن خلف، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، الحنظلي، الكرماني.

---

(١) الطبقات ٢/ ١٧٤.

(٢) الطبقات ١/ ١١٣-١١٥، المنهج الأحمد ١/ ٢١٢-٢١٤، السير ١٢/ ٢٥٨-٢٦٠، معجم المؤلفين ١/ ٣٤٥.

رحل وطلب العلم، وأخذ عن أبي الوليد الطيالسي، وأبي بكر الحميدي، وأبي عبيد، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن راهويه.

وقد ابتدأ حياته سالكاً مسلك المتزهدين الذي ساد في ذلك العصر، ولذلك تأخر في لقاء أحمد، فلم يلقه إلا في سن متقدمة، فقد نقل عنه ابن أبي يعلى أن أبا بكر الخلاّلَ سأله عن سبب تأخره في لقاء أحمد رضي الله عنه، فأجاب: كنت أتصوف قديماً، فلم أتقدم في السماع[1].

وكانت بينه وبين المرّوذي مودّة، وقد أنزله في بيته لما جاء للقاء أحمد، وقد حثّ المروذيُّ الخلال على السفر إليه والسماع منه، ونقل مسائل أحمد عنه.

ومعلوم أن الخلاّل كان يجمع «المسائل» من مدونيها وسامعيها قبل أن يحررها في كتابه الكبير «الجامع لمسائل الإمام أحمد».

وقد نقل الكرماني عن الإمام أحمد فقهاً كثيراً، ولكنه لم يسمع عنه كل ما أذاع عنه، حتى إن الخلاّل قال: إنه حفظ أربعة آلاف مسألة عن أحمد وإسحاق بن راهويه قبل أن يلقاهما.

قال الذهبي في وصف مسائله: «مسائل حرب» من أنفس كتب الحنابلة، وهو كبير في مجلدين.

نماذج من مسائله:

أ ـ قال حرب: قلت لأحمد: أنصلي خلف رجل يقدم عليا على أبي بكر وعمر؟ قال: لا تصل خلف هذا.

ب ـ وقال حرب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: الناس يحتاجون إلى العلم مثل الخبز والماء؛ لأن العلم يحتاج إليه في كل ساعة، والخبز والماء في كل يوم مرة أو مرتين.

جـ ـ وقال حرب: سمعت أحمد يكره الإمالة مثل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ وقال: أكره الخفض الشديد والإدغام[2].

---

(١) الطبقات ١/ ١٤٥.

(٢) الطبقات ١/ ١٤٥ـ١٤٦، المنهج الأحمد ٢/ ٩٥ـ٩٦، السير ١٢/ ٢٤٤ـ٢٤٥.

٨. حنبل بن إسحاق (؟ - ٢٧٣هـ):

هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي، الشيباني، ابن عم الإمام أحمد.

ولد حنبل قبل المائتين، فهو من كبار أصحاب أحمد في السن والرواية، وسمع الحديث من محمد بن عبد الله الأنصاري، وسليمان بن حرب، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، والحميدي، وأبي الوليد الطيالسي، وخلقٍ كثيرٍ من طبقة شيوخ البخاري، وبعض شيوخ أحمد.

يُعدّ حنبل ثالث ثلاثة ممن اختصهم الإمام أحمد بإسماعهم «المسند» في بيته، والاثنان الآخران هما ولداه: عبد الله و صالح.

قال عن نفسه: «جمعنا عمي، لي، ولصالح، ولعبد الله، وقرأ علينا «المسند». وما سمعه منه - يعني تاماً - غيرنا، وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمئة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة»(١).

ولحنبل مسائل كثيرة رواها عن أحمد، والعجب أن المرداوي لم يذكره في زمرة المكثرين.

وقد وصف الخلاّل تلك «المسائل»، فقال عنها: «قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية، وأغرب بغير شيء، وإذا نظرت في «مسائله» شبهتها في حسنها وإشباعها، وجودتها بمسائل الأثرم» (٢).

مؤلفاته:

كتاب «الفتن»، وكتاب «المحنة»، وكتاب «التاريخ». وله جزء حديثي. بالإضافة إلى كتاب «المسائل» عن الإمام أحمد.

نماذج من مسائله:

أ - قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: لم يزل الله متكلماً، والقرآن كلام الله عز وجل غير مخلوق، وعلى كل جهة، ولا يوصف الله بشيء أكثر مما وصف به نفسه عز وجل.

---

(١) الطبقات ١/ ١٤٣. وقوله: «جمعنا عمي» مجاز سببه الأدب مع الإمام أحمد، لأنه كان أكبر منه سناً، وإلا فالحقيقة أنه ابن عمه، وسبق التعليق ص١٢٧ على قوله: فما اختلف فيه.. إلخ.

(٢) المصدر السابق ص١٤٣.

ب ـ وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: قال النبي ﷺ: «يضع قدمه» نؤمن به، ولا نرد على رسول الله ﷺ ما قال، بل نؤمن بالله وبما جاء به الرسول. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧][(١)].

جـ ـ وقال حنبل: وسمعت أبا عبد الله، وسأله رجل عن رفع اليدين في الصلاة، فقال: يروى عن رسول الله ﷺ من غير وجه، وعن أصحابه أنهم فعلوه: إذا افتتح، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع. قلت له: فبين السجدتين؟ قال: لا. قلت: فإذا أراد أن ينحط ساجداً؟ قال: لا، فقال له عباس العنبري: يا أبا عبد الله، أليس يروى عن النبي ﷺ أنه فعله؟ قال: هذه الأحاديث أقوى وأكثر[(٢)].

٩ ـ سليمان بن الأشعث أبو داود (٢٠٢هـ ـ ٢٧٥هـ):

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود، الأزدي، السجستاني.

وهو أحد أصحاب الكتب الستة المصنفة في الأصول الحديثية التي أجمع عليها أهل الإسلام.

وهو ممن رحل، وطوف، وجمع، وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والبصريين. وترجمته في طبقات المحدثين مشهورة حافلة، ولذلك سنوجز الكلام فيه على ما يتعلق بالفقه والرواية عن الإمام أحمد، وعلاقته به.

ألف الإمام السجستاني كتاب «السنن»، وهو كتاب يصنف في كتب «أحاديث الأحكام»، وبالتالي يكون قد رتب أبو داود أدلة الفقه الحنبلي، بل أدلة الفقه الإسلامي ومهدها للفقهاء على اختلاف المذاهب، حتى إن الغزالي اعتبره كافياً لطالب الاجتهاد في خصوص المعرفة بالسنة[(٣)].

قال الخطابي في مقدمة «معالم السنن»: «اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود رحمه الله كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من

---

(١) الطبقات ١/ ١٤٤.

(٢) المنهج الأحمد ١/ ٢٠٤.

(٣) «المستصفى» ٢/ ٣٨٤.

كافة الناس، فصار حكماً بين فرق الناس، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكلٍ منه ورد ومنه شرب، وعليه مُعوَّل أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطارِ الأرض»[1].

ويشتمل كتاب السنن على:

- (٣٥) كتاباً، كلها مبوبة ماعدا ثلاثة أبواب.
- (١٨٧١) باباً.
- (٥٢٧٤) حديثاً.

وقد ذكر في رسالته إلى أهل مكة أن كتابه يشتمل على (٤٨٠٠) حديث، وقد حرّر الشيخ محيي الدين عبد الحميد سبب هذا الاختلاف، وأنه يرجع إلى اختلاف في النسخ، بالإضافة إلى مراعاة التكرار في الأسانيد والمتون[2].

قال الخلاّل: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورِع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً، كان أبو داود يذكره[3].

وقال الذهبي: أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقاق المسائل في الفروع والأصول. وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها، وترك الخوض في مضايق الكلام[4].

مؤلفاته:

«السنن» (مطبوع)، و«المراسيل» (مطبوع)، و«الزهد» (مخطوط في خزانة القرويين بفاس رقم ٨٠/ ١٣٣)، «البعث»، و«تسمية الإخوة»، وهما رسالتان، و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» في الجرح والتعديل (مطبوع)[5]. بالإضافة إلى

---

(١) تنظر مقدمة «السنن» للشيخ محيي الدين عبد الحميد، ص١٢ . نشر دار إحياء السنة النبوية.

(٢) المصدر السابق، ص١٣ وما بعدها.

(٣) السير ١٣/ ٢١١.

(٤) المصدر السابق ١٣/ ٢١٥.

(٥) الأعلام، للزركلي ٣/ ١٢٢ . دار العلم للملايين-بيروت-، ومعجم المؤلفين، لكحالة ١/ ٧٨٤.

كتاب «المسائل» في الفقه عن الإمام أحمد.

نماذج من مسائله:

أ - قال أبو داود: قلت لأبي عبد الله أحمد ابن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: لا، أو تُعْلمه أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به. قال ابن مسعود: «المرءُ بِخِدْنِه».

ب - وقال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن القراءة في فاتحة الكتاب «ملك» أو «مالك» يعني: أيهما أحب إليك؟ قال: «مالك»، أكثر ما جاء في الحديث[1].

حـ - وقال أبو داود: سمعت أحمد ابن حنبل رضي الله عنه؛ سئل عن المُعْتَمِّ تحت الحنك؟ فقال: ما نعرف العمامة تحت الحنك. قال أبو داود: ورأيت أحمد يعتمُّ بعمامة بيضاء يجعلها تحت الحنك، ورأيت أحمد يعتم على قلنسوة[2].

و«مسائل الإمام أحمد» برواية أبي داود مطبوع في مطبعة المنار بمصر (١٣٥٣هـ)، وقد قدم له العلامة الشيخ محمد رشيد رضا.

١٠ - صالح بن الإمام أحمد (٢٠٣هـ - ٢٦٦هـ):

وهو أكبر أولاد الإمام أحمد، يكنى أبا الفضل.

سمع من والده، وأبي الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وإبراهيم بن أبي سويد، وعلي بن المديني، وطبقتهم. وروى عنه ابنه زهير، وأبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو الحسن بن المنادي، وأبو بكر الخلاّل.

وتولى قضاء أصبهان، وتوفي بها، وكان قد تولى القضاء بطرسوس قبل ذلك.

وكان أحمد معنياً بتربيته، حفياً بأن يكون من الزهاد مثله، وكانت طريقته في تهذيبه أمثل الطرق، وهي التربية بالأسوة الحسنة، وقد حظي صالح بذلك؛ لأنه كان ابنه الوحيد مدة عشر سنين قبل أن يولد عبد الله.

---

(١) الطبقات ١/ ١٦٠-١٦١.

(٢) الطبقات ٢/ ١٤٣.

وكان الإمام أحمد إذا زاره رجل من ذوي التقى والورع أحضر ابنه صالحاً هذا ليراه، فقد قال صالح في ذلك: «كان أبي يبعث خلفي إذا جاءه رجل زاهد أو رجل صالح متقشف، لأنظر إليه، يحب أن أكون مثلهم»(١).

وكان صالح رجلاً سخياً جدا، وكان كثير العيال، فدخل عليه الدَّين، وكان ذلك سبباً في قبوله ولاية القضاء، وفي قلة روايته عن أبيه، على أنه روى عنه الكثير بالنظر إلى بقية الأصحاب.

وقد روى صالح عن أبيه كثيراً من الفقه والحديث. قال الخلال: سمع من أبيه مسائل كثيرة، وكان الناس يكتبون إليه من خراسان، ومن المواضع يسأل لهم أباه عن المسائل، فوقعت إليه مسائل جياد(٢).

وقد طبع الموجود من «المسائل» برواية صالح عن أبيه. وتوجد منه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٦٨ ب.

نماذج من مسائله:

أ- قال صالح: قلت- لأبي-: رجلٌ أسلف رجلاً دراهمَ في بُرٍّ، فلما حلّ الأجل لم يكن عنده بُرٌّ، فقال: قَوِّم البُرَّ دراهمَ، وخذ بالدراهم شعيراً؟ قال: لا يأخذ منه شعيراً إلاّ مثلَ كيل البُرِّ أو أنقص، لا يأخذ منه زيادة(٣).

ب- قال صالح: قلت- لأبي-: رجلٌ يدفع أرضه إلى الأكّار على الثلث والربع؟ قال: لا بأس بذلك إذا كان البذر من رب الأرض، والبقرُ والحديدُ والعمل من الأكّار. أذهب فيه مذهب المضاربة(٤).

جـ- قال صالح: قلت- لأبي-: رجل رهن رهناً، وأخذ مالاً، فلمّا حلّ الأجل لم يأته بماله والتّوى عليه، كيف يصنع بالرهن؟ قال: يكون عنده باقياً على حاله إلاّ أن يوكله ببيعه(٥).

---

(١) المنهج الأحمد ١/ ٢٥٣.
(٢) الطبقات ١/ ١٧٣.
(٣) مسائل صالح ١/ ٢٠٨.
(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٩.
(٥) المصدر السابق ١/ ١٨٧.

١١ - عبد الله بن الإمام أحمد (٢١٣هـ - ٢٩٠هـ):

يكنى أبا عبد الرحمن، وأمه ريحانة، تزوجها الإمام أحمد بعد وفاة عباسة أم صالح أخيه.

كان عبد الله رجلاً صالحاً، صادق اللهجة، كثير الحياء، شغوفاً بالحديث، سالكاً مسلك أبيه. قال الحافظ ابن عَدِيّ:

«نبل عبد الله بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، أحيا علم أبيه من «مسنده» الذي قرأه عليه أبوه، خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره، ومما سأل أباه عن رواة الحديث، فأخبره به ما لم يسأله غيره، ولم يكتب عن أحد، إلا مَن أَمَره أبوه أن يكتب عنه»(١).

فكان عبد الله أروى الناس عن أبيه على الإطلاق، وسمع معظم تصانيفه وحديثه، وسمع من عبد الأعلى بن حماد، وكامل بن طلحة، ويحيى بن معين، وأبي بكر، وعثمان ابني أبي شيبة، وشيبان بن فروخ، وكثير من الشيوخ قد أتى الذهبي على معظمهم سرداً، ثم قال: «وسائر هؤلاء حدث عنهم في «مسند» أبيه سوى بعض الأحمدين»(٢).

وقد طال عمر عبد الله بعد أبيه نحواً من خمسين سنة، مع عنايته البالغة بنشر الحديث والعلم، فلذلك روى عنه الأكابر والأصاغر من رجال الطبقة الثانية، وتلقوا عنه مصنفاته ومصنفات أبيه.

قال أبو الحسين بن المنادي: «لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من عبد الله بن أحمد، لأنه سمع منه «المسند»، وهو ثلاثون ألفاً، و«التفسير» وهو مائة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثلاثين ألفاً، والباقي وجادة، وسمع «الناسخ والمنسوخ»، و«التاريخ»، و«حديث شعبة» و«المقدم والمؤخر في كتاب الله» و«جوابات القرآن»، و«المناسك الكبير»، و«الصغير»، وغير ذلك من التصانيف، و«حديث الشيوخ».

قال: «وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث، والأسماء والكنى، والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها، ويذكرون عن

---

(١) السير ١٣/ ٥٢٣.

(٢) السير ١٣/ ٥١٧-٥٢٠.

أسلافهم الإقرار له بذلك، حتى إن بعضهم أسرف في تقريظه إياه بالمعرفة، وزيادة السماع للحديث على أبيه»(١).

وقال الخلال في قصة جمعه لعلوم الإمام أحمد: «فلما قدمت من كرمان سألني عبد الله عن حرب، وعما عنده من المسائل والأحكام والعلل. وجعل يسألني عما جمعت من مسائل أبي عبد الله. فقال لي: أنت أحوج إلى ديوان، يعني لكثرتها»(٢).

قال ابن أبي يعلى(٢): فوقع لعبد الله عن أبيه مسائل جياد كثيرة، يغرب منها بأشياء كثيرة في الأحكام، فأما العلل، فقد جود عنه، وجاء عنه بما لم يجىء به غيره. اهـ.

مؤلفاته:

«زوائد المسند» وهو ممزوج مع «المسند»، و«زوائد كتاب الزهد» ممزوج أيضاً مع الأصل، و«السنة»، و«الرد على الجهمية». قال الذهبي: في مجلد، و«الجمل»(٣).

و«مسائل الإمام أحمد» برواية عبد الله، وهو مطبوع في المكتب الإسلامي.

نماذج من مسائله:

أ- قال عبد الله: سألت أبي عن ماء الطّهور إذا تطهر به، فأصاب ذلك الماءُ خفَّه أو نعله، ينبغي أن يغسل ذلك أم لا؟ قال: لا يغسل ولا يلتفت إلى شيء من ذلك(٤).

ب - وقال عبد الله: سألت أبي عن رجل سَهَا في الركعة الثانية، فقام، فذكر مِنْ بعد قيامه أنه قد سها؟ فقال: يمضي على صلاته، ويسجد سجدتين قبل أن يُسلِّم، وإن هو جلس فأرجو أن لا يكون بذلك بأس(٥).

جـ- وقال عبد الله: سألت أبي عن الرجل يبيع ثمرة أرضه، يستثني كُراً أو كُرّين؟ فقال: أرجو ليس به بأس(٦).

---

(١) الطبقات ١/ ١٨٣-١٨٤، والسير ١٣/ ٥٢١، والمنهج الأحمد ١/ ٣١٥. وقد أنكر الذهبي كتاب «التفسير» في التعليق على هذا النص.

(٢) الطبقات ١/ ١٨٣.

(٣) السير ١٣/ ٥٢٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٢٦.

(٤) مسائل عبد الله ١/ ٨.

(٥) مسائل عبد الله ١/ ٢٨٤.

(٦) مسائل عبد الله ٣/ ٩١٧.

وقال أبي: حديث ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان». قال أبي: والجهمية تنكره، قال أبي: وهؤلاء كفار.

١٢- عبد الله بن محمد (فوران) (- ٢٥٦هـ):

هو عبد الله بن محمد بن المهاجر، أبو محمد، الملقب بـ«فوران».

روى الحديث عن شعيب بن حرب، ووكيع، وأبي معاوية الضرير، وإسحاق بن سليمان الرازي، وغيرهم.

وروى عنه عبد الله بن الإمام، وأبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، وغيرهم.

وكان فوران من خواص أصحاب الإمام أحمد، الذين يقدمهم، ويأنس بهم، ويخلو معهم، وكان يستقرض منه، وقد ذكره الإمام أحمد في وصيته، وأقر له بدين له عليه أوصى بقضائه، ولكن فوران لم يأخذ ذلك الدين وأحله منه. نقل فوران عن الإمام أحمد أشياء كثيرة[1].

ومسائل فوران مفرقة مبثوثة في كتب الفقه الحنبلي القديمة.

نموذج من مسائله:

قال فوران: سمعت أحمد يقول: إذا اختلط المال، وكان فيه حلال وحرام، فالزهري ومكحول قالا: إذا اختلط الحلال والحرام، فكل هذا عندي من مال السلطان، كما قال علي رحمه الله: «بيت المال يدخله الخبيث والطيب». فمال السلطان يدخله الحلال والحرام، فيوصل إلى الرجل، يأكل منه، فأما إذا كان حلالاً وحراماً من ميراث، أو أفاد رجل مالاً حراماً وحلالاً، فإنه يرد على أصحابه، فإن لم يعرفهم ولم يقدر عليهم تصدق به، فإن لم يعلم كم الحلال والحرام، يتصدق بقدر ما يرى أن فيه من الحرام، ويأكل الباقي[2].

١٣- عبد الملك الميموني (- ٢٧٤هـ):

هو عبد الملك بن عبد الحميد، أبو الحسن، الميموني، الرقي. والميموني نسبة إلى جده الثاني ميمون بن مهران، شيخ الجزيرة.

---

(١) الطبقات ١/ ١٩٥.

(٢) المصدر السابق ص١٩٦.

سمع من ابن علية، وأبي معاوية الضرير، وعلي بن عاصم، وإسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون. فهو من علية أصحاب الإمام أحمد بهذه المشاركة المباركة في شيوخه.

وكان عبد الملك الميموني عالم الرقة ومفتيها في زمانه. وذكره الخلاّل، فقال في وصفه: «الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر، كان سنه يوم مات دون المائة، فقيه البدن، كان أحمد يكرمه، ويفعل معه مالا يفعله مع غيره. وقال لي: صحبت أبا عبد الله على الملازمة من سنة (٢٠٥هـ) إلى سنة (٢٢٧هـ). قال: وكنت بعد ذلك أخرج وأقدم عليه الوقت بعد الوقت. قال: فكان أبو عبد الله يضرب بي مَثَل ابن جريج في عطاء، من كثرة ما أسأله، ويقول لي: ما أصنع بأحد ما أصنع بك»(١).

وقوله: «فقيه البدن» اصطلاح كان شائعاً آنذاك يستعمل في معنى «الفقه» بمعناه المعهود عندنا، ففقيه البدن هو العالم بأحكام البدن، ليقع ذلك في مقابل «فقيه القلب»، و«فقيه النفس»:

فالأول: من يتمتع بجودة القريحة وشدة الفهم والغوص على المعاني، سواء في فقه الأحكام أم في غيرها.

والثاني: من يتقن دقائق علم السلوك والتزكية.

ويفيدنا كلام الخلاّل السابق: أن الميموني من أكثر الملازمين للإمام أحمد، وأن ملازمته قد طالت عقدين من الزمان، مع إلحاحه في الأسئلة والاستفتاء، فيكون ذلك قد أكسبه تفوقاً في المعرفة بمذهب الإمام أحمد وعلمه، وأن روايته للمسائل يُقَدَّر فيها أن تكون حافلة، كما يُقَدَّر فيها أن يكون فيها المرجوع عنه كثيراً، فإن انقطاع الملازمة للإمام أحمد فيما بين (٢٢٧ - ٢٤١هـ) جدير بأن يفوِّت على الميموني كثيراً مما رجع عنه الإمام أحمد وخالفه إلى غيره.

فهل هذه التوقعات صحيحة في واقع الأمر؟

فأما الكثرة، فنعم، فقد قال الخلاّل في ذلك: «وعنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة، في ستة عشر جزءاً، منها جزءان كبيران بخط جليل، مائة ورقة إن شاء الله، أو نحو ذلك، لم يسمعه منه أحد غيري فيما علمت من مسائل لم يشركه فيها أحد، كبار جياد تجوز الحد في عظمتها وقدرها وجلالتها»!!(١).

---

(١) الطبقات ١/ ٢١٣، والمنهج الأحمد ١/ ٢٦٩.

وأما وقوع المرجوع عنه بكثرة نسبياً في رواية الميموني، فلا نستطيع أن نحكم في ذلك بشيء، إلا أن ولوع الميموني بالإمام أحمد له سببه، فقد كان من أعلام الرقة، وقد كان فقه الإمام الأوزاعي نقل إليها، فكأن الميموني أراد أن يجمع بين المعرفة بفقه الأوزاعي وفقه الإمام أحمد، فكان يعرض عليه مسائل الأوزاعي وأصحابه[1] ليجيبه فيها، على غرار ما كان يصنع أسد بن الفرات مع ابن القاسم، فقد جاء بمسائل «المدونة» من العراق، وعليها أجوبة الحنفية، فعرضها على ابن القاسم ليجيبه بمذهب مالك فيها.

ولعل هذا هو السبب في حرص الميموني على تدوين «مسائل الإمام أحمد» في أثناء حياته، وقد أنكره عليه الإمام، لكن الميموني راجعه في ذلك حتى أقنعه[2].

وعلى أية حال، فالميموني يعد في زمرة السبعة الذين كان يظلهم اسم «الجماعة» على اعتبار أنهم في المرتبة الأولى من ناقلي الفقه الحنبلي عن الإمام أحمد رحمه الله. فقد قال النجدي في حاشيته على «منتهى الإرادات» ما نصه: «وحيث أطلق الجماعة، فالمراد بهم: عبد الله بن الإمام، وأخوه صالح، وحنبل ابن عم الإمام، وأبو بكر المرّوذي، وإبراهيم الحربي، وأبو طالب، والميموني»[3].

ولم يكتب لمسائل الميموني أن تصل إلينا في مجموع مخطوط، بل هي مبثوثة في كتب المذهب التي تعنى بالنقل.

نماذج من مسائله:

أ ـ قال الميموني: قلت لأحمد: اجتمع عيدان في يوم، أيكفي أحدهما من الآخر؟ قال: أما الإمام فيجمعهما جميعاً، ومن شاء ذهب في الآخر، ومن شاء قعد.

ب ـ وقال الميموني: قلت لأحمد: من قتل نفسه يصلي عليه الإمام؟ قال: لايصلي الإمام على من قتل نفسه، ولا على من غل. قلت: فالمسلمون؟ قال: يصلون عليهما.

جـ ـ وقال الميموني: قلت لأحمد: تحج المرأة من مكة إلى منى بغير محرم؟ قال: لا يعجبني، قلت: لم؟ قال: لأن مذهبنا لا تسافر امرأة سفراً إلا مع ذي محرم[4].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٤/ ١١٤.

(٢) الطبقات ١/ ٢١٤.

(٣) حاشية النجدي على منتهى الإرادات ٢/ ١٧٩.

(٤) الطبقات ١/ ٢١٥.

١٤ ـ مُهَنّا بن يحيى الشامي:

هو مُهنّا بن يحيى، أبو عبد الله، السلمي، الشامي.

حدث عن بقية بن الوليد، وسمرة بن ربيعة، ومكي بن إبراهيم، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق الصنعاني.

وروى عنه حمدان الوراق، وإبراهيم النيسابوري، وعبد الله بن الإمام أحمد، وسهل التستري.

ويعتبر مُهنّا من أكبر أصحاب الإمام أحمد، وأكثرهم ملازمة له، وإلحاحاً عليه في المسائل، فإنه قال عن نفسه: لزمت أبا عبد الله ثلاثاً وأربعين سنة.

ورحل معه إلى عبد الرزاق الصنعاني، ولازم أحمد إلى أن مات، وكان أبو عبد الله يكرمه، ويعرف له حق الصحبة.

وكان مُهنّا يسأل أبا عبد الله ويلح عليه حتى يضجره في بعض الأحيان، فكان في ذلك أشبه بابن جريج مع شيخه عطاء.

وكانت هذه الملازمة الطويلة والإلحاح الدائب قد فَوَّق مُهنًا على بقية أقرانه وأناف به على اليفاع. فقد حصل كثيراً من العلم والأدب، وغير ذلك.

قال مُهنًا:

«صحبت أبا عبد الله، فتعلمت منه العلم، والأدب، واكتسبت به مالاً. قال عبد الله: قلت له: كيف اكتسبت به مالاً؟ قال: فقال: وُلي أبو موسى الأنصاري على الصدقات، فكتب العلماءَ، فمضوا وأخذوا. قال: وجاء إلى أبي عبد الله، فعرض عليه في القول، فحرج منه، فلما كان بعد ذلك ضقت، فجئت إلى أبي عبد الله، فقلت له: اكتب لي إلى أبي موسى في الغارمين، فلم يفعل، وقال: لو بقي الإنسان على كذا وكذا ـ لشيء يذكره ـ ما كان ينبغي له أن يفعل هذا. قال: فسكت عنه مدة. قال: ثم عاودته الكلام، فسكت عني. قال: فسكت عنه مدة، قال: ثم عاودته الكلام، فقال: لن أفعل، ولا أفعل. قال: فلما قال: لا أفعل، علمت أنه لا يفعل، فسكت عنه مدة، ثم أتيته، فقلت: يا أبا عبد الله لي عليك حقوق: حق الجوار، وحق الصحبة. وجعلت أذكر له حقوقي عليه. وقا: قلتَ: لا أفعل، فأكتب عن لسانك كتاباً؟ قال: فقال لي: افعل، أنت أعلم. قال: فكتبت عن لسانه، فلما جئت بالكتاب إلى أبي موسى أنكره، وقال: أحمد لا يكتب في مثل هذا، فهذا خطه؟ قال: فحدثته بالقصة، فقلت: إن شئت

قبلت، وإن شئت وجهت إليه وسألته. قال: واختبرني، وكتب لي إلى البصرة بأربعة آلاف، قال: وأحسب قال: كتب لي مرة أخرى. قال: فاشتريت وبعت. قال عبد الله: وكان ينسى، قال: فاكتسبت نحواً من ثلاثين ألفاً»[1] ا.هـ.

وروى مُهنّا كثيراً من المسائل في الفقه والحديث وعلله وأصوله ورجاله، وغير ذلك من علوم الشريعة المطهرة. وكانت مسائله من الكثرة بحيث كان يفخر بها، ووصفها ابن أبي يعلى بأنها كانت أكثر من أن تحد لكثرتها. حتى إن عبد الله ابن الإمام تتلمذ عليه وأخذ عنه مسائل كثيرة جياداً لم يسمعها عبد الله من أبيه، بل ولم تكن عند غير مُهنّا بن يحيى، وقد حددت ببضعة عشر جزءاً. وهي مبثوثة في متفرقات الكتب لا توجد في مجموع مخطوط فيما نعلم.

نماذج من مسائله:

أ ـ قال مُهنَّا: سألت أحمد عن رجل مات وترك كتباً كثيرة من كتب الرأي، وترك عليه ديناً. فقلت له: فأي شيء يصنع بالكتب؟ قال: تدفن.

ب ـ وقال مُهنّا: سألت أحمد عن الرجل يحفظ الشيء، ويكون في الكتاب شيء، أيهما أحب إليك؟ قال: الكتاب.

جـ ـ وقال مُهنّا: سألت أحمد عن رجل يجد في كتابه الشيء، فيقول له الناس خلاف ما في كتابه؟ قال: يقول في كتابي كذا وكذا، ويقول الناس: كذا[2].

د ـ وقال مُهنّا: سألت أبا عبد الله عن رجل يختن ابنه لسبعة أيام؟ فكرهه، وقال: هذا فعل اليهود، وقال لي أحمد بن حنبل: كان الحسن يكره أن يختن الرجل ابنه لسبعة أيام.

قال الخلاّل: إن ذلك قديم، والعمل على ما رواه حنبل وغيره[3].

* * *

---

(١) الطبقات ١/ ٣٤٦-٣٤٧، المنهج الأحمد ٢/ ١٦٢.

(٢) الطبقات ١/ ٣٤٥، والمنهج الأحمد ٢/ ١٦١.

(٣) الطبقات ٢/ ١٧٥. وقوله: «على ما رواه حنبل وغيره» يعني: أنه لا يكره ختن الصبي على رأس الأسبوع ولا في أي وقت آخر، وكذلك لا يستحب وقت محدد أو عند سن معينة ما لم يبلغ، فإذا بلغ ووجبت عليه الصلاة والصيام وجب عليه الختان. قال ابن المنذر: ليس في باب الختان خَبَرٌ حتى يرجع إليه، ولا سنة تُتّبع، والأشياء على الإباحة. ا هـ. قال ابن أبي عمر في «الشرح الكبير» ١/ ٢٧١ (طبعة هجر): ولا يثبت في ذلك توقيت، فمتى ختن قبل البلوغ كان مصيباً. والله أعلم.

الدور الثاني

النقل والنمو

وفيه: تمهيد، ومبحثان:

- الأول: مميزات هذا الدور.

- الثاني: أشهر علماء هذا الدور.



تمهيد

رسمنا هذا الدور بعنوان «دور النقل والنمو». وهو دور يترتب فوق «دور التأسيس والتدوين» مباشرة، فالمذاهب الفقهية على اختلافها دونت بعد نشأتها، ثم نقلت وأخذت تنمو قليلاً قليلاً، وتتكامل مع الزمان، وفي أعقاب هذا الدور أخذت عبارات النقل ومصطلحاته تلوح في الأفق، وأخذت الروايات والوجوه تتمايز قوة وضعفا، وصحة وسقماً، من حيث انتسابها إلى الإمام المجتهد وأصحابه. فهناك الصحيح، والأصح، والضعيف، والشاذ، والمنكر من الأقوال والوجوه.

والنقل للفقه مسؤولية صعبة وأمانة ذات حمل ثقيل، إذ تعتبر طرق النقل والرواية مظنة للخطأ والغلط والالتباس، بل والكذب في بعض الأحيان، فكان لا بد من ضبط قواعد نقل الفقه وروايته، لئلا يضيع بين تلك الأخطاء والأغلوطات والأوهام التي تعرض للرواة عادة، وقد عالج منها نقاد الحديث وصيارفته من قبل معالجة لا تخفى.

وفي مجمل هذه القواعد والشروط اللازمة في نَقَلَة الفقه الإسلامي على وجه العموم نقل إليك كلام الجويني بحرفه لما فيه من النفائس. فقد قال رحمه الله:

«لا يستقل بنقل مسائل الفقه من يعتمد الحفظ، ولا يرجع إلى كيس وفطنة وفقه طبع. فإن تصوير مسائلها أولاً، وإيراد صورها على وجوهها لا يقوم بها إلا فقيه. ثم نقل المذاهب بعد استتمام التصوير لا يتأتى إلا من مرموق في الفقه خبير، فلا ينزل نقل مسائل الفقه منزلة نقل الأخبار والأقاصيص والآثار. وإن فُرض النقل في الجليات من واثقٍ بحفظه، موثوق به في أمانته، لم يمكن فرض نقل الخفيات من غير استقلال بالدراية.

فإذا وضح ما حاولناه من صفة الناقل، فالقول بعد ذلك فيما على المستفتين. فإذا وقعت واقعة، فلا يخلو إما أن يصادف النقلة فيها جواباً من الأئمة الماضين، وإما أن لا يجدوا فيها بعينها جواباً. فإن وجدوا فيها مذهب الأئمة منصوصاً عليه نقلوه واتبعه المستفتون».

ثم قال: «قد تقدم أن نقل الفقه يستدعي كيساً وفطنة وحُظوة بالغة في الفقه. ثم الفقيه الناقل يُفرض على وجهين:

أحدهما: أن يكون في الفقه على مبلغ يتأتى منه بسببه نقل المذاهب في الجليات والخفايا، تصويراً وتحريراً، وتقريراً، ولا يكون في فن الفقه بحيث يَسْتَدُّ له قياسُ غير المنصوص عليه على المنصوص. فإن كان كذلك، اعتُمد فيما نقل...»[1].

فراوية الفقه ليس كراوية الأخبار، بحيث يكتفى فيه بالعدالة مع الضبط، بل لا بد من الفقاهة، ولا بد من الدراية بمسالك الاجتهاد التي اختطها الأئمة المنقول عنهم، وذلك يتطلب قدراً من الفهم والمراس، والمعرفة بالمعاني، والقواعد، وطرق الاستدلال، ومناهج الاستنباط.

والنقل الذي نتحدث عنه كما يكون في الرواية والحكاية لمذهب الإمام المجتهد، كذلك يكون في عملية التخريج والإثراء والزيادة على المنصوصات بالوجوه والأقوال المخرجة المختلفة.

فكلمة «النقل» لها مدلولها بهذا المعنى الثاني على وجه الخصوص، ولذلك فهي قريبة من كلمة «التخريج» في المعنى والمضمون إلا أن بينهما فرقاً. أوضحه الشيخ عبد القادر بدران بقوله:

«واعلم أيضاً أن بين التخريج والنقل فرقاً، من حيث إن الأول أعم من الثاني؛ لأن التخريج يكون من القواعد الكلية للإمام أو الشرع أو العقل؛ لأن حاصل معناه: بناء فرع على أصل جامع مشترك، كتخريجنا على تفريق الصفقة فروعاً كثيرة، وعلى قاعدة «تكليف مالا يطاق» أيضاً فروعاً كثيرة في أصول الفقة، وفروعه، وقد جعل فقهاؤنا ذلك كأنه فن مستقل، فألّف فيه الحافظ ابن رجب كتابه المسمى بـ«القواعد الفقهية» وألف بعده في ذلك ابن اللحام، لكنهما لم يتجاوزوا في التخريج القواعد الكلية الأصولية.

وأما النقل: فهو أن ينقل النص عن الإمام، ثم يُخرج عليه فروعاً، فيجعل كلام الإمام أصلاً وما يخرجه فرعاً، وذلك الأصل مختص بنصوص الإمام، فظهر الفرق بينهما»[2].

---

(١) الغياثي: ٤١٧ـ٤٢١، تحقيق د. عبد العظيم الديب.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ عبد القادر بدران، ص١٣٦. وأصله مذكور في «شرح مختصر الروضة»، للطوفي، ٣/ ٦٤٤ـ٦٤٥.

هذا، ونحاول في دراسة هذا الدور أن نبرز مميزاته العامة فيما يتعلق بتصوير الخريطة السياسية للعالم الإسلامي، تتلوها الخريطة الاجتماعية، ثم الخريطة الثقافية التي لها علاقة قوية جداً ببحثنا في المبحث الذي يليه، والذي قد خُصص لبيان الأعمال المهمة التي قام بها رجال هذا الدور، في الجمع والاختصار، وعَمَلِ الشروح والتآليف الجزئية المفردة، والكتابة في أصول الفقه الحنبلي. ولا بد أن نعرف بأبرز هؤلاء الرجال الذين قامت على عواتقهم هذه الجهود والأعمال الناقلة للمذهب والمنمية لشجرته المباركة.
والله ولي توفيقنا وعليه التكلان.

* * *



المبحث الأول

مميزات هذا الدور

يعتبر القرن الرابع من أبرز قرون الدولة الإسلامية في السياسة والاجتماع والثقافة.

فالدولة العباسية كانت قد قطعت أكثر من مائة وسبعين سنة في مطالع هذا القرن، وبالتالي تكون تجربتها في السياسة والحكم والإدارة قد بلغت حد النضج، على الرغم من الفتن الداخلية ومنازعة الدول المنشقة عنها لها في أطراف العالم الإسلامي.

وتتبين خريطة العالم الإسلامي السياسية على وجه التقريب في هذه الحقبة الزمنية واضحة في انقسام الخلافة الإسلامية إلى ثلاث دول:

فنجد بلاد الأندلس قد خلصت للأمويين منذ الأيام الأولى التالية لسقوط دولتهم في المشرق، وقد استقلت استقلالاً تاماً عن بغداد، وتَسمَّى أميرها بأمير المؤمنين.

وتكونت دولة الفاطميين (العُبيديين) في تونس على أنقاض الأغالبة وأخذت تمتد في ناحية المشرق طامعة في الوصول إلى العاصمة العباسية، فامتدت على رقعة واسعة من المغرب الأقصى والجزائر ومصر والحرمين والشام، وزاحمت بني العباس حتى في العراق، وبني أمية في الأندلس التي كانت قد عظمت جداً في آخر القرن الثالث والرابع.

فصارت الخلافة الإسلامية في القرن الرابع يدعيها ثلاث دول عظمى: بنو أمية في الأندلس، والفاطميون الروافض في المغرب ومصر والحجاز والشام، وبنو العباس فيما وراء ذلك[1].

وقد كانت سُلطة الدولة العباسية في هذا القرن قد انتقلت إلى بني بُوَيه بالفعل، وإن كانت عباسية بالاسم، وهم جماعة من الفرس حكموا العراق وجنوبي فارس زهاء قرن

---

(١) الفكر السامي ٢/ ١٣.

ونيف، فكان من الطبعي أن يصاب العربي في عهدهم بنكسة، وأن تكون الغلبة للقومية الفارسية، وأن يسود المذهب الشيعي، ويتوغل في شرق الخلافة العباسية المفككة وغربها، وأن يؤدي ذلك إلى صراع عنيف بين السُّنِّيين الذين كان يساندهم الأتراك، وبين الروافض الذين كان يساندهم البويهيون.

وكان هؤلاء البويهيون على ما لهم من مزايا معروفين بالسطوة والجبروت والقسوة، حتى امتلأ تاريخهم بأخبار الويلات والمآسي التي حلت بالناس من جراء الفوضى التي سادت أيام حكمهم.

ويذكر كثير من المؤرخين أن الخلافة العباسية فقدت هيبتها، وضعف شأنها في العهد البويهي، وأن الخليفة أصبح عبارة عن رمز ديني ليس له من السلطة سوى الاسم فقط، أما السلطة الفعلية في الدولة فكانت في يد الأمير البويهي.

وفي الحقيقة لم يكن بنو بويه هم السبب المباشر لضعف الخلافة العباسية وفقدانها لهيبتها، فالأحداث التاريخية تثبت أن الخليفة العباسي والخلافة العباسية فقدا ما كان لهما من نفوذ وهيبة في عهد ازدياد نفوذ الأتراك قبل قيام الدولة البويهية، حيث أصبح القواد الأتراك، هم المسيطرين فعلاً على مقاليد الأمور في الدولة، وبلغ من نفوذهم المتزايد أن الخلفاء الأربعة الذين تعاقبوا على الخلافة بعد المتوكل على الله في الفترة ما بين (٢٤٧هـ) و(٢٥٦هـ) وهم المنتصر بالله، والمستعين بالله، والمعتز بالله، والمهتدي بالله، فقدوا جميعًا حياتهم بسبب ذلك النفوذ المتزايد يوماً بعد يوم. وكانت النتيجة الحتمية لذلك، هي أن الخليفة أصبح ألعوبة في يد القواد الأتراك، كما كان عاجزاً تماماً عن عمل أي شيء يتعلق بالخلافة إلا بعد أخذ موافقتهم[١].

هذا من الناحية السياسية.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كان وضع المجتمع صورة منعكسة للحالة السياسية على مرآة الزمان والتاريخ، إذ لا ينفك المجتمع عن التأثر والتأثير في السياسة التي تحكمه وتقود زمام الأمور فيه.

---

(١) نظام الوزارة في الدولة العباسية (العهدان البويهي والسلجوقي)، الدكتور محمد مسفر الزهراني، ص٢٢، ط. مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.

فقد كانت بغداد مسرحاً للفوضى وفقدان الاستقرار، وكان من أبرز مظاهر هذا الاضطراب تباعد في الطبقات الشعبية، وفشو الاستغلال والترف والبذخ في الطبقات العليا على حساب الطبقات الدنيا حتى أصبح الناس كما يقول مسكويه: «بين هارب جال، إلى مظلوم صابر، إلى مستريح لتسليم ضيعته إلى المُقْطَع ليأمن شره وبوائقه»[1].

وقد ازداد الحال سوءاً لكثرة الضرائب واشتداد وطأة الإقطاعات، وفرض الرسوم، واشتطاط عمال البويهيين من جند وقواد ومتصرفين في تحصيل الأموال، واحتكار قوت الفقراء، والاعتداء على الناس، ومصادرتهم حتى ثارت الطبقة الفقيرة أكثر من مرة وخاصة في عهدي عضد الدولة، وصمصام الدولة.

وقال المقدسي يصف حال العراق سنة (٣٧٥هـ): «إنه بيت الفتن والغلاء، وهو في كل يوم إلى الوراء، ومن الجور والضرائب في جهد وبلاء»[2].

وأما الناحية الثقافية، فقد كانت على العكس من ذلك، قد ازدهرت وذهبت بعيداً في الإنتاج والإبداع. فقد كان الوزراء البويهيون يعنون عناية واضحة بالعلم والأدب، بل كان كثير منهم من جملة العلماء والأدباء الكبار، وكانت مجالسهم تضم كبار العلماء والأدباء، فيحوطونهم بالرعاية مما يشجعهم على تأليف الكتب، ونظم الأشعار في مدحهم والإشادة بفضلهم.

وقد كانت الري وأصفهان من مراكز الثقافة والعلم في شرق الدولة الإسلامية، وبخاصة في عهد البويهيين، وقد تقدمت الحركة العلمية في الري بعد أن استقر فيها الوزير البويهي أبو الفضل ابن العميد، الذي تشبه بالبرامكة أيام الرشيد، ففتح بابه للعلماء والأدباء والشعراء، وكان هو الآخر أديباً عالماً يضرب به المثل في البلاغة حتى قيل: إن الكتابة بدئت بعبد الحميد وختمت بابن العميد. وسمي بـ «الجاحظ الثاني» لمكانته الأدبية الرفيعة. وكان متبحراً في علوم الهندسة والمنطق والفلسفة. إلى جانب ذلك فقد أنشأ مكتبة عظيمة وعين أحد العلماء خازناً لها، وهو مسكويه[3].

---

(١) مقدمة تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني. لكتاب «مثالب الوزيرين» لأبي حيان التوحيدي، ص(ج) نقلاً عن «تجارب الأمم» لمسكويه.

(٢) المصدر السابق ص (د).

(٣) نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص١٨٤.

والوزير الصاحب ابن عباد، هو الآخر يعد من أشهر رجال الأدب في عصره، فقد وصفه ابن النديم بأنه كان «أوحد زمانه وفريد عصره في البلاغة والفصاحة والشعر»[1]. وقد تعمق في دراسة العلوم الشرعية واللسانية والأدبية. وكان كثير الإحسان إلى رجال العلم والأدب، دؤوباً على عقد مجالس علمية وأدبية لهم، ويذكر ابن خلكان أنه اجتمع عنده من الشعراء مالم يجتمع عند الفقهاء والأدباء والعلماء، مما ساعد على انتعاش الحركة العلمية والأدبية[2].

وإذا راجعت كتب الوفيات من الفقهاء والمحدثين والأدباء ومشاهير الأعلام على مدى هذا القرن، فإنك تجد أكثرهم مراوزة أو رازيين أو أصفهانيين أو همذانيين، مما يدل على غزر العلوم هناك ونفاق سوقها في تلك البلدان.

ويصف الشيخ محمد بن الحسن الحجوي ـ رحمه الله ـ حالة الفقه العامة في هذا الطور. فيقول: «تطور الفقه في طور الكهولة من مبدأ المائة الثالثة إلى منتهى الرابعة، إذ وقف في قوته ولم يزد قوة، ومال إلى القهقرى، ولكن لم يسرع إليه الهرم، ولا وصل إلى طور الانحلال، بل حفظ قوته الأصلية زمن قرنين بسبب ما ظهر فيه من الحفاظ والمجتهدين الكبار والتآليف العظام.

وفي هذا العصر اختلط فيه المجتهدون بغيرهم، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق، ولكن غلب التقليد في العلماء، ورضوا به خطة لهم، ولا يزال في هذا العصر يزيد التقليد وينقص الاجتهاد إلى المائة الرابعة، إذ أصبح كثير من علمائها راضين بخطة التقليد، عالة على فقه أبي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل، وأضرابهم ممن كانت مذاهبهم متداولة إذ ذاك. وانساقوا إلى اتخاذ أصول تلك المذاهب دوائر حصرت كل طائفة نفسها بداخلها لا تعدوها، وأصبحت أقوال هؤلاء الأئمة بمنزلة نصوص الكتاب والسنة لا يعدونها، وبذلك نشأت سدود بين الأمة وبين نصوص الشريعة، ضخمت شيئاً فشيئاً إلى أن تنوسيت السنة،

---

(١) الفهرست، ص١٥٠.

(٢) نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص١٨٤، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ١/ ١٧٢، تأليف آدم متز، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة.

ووقع البعد من الكتاب بازدياد تأخر اللغة، وأصبحت الشريعة هي نصوص الفقهاء وأقوالهم، لا أقوال النبي ﷺ»[1].

وهذا الذي صوره الحجوي، وإن كان طابعاً عاماً، إلا أنه ليس كليا، فقد ظهر في هذا القرن كوكبة من أعظم الفقهاء، وهم وإن صُنفوا في طبقات أحد المذاهب إلا أنهم كانوا يجتهدون ويأنفون من التقليد، كأبي القاسم الداركي الشافعي البغدادي وأحمد بن ميسر المالكي القرطبي، وأبي جعفر الطحاوي الحنفي.

فقد قال الخطيب البغدادي في ترجمة الداركي: «كان عبد العزيز بن عبد الله الداركي إذا جاءته مسألة يُستفتى فيها تفكر طويلاً ثم أفتى فيها، وربما كانت فتواه خلاف مذهب الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما، فيقال له في ذلك، فيقول: ويحكم حدث فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ بكذا وكذا، والأخذ بالحديث عن رسول الله ﷺ أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما إذا خالفاه»[2].

وقال ابن فرحون في ترجمة أحمد بن ميسر: «مشاور في الأحكام يميل إلى النظر والحجة، ربما أفتى بمذهب مالك حفظاً حسناً واعتنى بكتب الشافعي، وكان يميل إليه، وكان إذا استفتي ربما يقول: أما مذهب أهل بلدنا فكذا، وأما الذي أراه فكذا»[3].

وعلى الرغم من أن الفقه نزل من درجة الاجتهاد المطلق إلى درجة الاجتهاد المذهبي والتقليد البحت، فإن العلوم الإسلامية الأخرى قد ازدهرت وتكاملت، وبلغت حد النضج في هذا القرن على وجه الخصوص، وذلك كعلوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم اللغة، والأصول والجدل والمناظرة. كل تلك الفنون الخادمة للفقه، والمغذية لأدلته ورسم مناهجه وقواعده، كانت قد مهدت الطريق إلى التدوين

---

(1) الفكر السامي ٢/ ٥.

(2) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٦٤. قال الذهبي في «السير» ١٦/ ٤٠٥: قلت: هذا جيد، لكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمامٌ من نظراء هذين الإمامين مثل مالك، أو سفيان، أو الأوزاعي، وبأن يكون الحديث ثابتاً سالماً من علة، وبأن لا يكون حُجة أبي حنيفة والشافعي حديثاً صحيحاً معارضاً للآخر. أما من أخذ بحديث صحيح وقد تنكبه سائر أئمة الاجتهاد، فلا، كخبر «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه» وكحديث «لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده». اهـ.

(3) الديباج المذهب في أعيان المذهب، لابن فرحون، ص٣٤، ط. الكتب العلمية.

والترتيب والجمع والتنقيح، وتقسيم الفقه إلى أقسام متعددة، وجعل كل قسم يختص بجانب من جوانبه، كفقه الأدلة وفقه الخلاف وفقه الروايات والأقوال المتعددة المروية عن الإمام الواحد.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد هو اكتشاف المسلمين لأوراق الكاغد أو الكاغيط في زمن الدولة العباسية على يد الفضل بن يحيى البرمكي، ولا ريب كان ذلك الاختراع من أعظم التسهيلات لنشر العلم وتدوينه، ولذلك كانت المائة الثالثة الهجرية متميزة بظهور الدواوين الكبار في الإسلام في مختلف العلوم والمعارف. وكانت قد اتخذت عدة مصانع للكاغد في بغداد والشام ومصر وفاس والأندلس في شاطبة وبلنسية وطليطلة، ومنها انتقلت صناعته إلى أوربا في حدود القرن الخامس الهجري[1] .

---

(١) صبح الأعشى، للقلقشندي، ٢/ ٤٨٥-٤٨٦، الفكر السامي ٢/ ١٤-١٥، ضحى الإسلام، لأحمد أمين، ٢/ ٢٣.

المبحث الثاني

أشهر علماء هذا الدور وأبرز أعمالهم

أشهر علماء هذا الدور

ينتظم هذا الدور أحفاد الإمام أحمد في التلمذة ورواية العلم، فمن دونهم، إلى خاتمة المتقدمين وشيخ الشيوخ الحسن بن حامد رحمه الله (ت ٤٠٣هـ).

وقد ذكر ابن الجوزي منهم عدداً كثيراً في «المناقب» واستقصاهم القاضي ابن أبي يعلى في «الطبقات».

وسنعرّف بأشهرهم متتبعين في ذلك سير الزمن وترتيب الطبقات:

١ ـ الخلاّل (٣١١هـ):

أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، الشهير بالخلال.

نشأ في بغداد وعاش فيها إلى أن مات. والخلاّل نسبة إلى بيع الخل فيما يبدو، ويشاركه في هذه النسبة جماعة من أصحاب أحمد وغيره، لكن لشهرته وعظم شأنه عند الحنابلة أصبحت هذه النسبة عَلَماً عليه بالغلبة عند الإطلاق.

سمع الخلال من الحسن بن عرفة، وسعدان بن نصر، ومحمد بن عوف الحمصي، ومن في طبقتهم وبعدهم، وصحب أبو بكر المرّوذي إلى أن مات.

ورحل إلى فارس والشام والجزيرة يتطلب فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكان فقه الإمام أحمد إذ ذاك لا يزال مفرقاً في دواوين أصحابه: رواة المسائل، وكان كثير منهم قد رحل إليه من بلدان مختلفة ثم رجعوا إلى أوطانهم أساتذة معلمين، وهناك من كان ببغداد، كالمروذي وعبد الله بن الإمام أحمد.

ولما كان قصد الخلال هو جمع علم الإمام أحمد وتدوينه في كتاب مصنف، كان لابد من الرحلة والتقصي في البلدان. ولم يقتصر على الرواة الكبار للمسائل، ولا على طبقة واحدة، بل تتبع الرواة على اختلافهم في الكثرة والقلة، والمباشرين والذين رووا بواسطة، وهكذا.

قال ابن أبي يعلى: «سمع منهم مسائل أحمد، ورحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل أحمد، وسماعها ممن سمعها من أحمد، وممن سمعها ممن سمعها من أحمد، فنال منها، وسبق إلى ما لم يسبقه إليه سابق، ولم يلحقه بعده لاحق، وكان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم»[1].

وقال ابن الجوزي: «صرف عنايته إلى جمع علوم أحمد بن حنبل، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتبا، منها كتاب «الجامع» نحو من مائتي جزء، ولم يقاربه أحد من أصحاب أحمد في ذلك»[2].

وهذا يدل على حجم ذلك الديوان العظيم الذي أطلق عليه اسم «الجامع لعلوم أحمد» تارة، و«جامع الرواية عن أحمد» تارة، و«الجامع في الفقه من كلام الإمام أحمد» تارة ثالثة. فهو نحو من مائتي جزء في كلام ابن الجوزي السابق، وقال الذهبي وابن القيم[3]: يكون عشرين مجلداً أو أكثر. ولا معارضة بين ذلك، لأن المتقدمين كانوا يطلقون على الكراس، وعلى ما يقرب من الكراسين جزءاً، وأما السِّفر - أو المجلد - فهو ما جمع عدة أجزاء[4].

• مصنفات الخلاّل:

صنف الخلال إلى جانب «الجامع» كتباً أخرى، منها: «العلل»، و«السنة»، و«الطبقات» يعني طبقات أصحاب الإمام أحمد، و«العلم»، و«تفسير الغريب»، و«الأدب»، و«أخلاق أحمد»، و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«الحث على التجارة»[5].

---

(١) الطبقات ٢/ ١٣. وقد تبين الكثير من ذلك من خلال الأسانيد التي خرّج منها فقه الإمام أحمد عن أصحابه في كتاب «الوقوف» وهو مطبوع نشرته مكتبة المعارف سنة (١٤١٠هـ)، وكتاب «أحكام أهل الملل» وهو مطبوع، نشرته دار الكتب العلمية سنة (١٤١٤هـ).

(٢) المناقب، ص٦١٨.

(٣) السير ١٤/ ٢٩٧، وإعلام الموقعين ١/ ٣٥، ط. دار الحديث، ١٩٩٣.

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص١٢٤.

(٥) معجم المؤلفين ١/ ٣٠٢، السير ١٤/ ٢٩٧.

٢ - ابن المنادي (٢٥٦هـ-٣٣٦هـ):

أحمد بن جعفر بن محمد، أبو الحسين، البغدادي المولد والنشأة والوفاة.

سمع جده محمداً، وأباه جعفراً، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وعباس الدوري، وزكريا بن يحيى المروذي، وعبد الله بن أحمد، وغيرهم. لكنه اختص بكثرة الرواية عن عبد الله بن الإمام أحمد، فلئن كان الخلال اختص بالمروذي، وروى ما عنده، فقد اختص ابن المنادي بعبد الله.

وكان رحمه الله ثقة أميناً ثبتاً صدوقاً ورعاً، حجة فيما يرويه، محصلاً لما يحكيه. وكان من المصنفين المكثرين، حتى قالوا: إن مصنفاته بلغت نحواً من أربعمائة مصنف، قال ابن الجوزي: ولا يوجد في كلامه حشو، بل هو نقي الكلام جمع بين الرواية والدراية[1].

ومع كثرة هذه التصانيف، فإن الناس لم يسمعوا منها إلا أقلَّها، والسبب في ذلك على ما قاله الخطيب البغدادي، هو أنه كان صُلْب الدين، شرس الأخلاق[2].

ويعد ابن المنادي، بالإضافة إلى روايته الفقه عن أحمد، من الحفاظ للحديث، ومن القراء واللغويين، فلذلك نجده مترجماً في طبقات علماء هذه الفنون. قال أبو عمرو الداني: أخذ القراءة عرضاً، وروى الحروف سماعاً عن الحسن بن العباس، وأبي أيوب الضبّي، وإدريس بن عبد الكريم، والفضل بن مخلد الدقاق.. ثم قال: مقرئ جليل، غاية في الإتقان، فصيح اللسان، عالم بالآثار، نهاية في علم العربية، صاحب سنة، ثقة مأمون[3].

وكان ابن المنادي من المشاركين في الفقه الممارسين له، المستقلين بالفهم داخل المذهب الحنبلي، حتى إنه كانت له اختيارات، منها:

إيجاب غسل اليدين عند القيام من نوم الليل، وتنجيس أسآر جوارح الطيور، وتحريم الوضوء من آنية الذهب والفضة مع الحكم بصحة الطهارة[4].

---

(١) المنهج الأحمد ٢/ ٢٤٥.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٦٩.

(٣) السير ١٥/ ٣٦١.

(٤) الطبقات ٢/ ٦.

٣ - أبو بكر النجاد (٢٥٣هـ-٣٤٨هـ):

أحمد بن سلمان بن الحسن، أبو بكر النجاد، البغدادي.

العالم الناسك الورع، الحافظ، الفقيه المفتي. كان له في جامع المنصور حلقتان قبل الصلاة للفتوى على مذهب الإمام أحمد، وبعد الصلاة لإملاء الحديث.

وقد اتسعت رواياته، وانتشرت أحاديثه ومصنفاته.

سمع الحسن بن مكرم، ويحيى بن أبي طالب، وأحمد بن ملاعب، وأبا داود السجستاني، وإبراهيم الحربي، وعبد الله بن الإمام، وغيرهم.

وكان النجاد إذا أملى الحديث في جامع المنصور يكثر الناس في حلقته حتى يغلق البابان من أبواب الجامع مما يليان حلقته، وكان يملي في حلقة عبد الله بن الإمام، وفيها كان يملي تلميذه من بعده ابن مالك [1] (أبو بكر القطيعي).

وهذا يدل على التوارث الذي أخذ يتناسق على الدهر في رواية الفقه الحنبلي وعلومه في مدينة السلام.

صنف النجاد كتابا كبيراً في السنن[2]، كان محدثا معدوداً في الحفاظ، حتى كان تلامذته يفرحون به ويقايسونه بابن صاعد. قال أبو الحسن بن رَزْقُويَهْ: النجاد ابن صَاعدنا. وهو يعني - كما قال الخطيب البغدادي: «أن النجاد في كثرة حديثه، واتساع طرقه، وعظم رواياته، وأصناف فوائده، لمن سمع منه، كيحيى بن صاعد لأصحابه، إذ كل واحد من الرجلين كان واحد وقته في الحديث»[3].

وصنف أبو بكر النجاد كتاباً كبيراً في «الخلاف»، قال ابن الجوزي: نحو مائتي جزء[4].

---

(١) الطبقات ٢/ ٨.

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ١٩٠، والسير ١٥/ ٥٠٣، والرسالة المستطرفة، ص ٣٦.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ١٩٠.

(٤) المناقب، ص٦١٨.

وهذا يعني أنه يقع بحدود عشرين مجلداً بتقديرنا الحالي. وفقه الخلاف هو الفقه المقارن بين إمامين أو مجموعة من الأئمة المجتهدين، وقد ألف فيه العلماء من مختلف المذاهب من لدن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه «الأم» إلى قرون متأخرة، وللغزالي فيه كتاب «المآخذ»، ولأبي بكر بن العربي المالكي كتاب «التلخيص» جلبه من المشرق، ولأبي زيد الدبوسي الحنفي كتاب «التعليقة»، ولابن القصار من شيوخ المالكية «عيون الأدلة»، وقد جمع ابن الساعاتي في مختصره في أصول الفقه جميع ما ينبني عليها من الفقه الخلافي، مدرجاً في كل مسألة منه ما ينبني عليها من الخلافيات[١].

وأما الحنابلة فلهم الباع الطويل في هذا الفن، حتى إن تصنيفاتهم بلغت فيه نحواً من خمسين عنواناً في الخلاف العالي فقط، وهو الخلاف خارج المذهب الحنبلي، فضلاً عن الخلاف المذهبي الممثل بالروايات والوجوه والاحتمالات والاختيارات وغير ذلك.

٤ ـ الخِرَقي (٣٣٤هـ):

عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم، الخرقي، نسبة إلى بيع الخِرَق، البغدادي المولد الدمشقي الوفاة[٢].

أحد أئمة المذهب الحنبلي، كان عالماً بارعاً فيه، ذا دين وورع.

تلقى العلم على تلامذة المروذي وحرب الكرماني وصالح وعبد الله ابني الإمام أحمد.

صنف الخرقي عدة مصنفات، لكن حظه منها في الانتشار كان كحظ ابن المنادي من قبله، فلم ينتشر منها إلا «المختصر» الشهير، والسبب في ذلك: أنه خرج من بغداد ـ مدينة السلام ـ لما ظهر سب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وأودع كتبه في درب سليمان، فاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب، ولم تكن انتشرت لبعده عن البلد[٣].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢/ ٥٥٦.

(٢) جمع الشيخ عبد الله الجبرين ترجمة حافلة له في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح الزركشي على متن الخرقي. ج١ ص: ٦٩ ـ ٧٦.

(٣) الطبقات ٢/ ٧٥. وقال الذهبي في (السير) (١٥/ ٣٦٤): وظهر في هذا الوقت الرفض والاعتزال بالعراق ببني بُوَيه.

وظهور سب الصحابة في مدينة السلام يدل على مدى الضعف الذي آلت إليه الخلافة في تلك السنوات العجاف، فقد كانت الخلافة مهددة من داخلها بالعُبيديين الروافض من جهة مصر والشام، وظهور حركة القرامطة في نواحي الكوفة، وأخذت تعيث فساداً حتى وصلت إلى المسجد الحرام فأعملت سيف القتل ويد النهب في الحجيج حتى طال ذلك أميرَ مكة: ابن محارب، وقلعوا باب الكعبة المشرفة وأخذوا الحجر الأسود [1].

وكانت مهددة من خارجها بدولة الروم التي كانت تنقضّ على بعض الأطراف من حين إلى آخر.

ويعتبر الخرقي أستاذاً لجماعة من كبار شيوخ المذهب، منهم: أبو عبد الله ابن بطة العكبري، وأبو الحسين بن سمعون، وغيرهما.

توفي الخرقي بدمشق في سنة ٣٣٤هـ، وسبب موته أنه أنكر منكراً بدمشق فضُرب، فكان موته بذلك. رحمه الله تعالى.

٥ ـ الآجُرّي (٣٦٠هـ):

محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر، الآجرّي نسبة إلى قرية من قرى بغداد على أحد الأقوال.

من أكابر الأصحاب، سمع خلقاً كثيراً، وكان ثقة، عالماً، فقيهاً، دَيِّناً، حجّة، صدوقاً.

له تصانيف كثيرة، أكثرها في الحديث والفقه، منها كتاب «الأربعين حديثاً» وهي مشهورة به، و«النصيحة» في الفقه ينقل عنه ابن مفلح في «الفروع» اختيارات حسنة، وكتاب «الشريعة في السنة»، وكتاب «الرؤية» و«الغرباء» و«آداب العلماء»، و«مسألة الطائفين»، و«التهجد»، وغير ذلك [2].

---

(١) شذرات الذهب ٤/ ٨١.

(٢) الفهرست، ص٢٦٨، السير ١٦/ ١٣٤، المنهج الأحمد ٢/ ٢٧١.

ويعتبر الآجري من أصحاب الاختيارات في المذهب الحنبلي، لعلو كعبه فيه، فقد ذكر ابن الزاغوني (ت٥٢٧هـ) في كتابه «الواضح في الفقه» عن أحمد أن الجد كالأب يحجب الإخوة، وهي اختيار أبي حفص العكبري، وأبي بكر الآجرّي. وعادة صاحب «الواضح» أن لا يذكر فيه إلا اختيارات الأصحاب[1]. وقد أورد ابن مفلح اختيارات كثيرة له.

توفي الآجرّي بمكة المكرمة رحمه الله ورضي عنه.

٦ ـ غلام الخلاَّل (٢٨٥هـ-٣٦٣هـ):

عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، أبو بكر، الشهير بغلام الخلال.

كان أحد أهل الفهم، موثوقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة.

أخذ العلم عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، وجعفر الفريابي، والحسين بن عبد الله الخرقي، وأبي بكر بن أبي داود، وجماعة آخرين من طبقتهم.

وتفقه به كثير من شيوخ المذهب الحنبلي، مثل أبي إسحاق بن شَاقْلاَ، وأبي عبد الله ابن بطة، وأبي الحسن التميمي، وأبوي حفص: العكبري والبرمكي، وخاتمة متقدمي المذهب: الحسن بن حامد، حدث عنه بمسائل الأثرم، وصالح، وعبد الله، وغير ذلك.

ويعتبر عبد العزيز تلميذاً خاصاً لأبي بكر الخلال جامع المذهب الحنبلي، حتى عرف به بهذا اللقب: «غلام الخلال». وهذا يدل على أنه كان من أقرب الناس إلى ذلك الديوان العظيم «جامع الرواية عن أحمد» ومستوعباً لمضمونه.

ولهذا سهل عليه التصنيف في المذهب والتفقه فيه. قال الذهبي: ومن نظر في كتابه «الشافي» عرف محله من العلم لولا ما بشَّعه بِغَضٍّ بعض الأئمة، مع أنه ثقة فيما ينقله[2].

ومن مصنفاته عدا «الشافي»: «المقنع» نحو مائة جزء، و«زاد المسافر»، و«الخلاف مع الشافعي»، و«مختصر السنة»، و«تفسير القرآن»، و«القولين»، و«التنبيه»، وغير ذلك.

---

(١) المنهج الأحمد ٢/ ٢٧١.

(٢) السير ١٦/ ١٤٤.

وكان غلام الخلال معظماً في النفوس، متقدماً عند الدولة، بارعاً في مذهب الإمام أحمد. وهو معدود من نظراء الخرقي وأترابه، إذ كلاهما قد عمل في المذهب ترجيحاً واختصاراً واختياراً. ولذلك وقع بينهما الخلاف في بعض المسائل وتقرير ما هو مذهب الإمام أحمد فيها.

قال عبد العزيز: خالفني الخرقي في مختصره في ستين مسألة. قال ابن أبي يعلى: ولم يسمها، فتتبعت أنا اختلافهما فوجدته في ثمانية وتسعين مسألة. ثم أوردها بالتفصيل والتعليق والتحقيق في كتابه «الطبقات»[1].

وكان عبد العزيز متفوقاً في الفهم، مستقلاً في الاختيار، تبعاً لما ترجح عنده من النقل أو الدليل، فلذلك نجده يخالف شيخه في كثير من اختياراته[2]. بل قال: سمع مني الخلال نحواً من عشرين مسألة، وأثبتها في كتابه [3].

٧ - ابن بَطَّة العُكْبَري (٣٠٤هـ - ٣٨٧هـ):

عُبيد الله بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، العُكبَري، البغدادي، الشهير بابن بطة.

أخذ العلم عن الخرقي، وغلام الخلال، وابن صاعد، وجماعة من طبقتهم.

وصحبه جماعة من شيوخ المذهب، منهم: أبَوَا حفص: العُكبَري والبرمكي، وأبو عبد الله الحسن بن حامد، وأبو علي بن شهاب، وأبو إسحاق البرمكي.

نشأ ابن بطة محباً للعلم في أسرة علمية، فقد كان لأبيه ببغداد شركاء، فأشار أحدهم على أبيه بأن يبعثه إلى بغداد ليسمع الحديث، وقد كان صغيراً، وتكفل بأخذه والعناية به نيابة عن أبيه، فحظي بمجلس ابن منيع، فسمع عنه معجمه في عشرة أيام تقريباً.

ثم إنه سافر بعد ذلك إلى أمصار الإسلام: البصرة، ودمشق، وحمص، وأردبيل، ومكة، والثغور المختلفة، ولقي العلماء وأخذ عنهم علوماً جمة، ثم ما لبث أن رجع إلى عكبرا، ولزم بيته، وتفرغ للتصنيف وإفادة الناس، وكان أمّاراً بالمعروف، لم يبلغه خبر منكر إلا غيَّره.

---

(١) الطبقات ٢/ ٧٦-١١٨

(٢) الطبقات ٢/ ١٢٠، والمنهج الأحمد ٢/ ٢٧٦.

(٣) السير ١٦/ ١٤٤.

وكان ابن بطة طويل اليد، متضلعاً في رواية الحديث والدفاع عن عقيدة السلف، فقد ألف في ذلك «السنن» والإبانتين «الكبرى» و«الصغرى». ولم يغفل جانب الفقه والتصدي لإفتاء الناس، وإرشادهم فيما يشكل عليهم من أمور دينهم، فقد أولى ذلك عناية خاصة، ووجّه إليه همته منذ وقت مبكر، حتى ليقال: إنه أفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، ولهذا يرد اسمه في بعض المصادر مقروناً بوصف: الفقيه.

وقد صنف في عدد من المسائل الفقهية، بحيث بلغت مصنفاته في هذا الشأن خمسة وعشرين مصنفاً من مجموع خمسة وثلاثين.

فلا غرو أن نجده مشاركاً في تكوين الاختيارات والترجيحات في المذهب الحنبلي.

مؤلفاته:

مؤلفاته كثيرة، حتى إنها لتنوف على المائة، ذكر منها ابن أبي يعلى (١٩) عنواناً، منها: «الإبانة الكبرى». و«الإبانة الصغرى»، و«السنن»، و«المناسك»، و«الإمام ضامن»، وغير ذلك[١].

٨ ـ ابن المُسْلِم (٣٨٧هـ):

عمر بن إبراهيم بن عبد الله، أبو حفص، العُكبري، الشهير بابن المُسْلِم.

سمع من أبي علي الصواف، وأبي بكر النجاد، وأبي محمد بن موسى، وغيرهم.

ورحل إلى الكوفة والبصرة وغيرهما من البلدان، وسمع من شيوخهما. وصحب من فقهاء الحنابلة: عمر بن بدر المغازلي، وأبا بكر عبد العزيز، وأبا إسحاق بن شَاقْلاَ، وأكثر ملازمة ابن بطة العكبري.

ومعرفة ابن المسلم بالمذهب الحنبلي معرفة عالية، وقد صنف فيه تصانيف عديدة، منها: «المقنع»، و«شرح الخرقي»، و«الخلاف بين أحمد ومالك»، و«رؤوس المسائل»، و«الآداب»[٢].

---

(١) الطبقات ٢/ ١٤٤، السير ١٦/ ٥٢٩، المنهج الأحمد ٢/ ٢٩١. وقد أحصى الدكتور سليمان بن عبد الله العمير (٣٥) عنواناً من مؤلفات ابن بطة في مقدمة تحقيقه لكتاب «إبطال الحيل».

(٢) الطبقات ٢/ ١٦٣، المنهج الأحمد ٢/ ٣٠٠، المدخل المفصل ٢/ ٩٦٧.

وله اختيارات في مسائل خلافية فقهية وأصولية، منها: أن كل سُنة سنَّها رسول الله ﷺ لأمته فبأمر الله، واحتج لذلك بما رواه بإسناده إلى أبي نضلة، قال: أصاب الناس على عهد رسول الله ﷺ سَنَة، فقالوا: يارسول الله سعِّر لنا، فقال: «لا يسألني الله عز وجلّ عن سُنَّة أحدثتها فيكم لم يأمرني الله عز وجل بها»[1]. وبقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم: ٣-٤].

٩ - الحسن بن حامد (٤٠٣هـ):

الحسن بن حامد بن علي، أبو عبد الله، البغدادي.

إمام الحنابلة في زمانه، ومدرسهم، ومفتيهم، ويعد واسطة العقد الحنبلي بين المتقدمين والمتأخرين.

فقد روى العلم عن أبي بكر القطيعي، وأبي بكر النجاد، وأبي بكر الشافعي، وأحمد ابن سالم الخُتَّلي، ويعتبر أكبر تلامذة أبي بكر عبد العزيز، غلام الخلال.

وتفقه عليه القاضي أبو يعلى الفراء، وجماعة آخرون.

وصنف كتباً كثيرة في علوم مختلفة، منها[2]: «الجامع في المذهب» نحو أربعمائة جزء و«تهذيب الأجوبة»، و«شرح الخرقي»، و«شرح أصول الدين»، و«شرح أصول الفقه».

وقد نقل ابن أبي يعلى في «الطبقات» مقدمة ابن حامد في كتابه «الجامع في المذهب»، وسنثبتها بين يدي القارئ لما فيها من الفائدة في الكشف عن طبيعة التصنيف الفقهي في ذلك الوقت.

قال ابن حامد: «اعلم أن الذي يشتمل عليه كتابنا هذا من الكتب والرواية المأخوذة، من حيث نقل الحديث والسماع، منها: كتاب الأثرم، وصالح، وعبد الله، وابن منصور، وابن إبراهيم، وأبو داود، والميموني، والمروذي، وأبو الحارث، وأبو طالب، وحنبل، وعلي بن سعيد، ومُهنّا، وأبو النضر، وأبو الصقر، ويعقوب بن بختان،

(١) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» ٢/ ٢٨٧، في ترجمة علقمة بن نضلة، والإمام ابن حجر في «الإصابة» ٣/ ٥٣٥، في ترجمة طلحة بن نضيلة، كما عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٠٠) إلى الطبراني في «الكبير». ولعله في الجزء المفقود منه.

(٢) المنهج الأحمد ٢/ ٣١٥.

وإبراهيم بن هانئ، وحَمْد بن علي، وجعفر بن محمد النسائي، وعبد الكريم بن الهيثم . . . وكتاب الخرقي.

فأما كتاب الأثرم، فقرأته على:

أحمد بن سَالم الختلي[1]، قال: حدثنا أبو حفص، عمر الشرابي، قال: حدثنا الأثرم، عن أبي عبد الله.

وعبد العزيز بن جعفر عن أحمد بن محمد بن خلف القاضي، عن الأثرم عنه».

وساق الأسانيد[2] إلى الإمام الأحمد في أصول كتاب «الجامع» التي هي «المسائل» بالإضافة إلى «مختصر الخرقي»، وهي أسانيد جياد تحصر طرق الرواية للفقه الحنبلي من لدن إمامه (٢٤١هـ) إلى خاتمة علمائه المتقدمين الحسن بن حامد(٤٠٣هـ).

ثم إن ابن حامد علق على الروايات المختلفة التي وقعت له ولمن قبله عن الإمام أحمد، بأنه يجب تقبلها كلها مادام أصحابها «أثباتاً فيما نقلوه، أمناء فيما دونوه، وواجب تقبل كل ما نقلوه، وإعطاء كل رواية حظها على موجبها، ولا تُعَلُّ رواية وإن انفردت، ولا تنفى عنه، وإن غربت، ولا ينسب إليه في مسألة رجوع إلا ما وجد ذلك عنه نصاً بالصريح، وإن نقل «كنت أقول به وتركناه»، وإن عَرِيَ عن حد الصريح في الترك والرجوع أُقِرَّ على موجبه، واعتبر حال الدليل فيه لا اعتقاده؛ بمثابة ما اشتهر من روايته»[3].

وكان ابن حامد زاهداً، ورعاً محتاطاً، ينسخ الكتب ويقتات من أجرة النسخ، فسمي لأجل ما كثر ذلك منه: ابن حامد الوراق. وكان كثير الحج، فعوتب في كثرة سفرة وحجه مع كبر سنه، فقال: لعل الدرهم الزيف يخرج مع الدراهم الجيدة[4].

---

(١) نسبة إلى ختّل، (بتشديد التاء فتحاً وضماً) قرية تقع على الطريق المؤدي من بغداد إلى خراسان. الأنساب للسمعاني ٥/ ٤٤.

(٢) وقد أورد ابن أبي يعلى تلك الأسانيد مفصلة في «الطبقات» ٢/ ١٧١-١٧٤.

(٣) من مقدمة «الجامع» أثبتها ابن أبي يعلى في «الطبقات» ٢/ ١٧٤، والعليمي في «المنهج الأحمد» ٢/ ٣١٧.

(٤) الطبقات ٢/ ١٧٧، المنهج الأحمد ٢/ ٣١٩.

توفي ابن حامد شهيداً سنة (٤٠٣هـ) راجعاً من مكة، وهو في طريقه إلى العراق، في منزلة «واقصة» قرب الفرعاء، وهي على طريق حاجّ الكوفة، وبينها وبين «تيماء» نحو (١٥٠) كيلو متراً، وكان ذلك ضحية عصابة لصوص من الأعراب[1].

وبهذا نكون قد تعرفنا على عدد غير حاصر لعلماء المذهب الذين دونوه وصنفوا فيه وهذبوا مسائله في مدة قرن من الزمان تقريباً، وهو القرن الرابع، وهو أهم القرون الزمنية في أعمال المذهب الحنبلي.

(١) السير ١٧/ ٢٠٤ وهامشه، والبداية والنهاية ١١/ ٣٤٧. ط. المعارف. بيروت، والمدخل المفصل ١/ ٤٥٦.

أبرز أعمال علماء هذا الدور

عرّفنا فيما سبق بأبرز الرجال الذين خدموا المذهب في هذا الدور، ومن خلال ذلك التعريف نستطيع أن نستخلص أهم الأعمال العلمية التي قام بها أولئك الأئمة، وما هي مميزاتها العامة، وكيف كانت حجر الأساس لمن أتى بعدهم.

ولئن كان على عاتق أصحاب الإمام الأولين أمانة حفظ تلك المسموعات، وتدوين تلك المسائل للأجيال اللاحقة، فإن على عاتق الذين جاءوا من بعدهم رسالة الجمع لتلك المدونات والمسموعات غير المدونة أيضاً، بالإضافة إلى التصنيف لها وصبها في قالب منهجي مرتب على غرار ما عرف من أساليب الكتابة في المذاهب الأخرى التي كانت تعتبر تجربة سابقة يعول عليها الحنابلة من حيث الشكل، وينسجون على منوالها فقههم الواسع المتشعب.

وتلك الأعمال تتطلب جهوداً في عملية النقل والرواية، كما تتطلب جهوداً في التبويب والترتيب، كما أن عليهم أن يختصروا الطوال ويهذبوا المختلطات، ويوضحوا المشكلات، ويكتبوا أصول فقه المذهب، وغير ذلك.

ومن خلال تتبع المصنفات التي مرت في ثنايا تراجم رجال هذا الدور يمكننا أن نقسم التأليف فيه إلى الأقسام التالية:

١- جمع مسائل الرواية عن أحمد.

٢- الاختصار الفقهي.

٣- شروح المختصرات.

٤- التآليف الجزئية المفردة.

٥- الكتابة في أصول الفقه الحنبلي.

أولاً ـ الجمع للمسائل

لكل مذهب من المذاهب الفقهية المدونة المتبعة عملية جمع، مر بها في مرحلة من تاريخه، مع الاختلاف الملحوظ بين مذهب وآخر.

فالمذهب الحنفي، جمعه محمد بن الحسن الشيباني في تلك الكتب التي سميت فيما بعد بـ «ظاهر الرواية»، ولخصها الحاكم الشهيد في كتابه «الكافي».

والمذهب المالكي كان في بدايته عبارة عن مجموعة من الأسمعة المدونة بأيدي أصحاب الإمام، كابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وابن نافع، وغيرهم، فجاء محمد العتبي الأندلسي فجمع هذه الأسمعة وألفها في كتاب «المستخرجة من الأسمعة» وهي المعروفة عند المالكية بـ «العتبية». كما اختصر أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم ما انتهى إليه من تلك الأسمعة والكتب في «المختصر الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، وكان هو عمدة علماء المالكية البصريين. ثم جاء ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) فاختصر كتاب «المدونة» لسحنون، وألف كتاب «النوادر والزيادات على ما في المدونة من الأمهات»، فجمع في هذا الكتاب النصوص والمسائل المروية عن المذهب[1] في غير «المدونة» وذلك كـ«العتبية»، و«الواضحة»، و«المبسوط»، و«الموازية»، و«المجموعة»، و«كتب ابن سحنون». وبالتالي يعتبر أبو عبد الله محمد بن أبي زيد القيرواني صاحب الفضل في جمع المذهب المالكي وتقريبه لمن أتى بعده، فسهل الاختصار، وسهل الترجيح، وسهلت المقارنة.

وأما المذهب الشافعي، فإنه لم يبدأ متفرقاً حتى يحتاج إلى جمع وتحرير، لأن الإمام الشافعي كتب فقهه بيده، فاختصر المزني ذلك الفقه، وكذلك فعل البويطي، وعمل الفقهاء من بعدهم تعليقات وشروحاً على مختصر المزني خاصة، وهكذا انتقل المذهب الشافعي إلى الطبقات اللاحقة سهلاً وميسراً من أول يوم.

---

(١) المقدمة، لابن خلدون، ٢/ ٥٤٧. وقد طبع كتاب «النوادر» مؤخراً في خمسة عشر مجلداً. نشرته دار الغرب الإسلامي.

ونستطيع أن نقول: إن المذهب الحنبلي يشبه في عملية تأسيسه وتدوينه، ثم جمعه وتحريره، مذهب الإمام مالك؛ إمام دار الهجرة.

ويعتبر أبو بكر الخلال رحمه الله جامع المذهب الحنبلي بحق، كما تقدم في ترجمته، فإنه جمع كتب «المسائل» وفحص رواياتها، ورتبها على أبواب العلم، وأخرجها في كتابه المَعْلَمي الكبير «جامع الروايات عن أحمد»، فلفت بهذا الأنظار، وصار مطلباً لعلماء الأمصار، ومن هنا بدأ ظهور الانتساب إلى الإمام، وبرز في مذهبه المشايخ الكبار، وأصبحت أصول المذهب، وخطوطه العريضة، ومصطلحاته الدقيقة، وآثاره النفيسة، محل درس وتدريس، واستقراء وتأليف، وتقريب وتلقين.

ونظراً لوجود المذهب متفرقاً في مرويات الأصحاب المختلفة المتفاوتة في الكمية، فإن من العذر لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، في عدم عد الإمام أحمد من الفقهاء في كتابه «المعارف»، أن نقول: إنه لو عاش حتى اطلع على جامع الخلال لكان الشأن غير الشأن، بل وكذلك يقال في الاعتذار عن ابن جرير الطبري (٣١٠هـ).

فكان «الجامع» هو الأصل في الروايات المنقولة عن أحمد رحمه الله، حيث تناوله المجتهدون من أصحابه بالترجيح والاختيار لما نقل من الروايات[١].

ويعتبر جامع الخلال كتاباً يحتوي على عناوين كبيرة تختلف عن العناوين التي نجدها في فهارس الكتب الفقهية المعتادة، فنجد من تلك العناوين مثلاً: كتاب الوقوف، وكتاب الترجل، وكتاب أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض، وكتاب أحكام النساء[٢].. وهكذا. وهذا يدل على أنه لم يستوعب «المسائل» فقط، بل أفرغ مصنفات الإمام أحمد فيه. ومع هذا فقد قال ابن تيمية رحمه الله: وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه[٣].

---

(١) أصول مذهب الإمام أحمد، ص٧٩٣.

(٢) المدخل المفصل ٢/ ٦٧١.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٤/ ١١١.

ثانياً - الاختصار الفقهي

والاختصار تقليل الشيء، فقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله، وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «أوتيتُ جوامع الكلم، واختصر لي الكلام اختصاراً»(١).

ومن ذلك مختصرات الطرق، قال ابن قدامة المقدسي: وفائدة الاختصار التقريب والتسهيل على من أراد تعلمه وحفظه، فإن الكلام يختصر ليحفظ، ويطول ليفهم(٢).

ويعتبر ابن خلدون(٣) الاختصار في مختلف العلوم عملاً مخلاً بالتعليم وذاهباً بفوائده المودعة في مطولاته ومبسوطاته، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ الخلط على المبتدئين بتحفيظهم هذه المتون، وفيها من المسائل والبحوث التي لا يجوز إلقاؤها على الطالب إلا في نهاية المراحل التعليمية.

ب ـ تزاحم المعاني المفرغة في قالب الألفاظ العويصة التي صيغت بها المختصرات.

ج ـ عدم جدوى المختصرات في تحصيل الملكة، لانعدام الإحالات، والتكرار، وغير ذلك.

وعند التحقيق في تاريخ الاختصار الفقهي على الخصوص نجد أن ما أنحى به ابن خلدون إنما يتجه على تلك الاختصارات التي درج عليها الناس وألِفُوها في العصر الذي عاشه، وقبله وبعده، حيث شحنت المختصرات بالمصطلحات والألفاظ الفنية الطاغية على حلاوة الفقه ونضارته.

أما الاختصارات التي قام بها علماء المذاهب المتقدمون، فهي بعيدة عن تلك المغامز، لأن فيها كثيراً من الجهود في الجمع والتهذيب والصياغة والترتيب الفني البديع مع قلة المصطلحات. وهذا ما ينطبق على «مختصر الطحاوي» و«مختصر القدوري» في الفقه

---

(١) قال العجلوني: رواه العسكري عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً، ورواه النسائي عن ابن عباس بلفظ: «أعطيت». وله شواهد في الصحيح. كشف الخفاء ١/ ٣٠٨ (٨١٩)، تحقيق أحمد القلاش، ط. الرسالة.

(٢) المغني، لابن قدامة، ١/ ٣-٤، ط. مكتبة الرياض الحديثة.

(٣) «المقدمة» ٢/ ٦٩٤، وقريب منه رأي الحجوي في «الفكر السامي» ٢/ ١٦٣.

الحنفي، و«مختصر ابن عبد الحكم»، و«مختصر ماليس في المختصر» لابن شعبان، و«مختصر الوقار» في الفقه المالكي. و«مختصر المزني»، و«مختصر البويطي» في الفقه الشافعي. و«مختصر الخرقي» في الفقه الحنبلي.

هذا، وقد وقع الاختصار الفقهي للمذهب الحنبلي خلال هذا الدور كما وقع الجمع، فيكون المذهب الأحمدي قد سار سيراً طبعياً في عمليتي جمعه واختصاره في مدة زمنية لم تتجاوز القرن منذ وفاة الإمام أحمد. وكما تفرد الخلال (٣١١هـ) بجمع المذهب، كذلك تفرد الخرقي (٣٣٤هـ) باختصاره في هذا الدور.

ويعد «مختصر الخرقي» أول متن وُضع في الفقه الحنبلي المجرد، وضعه صاحبه على طريقة مختصر المزني[١]، واقتصر فيه على المعتمد من المذهب، وهذا يعني أنه في كل مسألة يقتصر على رواية واحدة من مجموع الروايات، ويعقدها على أنها المذهب. فيقول في كتاب الطهارة مثلاً: «وإذا كان معه في السفر إناءان: نجس وطاهر، واشتبها عليه أراقهما وتيمم»[٢]. فجزم بالإراقة، مع أن صاحب «المحرر» قال: «وهل يلزمه إعدام الطَّهور بخلط أو إراقة أم لا؟ على روايتين: إحداهما: لا يلزمه، وهو المذهب»[٣].

ويعتبر مختصر الخرقي وحيداً في زمانه، صغيراً من حيث الحجم، لم تتجاوز مسائله (٢٣٠٠) مسألة[٤]، ولهذا سهل حفظه، وبنى عليه المشايخ، وجعلوه عمدتهم قراءةً وإقراءً، وحفظاً، وشرحاً، بل عمدة لدى طبقات علماء المذهب الكبرى الثلاث، وهم: المتقدمون، والمتوسطون، والمتأخرون[٥]. وكان واسعَ الشُّهْرَةِ عندهم مثنياً عليه أحسن

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٥٠.

(٢) مختصر الخرقي، ص٢٣، ط. مكتبة المعارف، الرياض.

(٣) المحرر، ١/ ٧، ط. المعارف، الرياض. وشرح الزركشي ١/ ١٥٠، بتحقيق الجبرين. ط. العبيكان

(٤) المدخل، لابن بدران، ص٤٢٥.

(٥) اصطلح متأخرو الحنابلة على تقسيم علماء المذهب الذين اشتهروا بالتأليف فيه، فاعتنوا بالرواية، وجمعها، وترتيبها، وانتخاب المذهب المعتمد منها، وهم في جملتهم نحو (٥٠٠) عالم وفقيه، وبلغت تآليفهم نحو (١٤٠٠) كتاب. اصطلحوا على تقسيمهم إلى ثلاث طبقات زمانية متميزة، هي:

- المتقدمون: يبدأون من تلامذة الإمام أحمد (٢٤١هـ) إلى وفاة الحسن بن حامد (٤٠٣هـ).
- المتوسطون: يبدأون من تلامذة الحسن بن حامد وعلى رأسهم القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) إلى وفاة البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ).
- المتأخرون: يبدأون من علاء الدين المرداوي (٨٨٥هـ) إلى الآخر.

=

الثناء، حتى قال ابن البناء في مقدمة شرحه له: «وكان بعض شيوخنا يقول: ثلاثة مختصرات في ثلاثة علوم لا أعرف لها نظيراً: «الفصيح» لثعلب، و«اللمع» لابن جني، وكتاب «المختصر» للخرقي، ما اشتغل بها أحد وفهمها كما ينبغي إلا أفلح وأنجح»[1].

ويعتبر مختصر الخرقي غير منتسب لكتاب قبله على خلاف ما هي العادة في أن تكون المختصرات تهذيبات وتصحيحات وتصغيرات لأمهات قبلها، فمختصر الخرقي، هو مختصر لفقه الإمام أحمد نفسه[2]، وخلاصة اجتهاده، كما أن «الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) تعد اختصاراً لفقه الإمام مالك بن أنس، و«مختصر المزني» يعد اختصاراً لعلم الشافعي.

ثالثا.شروح المختصرات

لم يشتهر في هذا الدور من المختصرات إلا «مختصر الخرقي» المتقدم، وبالتالي لا نجد من شروح المختصرات إلا ما شرح به المختصر المذكور.

فمن تلك الشروح: شرح المصنف نفسه على ما تذكره بعض المصادر، فقد قال ابن مفلح في مباحث النية في الصيام من كتاب «الفروع» ما نصه: «... وهذا اختيار الخرقي في شرحه للمختصر»[3].

وشرحه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المعروف بـ«ابن شاقْلا» (٣٦٩هـ)، فقد قال أبو يعلى في كتاب «العُدّة» في أصول الفقه: «وذكر أبو إسحاق في جزء وقع إليّ من شرح الخرقي، فقال: «أصحابنا على وجهين، فمنهم من يرى تخصيص العلة، ومنهم من لا يرى ذلك»[4].

وشرحه ابن المسلم: أبو حفص عمر بن إبراهيم العكبري (٣٨٧هـ).

(المدخل المفصل ١/ ٤٥٥ وما بعدها).

(١) المنهج الأحمد ٢/ ٢٦٧.

(٢) فقد قال في مقدمته: «اختصرت هذا الكتاب على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني...».

(٣) الفروع ٣/ ٤١، ط. عالم الكتب. ومثله لابن تيمية في «الفتاوى» (٢٥/ ١٠٠).

(٤) العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى، ٢/ ٥٦٣، تحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي، ط. مؤسسة الرسالة.

وآخرهم شرحاً له هو الحسن بن حامد (٤٠٣هـ)، وهو خاتمة رجال هذا الدور.

رابعاً. التآليف الجزئية المفردة

وذلك في موضوعات مختلفة متناثرة من أصول الدين وفروعه.

وذلك كـ«الرد على الجهمية»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الفرائض»، و«أحكام النساء»، و«إبطال الحيل»، و«أركان الإسلام»، و«أحكام أهل الذمة»، و«الخصال والأقسام»، و«المناسك»، و«الحمّام»، و«الغناء والملاهي»، وغير ذلك.

وتكون هذه الطريقة البديعة عند علماء الحنابلة المتقدمين خصيصة من خصائص المذهب، ومناهج التأليف فيه، فإن إفراد المسائل والموضوعات العلمية بالبحث مفيد جداً، كما هو الآن في البحوث والرسائل الجامعية، فهي سنة الحنابلة، وإن كانت موجودة عند غيرهم، لكنها ليست بالقدر الذي عرف عند الحنابلة من الاتساع والتفنن.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد تلك العناوين الجزئية في المباحث المختلفة المفردة قد تكررت عند المتوسطين والمتأخرين، مما يدل على أن المذهب الحنبلي حافظ على هذه المزية على اختلاف الأزمنة والأعصار.

خامساً. الكتابة في أصول الفقه الحنبلي

تكاد تكون مباحث علم الأصول عند الحنابلة خلال هذا الدور مبثوثة في كتبهم الفقهية المطولة والجامعة، شأن كل علم في نشأته وبداية تأسيسه.

فهناك من كان يلقي على تلامذته الأصول العامة لمذهب الإمام أحمد في اعتبارها وترتيبها، وذلك كما روى الفضل بن زياد القطان عن أبي طالب ـ صاحب الإمام أحمد ـ أنه أملى عليه ما يلي: «قال أبو عبد الله: إنما على الناس اتباع الآثار عن رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحها من سقيمها. ثم يَتّبعها إن لم يكن لها مخالف، ثم بعد ذلك قول أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر، وأئمة الهدى يُتَّبعون على ما قالوا، وأصحاب النبي ﷺ كذلك لا يخالفون، إذا لم يكن بعضهم لبعض مخالفاً، فإذا اختلفوا، نظر في الكتاب، فأي قولهم كان أشبه بالكتاب أخذ به، أو كان أشبه بقول رسول الله ﷺ أخذ به، فإن لم يأت عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ نظر في قول التابعين، فأي قولهم كان

أشبه بالكتاب والسنة أخذ به، وترك ما أحدث الناس بعدهم»[1].

ونجد في كتاب «الرد على أهل الإلحاد» لأبي بكر الأنباري بحثاً في المحكم والمتشابه، أفاد منه القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) في كتابه «العدة»، كما أفاد أيضاً فيه من كتاب «القدر» لغلام الخلال في مسألة صيغة الأمر هل هي للوجوب أو لا؟ وأفاد من كتاب «التفسير» لنفس المؤلف في: أسماء الأشياء هل حصلت عن توقيف أو عن مواضعة؟ ومسألة اقتضاء الأمر المجرد عن القرائن للوجوب، ومسألة وقوع المجاز في القرآن، كما أفاد من كتابه «التنبيه» في بحث مسألة وجوب العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، وأفاد من كتابه «الشافي» في مسألة مروية عن الإمام أحمد في أن فعل النبي ﷺ ليس بواجب[2].

إلى جانب ذلك نجد بعض المصنفات المخصصة لأصول الفقه أو التي غلب عليها مباحث هذا الفن، منها ما هو كلي جامع، ومنها ما هو جزئي مفرد.

فمن ذلك: كتاب «العلم» لأبي بكر الخلال (٣١١هـ) فإنه هو وكتاب «السنة» صنوان، بَيَّن في الأول أصول الإمام أحمد في الفقه، وبين في الثاني أصوله في العقيدة، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «... «السنة» وهو أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في مسائل الأصول الدينية، وإن كان له أقوال زائدة على ما فيه، كما أن كتابه في «العلم» أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في الأصول الفقهية»[3].

وفي ترجمة أبي إسحاق ابن شاقْلاَ يقول ابن أبي يعلى: «كثير الرواية، حسن الكلام في الأصول والفروع»[4]. وهذا يعني أن له عناية بالأصول.

وفي ترجمة أبي الحسن التميمي، قال ابن أبي يعلى: «وصنّف في الأصول والفروع والفرائض»[5].

وفي ترجمة أبي الحسن الجزري البغدادي قال: «كان له قدم في المناظرة ومعرفة

---

(١) الطبقات ٢/ ١٥-١٦.

(٢) العُدّة في أصول الفقه ١/ ١٩٢، ٢١٦، ٢٣٠؛ و٢/ ٥٢٦، ٦٨٩، ٦٩٧؛ و٣/ ٧٤٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٧/ ٣٩٠. وينظر الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص٣٢) للتحقيق في موضوع كتاب «العلم».

(٤) الطبقات ٢/ ١٢٨.

(٥) المصدر السابق ٢/ ١٣٩.

الأصول والفروع»[1].

وقد نقل القاضي أبو يعلى عنه في تخصيص العموم بالقياس، فقال: «وقع إلي جزء فيه مسائل في أصول الفقه، إملاء أبي الحسن الجزري، وذكر فيه هذه المسألة، وحكى فيها خلافاً بين أصحابنا، واختار أبو الحسن: أنه لا يجوز تخصيصه بالقياس، وذكر فيها كلاماً كثيراً»[2].

وقد مرّ معنا في ترجمة منقح المذهب الحسن بن حامد رحمه الله أن من جملة مؤلفاته كتاب «شرح أصول الفقه».

على أن الذي يطالع كتاب «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ) يستطيع أن يعتبره أول كتاب صدر للحنابلة في أصول الفقه بمباحثه الكاملة وتحريراته المنهجية المقارنة، والدليل على ذلك أنه بناه على «أصول الجصاص» الحنفي و«المعتمد» لأبي الحسين البصري المعتزلي الشافعي، وذلك يدل دلالة واضحة أنه لم يكن بين يديه كتاب حنبلي ينسج على منواله، وهذا من ناحية المنهج والمسلك في الاستدلال والمناقشة، أما مادته العلمية فقد استقاها من كتب المذهب التي وصلت إليه، وهي في عامتها متنوعة وجامعة للفقه والأصول والعقيدة وغير ذلك، كما سبق وصفها.

وبالتالي يكون القاضي أبو يعلى رحمه الله جامعاً ومحرراً لأصول المذهب الحنبلي، كما أن الخلال وابن حامد جمعا الفروع وحرراها التحرير الأولي المبكر، والقاضي أبو يعلى يعتبر من رجالات الدور اللاحق، إلا أن البحث اقتضانا أن نعطف عليه بما تقدم من الكلام لاستكمال التوضيحات اللازمة في موضوع كتابة الحنابلة في أصول الفقه الإسلامي في الدور الثاني من أدوار تاريخ هذا المذهب السّني.

* * *

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٦٧.

(٢) العُدّة في أصول الفقه ٢/ ٥٦٣.



الدور الثالث

الانتشار ـ الازدهار ـ الاستقرار

وفيه تمهيد، وخمسة مباحث:

- الأول: المذهب في العراق.
- الثاني: المذهب في حرّان.
- الثالث: المذهب في الشام.
- الرابع: المذهب في مصر.
- الخامس: المذهب في الجزيرة العربية.



تمهيد

لم نر ضرورة تدعو إلى تقسيم فترة ما بعد نهاية القرن الرابع إلى يومنا هذا إلى أكثر من دور واحد، وذلك لأن الأعمال الأساسية في تحرير المذاهب الإسلامية الفقهية التي دونت وانتشرت، أصبحت منجزة ومستكملة في حدود نهاية القرن الرابع، ولذلك لم يبق لمن جاؤوا بعدهم من العلماء إلا الترتيب الفني والجمع بين الكتب والمصنفات، والموازنة في نطاق الرواية والحكاية للخلاف، وغير ذلك من الأعمال التي سنشير إليها في مواضعها المناسبة إن شاء الله تعالى.

ولا شك أن المذهب الحنبلي انتشر انتشاراً متأخراً عن بقية المذاهب التي كانت في ذات الوقت تتعرض للانحسار والانقراض من بعض الأمصار. وفي ظل هذا الانتشار كان المذهب الحنبلي يتطور نحو الأحسن، ويتوجه نحو الازدهار والقوة والتمكن في أصوله وفروعه ومناهجه. ولذلك لا نتفق مع الشيخ محمد بن الحسن الحجوي حين عَمَّم في وسم هذا الطور بأنه «طور الشيخوخة والهرم المقرب من العدم»(١)، فإن هذه الشيخوخة، وهذا الهرم إن لزم بعض المذاهب، فإنه لا يلزم المذهب الحنبلي، لأننا إذا رجعنا إلى كتب المذاهب المعتمدة إلى يومنا هذا، فإننا نجد سائر المذاهب لا زالت تحتفظ بكتب المتقدمين «كالمدونة» عند المالكية، ومختصري الطحاوي والقدوري عند الحنفية، و«الأم» عند الشافعية، أما المذهب الحنبلي فإنه لا يكاد يعرف إلا من خلال مؤلفاته التي صنفها الأئمة فيما بعد القرن الرابع. وهذا يدل بصفة عامة على مدى الجهود المبذولة في تنمية هذا المذهب وتقويته على مدى القرون الثلاثة الأولى من هذا الدور على الأقل.

ويبدو أن بداية هذا الدور تميزت بفجوة أخذت تتكون وتتنامى في صفوف العلماء، وهي انقسام العلماء إلى فقهاء ومحدثين.

(١) الفكر السامي ٢/ ١٦٣.

وقد رصد الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ تلك الفجوة، وأقام النكير على تكونها، فقال في «معالم السنن»:

«ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر. وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع. وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر و خراب.

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلين، والتقارب في المنزلتين، وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه، إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين:

فأما هذه الطبقة، الذين هم أهل الأثر والحديث، فإن الأكثرين منهم إنما وَكْدُهُم الروايات وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث، الذي أكثره موضوع أو مقلوب، لا يراعون المتون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وربما عابوا الفقهاء، وتناولوهم بالطعن، وادعوا عليهم مخالفة السنن، ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون.

وأما الطبقة الأخرى، وهم أهل الفقه والنظر، فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه، و لا يعبأون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها، وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف، والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم، وتعاورته الألسن فيما بينهم، من غير تثبت فيه أو يقين علم به، فكان ذلك ضلالة في الرأي وغبناً فيه. وهؤلاء ـ وفقنا الله وإياهم ـ لو حكى لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم، وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه، طلبوا فيه الثقة واستبرؤوا له العهدة»[1].

---

(١) معالم السنن ١/٣، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨١.

وقد واجه المذهب الحنبلي في انتشاره في ديار الإسلام صعوبة بسبب تأخره في الزمان، وذلك أن الناس قد استقروا على المذاهب التي انتهت إليهم، ودرجوا على تلك المذاهب في شأن الفتوى والقضاء والتعلم والتعليم والتصنيف وغير ذلك.

وعلى الرغم من تلك العوائق، فإن هذا المذهب لم ينقرض، كما انقرضت بعض المذاهب مع مطلع القرن الخامس للهجرة، بل كتب له الاستمرار في مسقط رأسه وموطن نشأته: دار السلام، فبقي هناك يدرّس ويعلّم، ويتلقاه اللاحق عن السابق إلى عهود متأخرة، كما انتشر هنا وهناك في الأقطار الإسلامية، كحرّان، والشام، ومصر، والجزيرة العربية، وملأ سجلات التاريخ الإسلامي برجاله وآثاره، فما من فن من الفنون إلا وللحنابلة فيه مشاركة عالية ويد بيضاء سابغة.

وفي المراحل الأولى من هذا الدور ازدهر المذهب الحنبلي ازدهاراً شاملاً، وتكامل تكاملاً نسبياً، وتدريجياً، وذلك بالأعمال العلمية التالية:

أولاً: ضبط القواعد العامة في نقل المسائل المروية عن الإمام أحمد وأصحابه، ومن ثَمَّ تبين ما هو منصوص، وما ليس منصوصاً، وما هو منصوص: هل فيه رواية واحدة أو أكثر؟ وهل الروايات المتعددة مختلفة أو متفقة؟ وهكذا.

ثانياً: نشاط المجتهدين في المذهب بتخريج الفروع على الأصول، وبناء غير المنصوص على المنصوص.

ثالثاً: نشاط المجتهدين في الترجيح بين الروايات، والوجوه، والاحتمالات، وتولدت من جراء ذلك عدة اصطلاحات فنية استخدامية.

وهذا النوع من النشاط الاجتهادي امتد حتى عصور متأخرة، وكثرت عليه التعقبات والتصحيحات، حتى أواخر القرن التاسع تقريباً، وكان خاتمتهم في ذلك العلامة علاء الدين المرداوي (٨٨٥هـ). الذي وصفه العليمي بقوله: «شيخ المذهب وإمامه ومصححه ومنقحه»[1].

---

(١) المنهج الأحمد ٥/ ٢٩٠.

رابعاً: وضع «قواعد» عامة و«ضوابط» خاصة لفقه المذهب، وتنظيم فروعه، ليسهل على الطلاب والعلماء والمحققين معرفة القول الشاذ من المطرد، ورد كل حكم إلى قاعدته ما أمكن، وجمع النظير إلى النظير، وقرن الشبيه بالشبيه، وضبط ما يمكن ضبطه من المتشابهات في الباب الواحد بضابط عام، كما ظهرت إلى جانب ذلك جهود كثيرة في تحديد «الفروق» بين المسائل المتشابهة.

فبهذه الأعمال الجليلة دخل الفقه الحنبلي في طور جديد، وأصبح مُمكّناً بفضل فقه القواعد وفقه الضوابط وفقه النظريات وفقه الفروق(١).

خامساً: استكمال البحث في أصول الفقه الحنبلي على غرار المذاهب الأخرى، لبيان القواعد العامة والخاصة في تفسير نصوص الكتاب والسنة، بالإضافة إلى طرق الاستنباط ومناهج الاجتهاد والفتوى، وبيان المصادر التشريعية التبعية الأخرى، وتحديد موقف الحنابلة منها اعتباراً وإلغاء، بالإضافة إلى طرق الترجيح عند التعارض بين الأدلة.

ولا ريب أن هذا الاستكمال في هذه الجوانب أمَدَّ فقهاء المذهب فيما بعد - فضلاً عن أصول فقه الأدلة والاستنباط، ومصادر التشريع - بعُدّة لا بأس بها طبقت على كيفية التصرف مع كلام المتقدمين، والموازنة بين المرويات من الأقوال والوجوه والاحتمالات، وغير ذلك.

سادساً: إثراء المذهب بالمصطلحات المختلفة المتنوعة، كالاصطلاحات المفردة في ألفاظ الإمام أحمد، والاصطلاحات المختصة بالنقل والرواية، والاصطلاحات المختصة بالترجيح وطرقه، والاصطلاحات اللفظية الموضوعية في التعبير عن الأحكام، ومختلف أنواعها ودرجاتها.

وهذه المصطلحات كثرت وطغت على كتب المختصرات، ومصنفات المتأخرين، الذين عنوا بتصحيح المذهب، وتولد عند الحنابلة فقه خاص بالمصطلحات يسمى «لغة الفقهاء». ويعد ابن الجوزي (٥٩٧هـ) صاحب الفضل في السبق إلى التأليف في هذا الموضوع(٢).

---

(١) ويلاحظ أن قواعد الفقه الحنبلي حررت متأخرة نسبياً، وأبرز الجهود في ذلك جهود للطوفي وابن رجب وابن اللحام. «المدخل» لابن بدران، ص٤٥٦-٤٥٨.

(٢) واسم كتابه «لغة الفقه». ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» ١/ ٤٢٠.

ويمكن القول بأن المذهب الحنبلي قد استقر من الناحية التنقيحية بعد القرن التاسع، إذ لم نر بعد نهاية هذا القرن غير النقول، والفتاوي، والحفظ، والتدريس، والاعتناء بالتراجم، وبالتالي فوصف «الاستقرار» لم يكن عاماً لهذا الدور، بل اختص بالقسم الأخير منه فقط.

وسيتم بحث هذا الدور الكبير في مداه الزمني، الحافل بالأعمال والحوادث والتغيرات، مراعياً تطور المذهب وتوضّعه هنا وهناك، في محوري الزمان والمكان بآن واحد.



المبحث الأول

المذهب في العراق

نشأ المذهب الحنبلي في العراق كما هو معروف، وبالتالي فنحن إذا تحدثنا عن انتشاره، فإنما نتحدث عن وجوده ونموه خارج بغداد، ولكن آثرنا أن نفرد عاصمة المذهب الأولى بتسليط الضوء على ما كان فيها من جهود وأعمال في ظل ذلك الانتشار، الذي أخذ ظله يتمدد في بلاد الإسلام عبر زمن طويل، وذلك من أجل الكشف عن جهود البغاددة في خدمة هذا المذهب السني وإعلاء شأنه، وتصديره إلى الخارج.

ويغمز الحنابلة بأنهم قليلو الأتباع، لم يحظو بما حظي به غيرهم من كثرة الانتشار في الأمصار، وأن سحائبهم لم تبلّ بوابلها إلا قلاًّ قليلاً من الأراضي والديار، إذ بزغ النجم الحنبلي بعد ما ملأت نجوم غيره الآفاق بضيائها.

وهذا المغمز إنما يتضرر منه من يعد المناقب بعدد الأتباع والأشياع، وينظر إلى الأمور بمنظار الحساب المادي الذي لا قيمة له في بعض المواطن بتاتا، فإن العبرة في قوة المذاهب وضعفها بأئمتها وشيوخها المجتهدين، وعلمائها العاملين، لا بالسواد الذي لا يقدم شيئاً ولا يؤخره في هذا المضمار[1].

وإذا كانت العبرة بالعلماء لا بالعوام، وبالأئمة لا بالطَّغام، فإن العالم الواحد قد يقاس بأمة، وذلك بما يبذله من الجهود العظيمة وما يقدمه للأمة من الأعمال الجليلة التي تَخْلُدُ مِنْ بَعده، وتتوارثها الأجيال، لا تفتأ تستفيد منها، مما لا يستطيعه العشرات. فهذا ابن حزم لا يكاد يُعرف المذهب الظاهري إلا من خلال كتبه ومصنفاته التي لا يستطيع تأليف مثلها إلا الفحول الأفذاذ.

---

(١) وصدق الشيخ أبو زهرة حين قال: «وكان من المخرجين وأصحاب الوجوه من لا يحصون في ذلك المذهب الجليل، وكأن الله عوضه عن عدد العوام الذين يعتنقونه بعدد عظيم من العلماء ذوي القدم الراسخة في البحث والاستنباط والتخريج». ابن حنبل، ص٤٣١.

فالحنابلة إن قل عددهم بالنظر إلى غيرهم، فقد بورك في تلك القلة، حتى انتشر علمها، وكثر المستفيد منها، ونهل من معينها الصافي القريب والبعيد، وصارت بذلك كثرة في المعنى، كما قال القائل[1]:

يقولون لي: قد قلَّ مذهب أحمدٍ ... وكلُّ قليل في الأنام ضئيلُ
فقلت لهم: مهلاً غلطتم بزعمكم ... ألم تعلموا أن الكرام قليلُ
وما ضرنا أنا قليل وجارنا ... عزيز وجار الأكثرين ذليلُ

على أن أبا الوفاء ابن عقيل (٥١٣هـ) البغدادي رد سبب هذه القلة إلى ميل الأصحاب إلى التزهد والانقطاع إلى العبادة، فقال في ذلك:

« هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع واحد منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات. فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله بالعلم. فأما أصحاب أحمد، فإنه قلّ فيهم من تعلق بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التعبد والتزهد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم»[2].

ولكن هذا الحكم من ابن عقيل ليس عاماً، بل هو وصف لأصحابه البغدايين فقط، فقد تقلد الحنابلة في الشام ومصر مناصب القضاء، وإدارة المدارس، وشؤون الفتوى، بل عمل بعضهم في الوزارة كابن هبيرة (٥٦٠هـ) والسفارة كأبي محمد التميمي (٤٨٨هـ).

وانتشار المذهب بعد القرن الرابع خارج بغداد يدل على قوته، وتلقي الناس له بالرضا والقبول، وترجيحه على غيره عند كثير من العلماء[3].

---

(١) ذكر هذه الأبيات الشيخ أبو زهرة (ابن حنبل: ص٤٣١) ولم ينسبها لأحد. وفيها معارضة للامية السموأل ابن عاديا، والتي مطلعها:

إذا المرء لم يدنَس من اللُّؤم عرضُه ... فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

(٢) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر في ذلك الباب الثامن والتسعين من «المناقب» لابن الجوزي، فقد عقده بعنوان: سبب اختيارنا لمذهب أحمد على مذاهب غيره. ومقدمة كتاب «المدخل» لابن بدران، وكذلك «العقد الثاني» منه.

والمذهب الحنبلي، وإن انتشر خارج بغداد خلال هذا الدور واشتد ساعده بعد ذلك في الشام ومصر والجزيرة العربية، إلا أن الفضل في ذلك إنما يرجع إلى ما بذله البغداديون من الجهود والأعمال، وذلك كما قال القائل[1] :

نقِّل فؤادك حيثُ شئتَ من الهوى ... ما الحبُّ إلا للحبيبِ الأولِ

فقد كان علماء العراق مثابة للطلاب من الأنحاء المختلفة، إليهم تضرب أكباد الإبل في الأغوار والأنجاد، فكانوا هم السبب في تصدير المذهب إلى بلدان مختلفة.

وقد ضرب الحنابلة في بغداد أروع الأمثال في الصبر والثبات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومواجهة البدع، والدفاع عن السنة ومذهب السلف[2].

وقد التزم الحنابلة القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بغداد أيما التزام، فقد كانوا يأخذون على أيدي العصاة والفساق، ويداهمون دور الفساد، ويقيمون الحسبة على الناس في أسواقهم، وبيعهم وشرائهم، ويمنعون اختلاط الرجال بالنساء، والخلوة المحرمة بين الجنسين، حتى سجلوا في ذلك مقامات وقصصاً مشهورة، دونها الأخباريون والمؤرخون في سجلاتهم.

قال ابن الأثير في حوادث سنة ٣٢٣هـ :

«وفيها عظم أمر الحنابلة، وقويت شوكتهم، وصاروا يكبسون من دور القواد والعامة، وإن وجدوا نبيذاً أراقوه، وإن وجدوا مغنية ضربوها، وكسروا آلة الغناء، واعترضوا في البيع والشراء، ومشي الرجال مع النساء والصبيان، فإذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه: من هو؟ فأخبرهم، وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة، وشهدوا عليه بالفاحشة، فأرهجوا بغداد»[3].

---

(١) هو أبو تمام، والبيت في «ديوانه» ٤/ ٣٥٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال ما ورد في ترجمة الشريف أبي جعفر (٤٧٠هـ) وما كان بينه وبين ابن القشيري من الوقائع في «طبقات الحنابلة» ٢/ ٢٣٩، و «ذيل الطبقات»، لابن رجب، ١/ ١٥-١٦.

(٣) الكامل في التاريخ، ٨/ ٣٠٧، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦.

فلما أبلى الحنابلة البلاء الحسن وصبروا في ذات الله بوأهم الله المراتب العالية والمناصب المرموقة، فتولوا القضاء، والتدريس في المدارس الرسمية وغير الرسمية، والقيام ببعض الأعمال في الدولة العباسية، كتولي الوزارة، والقيام بالسفارة.

ومن أبرز العلماء الذين خدموا المذهب في بغداد:

١ـ القاضي أبو يَعْلى (٣٨٠ـ٤٥٨هـ):

وهو محمد بن الحسين، المعروف بالفراء، تلميذ الحسن بن حامد (٤٠٣هـ). تتلمذ على يديه منذ السنة العاشرة من عمره، والشيخ ابن حامد هذا كان إمام الحنابلة وفقيههم في زمانه.

أخذ القاضي عنه أخلاقه، ونهل من علمه وتفقه على يديه، وفاق أقرانه، ولاحظ ذلك الشيخُ الأستاذُ الذكاءَ والتفوق يبرق في عيني تلميذه أبي يعلى، فاعتنى به، وكانت له فراسة، فرأى في أبي يعلى مع صغر سنه بين أصحابه الذين يدرسون ويتفقهون عليه أنه أجدرهم بحمل الراية من بعده، وتولي رئاسة حلقة الحنابلة ليدرسهم ويفتيهم.

قال أبو بكر ابن الخياط: «سألت أبا عبد الله ابن حامد إمام الحنبلية في وقته عند خروجه إلى الحج في سنة ٤٠٢هـ. فقلت: على من ندرس؟ وإلى من نجلس؟ فقال: إلى هذا الفتى. وأشار إلى القاضي الإمام أبي يعلى»[1].

وهذا يدل على أنه تصدر للتدريس والتعليم في سن الثانية والعشرين.

ومعنى ذلك أنه بقي في هذا الشأن بالإضافة إلى القضاء والتأليف مدة ست وخمسين سنة!!

وقد بدأ بالتصنيف في هذه السنة أيضاً، أي: سنة ٤٠٢هـ، على ما ذكر عنه ولده، لذلك كثرت مصنفاته وتنوعت.

ويمكن القول بأن القاضي أبا يعلى خدم المذهب الحنبلي من خلال ثلاث قنوات رئيسة: التأليف، والتعليم، والقضاء.

---

(١) الطبقات ٢/ ١٧٧.

فأما التأليف:

فقد حاز فيه قصب السبق، إذ كانت كتبه كثيرة ومتنوعة ومفيدة في نفس الوقت.

قال الذهبي في وصفها: «صاحب التعليقة الكبرى، والتصانيف المفيدة في المذهب»[1].

وقد تجاوزت مصنفاته الخمسين في عدتها، أحصاها ولده[2].

وكانت هذه التصانيف موزعة على علوم التفسير، وأصول الدين، وأصول الفقه، والفقه بكافة فروعه، والأدب، والطب، وغير ذلك.

وقد كانت عمدة الطالبين، وبغية الباحثين، عول عليها الشيوخ وبنوا في قالبها، ونسجوا على منوالها.

قال ولده أبو الحسين في وصفها:

«ومن نظر في تصانيفه حقيقة النظر، علم أن ما وراءه مراماً ولا مقالاً، إلا ما يدخل على البشر من التقصير عن الكمال، ويخرج به العالم عن منازل الأنبياء، ويتميز به المتأخر عن مراتب أهل التقدم من العلماء. فلقد حمل الناس عنه علماً واسعاً من حديث رسول الله ﷺ ومن الأصول والفروع»[3].

---

(١) السير ١٨/ ٨٩.

(٢) الطبقات ٢/ ٢٠٥، واستقرأ الدكتور عبد القادر أبو فارس أسماء الكتب التي لا تزال موجودة إلى اليوم من مؤلفات المترجم، وأشار إلى أماكن وجودها في مكتبات العالم، ثم سرد بعد ذلك بقية أسماء الكتب المفقودة مع التعليق المفيد عليها. القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، ط. مؤسسة الرسالة، ص ١٨٤ و٢٤٥.

وهذه عناوين الكتب التي لا تزال موجودة إلى اليوم:

١ـ كتاب الأحكام السلطانية.

٢ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ـ كتاب الإيمان.

٤ـ كتاب التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة.

٥ـ كتاب الروايتين والوجهين.

٦ـ كتاب شرح مختصر الخرقي.

٧ـ كتاب العُدة في أصول الفقه.

٨ـ الكفاية في أصول الفقه.

٩ـ مختصر المعتمد في أصول الدين.

(٣) الطبقات ٢/ ٢٠٦.

ولم تكن مصنفاته نقولاً لكلام من تقدم عليه فحسب، بل هي مليئة بالتحقيقات والاجتهادات والاختيارات والوجوه.

والاحتمالات التي لأبي يعلى تشكل نسبة عالية من الاحتمالات الواردة في الفقه الحنبلي كله.

قال البعلي: «وكثير من الاحتمالات في المذهب، بل أكثرها للقاضي أبي يعلى محمد بن الفراء في كتابه «المجرد» وغيره»[1].

لا شك أن هذه الاحتمالات فعلت فعلها الإيجابي البنّاء في إثراء المذهب وتنميته.

والدليل على ذلك أن فقهاء الحنابلة عدّوا القاضي أبا يعلى في زمرة المجتهدين في المذهب في الدرجة العالية. فقد قال ابن القيم في النوع الثاني من أنواع المجتهدين ما نصه:

«النوع الثاني: مجتهد مقيد في مذهب ائتم به، فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومأخذه وأصوله، عارف بها، متمكن من التخريج عليها، وقياس مالم ينص من ائتم به [عليه] على منصوصه، من غير أن يكون مقلداً لإمامه، لا في الحكم، ولا في الدليل. لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا، ودعا إلى مذهبه ورتبه وقرره. فهو موافق له في مقصده وطريقته معاً.

وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة: القاضي أبو يعلى، والقاضي أبو علي بن أبي موسى في شرح «الإرشاد» الذي له»[2].

وأما التعليم:

فقد كان القاضي أبو يعلى شيخ الحنابلة في وقته بلا منازع، يدرس ويعلم، لم يفتر عن ذلك حتى مع تقدم السن به، فبرز على يديه تلامذة نجباء، وعلماء أعلام. فمن الذين تفقهوا على يديه: الشريف أبو جعفر، وأبو علي ابن البناء، وأبو الوفاء ابن عقيل، ومحفوظ الكلوذاني (أبو الخطاب). وغيرهم عدد كثير[3].

---

(1) المطلع على أبواب المقنع، للبعلي، ص٤٦١، المكتب الإسلامي، ١٩٨١، و«الإنصاف» المطبوع مع المقنع والشرح الكبير، ١/ ٩.

(2) إعلام الموقعين ٤/ ١٧٣، ويلاحظ أن ابن حمدان جعل هذا النوع من المجتهدين مقلداً لإمامه في الحكم والدليل، على ما نقله عنه المنقور في «الفواكه العديدة» ٢/ ١٧٢. وهذا يخالف ما قال ابن القيم، إلا أن يكون هناك خطأ أو تصحيف في النقل. ويبدو أن الصواب مع ابن القيم لما يعلم لأبي يعلى من التفردات والتخريجات، والله أعلم.

(3) الطبقات ٢/ ٢٠٤، السير ١٨/ ٨٩، القاضي أبو يعلى، لعبد القادر أبو فارس، ص٢٥٧.

وأما القضاء:

فقد عاش القاضي أبو يعلى في ظل خلافة القادر بالله، الذي تعتبر مدته في الخلافة أطول المدد، فقد أنافت على أربعين سنة، وكان من الفقهاء المشتغلين بالعلم حتى عده ابن الصلاح في طبقات فقهاء الشافعية.

وكان القادر بالله يميل إلى القاضي أبي يعلى ويقربه. فلما توفي سنة ٤٢٢هـ، وخلفه ولده القائم بأمر الله، ولاه على قضاء الحريم، وكان يُشترط لهذا المنصب الجمع بين العلم والزهد، وكان القاضي أبو يعلى على جانب عظيم من الزهد والورع والعبادة والعفة والنظافة. وأما العلم فهو المفسر الأصولي الفقيه المحدث المناظر.

فكان هو المرشح الوحيد لهذا المنصب في رأي القائم بأمر الله. فوافق أبو يعلى على ذلك بعد إلحاح شديد وتمنع متكرر، واشترط على الخليفة شرائط، منها:

أن لا يحضر أيام المواكب الشريفة، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، وفي كل شهر يقصد نهر المعلَّى يوماً وباب الأزج يوماً، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم. فاستجاب الخليفة لشروطه، وولاه القضاء في الدماء والفروج والأموال، وأسند إليه قضاء حرّان وحلوان العراق[1].

فسار في القضاء سيرة الأبرار النزهاء، فأصلح الفساد، وأنصف المظلوم، وأوصل الحقوق، وفصل الخصومات، وكان في ذلك كله يعرض المذهب الحنبلي على ميدان الواقع، ولا يخفى ما في ذلك من إعطاء هذا المذهب قوته وحيويته في الجانب القضائي، وكان القاضي أبو يعلى من السابقين الأولين في الكتابة في موضوع الأحكام السلطانية[2] من وجهة نظر الاجتهاد الحنبلي، ولعل عمله في القضاء وعلاقته الطيبة مع الخليفة هي التي حفزت همته لذلك.

---

(١) الطبقات ٢/ ١٩٩، السير ١٨/ ٩٠.

(٢) قال الدكتور عبد القادر أبو فارس: «وأما كتابه «الأحكام السلطانية» فهو ثاني اثنين من الكتب التي صنفت في النظم الإسلامية، وحَوَيا بين دفتيهما النظام السياسي والنظام القضائي والنظام الإداري والنظام المالي. ولم يوجد فيما نعلم من صنف كتابا جمع هذه النظم غير القاضي أبي يعلى بن الفراء في كتابه هذا، ومعاصره أبي الحسن الماوردي». اهـ. القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، ص٥٤٣.

ومع ما كان لديه من الحظوة عند الخلفاء العباسيين، فإنه لم يكن مداهناً لهم، بل بالعكس كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإن كتابه «تبرئة معاوية» لأعظم دليل على أنه بعيد كل البعد عن مداهنة الخلفاء. رحمه الله وجزاه خيراً على ما قدم وأبلى.

٢ـ أبو الخَطّاب (٤٣٢ ـ ٥١٠هـ):

محفوظ بن أحمد الكَلْوَذَاني. تلميذ القاضي أبي يعلى. ويعتبر أبرز من جاء بعد القاضي بالنسبة إلى تحقيق المذهب وخدمته والاجتهاد فيه، فقد درس على أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف. وقرأ عليه بعض مصنفاته، وقرأ الفرائض على أبي عبد الله الونّي، وبرع فيها أيضاً، وصار فريد عصره في الفقه، ودرّس وأفتى، وقصده الطلبة[1].

قال ابن رجب في وصفه: «كان أبو الخطاب رضي الله عنه فقيهاً عظيماً كثير التحقيق، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً، وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب»[2]. ثم شرع في إيراد تلك التفردات معلقاً عليها.

وهذا التحقيق والتدقيق الذي أشار إليه ابن رجب، قد بثه أبو الخطاب فيما خلّف من ذخائر المواريث، وهي مصنفاته الحسان في المذهب والأصول والخلاف، ومن جملتها:

«الهداية» في الفقه، وقد طبع في الرياض في جزأين، والخلاف الكبير سماه «الانتصار في المسائل الكبار» حُقق منه مسائل: الطهارة والصلاة والزكاة في ثلاث رسائل جامعية، والخلاف الصغير المسمى «رؤوس المسائل» وهي التي كان يشير صاحب «المحرر» إلى أن ما ذكره فيها ظاهر المذهب[3].

ومن تأليفاته أيضاً: «التهذيب» في الفرائض، و«التمهيد» في أصول الفقه، وقد طبع في جامعة أم القرى في أربعة مجلدات، و «مناسك الحج».

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ١١٦.

(٢) المصدر السابق، ١/ ١٢٠.

(٣) الفروع لابن مفلح مع تصحيحه للمرداوي، ١/ ٥٢.

بالإضافة إلى هذا يعتبر الكلوذاني من الأدباء الشعراء المجيدين، وظف شعره في خدمة العلم، فقد نظم قصيدة دالية في بيان اعتقاده في مسائل الصفات وغيرها. وقد أوردها العليمي[1] كاملة، ومن جملة ما جاء فيها:

قالوا: فتزعم أنْ على العرش استوى | قلت: الصوابُ كذاك أخبر سيدي
قالوا: فما معنى استِواه؟ أبِنْ لنا | فأجبتهم: هذا سُؤالُ المعتدي
قالوا: فأنت تراه جسماً قُلْ لنا | قلت: المجسِّم عندنا كالملحِدِ

وقد تخرج على يدي أبي الخطاب عدد من أعلام المذهب، منهم: أبو المحاسن هبة الله بن أبي القاسم منصور الحرّاني، وعبد الوهاب بن حمزة البغدادي، وعلي بن الحسن الدّواحي، وأبو بكر أحمد الدينوري، وعبد الله بن هبة الله السامُرّي، وعبد الرحمن الحلواني، وأحمد الأزجي، وعبد القادر الجيلي، وابن الدجاجي، ومسلم ابن ثابت المأموني، وأحمد بن أبي الوفاء البغدادي.

٣ـ ابن المَنِّي (٥٠١ ـ ٥٨٣هـ):

نصر بن فِتْيان بن مطر النَّهرواني. وهو وإن لم يكن معروفا بمؤلفاته، إذ لم يذكر له مترجموه إلا تعليقة كبيرة في الخلاف، فإنه صاحب المنة على كثير من الحنابلة من مختلف البلدان الإسلامية، فقد رحلوا إليه، وتربوا بين يديه، وتلقوا الفقه من لسانه. قال ابن رجب في وصفه: «ناصح الإسلام، وأحد الأعلام، وفقيه العراق على الإطلاق»[2].

وقد صرف همته طول عمره إلى الفقه أصولاً وفروعاً، وطال عمره، وبَعُد صيته، وتخرج عليه أئمة كثيرون. قال ناصح الدين ابن الحنبلي ـ وهو من حنابلة الشام ـ:

«رحلت إليه فوجدت مسجده بالفقهاء والقراء معموراً، وكل فقيه عنده من فضله وإفضاله مغموراً، فأنخت راحلتي بربعه، وحططت زاملة بغيتي على شرعة شرعه، فوجدت الفضل الغزير، والدين القويم المنير، والفجر المستطيل المستطير، والعالم الخبير،

---

(١) المنهج الأحمد ٣/٥٨-٦١.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٥٨.

فتلقاني بصدر بالأنوار قد شرح، ومنطق بالأذكار قد ذكر ومدح، وبباب إلى كل باب من الخيرات قد شرع وفتح، فتح الله عليه. حفظ القرآن العظيم، وهو في حداثة من سنه، ولاحت عليه أعلام المشيخة، فرجح مَنُّه على كل مَنّ بفضل الله تعالى ومَنّه، ولم ينقل عنه أنه لعب، وَلاَلَهَا، ولا طرق باب طرب ولا مشى إلى لذة ومشتهى»[1].

وقال ابن الحنبلي أيضاً: أفتى ودرّس نحواً من سبعين سنة، ما تزوج ولا تسرى، ولا ركب بغلة ولا فرساً... وكان لا يتكلم في الأصول.

وبهذا تدرك السر الذي لأجله كثر تلاميذ هذا الشيخ وذاعت أخباره ورحل إليه الرجال من الآفاق.

فمن تلامذته البغداديين:

أبو بكر الحلاوي، وقاضي القضاة نصر بن عبد الرزاق، حفيد الشيخ عبد القادر الجيلي.

ومن تلامذته الشاميين:

الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسي، والحافظ عبد الغني المقدسي، وكلاهما غني عن التعريف، ومنهم الناصح ابن الحنبلي.

ومن تلامذته الحرانيين:

الشيخ المفسر فخر الدين ابن تيمية، والموفق ابن صديق، ونجم الدين ابن الصيقل.

قال الناصح بن الحنبلي: «وفقهاء الحنابلة اليوم في سائر البلاد يرجعون إليه وإلى أصحابه».

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٥٩، المنهج الأحمد ٣/ ٢٩٥. وننبه القارئ الكريم إلى أن طبقات الحنابلة وذيله مطبوعان طباعة سيئة مليئة بالتحريفات والتصحيفات وبعض السقط مما يوجب التأكد من المعلومات في المصادر الأخرى.

وعقب ابن رجب على ذلك، فقال: «وإلى يومنا هذا الأمر على ذلك، فإن أهل زماننا، ومن قبلهم إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ والكتب إلى الشيخين: موفق الدين المقدسي، ومجد الدين ابن تيمية الحراني. فأما الشيخ موفق الدين، فهو تلميذ ابن المنّي، وعنه أخذ الفقه، وأما ابن تيمية فهو تلميذ تلميذه أبي بكر محمد بن الحلاوي»[١].

٤ـ ابن الجَوزي[٢] (٥٠٩ ـ ٥٩٧هـ):

هو الشيخ العلامة، الحافظ، المفسر، شيخ الإسلام، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. ينتهي نسبه إلى خليفة المسلمين الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه[٣].

ولد في بغداد سنة (٥٠٩هـ) ونشأ فيها وتعلم حتى برع في كثير من الفنون والعلوم، وصار شيخ وقته، وواعظ زمانه.

وكان مولده بدرب حبيب ـ محلة ببغداد ـ و توفي أبوه وهو صغير لا يتجاوز الثالثة من العمر، فقامت على رعايته وكفالته أمه وعمته، وكانت عمته جاهدة حريصة على تعليمه وتحفيظه، فحملته عند ترعرعه إلى مسجد أبي الفضل بن ناصر، فاعتنى به وأسمعه الحديث[٤]. وهكذا أخذ يتدرج ويتقدم في العلوم حتى نضج واكتمل وبرع، ومالت نفسه إلى الوعظ منذ صغره، فلهج به وهو مراهق، ووعظ الناس وهو صبي.

وبدأ مسيرته العلمية سنة (٥١٦هـ)، وقد تحدث هو بنفسه عن تلك البداية في مقدمة مشيخته فقال:

«حملني شيخنا ابن ناصر إلى الأشياخ في الصغر، وأسمعني العوالي، وأثبت

---

(١) الذيل ١/ ٣٦٠، المنهج الأحمد ٣/ ٢٩٦.

(٢) اختلف في هذه النسبة إلى ماذا تكون؛ فقيل: إلى محلة بالبصرة تعرف باسم «الجوزة»، وقيل: إلى شجرة الجوز، وذلك أنه كانت بداره في واسط جوزة، لم يكن بواسط جوزة سواها. السير ٢١/ ٣٧٢، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤٠٠.

(٣) السير ٢١/ ٣٦٥، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩.

(٤) السير ٢١/ ٣٦٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤٠١.

سماعاتي كلها بخطه، وأخذ لي إجازات منهم. فلما فهمت الطلب كنت ألازم من الشيوخ أعلمهم، وأوثر من أرباب النقل أفهمهم، فكانت همتي تجويد العُدد لا تكثير العدد. ولما رأيت من أصحابي من يؤثر الاطلاع على كبار مشايخي ذكرت عن كل واحد منهم حديثاً»[1].

وكانت بغداد إلى ذلك الوقت لا تزال عاصمة العلم يجتمع فيها الجهابذة في كل فن، فكان ذلك نعمة على ابن الجوزي وفضلاً من الله، إذ إنه لم يحتج إلى أن يرحل في طلب العلم، فالشيوخ بين يديه تزخر بهم بغداد في كل فن، فجعل يختار منهم الأعلم والأفهم، ومع هذا الانتقاء فقد حصلت له مشيخة حافلة تنوف على الثمانين شيخاً[2]، ومن أشهر هؤلاء الشيوخ:

- أبو بكر الدينوري الحنبلي، وهو شيخه في الفقه والخلاف والجدل والأصول.
- القاضي أبو الحسين بن أبي يعلى الفراء. وهو شيخه في الفقه.
- أبو حكيم النهرواني. وهو شيخه في الفقه أيضاً.
- أبو الحسن بن الزاغوني. أخذ عنه الفقه والوعظ.
- سبط ابن الخياط. وهو شيخه في القرآن.
- أبو منصور الجواليقي. وهو شيخه في اللغة والأدب.

فهؤلاء الأئمة اجتمعوا على تكوين ثقافة ابن الجوزي وتعاونوا على تثقيف قلبه وعقله ولسانه، وانضاف إلى ذلك ما كان متوفراً بين يديه من الكتب التي كانت موقوفة على المدارس آنذاك، إلى جانب حصافة في الذهن وحذاقة في الفكر وذاكرة عجيبة تحفظ ما يستودع فيها. وكان يثابر على طلب العلم بنهمة لا تنقطع.

وهكذا حتى جاءت مرحلة النضج سريعة مبكرة، فصار الفتى شيخاً مصنفاً وهو في ريعان شبابه، فقد صنف وعمره لا يتجاوز السابعة عشرة[3]، وكان شيخه وشيخ الحنابلة في وقته؛ أبو حكيم النهرواني، قد أسند إليه إعادة دروسه في المدارس التي كان يتولاها[4].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤٠١.

(٢) السير ٢١/ ٣٦٦، الذيل ١/ ٤٠١.

(٣) الذيل ١/ ٤٠٠.

(٤) الذيل ١/ ٤٠٤.

ونبغ ابن الجوزي في كثير من الفنون والعلوم، له المشاركة الواسعة، فكان بحراً في التفسير، علاّمة في السِّير والتاريخ، موصوفاً بحسن الحديث ومعرفة فنونه، فقيهاً، عليماً بالإجماع والاختلاف، جيد المشاركة في الطب، ذا تفنن وفهم وذكاء وحفظ واستحضار، وإكباب على الجمع والتصنيف، مع التصوّن والتجمل، وحسن الشارة ورشاقة العبارة، ولطف الشمائل، والأوصاف الحميدة، والحرمة الوافرة عند الخاص والعام[1].

وقد أورث لنا ابن الجوزي مكتبة لا يزال الزمان يتحدث بها إلى اليوم في كثرتها وتنوعها، كشف عنها بالتفصيل مطبوعاً ومخطوطاً ومفقوداً الأستاذ عبد الحميد العلوجي، فبلغ (٥٧٤) عنواناً، المطبوع منها (٦٦)، والمخطوط منها (١٦٦) عنواناً، والباقي مفقود[2].

ومن تلك المصنفات الكثيرة والمتنوعة نجد مجموعة تختص بخدمة الفقه الإسلامي والمذهب الحنبلي في أصوله وفروعه.

وإليك جريدة بأسماء بعض تلك الكتب مع وضع علامة (ط) أمام المطبوع، وعلامة (خ) أمام المخطوط، وعلامة (ف) أمام المفقود.

١ـ أحكام النساء. (ط).

٢ـ الإنصاف في مسائل الخلاف. (ف).

٣ـ إيثار الإنصاف وآثار الخلاف. (خ).

٤ـ تعظيم الفتوى (خ).

٥ـ تقرير القواعد وتحرير الفوائد. (خ).

٦ـ الدلائل في منثور المسائل (ف).

٧ـ السر المصون في الفرائض. (ف).

٨ـ العدة في أصول الفقه (ف).

---

(١) السير ٢١/ ٣٦٧.

(٢) مؤلفات ابن الجوزي، لعبد الحميد العلوجي، ط. الكويت.

٩ـ فتوى فقيه العرب . (ف) .

١٠ـ الفرائض للوازم الفقه . (ف) .

١١ـ فضائل الفقه . (ف) .

١٢ـ لغة الفقه . (ف) .

١٣ـ المَذهب الأحمد في فقه الإمام أحمد . (خ) .

١٤ـ المُذْهَب في المَذْهَب . (ف) .

١٥ـ المعتمد في الأصول . (ف) .

١٦ـ المنفعة في المذاهب الأربعة . (ف) .

١٧ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول . (خ) .

١٨ـ التحقيق في أحاديث التعليق . (ط) .

١٩ـ عمدة الدلائل في مشهور المسائل . (ف) .

٢٠ـ المسائل المفردة . (ف) .

٢١ـ الخواتيم . (خ) .

٢٢ـ مناقب الإمام أحمد بن حنبل (ط) .

ولئن لم يكن ابن الجوزي . قد تخصص في خدمة المذهب الحنبلي ، كما تخصص القاضي أبو يعلى وأمثاله ، فإنه كان إماماً في الوعظ قدوة في الزهد والورع ، يجتمع على مجلسه الألوف ، وأوقع الله له في القلوب القبول والهيبة . وهو من هذا الجانب ، بالإضافة إلى ما خلف من كتب ، وتولى من المدارس ، وعلّم من الطلاب ، وتخرج على يديه من أمثال الحافظ عبد الغني وموفق الدين المقدسيين ، كان بذلك كله مفخرة للحنابلة ، فلتة من الزمان رمى الله بها المبتدعة في بغداد وقطع دابرهم بما كان له من الحجة ، والمنزلة عند السلطان[1] .

توفي رحمه الله ببغداد سنة (٥٩٧هـ) .

---

(١) الذيل ٤٠٣ـ٤٠٥ .

وبعد، فهؤلاء الأربعة الذين عرفنا بهم: أبو يعلى، وأبو الخطاب، وأبو الفتح، وأبو الفرج، هم أساطين المذهب الحنبلي في بغداد خلال قرنين من الزمن (الخامس والسادس).

وهذا لا يعني الغض من شأن غيرهم، كابن عقيل وابن الزاغوني، وأبي حكيم النهرواني، وغيرهم، وهم كثر، ذلك لأن المقصود من هذا البحث هو بيان المسار العام للمذهب، دون الترجمة لأعيانه وفقهائه.

والحقيقة أن المذهب أخذ يتناقص في بغداد بعد ابن المنيّ، الذي يعتبر نقطة انعطاف في تاريخه، وجعل يتقوى في حرّان والشام على وجه الخصوص، كما تنوه كلمة ابن رجب السابقة في ترجمة ابن لمنّي.

ولا يخفى أن بغداد كانت موطناً للمذهب الشافعي، ولا ريب فقد كانت المساجلات بين المذهبين تقوم من حين إلى آخر في شأن المناظرات الفقهية تارة، وفي شأن العقيدة وأصول الدين تارة أخرى، والسبب في ذلك أن كثيراً من الشافعية كانوا على مذهب الأشعري في الاعتقاد، فكانت تقع الواقعات بينهم وبين الحنابلة بسبب الخلاف في مسائل الصفات وأخبارها على وجه الخصوص.

ومن تلك المساجلات ما وقع بين ابن القشيري والشريف أبي جعفر، تلميذ القاضي أبي يعلى، وكانت الخلافة إذ ذاك في جانب الحنابلة، والوزارة في جانب الشافعية إلا أن الوزير كان في تلك الأيام قويا نافذاً أمره[1].

بالإضافة إلى ذلك كانت المعتزلة مستمرة الوجود هي الأخرى في عاصمة الخلافة، وكان الحنابلة بالمرصاد في مواجهتها، ودحض شبهها، ومع ذلك فقد كاد يقع بعض كبار رجالاتهم في شركها في أول نشأتهم العلمية، فقد كان ابن عقيل (٥١٣هـ) يتردد في أول أمره على ابن الوليد وابن التبان شيخي المعتزلة، وكان يقرأ عليهما علم الكلام سراً، ثم استدرك على نفسه بعد ذلك وأعلن توبته من تلك الأباطيل[2].

---

(١) تفصيل هذه الواقعة في ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩، والبداية والنهاية ١٢/ ١١٥ (حوادث سنة ٤٦٩هـ). ومع هذا فقد كانت العلاقة بين الحنابلة والشافعية جد طيبة في الناحية الفقهية. ذيل الطبقات ١/ ١٤٧-١٥٦.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤.

وكانت الحنابلة تُتهم بصفة متكررة على أنهم مجسمة مخالفون لما يعتقده علماء الإسلام وأئمته، ولم يكونوا يرضون بهذه التهمة العظيمة والفرية الكبيرة، التي تطعن عليهم في أصل الدين وصميمه، فكانوا يردون بأبلغ الردود على ذلك، ويجابهون الخصوم بأسنة الأقلام وقوارع الحجج.

ويذكر المؤرخون أن السلطان جلال الدولة لما دخل إلى بغداد، ومعه وزيره نظام الملك سنة ٤٨٢هـ، قال النِّظام: أريد أن أستدعي بهم - يعني الحنابلة - وأسألهم عن مذهبهم، فقد قيل: إنهم مجسمة، فانبرى ابن عقيل لذلك وتصدى للرد عليه، وكان خلاصة ما أعد لهم من الحجة أن يقول لهم: نحن نقلد فيما نعتقد من اعتقادات الإمام أحمد ابنَ حنبل، الذي أجمعت الأمة على أنه إمام السنة وحامل لوائها، فإن طعن أحد علينا فليطعن عليه[1].

وقد كانت علاقة الحنابلة بالخلافة العباسية جيدة على وجه العموم خلال هذه الفترة، ومن أجل ذلك تقلدوا عدة مناصب في القضاء والوزارة، وعملوا في بعض السفارات، وأشرفوا على إدارة المدارس والمكتبات. ولا يسعنا المجال في إيراد تلك التقاليد لئلا نخرج عن الصدد، وبإمكان أي منا أن يطلع على ذلك من خلال تواريخ الوزراء والقضاة والمدارس والمكتبات في بغداد. وإننا لنقرأ على سبيل المثال في ترجمة عبد العزيز بن دُلَف البغدادي أنه: «ولي نظر خزانة الكتب بمسجد الشريف الزيدي، ثم خزانة كتب التربة السلجوقية، ثم صرف عنها، ثم أعيد إليها»[2].

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٥٠.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٨.

المبحث الثاني

المذهب في حَرّان

هذه البلدة تتميز بحسن موقعها الجغرافي، فإنها قريبة من بغداد نسبياً، كما أنها كانت ملتقى الطرق المؤدية إلى الشام والروم والموصل في نفس الوقت، ولا ريب أن الذاهب والجائي من تلك البلدان يتعرف عليها وعلى أهلها، كما يتعرف أهلها عليه.

فتحها أمير المؤمنين عمر بنُ الخطاب رضي الله عنه بواسطة أميره عياض بن غنم، وكانت قبل الإسلام موطناً للصابئة عبدة النجوم[1].

فلا غرو أن تسهل الرحلة على الحرانيين إلى عاصمة العلم والحضارة الإسلامية بغداد، فيتعلموا من هناك، ثم يعودوا علماء دعاة إلى الله عز وجل بألسنتهم وأقلامهم.

وكان في عداد هؤلاء المتعلمين من تفقه على المذهب الحنبلي وتلمذ لأصحابه البغداديين. وإننا لنجد في «المقصد الأرشد» لابن مفلح قائمة بأسماء الحرّانيين تقارب الأربعين عالماً.

فمن جملة هؤلاء الرجال:

أبو الفتح عبد الوهاب ابن جلبة البغدادي، ثم الحراني، تلميذ القاضي أبي يعلى ونائبه على قضاء حرّان، المقتول شهيداً في فتنة الرافضة التي كان يقودها مسلم بنُ قريش العقيلي، حاكم الموصل آنذاك، وذلك سنة ٤٧٦هـ[2].

قال ابن أبي يعلى: «قدم بغداد من ثغر حَرَّان، قاصداً لمسجد الوالد السعيد، وطالباً لدرس الفقه، فتفقه عليه، وكتب كثيراً من مصنفاته، وكان يلي القضاء

---

(١) معجم البلدان، لياقوت، ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) البداية والنهاية ١٢/ ١٢٤، المنهج الأحمد ٢/ ٤١٧.

بحران من قبل الوالد السعيد، كتب له عهداً بولاية القضاء بحران. وكان ناشراً لمذهبنا داعياً إليه في تلك الديار، وكان فقيهها وواعظها وخطيبها ومدرسها»[1].

وهذا يدل على أنه صاحب الفضل والسبق في نشر المذهب هناك، وأنه خدم المذهب الحنبلي من خلال: القضاء، والفتوى، والوعظ والخطابة، والتدريس، والتأليف.

ومن تأليفاته القيمة:

اختصار «المجرد» الذي صنفه شيخه أبو يعلى، و«رؤوس المسائل» و«أصول الفقه» و «أصول الدين» و «النظام بخصال الأقسام» [2].

والذي يتراءى لنا من سياقة تراجم حنابلة حرّان، أن هذه البلدة كانت خالصة لهم، لا ينازعون فيها، فكانت مقاليد القضاء والفتوى مسندة إليهم، ففي ترجمة فتيان بن مياح (٥٦٦هـ ظناً) قال ابن رجب[3]:

«وتفقه بمذهب الإمام أحمد، وعاد إلى بلده، فأفتى ودرّس به إلى أن مات». وفي ترجمة حامد بن محمود (٥٧٠هـ) قال[4]: «شيخ حرّان وخطيبها ومفتيها ومدرسها».

ونقل عن الشيخ ناصح الدين ابن الحنبلي أنه قال فيه: «كان شيخ حرّان في وقته، بنى نور الدين محمود المدرسة في حَرّان لأجله، ودفعها إليه، ودرس بها، وتولى عمارة جامع حرّان، فما قصر فيه».

وفي ترجمة فخر الدين ابن تيمية (٦٢٢هـ) نجد: «شيخ حَرَّان وخطيبها.. ولي الخطابة والإمامة بجامع حرّان، والتدريس بالمدرسة النورية. وبنى هو مدرسة بحران أيضاً. قال الناصح ابن الحنبلي: انتهت إليه رئاسة حَرَّان، وله خطبة الجمعة، وإمامة الجامع، وتدريس بالمدرسة النورية، وهو واعظ البلد، وله القبول من عوام البلد، والوجاهة عند ملوكها»[5].

---

(١) الطبقات ٢/ ٢٤٥.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٤٣.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣١٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٣٢.

(٥) المصدر السابق ٢/ ١٥١-١٥٢.

وعلى وجه العموم، فقد كانت العلاقة جد طيبة بين حنابلة حَرَّان، وبين الدولة النورية، وكان من نتيجة ذلك أن ولوهم الشؤون القضائية والفتوى والخطابة وإدارة المدارس والتدريس.

إن المتتبع لتراجم الحنابلة ليجد كثافة واضحة من الحرّانيين في القرن السابع على وجه الخصوص، مما يدل على ازدهار المذهب هناك خلال هذا القرن، ولا أوضح ولا أدل على ذلك من أن أسرة ابن تيمية (عبد السلام وعبد الحليم وأحمد) قد كان لها أثر عظيم في هذا الشأن، وفي هذا القرن على وجه الخصوص، ولذلك فإننا ننوه بشيء من التعريف بهذه الأسرة، وكشف اللثام عن شيء من جهودها في خدمة المذهب الحنبلي في حَرَّان.

آل تيمية وجهودهم في خدمة المذهب الحنبلي:

جدّ هذه الأسرة[1] هو: أبو القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي. ينتهي نسبهم إلى بني نمير. ولقب محمد بـ«تيمية» ، قيل: لأنه حج على درب تيماء فرأى هناك طفلة اسمها تيمية، وكانت امرأته حاملاً، فجاء وقد وضعت بنتاً، فقال: تيمية، لما رأى من شبهها بتلك الطفلة، فلقب بذلك. وقيل: إن أم محمد هذا كانت تسمى: تيمية، وكانت واعظة[2].

نشأت هذه الأسرة بحران، ثم انتقلت إلى دمشق الشام بسبب غارة التتار، وكانت عدة أسر أخرى قد هاجرت في تلك الغارة، وكان أحمد بنُ عبد الحليم تقي الدين في ذلك الوقت لم يتجاوز السابعة من عمره.

وقد كان أبوه عبد الحليم (٦٨٢هـ) وجده عبد السلام (٦٥٢هـ)، من علماء حرّان المشهورين، قبل الهجرة إلى الشام.

كان عبد السلام أبو البركات فقيهاً إماماً مقرئاً، محدثاً مفسراً أصولياً، نحوياً.

نشأ نشأته الأولى في حرّان وتلقى العلوم الأولية فيها، ثم رحل إلى بغداد على

---

(١) يمكن الاطلاع على مشجرة هذه الأسرة في مقدمة تحقيق «المنهج الأحمد» ١/ ٥٨.

(٢) ذيل الطبقات ٢/ ١٦١، وهامش «المقصد الأرشد» ٢/ ٤٠٧.

ما كانت عليه سنة الطلب والتدرج العلمي في ذلك الوقت. تلمذ على يدي أبي بكر الحلاوي تلميذ القاضي أبي يعلى. وكانت بغداد في ذلك الوقت قد دخلت في طور التخصص العلمي، فلكل فن شيخه المختص فيه، فكان يأتي الطالب إليها فيأخذ القراءات على فلان، والخلاف على فلان، والعربية على فلان، والفرائض على فلان، والجبر والمقابلة على فلان... وهذا الذي حصل مع عبد السلام ابن تيمية(١).

وكانت نتيجة ذلك أن فاض على بلاده وغيرها بتلك العلوم، قال الحافظ عز الدين الشريف: «حدث بالحجاز، والعراق، والشام، وبلده حرّان، وصنف، ودرّس، وكان من أعيان العلماء، وأكابر الفضلاء ببلده، وبيته مشهور بالعلم والدين والحديث»(٢).

ولما رآه جمال الدين ابنُ مالك صاحب «الألفية» في النحو، أعجب به وبفقهه، وقال: «أُلين للشيخ المجد الفقه كما أُلين لداود الحديد»(٣).

وقال الذهبي: «كان الشيخ مجد الدين معدوم النظير في زمانه، رأساً في الفقه وأصوله، بارعاً في الحديث ومعانيه، له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير، وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وبَعُد صيته، وكان فرد زمانه في معرفة المذهب، مفرط الذكاء، متين الديانة، كبير الشأن»(٤).

وكان المجد ينشر العلم في حَرَّان من خلال المدرسة النورية التي تولى مشيختها بعد وفاة ابن عمه الفخر ابن تيمية سنة ٦٢٢هـ، فلا ريب كان شيخاً لعدة تلاميذ هناك. ومنهم ولده شهاب الدين عبد الحليم على وجه الخصوص، وابن تميم صاحب «المختصر».

وبالإضافة إلى التعليم، فقد صنف المجد عدة تصنيفات، منها:

«أطراف أحاديث التفسير» رتبها على السور معزوة، و«أرجوزة في علم القراءات»،

---

(١) السير ٢٣/ ٢٩٣، وذيل الطبقات ٢/ ٢٥٠.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٥١.

(٤) نقله عنه ابن رجب في ذيل الطبقات ٢/ ٢٥٢، وإننا لنجد مصداقاً لقول الذهبي في وجود هذا العَلَم مترجماً في طبقات المفسرين وطبقات القراء فضلاً عن طبقات الفقهاء.

و«الأحكام الكبرى» في عدة مجلدات، و«المنتقى من أحاديث الأحكام»، وهو الكتاب المشهور، انتقاه من الأحكام الكبرى[1]، و«المحرر في الفقه»، و« منتهى الغاية في شرح الهداية» بيض منه أربع مجلدات كبار إلى أوائل الحج، والباقي لم يبيضه، و«مسودة» في أصول الفقه، زاد فيها ولده عبد الحليم، ثم حفيده أبو العباس، طبعت بعنوان«المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية. و«مسودة في العربية» على نمط المسودة في الأصول.

ويعتبر كتاب «منتقى الأخبار» ـ وقد احتوى على (٥٠٢٩) حديث ـ مرجعاً من المراجع الأساسية في أحاديث الأحكام التي اعتمد عليها الأئمة على وجه العموم، وفقهاء الحنابلة على وجه الخصوص، وإن بعض الأحاديث التي نزلت درجتها إلى حد الضعف، وعمل بها الحنابلة وتركوا القياس لأجلها، مذكورة في كتابه، وربما أخلى ابن حجر كتاب «بلوغ المرام» من بعضها.

كما نجده يعلق في بعض الأحيان على الأحاديث تعليقاً خفيفاً أو طويلاً. ففي التعليق على حديث أنس في نبع الماء من بين أصابع رسول الله ﷺ، قال المجد: «وفيه تنبيه على أنه لا بأس برفع الحدث من ماء زمزم، لأن قصاراه أنه ماء شريف مستشفى، متبرك به، والماء الذي وضع رسول الله ﷺ يده فيه بهذه المثابة[2]». وقال في عقيب حديث آخر لأنس في باب الدخول في الماء بدون إزار: «وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير إزار. وقال إسحاق: هو بالإزار أفضل، لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما ـ وقد قيل لهما وقد دخلا الماء وعليهما بردان ـ فقالا: إن للماء سكاناً[3]».

وأما «المحرر» فهو الكتاب الذي بنى عليه علماء المذهب من بعده، واعتمدوا على ترجيحاته وتحريراته، بالإضافة إلى «شرح الهداية» الذي يُحتمل أن يكون أصلاً للمحرر، فإن منهج «المحرر» ومنهج «الهداية» منهج واحد[4].

---

(١) كذا قال ابن رجب والعليمي، لكن لم نر إشارة إلى ذلك في مقدمة «المنتقى»، فقد قال فيها: «هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء الإسلام عليها، انتقيتها من صحيحي البخاري ومسلم، ومسند الإمام أحمد بن حنبل...». والله أعلم.

(٢) المنتقى ١/٦، طبعة حامد الفقي، المكتبة التجارية، ١٩٣١.

(٣) المصدر السابق ١/١٥٨.

(٤) المدخل، لابن بدران، ص٤٣٣.

وبالجملة فقد سبق كلام ابن رجب في ترجمة ابن المنّي : أن العلماء وإلى وقته لم يزالوا يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ والكتب إلى المجد والموفق ابن قدامة . فالعمدة في معرفة الصحيح والراجح في المذهب الحنبلي عند اختلاف الشيوخ في ذلك إلى هذين الإمامين[1] .

وأما عبد الحليم (٦٨٢هـ) فله هو الآخر أثر كبير في القيام بنشر العلم بحرّان قبل رحلته إلى الشام ، وإنما اختفى نوره ـ كما قالوا ـ بين ضوء الشمس ونور القمر ، أعني : ولده أبا العباس ووالده عبد السلام ، فإن فضائله وعلومه انغمرت بين فضائل أبيه وابنه وعلومهما .

قرأ المذهب على أبيه ، فلما أتقنه وصار في درجة الإمامة فيه ، تسلّم مقاليد التدريس والإفتاء ، والتصنيف ، وصار شيخ البلد بعد أبيه خمسة عشرة سنة قبل أن يهاجر إلى الشام سنة ٦٦٧هـ ، بالإضافة إلى ذلك كان خطيب حرّان وحاكمها ، وكان إماماً محققاً لما ينقله[2] .

وقد خدم المذهب من خلال هذه المنابر ، بالإضافة إلى أنه أنجب شيخ الإسلام أبا العباس فكان والده وشيخه بآن واحد ، «والولد من كسب أبيه» كما ورد في الترمذي وغيره ، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

ولما قدم عبد الحليم إلى الشام مع أسرته ، سكن بدار الحديث السكرية ، واستلم مشيختها ، وكان له كرسي خاص به في الجامع الأموي يتكلم عليه عن ظهر قلبه ، فلما توفي خلفه ولده أحمد في هذا المجلس[3] .

* * *

(١) الفروع مع تصحيحه ١/ ٥٠ ، والإنصاف ١/ ٢٥ .
(٢) ذيل الطبقات ٢/ ٣١١ .
(٣) الدارس في تاريخ المدارس ، للنعيمي ، ١/ ٧٤ .

المبحث الثالث

المذهب في بلاد الشام

تعتبر الشام ـ وقلبها النابض دمشق ـ رائدة للحضارة الإسلامية، ومعقلاً للعلم، ومثابة للعلماء منذ فجر التاريخ الإسلامي الذي بزغ بفتح الصحابة لها واستيطان كثير منهم فيها، ثم اتخذها خلفاء بني أمية عاصمة للخلافة ومركزاً لإدارة شؤون الدولة الإسلامية. وورثت حضارة الرومان البائدة فهذبتها بتهذيب الإسلام وحضارته السائدة، فصنعت هناك الأمجاد، وارتفع صرح العلوم والمعارف عالياً خفاقاً، فأخذت الرحلات من طلاب العلم تشق طرقها إلى ذلك المعقل الزاخر من كل مشرق ومغرب.

وكان العلم في بلاد الشام في القرون الأولى والأزمنة المتقدمة يُتلقى عن طريق حلقات المساجد وفي بيوت العلماء، وكان لمسجد بني أمية أثر فعال في هذا المضمار من أول يوم. ثم إنه تحول بعد أربعة قرون أو خمسة إلى مؤسسات علمية مستقلة، فبنيت دور لتحفيظ القرآن الكريم وتلقينه، ودور لرواية الحديث الشريف وسماعه، ودور مشتركة بين هذا وذاك. كما أنشئت مدارس لتعليم الفقه ونشره بمختلف مذاهبه، فعرفت دمشق عدداً من المدارس للشافعية وأخرى للحنفية وأخرى للمالكية ورابعة للحنابلة.

وأوقفت الأوقاف لبناء تلك الدور والمدارس وتعميرها، والنفقة على تسييرها، وعلى من يقوم عليها من الشيوخ والنظار ومن يؤمُّها من الطلاب(1). ومن تلك

---

(1) يعتبر العلامة عبد القادر النعيمي الدمشقي (٩٢٧هـ) صاحب الفضل في السبق إلى تدوين أسماء تلك الدور والمدارس وتجريدها، بالإضافة إلى إحصاء مدارس الطب والخوانق والتكايا والزوايا والربط والمساجد منذ القرن الخامس حتى القرن العاشر للهجرة، وذلك في كتابه الشهير (الدارس في تاريخ المدارس)، فكان ذلك الكتاب شاهداً حياً ومرآة جلية تعكس المستوى الثقافي على مدى خمسة قرون.

ثم جاء الشيخ عبد القادر ابن بدران الدوماني الدمشقي فألف كتابه المعروف بـ «منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» فعمل ما عمل النعيمي، وأضاف المدارس والمعاهد العلمية التي أنشئت بعد القرن العاشر، ونبه على ما بقي من تلك الآثار المجيدة إلى اليوم.

كما يعتبر كتاب «القلائد الجوهرية» لابن طولون الدمشقي الصالحي معلمة أخرى بما كشف من مدارس الصالحية ومكتباتها ومساجدها وآثارها العلمية والخيرية المجيدة.

المدارس والمعاهد العلمية تخرج كبار الحفاظ والمقرئين والفقهاء والمؤرخين. كما أوقفت الكتب على بعض تلك المدارس والدور وأنشئت لها خزائن وعُيِّن لها نُظَّار، إلى جانب تأسيس دور مستقلة للكتب، واشتهر ذلك في العهد المملوكي خاصة، ولا يزال بعضها باقياً إلى اليوم، كالظاهرية والعادلية. وكان أثر تلك المكتبات والخزائن واضحاً في المؤلفات التي أثرى بها الشاميون المكتبة الإسلامية، فإن مؤلفاتهم كانت تتميز بالكثرة والتنوع، وتكثير المصادر للكتاب الواحد.

وجاء المذهب الحنبلي إلى بلاد الشام في أواسط القرن الخامس الهجري، وتركز بعد ذلك شيئاً فشيئاً، حتى قوي وازدهر في دمشق وما حولها من القرى والضواحي التابعة لها، والمدن والأعمال التي كانت ترتبط بها آنذاك ارتباطاً عضوياً، وتتصل بها اتصالاً سياسياً وعلمياً، كعسقلان ونابلس وبعلبك وبيت المقدس.

وصارت الشام منذ أواسط القرن السادس معقلاً وريثاً لبغداد في حمل راية المذهب الحنبلي، والعناية به، وإثرائه بالتدريس والتأليف والفتوى والشرح والتنقيح.

ولعل الضعف الذي لحق هذا المذهب في بغداد في نهاية القرن السادس، إنما مرده إلى النهضة القوية التي أخذت تشق طريقها في دمشق على أيدي المقادسة، فأخذت الأنظار تتوجه إليهم، وتضرب إليهم أكباد الإبل، والطلاب يتجمعون هناك ويؤسسون المدارس. وسنعود إلى ذلك بعد قليل إن شاء الله.

ويرجع الفضل الأول في نشر هذا المذهب في بلاد الشام إلى الفقيه الزاهد، شيخ الشام في وقته، أبي الفرج عبد الواحد الشيرازي، ثم المقدسي (٤٨٦هـ)، فإنه كان هو وذريته خَدَمَة المذهب الحنبلي في الشام. قال ابن رجب: «وللشيخ رحمه الله ذرية، فيهم كثير من العلماء، نذكرهم إن شاء الله تعالى في مواضعهم من هذا الكتاب، يعرفون ببيت ابن الحنبلي»(١).

---

(١) ذيل الطبقات ١/ ٧١.

وهذه الأسرة ترجع في نسبها إلى الصحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه(١).

تفقه أبو الفرج على القاضي أبي يعلى ببغداد، ثم قدم الشام، فسكن ببيت المقدس، فنشر مذهب الإمام أحمد فيما حوله، ثم أقام بدمشق فنشر المذهب، وتخرج به الأصحاب.

وكما نشر فقه أحمد في ربوع الشام، فقد نشر أصوله الاعتقادية ومذهبه السَّني هناك، وكان ذلك قد سبب له عدة وقائع مع الأشاعرة، قال ابن أبي يعلى: «وكانت له كرامات ظاهرة ووقعات مع الأشاعرة، وظهر عليهم بالحجة في مجالس السلاطين ببلاد الشام»(٢).

وجاء ولده من بعده، وهو شرف الإسلام عبد الوهاب، الذي وقف المدرسة الحنبلية الشريفية في دمشق وراء الجامع الأموي(٣)، وقد توالى على المشيخة فيها كثير من ذريته، وعلى رأسهم حفيده عبد الرحمن الملقب ناصح الدين، والشهير بـ«ابن الحنبلي» المتوفى سنة ٦٣٤هـ. وهو تلميذ أبي الفتح ابن المَنِّي البغدادي في الفقه، والعكبري في اللغة وعلومها.

وشارك الناصح في فتح بيت المقدس مع صلاح الدين الأيوبي رحمه الله، وكان يستفتيه في كثير من المسائل(٤). وتولى التدريس بعدة مدارس بدمشق، منها: مدرسة جده المشَار إليها آنفاً، وقد بَنَت له الصاحبة ربيعة خاتون مدرسة خاصة به بجبل قاسيون(٥)، وانتهت إليه رئاسة المذهب بعد وفاة الموفق ابن قدامة المقدسي سنة ٦٢٠هـ.

---

(١) ذيل الطبقات ١/ ٦٨. كانت قلة الحنابلة في بلاد الشام سبباً في نسبة الناس إياهم إلى هذا المذهب كما ينسب الإنسان إلى قبيلته أو بلده، فيقال لأحدهم: «فلان الحنبلي». فلما هاجر المقادسة إلى دمشق وبنوا مدينة الصالحية اختفت هذه النسبة لكثرة عددهم ومشاركتهم في القضاء والفتوى ومشيخة المدارس والشهادة ونظارة الأوقاف.

(٢) الطبقات ٢/ ٢٤٨.

(٣) الدارس في تاريخ المدارس ٢/ ٦٤. وقد ذكر أسماء من درس فيها مع تراجمهم.

(٤) ذيل الطبقات ٢/ ١٩٤.

(٥) الدارس، ٢/ ٧١، ٧٩، ٨٢.

المقادسة وجهودهم

ونعني بالمقادسة تلك الأسرة المباركة التي تسمى «آل قدامة» على وجه الخصوص، ثم الأسر التي تبعتها في الهجرة والتحقت بها، فكونوا المجتمع الجديد بصالحية دمشق.

وهي أسرة فلسطينية الأصل، دمشقية الدار، قد كان لها الأثر الواضح والنور اللائح في سماء تاريخ التراث الإسلامي بعامة، والفقه الحنبلي على وجه الخصوص، خلال العصر المملوكي، سواء بكثرة من ظهر فيها من العلماء، أو باستمرار نشاطها العلمي على مدى عدة قرون (ما بين أواسط القرن السادس والحادي عشر الهجريين).

والجد الأعلى لهذه الأسرة هو: قُدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي. وكان من أهل قرية جَمَّاعيل (أو جمَّاعين) على القرب من نابلس في القرن الخامس الهجري.

وكان أول لقاء بين فقهاء الحنابلة وبين هذا الجد في أرض بيت المقدس، ذلك اللقاء الذي كان مع ناشر المذهب الحنبلي في الشام، أبي الفرج الشيرازي (٤٨٦هـ) المتقدم.

ويروي لنا الموفق قصة ذلك اللقاء المبارك، فيقول:

«كلنا في بركات الشيخ أبي الفرج... لما قدم الشيخ أبو الفرج إلى بلادنا من أرض بيت المقدس تسامع الناس به، فزاروه من أقطار تلك البلاد. فقال جدي قدامة لأخيه: تعال نمشي إلى زيارة هذا الشيخ، لعله يدعو لنا. فزاروه، فتقدم إليه قدامة، فقال له: يا سيدي، ادع لي أن يرزقني الله حفظ القرآن. فدعا له بذلك، وأخوه لم يسأله شيئاً، فبقي على حاله»(١).

(١) ذيل الطبقات ١/ ٧١. بتصرف.

وكان محمد بن قدامة، ثم ابنه أحمد، ثم حفيده محمد أبو عمر، خطباء جمّاعيل حين غزا الفرنجة الصليبيون فلسطين سنة ٤٩٢هـ (١٠٩٩م). وقد عاشوا مع فلاحي الريف الفلسطيني في إقطاع الأمراء الفرنجة.

وتمثلت مقاومة آل قدامة في المزيد من التمسك بالدين والتقوى، حتى كان أبناء القرى يجتمعون إليهم في خطب الجمعة، وكان لأقوالهم صدى طيب في نفوسهم، بسبب ما يعانونه من اضطهاد الإقطاع الفرنجي الذي كان يتقاضاهم الجزية أضعافاً مضاعفة، ويؤذي الناس بالضرب والحبس وقطع الأرجل. وحين تنبه الفرنجة لنشاط الشيخ أحمد، وعزموا على قتله هرب إلى دمشق[1].

وكانت تلك الهجرة المباركة في سنة ٥٥١هـ، وكانت دمشق قد صارت قبل سنتين فقط من ذلك التاريخ لنور الدين محمود بن زنكي، الذي اشتهر يومذاك بالجهاد والتقوى. وقد رافق الشيخ أحمد في هجرته بعض أقربائه، فلما استقروا في ظاهر دمشق (في مسجد أبي صالح خارج باب توما)، بعث فأحضر أسرته وسائر الأقرباء. وقد لحق بهم فيما بعد كثيرون من جمّاعيل والقرى المحيطة بها (الجمّاعيليات)، وانتسبوا جميعاً فيما بعد إلى القدس، فصاروا يسمون: المقادسة.

وضاق المسجد بعد ثلاث سنوات باللاجئين، وكثرت عليهم المصاعب والأمراض المميتة[2]، والمشاكل بسبب عددهم ومذهبهم الحنبلي (وقد كان أكثر سكان دمشق شافعية آنذاك). فارتاد لهم أبو عمر منزلاً آخر في سفح جبل قاسيون المطل على دمشق، وبنى داراً سميت «دير الحنابلة»، وهي اليوم «جامع الحنابلة»[3].

ومنذ سنة ٥٥٤هـ بدأ تاريخ جديد لآل قدامة، والبقعة التي نزلوها من قاسيون ـ وقد سميت «الصالحية» باسم سكنهم القديم في جامع أبي صالح ـ والمذهب الحنبلي الذي كان يحمله هؤلاء المقادسة.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ٣/ ٥٠٤، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، القلائد الجوهرية ١/ ٦٧، ط٢، ١٩٨٠.

(٢) القلائد الجوهرية ١/ ٧٦، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٥٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٨٠-٨١.

توفي الشيخ أحمد بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ . وابنه أبو عمر محمد هو الذي بنى مجد الجماعة ، ورسم لها خط الحياة العلمية الذي ظلت عليه في القرون التالية . فقد بنى لنفسه مدرسة عرفت بـ«المدرسة العمرية»[١] على ضفة نهر يزيد في سفح الجبل ، وآثارها لا تزال باقية إلى اليوم ، وظل يعمل على التدريس فيها طوال نصف قرن ، إلى أن توفي سنة ٦٠٧هـ .

وقد أدت زيادة الطلبة إلى قيام مدرسة أخرى بناها ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، صهر أبي عمر ، على باب دير الحنابلة لتكون دار حديث للغرباء ، ووقف عليها كتبه[٢] .

خلال ذلك أخذت سمعة آل قدامة في التقى ، وسمعة مدرستهم في العلم ، تنتشران ، وأخذ تلاميذهم في القرآن والحديث والفقه يتكاثرون . وكانت الأموال والأوقاف والهبات بالمقابل تتدفق على الجماعة المقدسية[٣] ، والمدرستين ، والأبنية القائمة حول دير الحنابلة ، فتحولت البقعة إلى بلدة كاملة العمران ذات أسواق ، ومنازل وسكان ومساجد[٤] .

وإذا كان آل قدامة قد أعطوا هذا المركز الكثير من جهودهم الفكرية ، فإن ما لقوه من التشجيع الكبير والاحترام والتكريم ، دفعهم بالمقابل إلى المزيد من العمل والإنتاج والاندفاع على مدى أيام الدولة النورية ، فالصلاحية ، فالعادلية .

ولم يكن آل قدامة في هذا الجهد كله وحدهم ، فإن نجاحهم كان قد أغرى منذ الأيام الأولى مجموعة من الأسر الحنبلية القريبة لهم في جمّاعيل وما حولها بالهجرة إليهم على توالي السنين ، والدخول في نشاطاتهم العلمية نفسها ، وبرز منهم كما برز

---

(١) القلائد الجوهرية ١/ ٢٤٨ ، الدارس ٢/ ١٠٠ .

(٢) وتسمى دار الحديث الضيائية المحمدية ، وهي غير المدرسة الضيائية المحاسنية ، القلائد الجوهرية ١/ ١٣٠ ، والدارس ٢/ ٩١ .

(٣) القلائد الجوهرية ١/ ٨٢.

(٤) صبح الأعشى ٤/ ٩٤ وفيه وصف العمران الكائن آنذاك على ضفاف نهر بردى ، ووصف مدينة الصالحية .

من آل قدامة وبتأثيرهم، عدد من العلماء، يرتبطون بآل قدامة بالروابط العائلية المتفاوتة. وقد حملوا مثلهم لقب «المقادسة». وأبرز تلك الأسر خمس:

١- آل عبد الهادي، وجدهم يوسف بن محمد بن قدامة، شقيق أحمد المهاجر الأول إلى دمشق.

٢- بنو سرور بن رافع الجماعيليين، ويرتبطون بآل قدامة برابطة المصاهرة.

٣- بنو عبد الواحد بن أحمد السعدي، وهم أصهار لآل قدامة.

٤ و٥- أسرة راجح، وجماعة ممن يحملون نسبة المرداوي، وبينهما وبين آل قدامة روابط قرابة عائلية.

من جهة أخرى اجتذب آل قدامة بحركتهم العلمية النشطة، وسمعتهم الدينية، علماء الحنابلة من: حرّان، وبغداد، ونابلس، وبعلبك، وغيرها إلى دمشق، فجاؤوها، وشاركوا في جهود المركز الحنبلي الصالحي، وذيوع شهرة دمشق العلمية.

ومن أبرز هؤلاء، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ) المجتهد المشهور الذي عرفنا بأسرته في السابق، وأبناء مفلح المقدسيون، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المسندين والحفاظ المحدثين، والفقهاء والقضاة من أصحاب المذاهب الأخرى[1].

وأدى تأثير المركز الصالحي من جهة ثانية إلى تصدير المذهب الحنبلي إلى مصر، وبعلبك وغيرهما. وقام في نابلس فرع من بني سرور (أولاد نعمة) خرّج ـ بعد تحرير فلسطين من الفرنجة ـ عدداً من العلماء الحنابلة، ناظروا أقرباءهم في الشام، وإن لم يحظوا بالتألق نفسه. وقد استمر نشاط هذه الجماعة العلمية في نابلس حتى أواسط القرن الثامن الهجري.

وكانت النتيجة التي حصلت من جهود المقادسة ومن اتصل بهم في الشام: أن دخل عدد كبير من العلماء الذين أنجبوهم في سجلات التاريخ.

إن مجموع العلماء الذين ظهروا من آل قدامة والأسر المتصلة بهم، ممن ذكرتهم كتب التراجم ليزيدون في العدد على (١١٠) شيخ، منهم قرابة النصف من آل قدامة فقط (أسرة

(١) تفصيل ذلك في القلائد الجوهرية ٢/ ٣٨٧ـ٥٠٧.

أحمد وابنه أبي عمر ٥٢ اسماً) وحوالي الربع من بني سرور بفرعيهم الشامي والنابلسي (٢٦) اسماً و(١٤) اسماً من آل عبد الهادي و(١٢) اسماً من آل عبد الواحد. والبقية من أسرة راجح ومن المرداوويين.

وتتضمن هذه الأسماء عدداً من النساء العالمات، فقد مس النشاط العلمي نساء البيت القدامي أيضاً، وأدخلهن في الجو العام لعلوم الحديث، والفقه، وسمع عليهن عدد من علماء العصر[1].

ومن أبرز علماء آل قدامة والأسر المتصلة بهم:

- عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور (٥٤١ ـ ٦٠٠هـ) ومؤلفاته تزيد على ٤٥ عنواناً.

- موفق الدين عبد الله بن أحمد (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ) صاحب «المغني» و«الكافي» و«المقنع» التي هي عمدة علماء الحنابلة من بعده.

- ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد (٥٦٩ ـ ٦٤٣هـ) وكان محدث عصره، وهو صاحب الفضل في كتابة تاريخ المقادسة.

- شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي (٦٠٣ ـ ٦٧٦هـ) قاضي قضاة مصر.

- عائشة بنت عيسى بن الموفق.

- فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد (٥٧٥ ـ ٦٩٠هـ) الذي حدَّث ستين سنة، وصار مسند عصره كله.

- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٤هـ ـ٧٤٤هـ) وله ٥٨ مؤلفاً.

- عائشة بنت محمد بن عبد الهادي[2] (٧٢٣ ـ٨١٦هـ).

---

(١) الموسوعة الفلسطينية ٣/ ٥٠٦، ومقدمة تحقيق «النعت الأكمل»، ص١٠، دار الفكر.

(٢) القلائد الجوهرية ٢/ ٣٩٩.

نتائج جهود المقادسة

ولا شك في أن آل قدامة، ومن ارتبط بهم من الأسر العلمية قد تركوا في تاريخ الفترة التي عاشوها أثرهم الواضح في النواحي التالية[1]:

١ـ أسهموا في إشاعة النماذج المثلى للعلم والتقوى في تلك العصور، بما عرف عنهم من السلوك الديني والزهد. وتمثل الاحترام العام لهم في رعاية الحكام لمكانتهم، ومبالغة الناس في تكريمهم.

٢ـ امتد تأثيرهم في المدى الزماني عدة قرون، وفي المدى المكاني من الصالحية ودمشق إلى ضواحي الشام (دوما والرحيبة والضمير)، ثم إلى بعلبك، وقراهم في جمَّاعيل، وإلى نابلس، والقدس، ومصر، والإسكندرية، وحرَّان، وأربيل، وبغداد.

٣ـ قدموا لنظام الحكم المملوكي أعداداً كثيرة من رجال القضاء والإفتاء وأصحاب الوظائف الدينية.

٤ـ تركوا تراثاً واسعاً من المؤلفات في الفقه الحنبلي، وكتب التراجم والحديث وعلوم القرآن واللغة، وكان إسهامهم الأساسي في بلورة الفقه الحنبلي.

٥ـ جمعوا مجموعة واسعة من الكتب المخطوطة، ما تزال بقاياها من ثروة المكتبة الظاهرية بدمشق، وكتبوا منها بخطوطهم الآلاف.

٦ـ أسهموا في تلك العصور في تعليم المرأة حتى ظهرت منهم عدة نساء عالمات.

المقادسة نماذج حية في الالتزام العملي بالإسلام:

كان المقادسة نماذج حية في الالتزام التام بالإسلام فقها وتفقهاً وعلماً وعملاً، حتى إنه لا يكاد يجاريهم أحد أو يبلغ ما بلغوا من الشأو.

وكان الشيخ أبو عمر محمد بن أحمد، أخو موفق الدين، وواقف «المدرسة العمرية»

---

(١) مقدمة الشيخ الدهمان لكتاب «القلائد الجوهرية»، ص ٩-١٢.

قدوة صالحة لإخوته وذريتهم من بعدهم، فكان لا يكاد يسمع بجنازة إلا حضرها، ولا بمريض إلا عاده، ولا جهاد إلا خرج فيه. وكان يقرأ في الصلاة في كل ليلة سُبُعاً مرتلاً، ويقرأ في النهار سُبُعاً بين الظهر والعصر، وكانت التزاماته اليومية بالصلاة والدعاء والأذكار تملأ وقتاً طويلاً من الليل والنهار. وكان يزور القبور كل جمعة بعد العصر، ولا ينام إلا على وضوء، ولا يترك غسل الجمعة، ولا يخرج إلى الجمعة إلا ومعه شيء يتصدق به، وكان يحمل همَّ أصحابه، ومن سافر منهم تفقد أهله، وكان يتفقد الأشياء النافعة مثل النهر والسقاية، وغير ذلك مما فيه نفع للمسلمين[1]. وكان أخوه الموفق يقول: هو شيخنا، ربَّانا وأحسن إلينا، وعلمنا وحرص علينا، وكان للجماعة، كالوالد يقوم بمصالحهم، وهو الذي هاجر بنا، وسفَّرنا إلى بغداد، وبنى الدير... إلخ[2].

أشهر الفقهاء الشاميين الذين خدموا المذهب:

لقد ازدهر المذهب الحنبلي وتبلور تبلوراً دقيقاً على أيدي علماء الشام، ولا يزال المرجع والمعول على جهودهم إلى يومنا هذا. ولتجلية هذه الحقيقة والكشف عن مكنونها نعرف بأشهر من كان له منة في ذلك، مع التركيز على إبراز الجوانب التي تخدم بحثنا هذا من تراجمهم.

فمن أولئك الأفذاذ:

- موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠هـ):

كان من المهاجرين مع أبيه وإخوته من جمَّاعيل إلى دمشق، ومنها رحل إلى بغداد مرتين، كانت الأولى مع ابن خاله عبد الغني، تعلم الفقه والزهد من الشيخ عبد القادر الجيلي. فلما توفي، انتقل الموفق إلى حلقة أبي الفتح ابن المنّي، فتعلم منه فقه المذهب، والفقه المقارن، وأصول الفقه، حتى برع في تلك الفنون، وتمكن منها، فتمهد له الطريق إلى شرح «مختصر الخرقي» الذي كان يحفظه منذ صغره، فبدأ في تأليف الموسوعة الموسومة بـ«المغني» في حدود سنة ٥٧٦هـ، فأتمه بتوفيق الله تعالى وقرأه عليه بعض تلامذته.

---

(١) ذيل الطبقات ٢/ ٥٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٧.

ومع أنه شرح فيه الخرقي إلا أن الكتاب يعد كتاب المسلمين عامة، يرجع إليه المتخصص وغير المتخصص، والحنبلي وغير الحنبلي، فكان بحق فيه الغَناء لمن حازه عالماً ومتعلماً.

ثم ألف كتابه «المقنع» الذي صار المتن المقرر للحفظ عند الحنابلة، فرتبه ترتيباً جديداً جيداً، فاق به «مختصر الخرقي»، فعَمَد إليه ابن أخيه أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الجمَّاعيلي، فشرحه، وكانت مادة هذا الشرح: «الشرح الكبير» [1] مأخوذة من «المغني».

ثم ألف كتاب «الكافي»، فجعله واسطة بين «المغني» و«المقنع»، إذ عرض فيه المذهب عرضاً وسطاً بين الإطالة والاختصار.

وعلى وجه العموم، فإن الموفق كان موفقاً في تأليفاته، لا يقلد غيره، بل يتبع أسلوباً خاصاً به، مما يدل على تمكنه واستقلاليته، وبلوغه درجة الاجتهاد. قال الحافظ ابن رجب: وانتفع بتصانيفه المسلمون عموماً، وأهل المذهب خصوصاً، وانتشرت واشتهرت بحسن قصده، وإخلاصه في تصنيفه، ولا سيما كتاب «المغني» فإنه عظم النفع به، وأكثر الثناء عليه[2].

وقال ابن بدران: راعى موفق الدين في مؤلفاته أربع طبقات، فصنف «العمدة» للمبتدئين، ثم ألف «المقنع» لمن ارتقى عن درجتهم، ولم يصل إلى درجة المتوسطين، فلذلك جعله عريا عن الدليل والتعليل، غير أنه يذكر الروايات عن الإمام، ليجعل لقارئه مجالاً إلى كدّ ذهنه، ليتمرن على التصحيح، ثم صنف للمتوسطين «الكافي»، وذكر فيه كثيراً من الأدلة، لتسمو نفس قارئه إلى درجة الاجتهاد في المذهب، حينما يرى الأدلة، وترتفع نفسه إلى مناقشتها، ولم يجعلها قضية مسلّمة، ثم ألّف «المغني» لمن ارتقى درجة عن المتوسطين، وهناك يطلع قارئه على الروايات، وعلى خلاف

---

(١) وقد وفق الله لتحقيقه مع أصله «المقنع» ومعهما كتاب «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» لعلاء الدين المرداوي، والذي وضعه أيضاً على كتاب «المقنع». فَضُم «المقنع» و«الشرح الكبير» ومعهما «الإنصاف» في كتاب فصارت موسوعة فقهية عظيمة النفع في اثنين وثلاثين مجلداً.

(٢) ذيل الطبقات ٢/ ١٤٠. وقد سبقت الإشارة إلى أن عمدة الحنابلة من جهة الكتب والشيوخ على الموفق والمجد ابن تيمية.

الأئمة، وعلى كثير من أدلتهم، وعلى ما لهم وما عليهم من الأخذ والرد، فمن كان فقيه النفس حينئذ، مرَّن نفسه على السمو إلى الاجتهاد المطلق، إن كان أهلاً لذلك، وتوفرت فيه شروطه، وإلا بقي على أخذه بالتقليد، فهذه هي مقاصد ذلك الإمام في مؤلفاته الأربعة[١].

ولم يقتصر الشيخ في تصنيفاته على الفقه، بل له تصانيف متنوعة[٢] حسنة على كثرتها، تخدم المذهب الحنبلي في الفروع والأصول، بالإضافة إلى الحديث واللغة والزهد والرقائق، وفي العقيدة وأصول الدين، وهذه الأخيرة وصفت بأنها: «في غاية الحسن، أكثرها على طريقة أئمة المحدثين، مشحونة بالأحاديث والآثار بالأسانيد، كما هي طريقة الإمام أحمد وأئمة الحديث. ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، ولو كان بالرد عليهم، وهذه طريقة أحمد والمتقدمين، وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره»[٣].

وتصنيفاته المتنوعة تدل على تمكنه من كثير من الفنون، واختصاصه وتبريزه في عدة علوم، حتى إن أبا الفتح ابن المنّي -وهو شيخه في الفقه- اقترح عليه أن يبقى في بغداد لحاجة البلد إليه، وذكر الضياء المقدسي في الكتاب الذي خصصه لسيرة الموفق ومناقبه، أنه إمام في تسعة فنون: القرآن وتفسيره، والحديث ومشكلاته، والفقه، والخلاف (الفقه المقارن)، والفرائض، والأصول، والنحو، والحساب، والنجوم السيارة ومنازلها[٤] (علم الفلك).

بالإضافة إلى تصنيف الكتب، فقد كان الشيخ دائباً في جمع الطلاب وتعليم التلاميذ، وإن أبرز من تخرج على يديه ابن أخيه شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر قاضي القضاة في زمانه.

---

(١) المدخل، ص٤٣٣ - ٤٣٤.

(٢) قائمة أسماء مؤلفاته في: ذيل الطبقات ٢/ ١٣٩، المنهج الأحمد ٤/ ١٥٤، السير ٢٢/ ١٦٨.

(٣) ذيل الطبقات ٢/ ١٣٩، المنهج الأحمد ٤/ ١٥٤.

(٤) المقصد الأرشد ٢/ ١٧.

ـ شمس الدين ابن مفلح (٧١٢ ـ ٧٦٣هـ):

تعتبر أسرة آل مفلح من الأسر العلمية الحنبلية الشهيرة التي وفدت إلى دمشق واستقرت بالصالحية، وحملت راية العلم هناك، فتقلد علماؤها مناصب القضاء، والفتوى، والتدريس، والإمامة، والخطابة، والوعظ، والحسبة، وغير ذلك من المناصب.

وأصل هذه الأسرة من رامين، قرية من القرى التابعة لنابلس الفلسطينية، ولا يعرف متى كان انتقال هذه الأسرة إلى دمشق، ولعل ذلك راجع إلى أنه ليس لها هجرة كبيرة جماعية، كهجرة المقادسة من آل قدامة المقدسيين.

ويعتبر شمس الدين محمد بن مفلح أكبر رجال هذه الأسرة والجد الأعلى لها في بلاد الشام[١]. ولد برامين، وقدم إلى دمشق فأخذ العلم عن مشاهير علمائها آنذاك، وعلى رأسهم شيخ الإسلام المجاهد تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحرّاني رحمه الله تعالى، وكان يقول له: ما أنت ابن مفلح، أنت مفلح[٢]. وكان ابن القيم قرينه في الطلب، ولم يمنعه ذلك من الاستفادة منه والشهود له بالفضل والعلم، فقد كان يراجعه في مسائل ابن تيمية واختياراته، وقال لقاضي القضاة موفق الدين الحجّاوي سنة ٧٣١هـ: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب أحمد من ابن مفلح[٣].

وإذا كان ابن مفلح شيخ الحنابلة في وقته، فلا ريب أن يكون الشيوخ قد اعتمدوا عليه في النقل والتصحيح وسائر الأعمال التي عرفت في تلك الفترة. نجد ذلك واضحاً من خلال تأليفاته القيمة، وما قيل فيها، ولا سيما كتابه الشهير في الفقه، والذي يعرف به، وهو كتاب «الفروع»، فكثيراً ما نقرأ أو نسمع: ابن مفلح صاحب «الفروع»، وما ذلك إلا لشهرة الكتاب وكثرة الاعتماد عليه والرجوع إليه.

قال علاء الدين المرداوي في مقدمة «تصحيح الفروع»:

«أما بعد، فإن كتاب الفروع ـ تأليف الشيخ الإمام العالم العلاّمة أبي عبد الله محمد ابن مفلح ـ أجزل الله له الثواب وضاعف له الأجر يوم الحساب ـ من أعظم ما صنف في

---

(١) التعريف بهذه الأسرة في مقدمة تحقيق كتاب «المقصد الأرشد» للدكتور عبد الرحمن العثيمين.
(٢) المقصد الأرشد ٢/ ٥١٩.
(٣) المصدر السابق ص٥١٩.

فقه الإمام الرباني ؛ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، قدس الله روحه ، ونوّر ضريحه ، نفعاً ، وأكثرها جمعاً ، وأتمها تحريراً ، وأحسنها تحبيراً ، وأكملها تحقيقاً ، وأقربها إلى الصواب طريقاً ، وأعدلها تصحيحاً ، وأقومها ترجيحاً ، وأغزرها علماً ، وأوسطها حجماً ، قد اجتهد في تحريره ، وتصحيحه ، وشمّر عن ساعد جده في تهذيبه وتنقيحه ، فحرر نقوله ، وهذب أصوله ، وصحح فيه المذهب».

إلى أن قال : «ومرجع الأصحاب في هذه الأيام إليه وتعويلهم في التصحيح والتحرير عليه ، لأنه اطلع على كتب كثيرة ، ومسائل غزيرة ، مع تحرير وتحقيق ، وإمعان نظر وتدقيق ، فجزاه الله أحسن الجزاء ، وأثابه جزيل النعماء»[١].

وقال في مقدمة «الإنصاف» :

«واعلم أن من أعظم هذه الكتب نفعاً ، وأكثرها علماً وتحريراً ، وتحقيقاً ، وتصحيحاً للمذهب ، كتاب«الفروع» ، فإنه قصد بتصنيفه تصحيح المذهب وتحريره وجمعه»[٢].

والعلاء المرداوي قد توفي سنة ٨٨٥هـ ، وهو لا يكيل المدح جزافاً ، فإنه عني بتصحيح «الفروع» بل بتصحيح المذهب كله ، كما يعلم من كتابه «الإنصاف» ، وبالتالي نستطيع أن نستخلص من كلمته الآنفة مسألتين مهمتين :

الأولى : أن كتاب «الفروع» أغنى عن الكتب التي سبقته ، إلى حد كبير ، وأنه لم يصنف كتاب يساميه أو يقاربه حتى نهاية القرن التاسع . وهكذا بقي عمدة الحنابلة في الدراسة والتدريس والإفتاء ، إلى أن جاء العلامة تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي المصري الشهير بابن النجار ، فوضع كتاب «منتهى الإرادات» و«شرحه» فانتقل الناس إليه ، وعولوا عليه[٣] ، ومع ذلك فغالب استمداده من «الفروع»[٤].

الثانية : أن ابن مفلح يعد مصحح المذهب ومحرره وجامعه ، لكن ليس ذلك الجمع الذي قام به الحسن بن حامد أو الخلال من قبله ، بل هو جمع ملخص من الكتب التي

---

(١) تصحيح الفروع ، المطبوع مع «الفروع» ١/ ٢٢-٢٣ ، عالم الكتب ، ١٩٦٧ .

(٢) الإنصاف المطبوع مع المقنع والشرح الكبير ١/ ٢٣ ، دار هجر ، ١٩٩٣ .

(٣) السحب الوابلة ، لابن حميد ، ص٨٥٥ ، ط . مؤسسة الرسالة ، وتقديم الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع لكتاب «منتهى الإرادات» .

(٤) المدخل ، لابن بدران ، ص٤٤٠ .

اجتمعت لديه في ذلك العصر من مطولات ومختصرات، ومتون وشروح، ومجردات ومقرونات بأدلتها، ومذهبيات وخلافيات. ومن هنا يظهر لنا قيمة هذا العالم ومنزلته في الفقه الحنبلي، بل في الفقه الإسلامي المقارن، حتى قيل فيه: إنه لا يعلم أحد في زمنه في المذاهب الأربعة له محفوظات أكثر منه[1]، وإن القارئ لكتابه «الفروع» ليجد مصداق هذا الكلام واضحاً جلياً.

ـ علاء الدين المرداوي (٨١٧ ـ ٨٨٥هـ):

يعتبر علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، فاتحة المتأخرين من الحنابلة[2]، ورأسهم ورئيسهم، خرج من بلاده مَرْدَا الفلسطينية في سن الشباب، فسكن الخليل بقصد تعلم القرآن، ثم توجه إلى دمشق التي كانت آنذاك ـ وصالحيتها على وجه أخص ـ قد حلت محل بغداد في احتضان العلم والعلماء، وكادت تنقطع الرحلة إلا إليها.

تفقه العلاء على الشيخ تقي الدين ابن قندس البعلي، شيخ الحنابلة في وقته، فبرع وفضل في فنون من العلوم، وتدرج حتى انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي. وصار قوله حجة في المذهب، يعمل به، ويعول عليه في الفتوى والأحكام في جميع مملكة الإسلام[3].

عمل المرداوي في نيابة القضاء مدة طويلة، فكان ذلك تجربة ميدانية لما تعلم من علم، ثم فُتح عليه في التأليف، فألف كتباً كثيرة[4]، وعلى رأس تلك التأليفات ثلاثة كتب تكون حجر الزاوية، وهي في جملتها وضعت خصيصاً لتصحيح الخلاف، وهي:

ـ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف.

ـ التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع.

ـ الدر المنتقى والجوهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق في الفروع.

---

(١) المقصد الأرشد ٢/ ٥١٩.

(٢) وذلك أن متأخري الأصحاب اصطلحوا على تقسيم علماء المذهب الذين اشتهروا بالتأليف فيه إلى ثلاث طبقات زمانية: المتقدمون: وخاتمتهم الحسن بن حامد (٤٠٣هـ)، والمتوسطون: وخاتمتهم البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ)، والمتأخرون: وفاتحتهم العلاء المرداوي. المدخل المفصل ١/ ٤٥٥.

(٣) المنهج الأحمد ٥/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٤) جريدة الكتب التي أمكن التعرف عليها مع التعليق المناسب في مقدمة تحقيق «الإنصاف» المطبوع مع «المقنع» و«الشرح الكبير»، ص١٩.

وسلك المؤلف منهجاً دقيقاً في تأليف هذه الكتب الثلاثة، وفي ربط العلاقة بينها ربطاً متيناً:

فأما «الإنصاف» فقد وضعه على «المقنع» للموفق ابن قدامة، و«شرحه» لابن أخيه شمس الدين، نظراً لأهمية هذين الكتابين، فكان صنيع المرداوي إذن مع «المقنع» إكمالاً وتتميماً للشرح الكبير، حيث اهتم بمواضع الخلاف في المذهب، واستطاع عن طريق مكتبته الحافلة[1] أن يبين رأي كل مؤلف أو إمام، والمنقول عن الإمام أحمد، والمنصوص عليه، وماذا يرجح كل مصنف أو مؤلف مع ذكر كتابه، وكان عمله هذا توثيقاً للمذهب، وجمعاً لأقوال علمائه، وبذلك استغنى مقتنيه عن الرجوع إلى مصادر كثيرة[2].

وأما «التنقيح» فهو اختصار للإنصاف، ليقرأه المتوسط والمستعجل.

وأما «الدر المنتقى» أو«تصحيح الفروع» فهو كتاب عمل فيه ما عمل في «الإنصاف» تقريباً، وكانت مادته الأساسية في عمله في هذا الكتاب، هي «الإنصاف»، فقد قال في مقدمة «تصحيح الفروع»: «. . . ولكن أعاننا على ذلك توفيق الله تعالى لنا على إكمال كتابنا المسمى بـ«الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، وتصحيحه، فإن غالب المسائل التي في المذهب مما أطلق الأصحاب فيها الخلاف، أو بعضهم تتبعتها فيه، وصححت ما يسر الله تعالى علينا تصحيحه، فجاء بحمد الله تعالى وافياً بالمراد في معناه، فبذلك هان علينا ما قصدنا فعله في هذا الكتاب وما أردناه»[3].

---

(١) السحب الوابلة، ص٧٤٢. ط. الرسالة.

(٢) مقدمة تحقيق «الإنصاف» المطبوع مع المقنع والشرح الكبير، ص٢٢.

(٣) الفروع، مع تصحيحه، ١/ ٢٥.

ويعتبر ابن تيمية وابن القيم وابن رجب من أبرز علماء الإسلام، وأشهر حنابلة الشام، فكان ينبغي التنويه بأعمالهم والإشادة بمآثرهم في هذا لموضع، ولكنهم لما أُفردوا بالكتابة والدراسة لم يُتطرق إليهم هنا تفادياً للتكرار.

فعلى سبيل المثال كتب عن ابن القيم الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ثلاثة كتب:

- ابن القيم وآثاره وموارده.
- التقريب لفقه ابن القيم.
- التقريب لعلوم ابن القيم.

=

حالة المذهب الحنبلي بعد المقادسة

لقد تألق نجم النشاط العلمي والعملي الذي عرفته الشام على أيدي المقادسة نحو أربعة قرون متتالية، ثم إن المذهب الحنبلي أخذ في التناقص والتراجع في تلك البلاد، وبدأ مساره في الانحدار في مطلع القرن العاشر، واستمر يتناقص إلى يومنا هذا، حيث لم يبق من البيوتات الحنبلية التي تعنى بهذا المذهب الجليل في دمشق وضواحيها - فيما نعلم - إلا بيت الشيخ أحمد الشامي الدوماني المتوفى سنة ١٤١٣هـ.

وقد وصف الشيخ عبد القادر ابن بدران تلك الحالة التي آل إليها المذهب الحنبلي في الشام في زمانه بعبارة رقيقة تثير الأشجان، وتقشعر منها الأبدان، فقال: «تعلم أيها الفاضل الألمعي أن الخوض في هذا البحر[1] الزاخر صعب المسلك، بعيدُ المرمى، خصوصاً في هذا الزمان المعاند للعلم وأهله، حتى رماهم في سوق الكساد، ونادى عليهم بالحرمان، فأنى لمثلي أن يجول في هذا الميدان، ويناضل أولئك الفرسان؟ مع أنه تمضي علي الشهور، بل الأعوام، ولا أرى أحداً يسألني عن مسألة في مذهب الإمام أحمد، لانقراض أهله في بلادنا، وتقلص ظله منها، فلذلك أصبح اشتغالي بغير الفقه من العلوم، وإن اشتغلت به، فاشتغالي إما على طريقة الاستنباط، وإما بمراجعة كتب الأئمة على اختلاف مذاهبهم»[2].

ويصف لنا حالة المدرسة الشيخية العمرية الشهيرة، وما آلت إليه من الخراب، بعد أن كانت عامرة بنفائس المخطوطات ونوادر الكتب، فضلاً عن المشهورات، فيقول في كتابه «منادمة الأطلال»:

« هي موجودة بالصالحية مشهورة معمورة بالجدران، لا ظل فيها للعلم ولا أثر،

= وقُدِّمت رسالة جامعية، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عن الحافظ ابن رجب بعنوان: ابن رجب وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف، قدمها عبد الله بن سليمان الغفيلي، وقدمت رسالة أخرى في الأزهر عنه أيضاً، بعنوان: ابن رجب فقيهاً، قدمها محمد بن حمود الوائلي.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد كتب عنه من لا يحصى كثرة، ويعد كتاب «ابن تيمية» للشيخ أبو زهرة من أجمع وأوسع الدراسات في هذا الموضوع.

(١) الإشارة إلى موضوع العقد السابع من كتابه «المدخل» وهو: ذكر الكتب المشهورة في المذهب.

(٢) المدخل ص ٤٢٣.

يسكنها قوم من ذوي المتربة، ويمر بها نهر يزيد، وداخلها مدرسة لطيفة، وبها ما يقرب من تسعين خلوة، وقد كان بها خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين. . . . وكذلك لعبت أيدي المختلسين في أوقافها فابتلعوها، هذه حالتها اليوم»(1).

وهذه سنة الله في خلقه، فإن دوام الأحوال من المحال، ولا يكمل شيء في هذه الدنيا الفانية، إلا وفي كماله إيذان ببداية النقص، وكما يقول أبو البَقَاء الرَّنْدي في رثاء الأندلس بعد سقوطها في أيدي الصليبيين(2):

لكلِّ شيءٍ إذا ما تمَّ نقصانُ ... فلا يُغرَّ بطيب العيش إنسانُ

هي الأمورُ كما شاهدتُها دولٌ ... من سرَّهُ زمنٌ ساءته أزمانُ

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن القيام بالتدريس والتأليف والفتوى في هذا المذهب قد تسلسل في الأسر الحنبلية؛ كبني مفلح الرامينيين، وآل الحجاوي، وآل المرداوي وغيرهم، إلى عهود متأخرة.

كما أننا نجد تألقاً لعدد من كبار الحنابلة عرفتهم الشام خلال الأربعة قرون المتأخرة من أمثال:

الجمال يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الصالحي (841هـ ـ 909هـ) الشهير «بابن المِبْرَد»؛ الذي كان جبلاً في العلم، وفرداً من أفراد العالم، عديم النظير في التحرير والتقرير(3). والذي اشتهر كعصريِّه سميِّه الجلال السيوطي (911هـ) بكثرة التصنيف والتأليف، فقد فاقت مؤلفاته الخمس مئة ما بين رسالة صغيرة وكتاب كبير، في فنون كثيرة: الحديث، والفقه، والأصول، والتراجم، وغير ذلك(4).

ومن أشهر مؤلفاته في الفقه الحنبلي:

- مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة الأحكام.
- الدر النقي في حلِّ ألفاظ الخرقي.

---

(1) منادمة الأطلال ص 244.

(2) نفح الطيب 4/ 487.

(3) النعت الأكمل ص68.

(4) مقدمة تحقيق كتابه «ثمار المقاصد في ذكر المساجد»، لمحمد أسعد طلس، ص 17 وما بعدها.

ومنهم :

شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي المقدسي ثم الدمشقي الصالحي[1] (٨٩٥هـ - ٩٦٠هـ) الذي تفرد في عصره بتحقيق مذهب الإمام أحمد وصار إليه المرجع، ورحل إليه الطلاب من مختلف الأصقاع، وممن رحل إليه وتتلمذ على يديه من علماء نجد :

الشيخ أحمد بن محمد بن مشرّف[2] (١٠١٢هـ)، والشيخ زامل بن سلطان (توفي في أواخر القرن العاشر) الذي كان قاضي الرياض آنذاك[3]، والشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي حميدان المشهور «بأبي جَدّه» (توفي في أواخر القرن العاشر)[4].

كما أن مؤلفاته : «الإقناع لطالب الانتفاع» و «زاد المستقنع في اختصار المقنع» و«حاشية التنقيح» شاعت وانتشرت بين الحنابلة منذ ذلك الوقت، لكثرة ما فيها من الفوائد وحسن السبك، وكان عليها المعول أكثر من غيرها في البلاد النجدية.

وفي القرن الحادي عشر للهجرة تألق عدة مشاهير توالوا على التفقيه في المذهب الحنبلي، منهم :

شمس الدين محمد البلباني[5] (١٠٠٦ - ١٠٨٣هـ) الذي تتلمذ على يد أحمد بن أبي الوفاء المفلحي الصالحي (١٠٣٨هـ) الذي كانت سيرته في الشام تذكّر بسيرة الحسن البصري في زمانه بالبصرة، وهو تلميذ الحجاوي، ومن بيت مفلح المشهور بالعلم الكثير، المعروف بالتصنيف والتأليف بين الكبير والصغير.

ومنهم :

المؤرخ عبد الحي ابن العماد[6] (١٠٣٢ - ١٠٨٩هـ) الدمشقي الصالحي الذي كان معروفاً بكثرة التفتيش والبحث في الخزائن والمكتبات، شارح «غاية المنتهى» للشيخ مرعي ومؤلف «شذرات الذهب في أخبار من ذهب».

---

(١) النعت الأكمل ص ١٢٤، السحب الوابلة ٣/ ١١٣٤.

(٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون ١/ ٥٤٠.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٩٨.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٤٨١.

(٥) النعت الأكمل ص ٢٣١.

(٦) النعت الأكمل ص ٢٤٠.

وفي القرن الثاني عشر برز من علماء الحنابلة في الشام الشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني[1] (١١٨٨هـ) الذي جاء من بلده سفارين ـ وهي إحدى القرى النابلسية ـ إلى دمشق فدرس وتعلم بها ثم عاد إلى بلده فقيهاً جليلاً، ترك ثروة غزيرة من المؤلفات والتصانيف التي كانت في عامتها مبنية على إجابة عن أسئلة وفتاوى في موضوعات مختلفة.

وآخر من تألق نجمه في الشام من الحنابلة هو: الشيخ عبد القادر ابن بدران الدمشقي الدومي، وهو خليق بأن ننوه به وبالتعريف بآثاره.

الشيخ عبد القادر ابن بدران (١٢٨٠ ـ ١٣٤٦هـ)

١ـ اسمه، نسبه، مولده، نشأته:

هو العلاّمة المحقق المحدث الأصولي المتبحر المتفنن الشيخ عبد القادر بن أحمد ابن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد المشهور كأسلافه بابن بدران، السعديُّ الدومي، الدمشقي[2].

ولد في بلدته دوما سنة (١٢٨٠هـ)، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة على يد الشيخ عدنان بن محمد عدس، وذلك في الكتّاب الذي كان يوجد آنذاك في جامع المسْيَد في دوما، ونشأ في بلدته إلى أن أُخرج منها في حدود سنة (١٣٣٨هـ)[3].

٢ـ طلبه للعلم ومشايخه ورحلاته:

تلقى ابن بدران العلم عن جده الشيخ مصطفى[4]، كما أخذ عن شيخه العلامة محمد بن عثمان الحنبلي المشهور بخطيب دوما، وقد تأثر به واستفاد منه طريقة

---

(١) النعت الأكمل ص ٣٠١.

واشتهر في القرن الثالث عشر بيت يعرف بـ «بيت الشطي» في دمشق بإنجاب كثير من العلماء، من أشهرهم محمد جميل الشطي مؤرخ القرن الثالث عشر، وصاحب «مختصر طبقات الحنابلة» الذي اختصر فيه «النعت الأكمل» للغزي، واستمر بعده حتى سنة ١٣٣٩هـ فترجم لمعاصريه.

(٢) منادمة الأطلال ص ٢١، المدخل ص ٤٢، نزهة الخاطر العاطر ص١١.

(٣) علامة الشام عبد القادر بن بدران حياته وآثاره، لمحمد ناصر العجمي، ص٨، ط. دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٦.

(٤) علامة الشام ص ٩.

حميدة[1]، ثم رحل في طلب العلم بعد أخذه عن مشايخ بلدته، فأخذ عن شيخ دمشق ورئيس علمائها سليم بن ياسين العطار الشافعي[2]، والعلامة محمد بن مصطفى الطنطاوي الأزهري، والشيخ علاء الدين عابدين الحنفي، ومفتي الحنابلة الشيخ أحمد بن حسن الشطي، وكذلك الشيخ محمد بن ياسين العطار، والشيخ بدر الدين الحسني[3].

وسافر إلى أوروبا، فزار إيطاليا وفرنسا ثم زار بعض دول المغرب كالجزائر وتونس[4].

وبعد أن استكمل مرحلة التتلمذ واستوى على سوقه في مدة ست سنوات تقريباً عكف على المطالعة بنفسه حتى برع في الكتاب والسنة والأصلين[5]، والمذهب، ومعرفة الخلاف، وسائر العلوم العقلية والأدبية والرياضية[6].

٣- انتقاله إلى المذهب الحنبلي وما كان عليه السلف في الاعتقاد:

كان الشيخ ابن بدران في أول طريقه العلمي شافعي المذهب، ثم مال إلى مذهب الإمام أحمد[1]، وقد أشار إلى ذلك في كتابه «المدخل» فقال: وهذا ما وقع اختيارنا عليه من القول في هذا الموضوع، ليعلم المتبع لمذهب ما لأي معنى اتبعه، ولأي برهان اختاره دون غيره، فلا يكون متبعاً للهوى والتقليد الأعمى الضار، والتعصب الذميم[7].

وكانت مطالعته لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أقامت في نفسه القناعة بأفضلية المذهب الحنبلي[8]، وفي ذلك يقول: «ثم منَّ الله علي فحبب إلي الاطلاع على

---

(١) المدخل ص ٤٨٨.

(٢) علامة الشام ص ١٠.

(٣) المصدر السابق ص ١١-١٣.

(٤) المصدر السابق ص ١٤.

(٥) كثيراً ما تتكرر عبارة: «وبرع في الأصلين» وشبهها في تراجم المتأخرين. والمقصود بالأصلين: أصول الدين وأصول الفقه.

(٦) نبذة من ترجمة ابن بدران في مقدمة كتابه «المدخل» كتبها محمد بن سعيد الحنبلي العماني.

(٧) المدخل ص ١١٠.

(٨) سادت المفاضلة بين الأئمة الفقهاء والترجيح بين مذاهبهم دهراً طويلاً، وأخذت حيزاً واسعاً من تاريخنا الثقافي، وكان ينبغي أن ننظر إلى الأئمة الأربعة على أنهم كلهم أصحاب علم وفضل، وقد بذلوا جهدهم في الوصول إلى الحق، وهم مجتهدون كغيرهم من مجتهدي الأمة، إن أصابوا الحق فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد جزاء اجتهادهم، وكان رائدهم في خلافهم وآرائهم الحق واتباع الدليل، وقد ثبت عن كل منهم قوله: «إذا خالف قولي قول رسول الله ﷺ فالحجة في قول رسول الله، واضربوا بقولي عرض الحائط». ولم يكن منهم تعصب ولا نزاع ولا تعالٍ، بل كان التواضع والاحترام والحب، فجزاهم الله عن المسلمين خيراً.

=

كتب التفسير والحديث وشروحها وأمهات كتب المذاهب الأربعة وعلى مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الحافظ ابن القيم، وعلى كتب الحنابلة، فما هو إلا أن فتح الله بصيرتي وهداني للبحث عن الحق من غير تحزب لمذهب دون مذهب، فرأيت أن مذهب الحنابلة أشد تمسكاً بمنطوق الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومفهومهما، فكنت حنبلياً من ذلك الوقت»[1].

وانتقل إلى العقيدة السلفية المستمدة من معين كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وخرج بذلك من ربقة الكتب التي كانت تُعلّم الفلسفة بدلاً من العقيدة الصافية كـ «الشفا» و«النجاة» و«الإشارات» و «المواقف» و «المقاصد» وغيرها، وقد أفصح عن ذلك كله في مقدمته لكتاب «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»[2].

٤- معرفته بالمذهب الحنبلي:

وعلى الرغم من أن الشيخ ابن بدران لم ينشأ في بيت من البيوتات التي توارثت فقه الإمام أحمد، فإنه بعد انتقاله من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنبلي أخذ يتضلع من أصول هذا المذهب وفروعه، ويتعرف على طبقات علمائه ومؤلفاتهم حتى أحكم المعرفة به، وصنف كتابه «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» الذي أبان فيه عن اطلاع واسع على كتب الحنابلة وآرائهم في مختلف الفنون، فإذا تحدث عن عالم أو عن كتاب تحدث حديث من قرأه وخبره وتتبع آراءه وعرف مزاياه، فهو لا يعتمد على ما ينقل في

= وإن حصلت ميزات لبعضهم على بعض فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وهو أمر لا يستدعي إقامة سوق التعصب والانتصار لإمام على آخر، وترتيبهم في المفاضلة ليس ديناً يجب على الأمة معرفته والالتزام به، بل يجب على الأمة معرفة ما كانوا عليه من فضل وعلم، والأدلة التي استندوا إليها في آثارهم، والقول الحق الذي هو حكم الله وشرعه في حق الناس للعمل به وتطبيقه.

وما يثار من بعض متبعة المذاهب ومقلدتهم من تعصب ونزاع ومفاضلة بينهم وتقليد أعمى قد يؤدي إلى ترك الحق الموافق لما جاء عن الله سبحانه وعن رسوله، لمجرد أن إمامه لم يقله، إن هذا يعتبر أمراً يجب الحذر منه، والابتعاد عنه، فلم يكن في صحابة رسول الله ﷺ ولا سلف الأمة الصالح وأئمتها المعتبرين، فيجب التنبه لذلك، والاقتداء بالسلف الصالح الذين اقتدوا برسولنا ﷺ.

(١) نبذة من ترجمة ابن بدران في مقدمة «المدخل» ص (أ).

(٢) ص ٤٢-٤٣.

الكتب عن مذهب أحمد وعلمائه وكتبهم، بل جمعها ودرسها، فحديثه حديث صاحب الخبرة. ويبدو أنه تيسر له من كتب الحنابلة ومخطوطاتهم ما لم يتيسر لغيره، ومن هنا كان خاتمة الحنابلة بالشام، بل يكاد يكون أعلم الناس في عصره بكتب الحنابلة ومزاياهم في مختلف العلوم، من الأصول والفقه والحديث والتفسير، وغير ذلك.

وانتسابه إلى المذهب الحنبلي لم يشغله عن التعرف على المذاهب الأخرى والتفقه فيها، وإن كلامه على الأصول التي دونها أصحاب الإمام أحمد في كتابه «المدخل» ليكشف عن دراية واسعة بما هو مقرر عند المذاهب الأخرى من الآراء والمذاهب الأصولية.

والحق أن الرجل كان موسوعي الاطلاع، مشاركاً في الفنون، ذا نزعة استقلالية في الرأي المعتمد على الدليل، يرغب في معرفة الأدلة والاستنباط منها والاعتماد عليها وينحى على التقليد والمقلدين باللائمة والنقد.

٥ ـ صفاته وثناء العلماء عليه:

كان الشيخ ابن بدران ذا صفات علمية وخلقية حمدت بين العلماء، أثنى عليها كثير من الفضلاء، فمن ذلك:

● قال عنه خير الدين الزركلي ـ وهو من تلاميذه ـ: فقيه أصولي حنبلي، عارف بالآداب، والتاريخ..... كان حسن المحاضرة كارهاً للمظاهر، قانعاً بالكفاف، لا يعنى بملبس ولا مأكل، يصبغ لحيته بالحناء، وربما ظهر أثر الصبغ على أطراف عمامته. ضعف بصره قبل الكهولة، وفُلِجَ في أعوامه الأخيرة. ولي إفتاء الحنابلة[1].

● وقال عنه محمد تقي الدين الحصني: وهو متضلع من العلوم العصرية والفنون الكثيرة، اشتهر في الشعر والتاريخ.. كان سلفي العقيدة، يحب التقشف ويميل طبعه إلى الانفراد عن الناس والبعد عن الأمراء... وله اختصاص في علم الآثار والكتب القديمة، ومعرفة أسماء الرجال ومؤلفاتهم من صدر الإسلام إلى اليوم[2].

---

(١) الأعلام ٤/ ٣٧.

(٢) علامة الشام ص ٣٢؛ نقلاً عن «منتخبات التواريخ لدمشق» ٢/ ٧٦٢-٧٦٣.

• وقال الأستاذ محب الدين الخطيب حين ذكر وفاته في مجلة «الفتح»: وهو ـ أي ابن بدران ـ من أفاضل العلماء. . . . وتلقى العلم عن المشايخ مدة خمس سنوات، ثم انصرف إلى تعليم نفسه بنفسه، فكان من أهل الصبر على التوسع في اكتساب المعارف من العلوم الشرعية والأدبية والعقلية والرياضية، وهو حنبلي المذهب[1].

٦.أعماله وآثاره:

عمل الشيخ ابن بدران عضواً في شعبة المعارف في دوما، وعُين مصححاً ومحرراً بمطبعة الولاية وجريدتها، كما أنه اشترك في عهد الأتراك بتحرير جريدة المقتبس، وكتب في صحف دمشق، كالمشكاة والشام والكائنات والرأي العام[2].

ثم اشتغل بالتدريس والتعليم، فكان يدرس في الجامع الأموي التفسير والحديث والفقه[3]. وولي إفتاء الحنابلة، وانصرف مدة إلى البحث عما بقي من الآثار في مباني دمشق القديمة، فكان أحياناً يستعير سلّماً خشبياً وينقله بيديه ليقرأ كتابة على جدار أو اسماً فوق باب، ومنها جمع مادة علمية وافرة لكتابه «منادمة الأطلال».

وترك الشيخ ابن بدران آثاراً عديدة تمثلت بعدد من التلاميذ؛ الذين صاروا فيما بعد أدباء وعلماء، ورواد أدب وفكر، منهم: المؤرخ الشيخ محمد أحمد الدهمان، والمؤرخ خير الدين الزركلي، وعبد الحليم بن علي بن سماية المغربي، والشيخ عبد الحكيم الأفغاني، والشيخ محمد صالح العقاد، والأديب الشاعر محمد سليم الجندي.

كما تمثلت آثاره بعدد من الكتب المتعددة الفنون، تجاوزت الأربعين مصنفاً[4]، نذكر أهمها:

١ـ تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر.

٢ـ حاشية على أخصر المختصرات للبَلْبَاني.

٣ـ حاشية على شرح منتهى الإرادات.

---

(١) علامة الشام ص ٣٣؛ نقلاً عن مجلة «الفتح» عدد ٦٧ الصادر في ٢٥/ ٤/ ١٣٤٦.

(٢) علامة الشام ص٣٥.

(٣) علامة الشام ص٣٦ نقلاً عن «أعلام الأدب والفن» ١/ ٢٢٤، للأستاذ أدهم الجندي.

(٤) جرد الأستاذ محمد بن ناصر العجمي مؤلفات ابن بدران في كتابه «علاّمة الشام» جرداً مستقصياً ومعرفاً بمكان وجود مخطوطاتها وما طبع منها، فبلغ في تعداده (٤٦) عنواناً.

٤ـ حاشية على الروض المربع شرح زاد المستقنع .

٥ـ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

٦ـ منادمة الأطلال ومسامرة الخيال (تاريخ مدارس دمشق) .

٧ـ نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر .

توفي الشيخ عبد القادر ابن بدران بمدينة دمشق سنة (١٣٤٦هـ) بعد معاناة طويلة قاساها من جراء داء الفالج الذي أقعده ، رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة .



المبحث الرابع

المذهب في مصر

تعتبر الشام همزة الوصل بين المدرسة العراقية والمدرسة المصرية، فانتقال المذهب الحنبلي إلى البلاد المصرية إنما كان عن طريق التواصل الثقافي والسياسي بين مصر والشام، خصوصاً في تلك الأحقاب التي كان فيها الإقليمان محكومين بسلطةواحدة، ودولة واحدة.

دخل فقهاء الحنابلة وعلماؤهم إلى مصر عن طريق الإيفاد القضائي تارة، وعن طريق الرحلات العلمية تارة ثانية، وعن طريق اللجوء بسبب النزاع مع الأشاعرة تارة ثالثة. وكان لهم الأثر الكبير في تدعيم المذهب الحنبلي وتمكينه هناك عن طريق الوزارة والقضاء والتدريس والإفتاء، وغير ذلك.

ويعتبر الإيفاد العلمي والقضائي من بلاد الشام إلى بلاد مصر ميزة لامعة من مميزات الوجود الحنبلي في مصر، فكثير من علماء الشام إنما وفدوا، أو أوفدوا على مصر في أوقات محدودة، ثم رجعوا إلى بلادهم، ولكن بقي أثرهم اللائح سابغاً على المصريين، وإن المطالع لكتب الطبقات ليجد ذلك جلياً في الفترة ما بين القرنين: التاسع والعاشر على وجه الخصوص. بل إننا لنجد في «حسن المحاضرة» أن أول عالم من الحنابلة بالديار المصرية كان وافداً عليها من الشام، هو الحافظ عبد الغني المقدسي صاحب «العمدة» في أحاديث الأحكام[1].

ويعتبر محمد بن إبراهيم الجمّاعيلي المقدسي، من آل بني سرور، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، أول من تسلم التدريس بالمدرسة الصالحية للحنابلة بمصر، وأول من استلم

(١) حسن المحاضرة، للسيوطي، ١/ ٤٨٠. وهذا لا ينفي أن يكون للحنابلة وجود قبل الحافظ عبد الغني، إذ يعتبر الفقيه الزاهد عثمان بن مرزوق (٥٦٤هـ) البغدادي نزيلاً على مصر. قال ابن رجب في «طبقاته» (١/ ٣٠٦): استوطن مصر، وأقام بها إلى أن مات، وأفتى بها ودرس وناظر.
فلعل السبب في كونه لم يعرف لدى السيوطي هو كثرة اشتغاله بالتصوف إلا أنه تفقه على حنابلة بغداد.

قضاء القضاة منهم بالقاهرة، فصار شيخ المذهب هناك علماً وصلاحاً، وديانة ورياسة[1].

ويذكر لنا السيوطي قائمة بأسماء ستة عشر فقيهاً حنبلياً تولوا القضاء المصري[2]، وواحداً وعشرين إماماً[3]، وهذا الإحصاء ينتهي عند أوائل القرن العاشر، لأن السيوطي توفي سنة (٩١١هـ)، وهذا يدل على أن العدد أكثر من ذلك، لأن الوجود الحنبلي بعد السيوطي قد استمر هناك، بل وقوي نسبياً، على أن السيوطي ـ رحمه الله ـ لم يذكر لنا أسماء أولئك الموفدين إلى مصر، والذين لم يستوطنوها، كالطوفي والعلاء المرداوي، وغيرهم.

وكان الحنابلة شَديدي التمسك بالفضائل الخلقية والورع والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحرص على الالتزام بالسنة الشريفة في الاعتقاد والعمل. وكان هذا التمسك يسبب لهم حرماناً من بعض الوظائف في الدولة حيناً، كما سبب لهم محناً وكائنات مع المخالفين والخصوم حيناً آخر.

وقد سجل لنا التاريخ من ذلك الكثير في بغداد، وفي الشام، لكن لم يسجل لنا من ذلك شيئاً في مصر[4].

ولعل السبب في ذلك راجع إلى قلة عددهم وضعف شوكتهم، بالإضافة إلى أن المتأخرين منهم مالوا في أكثرهم إلى التصوف والزهد والخمول.

ومع ذلك بقي غالب الحنابلة محافظين على مزاياهم في الورع والاستقامة على منهج السلف.

ويذكر لنا السيوطي نموذجاً من ذلك متمثلاً بشيخه أحمد بن إبراهيم الكناني(٨٧٦هـ)، فقد قال فيه:

«شيخنا قاضي القضاة، عز الدين أبو البركات ابن قاضي القضاة برهان الدين ابن قاضي القضاة ناصر الدين الحنبلي، قاضٍ مشى على طريقة السلف، وسعى إلى أن بلغ

---

(١) ذيل الطبقات ٢/ ٢٩٤-٢٩٥، وحسن المحاضرة ٢/ ١٩١. وكانت المدرسة الصالحية في القاهرة ذات أربعة أقسام، كل قسم يختص بتدريس مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة. وهذا يدل على أن الحنابلة كان لهم طلاب وشيوخ هناك في ذلك الوقت.

(٢) حسن المحاضرة ٢/ ١٩١-١٩٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٨٠-٤٨٤.

(٤) إلا بعض المشاجرات النادرة بينهم وبين الأشاعرة، كما في «ذيل الطبقات» ١/ ٤٣٩، والنعت الأكمل ص١٠.

العلا لما كلَّ غيره ووقف، من أهل بيت في العلوم والقضاء عريق، وبالرياسة والنفاسة حقيق، خدم فنون العلم إلى أن بلغ منها المُنى، وتفرد بمذهب الإمام أحمد، فما كان في عصره من يشير إلى نفسه بأنا، وولي القضاء فأحيا سنة التواضع والتقشف، وترك الناموس، وطرح التكلف، . . وبكى على فراقه مذهب ابن حنبل . . . ودرس للحنابلة بغالب مدارس البلد، وله تعاليق، وتصانيف، ومسودات كثيرة، في الفقه وأصوله، والحديث والعربية والتاريخ وغير ذلك»[1].

ويرى الشيخ أبو زهرة ـ رحمه الله ـ أن سبب قلة الوجود الحنبلي في مصر، إنما مرده إلى المسلك الذي كانت تسلكه الدولة الأيوبية تجاه المذاهب، فقد كان ملوكها شديدي التعصب للمذهب الشافعي، فحاربوا غيره من المذاهب، فلم يسمحوا لغيره من المذاهب إلا ما كان له تأييد من العامة، كالمذهب المالكي، ولم يكن للمذهب الحنبلي ذلك النفوذ من قبل[2].

وهذا الرأي يحتاج إلى بينة من واقع التاريخ، فإن الدولة الأيوبية وإن كانت تقدم الشافعية على غيرهم، فإنها لم تغلق الأبواب في وجوه المذاهب الأخرى، والذي يدل على ذلك أن الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل بنى المدرسة الصالحية بالقاهرة، وذلك سنة ٦٣٩هـ، أي في عز الدولة الأيوبية. قال المقريزي: ورتب فيها دروساً أربعة للفقهاء المنتمين إلى المذاهب الأربعة في سنة ٦٤١هـ، وهو أول من عمل بمصر دروساً أربعة في مكان[3].

ونزيد ذلك تأكيداً بما ورد في ترجمة الفقيه الواعظ المفسر علي بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بـ«ابن نجية»، فإنه أوفد إلى بغداد من قبل السلطان نور الدين الشهيد، ثم أوفد إلى مصر من قبل السلطان صلاح الدين الأيوبي، فبقي هناك إلى أن مات. وكان ذا رَأي صائب، حتى كان صلاح الدين يسميه عمرو بن العاص، ويعمل برأيه، ويكاتبه، ويحضر مجلسه هو وأولاده[4].

---

(١) حسن المحاضرة / ٤٨٤، وذكر له السخاوي ترجمة حافلة نقلها ابن حميد في «السحب الوابلة» ١/ ٨٥. ط. مؤسسة الرسالة.

(٢) ابن حنبل ص٤٦١.

(٣) حسن المحاضرة ٢/ ٢٦٣ مع هامشه للشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٤) ذيل الطبقات ١/ ٤٣٧.

أبرز الحنابلة المصريين

لم يبلغ المذهب الحنبلي في الديار المصرية من الشأو والتألق ما بلغه في الشام وفي بغداد من قبل، ومع ذلك فقد كان له شأن لا يستخف به في تلك الديار، فقد تقلد عدد من فقهائه مناصب القضاء، ورئاسة الفتوى في المذهب الحنبلي، وتشيخوا في المدارس، وكانت لهم مشاركة إلى جانب المذاهب الثلاثة الأخرى في جامع الأزهر.

وأنجبت مصر هي الأخرى ثلة من أعلام الحنابلة ورجالاتهم الذين قدموا خدمة جليلة للمذهب بما تركوا من مصنفات، وما خلفوا من آثار. وكانت الرحلة العلمية لطلاب نجد في القرن العاشر والحادي عشر تتجه عادة نحو الشام ثم مصر.

ومن أبرز الحنابلة المصريين:

١ـ ابن النجار الفُتُوحي (٨٩٨هـ ـ ٩٧٢هـ):

هو العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رُشيد، الفتُّوحي، تقي الدين، أبو بكر، الشهير بـ «ابن النجار»، قاضي القضاة ابن قاضي القضاة[١].

ولد بالقاهرة سنة (٨٩٨هـ) وبها نشأ.

وأسرة ابن النجار من الأسر التي تشرفت بالعلم، وتولى أبناؤها مناصب القضاء والتدريس والفتوى بمصر.

فوالد ابن النجار، وهو العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد (٨٦١ ـ ٩٤٩هـ)، كان فقيه الحنابلة، ومدرسهم ومفتيهم في عصره، زاد مشايخه على (١٣٠) شيخاً، وانتهت إليه الرئاسة في تحقيق نقول المذهب الحنبلي، وفي علوّ السند في الحديث، فضلاً عن علم الطب والمعقولات. تولى منصب قضاء القضاة في آخر دولة المماليك[٢].

وولده موفق الدين كان عالماً فقيهاً في حياة أبيه، حتى إنه تنازل له عن مشيخته على المدارس التي كان يُدرِّس فيها، وأجازه بالتدريس والفتيا، فاستمر على ذلك بعد وفاته[٣].

---

(١) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٤.

(٢) «النعت الأكمل» ص ١١٣، و «السحب الوابلة» ١/ ١٥٦.

(٣) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٦.

وأما حفيده عثمان بن أحمد (١٠٦٤هـ)، فقد كان أحد أجلاّء علماء الحنابلة بمصر، قاضياً بالمحكمة الكبرى بالقاهرة، وضع حاشية جليلة على كتاب جده «منتهى الإرادات»[١].

أخذ ابن النجار علم الفقه عن والده، وحفظ كتاب «المقنع» للموفَّق، وغيرَه من المتون، ولازم والده مع الشيخ العلامة شهاب الدين أحمد البُهُوتي الحنبلي، والشيخ العلامة شهاب الدين أحمد المقدسي.

ثم رحل إلى الشام التي كانت إلى ذلك العهد - أي مطلع القرن العاشر - لا تزال تمد غيرها بمدارسها وشيوخها ومكتباتها الزاخرة العامرة، فأقام بها مدة من الزمان، فحصل فيها علماً غزيراً، فلم يرجع من تلك السفرة الموفقة إلا ومعه كتابه الشهير «منتهى الإرادات» الذي صنفه هناك[٢].

انتهت رئاسة الفقه الحنبلي إلى ابن النجار بعدما توفي والده (٩٤٩هـ) فانفرد بالإفتاء والتدريس بالأقطار المصرية، ثم بعد وفاة الشيخ الشهاب الشويكي (٩٣٩هـ) بالمدينة المنورة، وتلميذه العلامة الشيخ موسى الحجاوي (٩٦٨هـ) بالشام، انفرد في سائر أقطار الأرض بالتَّصدُّر في الفقه الحنبلي، وقصد بالأسئلة من البلاد الشاسعة كاليمن وغيره[٣].

وأثنى على ابن النجار، علماً وعملاً، علماء عصره الذين عرفوه عن كثب، منهم تلميذه وصديقه العلامة الباحث عبد القادر الجزيري، قال عنه في كتابه «الدرر الفرائد»: «كانت أيامه جميعاً اشتغالاً بالفتيا أو بالتدريس، أو بالتصنيف.. على غاية من التقشف والتقلل من زينة الدنيا، وبالجملة، فلم يكن من يضاهيه في مذهبه، ولا من يماثله في منصبه، وكان قلمه أحسن من لفظه، وله في تحرير الفتاوى اليد الطولى، والكتابة المقبولة، على الوجه الصحيح الأولى، وكان ربْع فوائده بفضائله وفواضله مأهولاً»[٤].

---

(١) النعت الأكمل ص ٢١٦، السحب الوابلة ٢/ ٧٠٠.

(٢) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٤.

(٣) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٥، وشهاب الدين أحمد الشويكي المذكور، هو الذي كان سبق ابن النجار إلى فكرة الجمع بين «المقنع» و«التنقيح»، وقد شرع في ذلك بالفعل في كتاب سماه «التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح» السحب الوابلة ١/ ٢١٦، المدخل لابن بدران ص ٤٤٠.

(٤) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٥.

ومن أشهر مصنفات الشيخ ابن النجار الفتوحي[1]:

١ـ كتاب «منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات».

٢ـ شرح «منتهى الإرادات» المسمى «معونة أولي النُّهى على المنتهى».

٣ـ مختصر كتاب «التحرير» المسمى «الكوكب المنير».

و «التحرير» هو متن في أصول الفقه للقاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، صاحب «الإنصاف»، واسمه الكامل: «تحرير المنقول وتهذيب الأصول».

٤ـ شرح الكوكب المنير المسمى «المختبر المبتكر شرح المختصر».

فهذه الكتب الأربعة: اثنان في الفقه، واثنان في الأصول، هي زبدة ما استفاده ابن النجار، ثم أفاد به من تلخيص للفقه الحنبلي وأصوله في القرن العاشر الهجري. وهي على قلتها في العدد كثيرة النفع والفائدة، أقبل عليها الناس واعتمدوها، قال ابن بدران عن كتاب «المنتهى»: هو كتاب مشهور، عمدة المتأخرين في المذهب وعليه الفتوى فيما بينهم[2].

٢. منصور بن يونس البُهُوتي (١٠٠٠ـ ١٠٥١هـ):

هو العلامة الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس، أبو السعادات، البُهُوتي؛ نسبة إلى بُهُوت وهي محلّة بالجهة الغربية بمصر. ولد بها سنة (١٠٠٠هـ)[3].

أخذ الشيخ منصور العلم عن كثير من المتأخرين من الحنابلة المصريين، منهم الشيخ المعمَّر المسند عبد الرحمن البهوتي، والشيخ محمد الشامي المرداوي، وأكثر أخذه عنه، والشيخ يحيى بن الشرف موسى الحجاوي الدمشقي، والشيخ عبد الله الدنشوي الشافعي، والنور علي الحلبي، والشهاب أحمد الوارثي الصديقي[4].

وبلغ الشيخ منصور من التحصيل العلمي والمعرفة بالمذهب الحنبلي درجة عالية؛

---

(١) مقدمة تحقيق «معونة أولي النهى» للدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ص١٧، والدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد ص ٥٥.

(٢) المدخل ص ٤٣٩.

(٣) النعت الأكمل ص ٢١٠، مختصر طبقات الحنابلة ص ١١٤، السحب الوابلة ٣/ ١١٣١.

(٤) السحب الوابلة ٣/ ١١٣١، والنعت الأكمل ص ٢١١.

ظهرت في مؤلفاته التي أورثها لنا، وفي رحلة طلاب العلم من الحنابلة إليه من الشام ويعلبك و فلسطين ونجد، وفي ثناء العلماء عليه وتلقيبه بألقاب تفيد أنه كان مرجعاً للحنابلة في وقته.

قال المحبي عنه:

«شيخ الحنابلة بمصر، وخاتمة علمائهم بها، الذائع الصيت، البالغ الشهرة، وكان عالماً عاملاً، متبحراً في العلوم الدينية، صارفاً أوقاته في تحرير المسائل الفقهية، ورحل الناس إليه من الآفاق، لأجل أخذ مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه، فإنه انفرد في عصره بالفقه.. وكان ممن انتهى إليه الإفتاء والتدريس»[1].

وقال الشمس محمد السفاريني:

«هو أحد أعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة، غزير الإفادة والاستفادة، رحل إليه الحنابلة من الديار الشامية، والنواحي النجدية، والأراضي المقدسية، والضواحي البعلية»[2].

وقال عنه ابن حميد: «وبالجملة فهو مؤيد المذهب ومحرره، وموطد قواعده، ومقرره، والمعوّل عليه فيه، و المتكفل بإيضاح خافيه، جزاه الله أحسن الجزاء[3]».

وتكاد تكون مؤلفات الشيخ منصور محصورة في خدمة الفقه الحنبلي، وإليك جريدة بأسماء تلك المؤلفات[4]:

١ـ شرح الإقناع المسمى «كشاف القناع عن متن الإقناع» طبع في مصر في ستة مجلدات. قال السفاريني: هو أحسن شروحه.

٢ـ شرح منتهى الإرادات المسمى «دقائق أولي النُّهى في شرح المنتهى» طُبع قديماً في مصر في ثلاثة مجلدات، وطُبع حديثاً محققاً في مؤسسة الرسالة في ستة مجلدات.

٣ـ حاشية على الإقناع.

٤ـ حاشية على المنتهى سماها «إرشاد أولي النُهى لدقائق المنتهى» في مجلد، منها نسخة بدار الكتب المصرية (فقه حنبلي ـ ٥٩)، وأخرى بالمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (٣٩٤٠).

---

(١) خلاصة الأثر ٤/ ٤٢٦.

(٢) النعت الأكمل ص ٢١٢، مختصر طبقات الحنابلة ص ١١٥.

(٣) السحب الوابلة ٣/ ١١٣١.

(٤) الدر المنضد ص ٥٧، السحب الوابلة ٣/ ١١٣١-١١٣٢.

٥ـ شرح زاد المستقنع المسمى «الروض المربع» طبع مراراً، إحداها بتحقيق العلامة أحمد شاكر وغيره.

٦ـ شرح المفردات المسمى «المَنح الشافيات في شرح المفردات» شرح فيه منظومة محمد بن علي المقدسي (٨٢٠هـ). وقد طبع بمصر قديماً، وبقطر حديثاً بتحقيق د. عبد الله المطلق.

٧ـ عمدة الطالب، وهو متن لطيف طُبع مع شرحه المسمى «هداية الراغب» للشيخ عثمان ابن قائد النجدي[1]. طبعه معالي الشيخ محمد سرور الصبان، الأمين العام السابق لرابطة العالم الإسلامي، رحمه الله تعالى.

٨ـ إعلام الأعلام بقتال من انتهك حرمة البيت الحرام. طبع بتحقيق الشيخ جاسم ابن سليمان الفُهيد.

٩ـ منسك مختصر.

ويقول الشيخ محمد جميل الشطي في وصف مؤلفاته: وقد عم الانتفاع بمؤلفات صاحب الترجمة ـ يعني البهوتي ـ فلم تزل تتداولها الأيدي، ويقرأها أهل المذهب وغيرهم إلى يومنا هذا[2].

ويقول الدكتور عبد الرحمن العثيمين: مؤلفاته كلها موجودة لم يفقد منها شيء، وهي من أصول مراجع الفقه في مذهب أحمد، وعليها المعتمد والمعوّل لدى علمائه، وهي من أوائل الكتب التي عرفت طريقها إلى النشر وأفاد منها الطلبة جيلاً بعد جيل. ولا زال كتابه «الروض المربع» بيد جميع طلبة العلم في كلية الشريعة بمكة الآن، عمدة الفقهاء، ومنهج الدارسين، ومرجع الشيوخ[3].

---

(١) قال الشيخ عبد الله البسام في كتابه «علماء نجد خلال ثمانية قرون» ٥/ ١٣٢: وقد منّ الله علي فقمت بدمج أصله بشرحه، ودعمته بالأدلة النقلية، وحذفت ما لا تدعو إليه الحاجة من المسائل، وأضفت إليه زيادات هامة فيما علقت عليه بحاشيته لما استجد من المسائل، وتحقيق المسائل الخلافية، فجاء ولله الحمد قرة عين للمستفيدين، أسأل الله عملاً خالصاً لوجهه، وقد سميته: «نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب» أما التعليقات والحاشية فسميتها «الاختيارات الجلية في المسائل الخلافية»، وقد جاء مطبوعاً في أربعة أجزاء في مجلدين.

(٢) مختصر طبقات الحنابلة ص١١٦.

(٣) من هامش السحب الوابلة ٣/ ١١٣١.

المبحث الخامس

المذهب في الجزيرة العربية

لا يخفى ما للجزيرة العربية من أهمية كبيرة في التاريخ الإسلامي، حيث كانت مهبط الوحي، ومبعث الرسالة الخاتمة، التي بلغها محمد بن عبد الله العربي الهاشمي القرشي ﷺ إلى الناس كافة، وحملها صحابته وأتباعه إلى العالمين، رحمةً بهم.

ولا يخفى ما لمدينة البعثة والدعوة الإسلامية الأولى، مكة المباركة، وما لمدينة النصرة والهجرة، المدينة النبوية، من مكانة في قلوب المسلمين، وما فرض الله عليهم من حج إلى بيت الله الحرام، وتوجه إلى الكعبة المشرفة في صلواتهم، وما في الصلاة في المسجد الحرام، ومسجد رسول الله ﷺ من مضاعفة للأجر والثواب، مما جعل قلوب المسلمين تهفو إلى تلك البقاع، ويحرص كل منهم على نيل مزية زيارتها والإقامة فيها.

وسنعرض للمذهب الحنبلي في الحرمين الشريفين أولاً، ثم في البلاد النجدية، لما لها من أهمية كبيرة في احتضان المذهب الحنبلي ثانياً، ثم انطلاق الدعوة الإصلاحية التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ونصيره الإمام محمد بن سعود، رحمهما الله، وما تبع ذلك من توحيد معظم الجزيرة العربية في دولة إسلامية واحدة، هي الدولة السعودية الأولى، والثانية، ثم المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله، وما تلاه من أبنائه البَرَرَة، إلى العهد الزاهر، عهد خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ ونصر به دينه.

لم تكن بلاد الحرمين كغيرها من أمصار الإسلام، تعرف بالانتساب إلى مذهب بعينه من المذاهب الفقهية المتبعة، وذلك أنها كانت مجتمع العلماء، من مختلف المذاهب بسبب المناسك والرحلة العلمية، بالإضافة إلى أن ظاهرة التقليد والانتساب الصريح إلى المذاهب لم تكن قد فشت قبل القرن الرابع.

وقد تميزت المدينة النبوية بعد ذلك بالانتساب إلى المذهب المالكي على وجه العموم إلى حدود القرن السادس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن أهلها كانوا متمسكين بمذهبهم القديم منتسبين إلى مذهب مالك إلى أوائل المئة السادسة، أو قبل ذلك، أو بعد ذلك، فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق من أهل قاشان وغيرهم من أفسد مذهب كثير منهم»[1].

وأشار ابن فرحون عند الكلام على توضّع المذاهب في البلاد الإسلامية إلى أن المذهب المالكي قد انتشر في الجزيرة العربية[2]، وهو إنما يعني بذلك المدينة النبوية دون مكة المكرمة، بدليل أننا نجد في «شجرة النور الزكية» في طبقات المالكية، والتي رتبها مؤلفها على الأمصار، أنه يذكر من علماء الجزيرة العربية المدنيين بصفة غالبة. وبالتالي نستطيع القول: إن مكة حرسها الله لم تكن منتسبة لمذهب بعينه على مختلف العصور والدهور. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنها مجمع الفقهاء المنتسبين إلى بلدان شتى ومذاهب مختلفة، وإن غلب عليها المذهب الشافعي في الفتوى والتدريس في العصور المتأخرة.

وكان من جراء ذلك التجمع المتعدد للعلماء ومقلدتهم حول المسجد الحرام، أن أُنشئ أربعة مقامات (محاريب) في المسجد، كل مقام يختص بإمام مذهب من المذاهب المتبعة، فكانت الصلاة الواحدة تتكرر أربع مرات، ولا جرم أن ذلك يعدُّ لوناً من التفرق، ومظهراً من مظاهر التمكين للتعصب المقيت الذي عرفته عصور الضعف، ومع ذلك فقد وقف بعض الفقهاء في وجه ذلك التشرذم المنظم، فأفتوا بعدم جواز تكرار الصلوات من أجل حقوق المذاهب[3].

وكان من حسنات الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله حينما دخل مكة، ونشر العدل والأمن فيها أن منع ذلك، ووحد المسلمين بإمام واحد، وأزال مظاهر التعصب المقيت لأي مذهب.

---

(١) مجموع الفتاوي ٢٠/ ٣٠٠.

(٢) الديباج المذهب ١/ ٢٦١، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

(٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي، ١/ ٨٩، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.

وكانت المناطق المجاورة للحرمين من بلاد الجزيرة العربية، وخاصة نجداً، تحتضن مختلف المذاهب، وربما كان ذلك امتداداً للمدارس القديمة التي عرفت في البصرةوالكوفة، ثم بغداد.

والذي يدل على ذلك، هو أن المطالع لمجموع الشيخ أحمد المنقور النجدي ـ رحمه الله ـ المسمى «الفواكه العديدة في المسائل المفيدة» يجد استمداداً واضحاً من مختلف المذاهب بواسطة كتب فقهية كثيرة وقعت له، فهو ينقل منها بالنص والحرف.

وإذا كانت المذاهب الأربعة قد عاشت متجاورة في البلاد النجدية قرونا عديدة، فما هو السبب في غلبة المذهب الحنبلي في الأخير، وتفوقه وازدهاره هناك؟

يبدو للدارس أن السبب في ذلك الانتشار، وتلك الغلبة يعود إلى أن طلبة العلم النجديين كانوا يسافرون إلى المراكز العلمية المعروفة آنذاك، من مثل: الأحساء، والعراق، والشام، ومصر، والحجاز (مكة والمدينة)، ويتلقون علومهم العالية هناك، وكانوا يتبعون شيوخهم الذين يأخذون العلم عنهم.

فمن درس في الأحساء عاد مالكياً أو حنفياً، ومن درس في العراق عاد حنفياً، ومن درس في مكة رجع شافعياً، ومن درس في الشام تحنبل.

وبما أن نجداً كانت في ذلك الوقت (القرن العاشر) وثيقة الصلة في الجانب الاقتصادي مع بلاد الشام، فإن الرحلات التجارية كانت رفداً للرحلات العلمية وحافزاً لها ولا ريب، فكان الطالب يرحل بسهولة إلى الشام، فيتصل بدمشق ونابلس على وجه الخصوص، وهي معاقل الحنابلة آنذاك، فيتعلم، ثم يعود إلى بلاده فقيهاً حنبلياً.

فعلى سبيل المثال، نجد الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة (٩٤٨هـ) قد رحل إلى دمشق، بعد تلقي العلوم الابتدائية في مسقط رأسه «العُيينة»، وسكن في المدرسة العمرية الشهيرة بالصالحية، وكانت حافلة بالعلماء والكتب النادرة آنذاك، فتضلع من أولئك العلماء، ونهل من تلك الكتب، وكان من أشهر شيوخه: جمال الدين يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩هـ) مؤلف «جمع الجوامع»، وعلاء الدين المرداوي (٨٨٥هـ) مصحح المذهب، ومؤلف كتاب «الإنصاف»، وكان من أشهر زملائه في الطلب العلامة موسى الحجاوي المصري صاحب «الإقناع»[(١)].

---

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام، ١/ ٥٤٤، دار العاصمة.

ومنهم الشيخ زامل بن سلطان، الذي رحل إلى الحجاوي في الشام، وإلى ابن النجار الفتوحي في مصر، وكذلك الشيخ أبو نُمي التميمي الذي رحل إلى الشيخ مرعي بن يوسف مؤلف «الغاية» و«دليل الطالب».

فأمثال هؤلاء العلماء النجديين الكبار بلغوا في العلم مبلغاً كبيراً، وانتهت إليهم الرئاسة العلمية في بلدان نجد، فهم قد حملوا راية المذهب الحنبلي عن بصيرة وتحقيق، فأثروا في أهل بلادهم، فصار جمهور النجديين حنابلة منذ نهاية القرن العاشر تقريباً.

فالخلاصة: أن الشام كانت صاحبة الفضل بعلمائها وكتبها النفيسة في تصدير المذهب الحنبلي في هذه الفترة إلى الجزيرة العربية وبعثه حيا فتيا، كما كانت بغداد من قبل صاحبة الفضل على الشاميين في نشر المذهب في بلادهم.

• كيف استقر المذهب الحنبلي في البلاد النجدية؟

تشغل نجد الجزء الأكبر من وسط الجزيرة العربية. وهي عبارة عن هضبة واسعة، يتراوح ارتفاعها بين (٧٥٠) و(١٠٠٠) م، وتبرز فيها سلسلة جبال طويق، ويقطعها عدد من الوديان، من أهمها وادي الرمة، ووادي حنيفة ووادي الدواسر[١].

وأهم القبائل العربية التي تسكنها: عنزة، وعتيبة، وحرب، ومطير، وتميم، وشمر، والدواسر.

ونَجْد هي مهد الدعوة الإصلاحية التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ وفيها بيت آل سعود، ذلك البيت العربي الأصيل، الذي كتب الله على أيدي زعمائه إنقاذ الجزيرة العربية من التفرق، وجمع كلمتها على كتاب الله وسنة رسوله.

ولنا أن نتساءل عن كيفية استقرار المذهب الحنبلي في الديار النجدية بعدما أخذنا لمحة عن سبب انتشار هذا المذهب السُّني في تلك الربوع.

الواقع أن نجداً كانت تزخر بعدة مراكز علمية تتوزعها، منها: العُيينة، وأُشيقر، ومقرن، وعنيزة، وغيرها من المدن المنتشرة في نجد.

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان، بيروت، ١٩٨١.

فالعُيينة، وهي مسقط رأس شيخ الإسلام ومصباح الظلام أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ ـ ١٢٠٦هـ)، رحمه الله، وأكرم مثواه، لقاء جهاده في نصرة كتاب الله وسنة رسوله، كانت معقلاً من معاقل العلم، وكذلك أشيقر، حتى إنه كان في الأولى في فترة من الفترات أكثر من ثمانين عالماً يدرسون العلم في جوامعها، متعاصرين في زمن واحد، وكان في الثانية أربعون عالماً في وَقت واحد، كلهم يصلح لتولي القضاء، في ذلك الوقت الذي لم يكن يصل فيه إلى هذا المنصب إلا كبار العلماء وفحولهم. ولكن ضعفت الحركة العلمية فيهما بعدَ ذلك، وخلفتهما الدرعية والرياض[1].

وكذلك كانت مقرن وعنيزة، وغيرهما مقراً لطلبة علم، لهم قدم راسخة في المعارف، ومقراً لمدارس خرّجت العديد من العلماء.

لقد نفذ المذهب الحنبلي عبر أقنية تلك المدارس، وحفظ في تلك المعاقل، وأخذ يتقوى ويسود بالتدريس، والإفتاء، والأقضية، وتجميع الكتب المصنفة فيه، إلى أن شمل المنطقة بسحابه الوادق الميمون. وقد ازدهر المذهب هناك خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر على وجه الخصوص.

لكن هناك فرقاً واضحاً بين فترة ما قبل الدعوة الإصلاحية التجديدية وفترة ما بعدها، فقد كان قبل ظهور الدعوة الإصلاحية فتور واضح سابغ على المنطقة برمتها، وكان جل اهتمام الناس بالفقه والمسائل الفرعية، فهم مقتصرون على بحث تلك المسائل، وتحريرها، وتحقيقها، وحفظ المتون واستيعاب الشروح وتدبيج الحواشي. أما العلوم الشرعية الأخرى فنصيبها قليل، وحظها زهيد، فالتوحيد مهمل، والتفسير منسي، والحديث مهجور، بل وعلوم اللغة واللسان لا تكاد تتجاوز «الآجرومية» وشروحها!!

وكان من نتيجة ذلك فشو البدع، وانتشار مظاهر الشرك، والغلو في الاعتقاد في الصالحين، وهكذا تكدر صفو الإسلام في تلك الأيام.

---

(١) ينظر في هذا وما بعده الكتاب القيم: علماء نجد خلال ثمانية قرون ١/ ١٥.

وبموازنة سريعة بين مجموع الشيخ أحمد المنقور الذي يعتبر ديواناً لفتاوي ما قبل الحركة التجديدية، وبين «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» لجامع فتاوي نجد وفتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم[1] (١٣٩٢هـ) - رحمه الله وأجزل مثوبته - بموازنة سريعة بين ما في المجموعين يتبين لنا بصورة واضحة الفرق بين العصرين، وكيف تطورت الثقافة الإسلامية، بل تجددت على أيدي علماء نجد الذين أنجبتهم هذه الدعوة المباركة.

وقبل التعريف بالدعوة الإصلاحية وباعثها وآثارها في الجزيرة العربية وغيرها، يجدر بنا أن نقف عند عالمين كان لهما فضل كبير في نشر العلم وتخريج الطلاب في نجد قبل ظهور الدعوة الإصلاحية، وهذان العالمان هما:

• الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة (٩٤٨هـ):

هو الشيخ الفقيه العلامة أحمد بن يحيى بن عطوة بن زيد، شهاب الدين، التميمي.

وُلد ونشأ في مدينة العُيينة، وقرأ على فقهائها. وكانت هذه المدينة أشهر مدن نجد وأكبرها، وأكثرها علماء في ذلك الوقت.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الشام، فنزل في الصالحية، وسكن في المدرسة الشيخية العمرية الشهيرة، وبذلك أصبح الشيخ أحمد ابن عطوة قريباً من مناهل العلم، وينابيعه، بما أُتيح له من الشيوخ الذين أدركهم فأخذ عليهم، والطلاب الذين زاملهم وتنافس معهم، والكتب الكثيرة النافعة التي أصبحت في متناوله.

ومن الشيوخ الذين تلمذ عليهم ابن عطوة:

- الشيخ جمال الدين يوسف ابن عبد الهادي الشهير بـ«ابن المِبْرَد» المقدسي الصالحي (٩٠٩هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة التي منها «جمع الجوامع»[2].

---

(١) تُنظر ترجمته في «علماء نجد» ٣/ ٢٠٢، والتنويه بجهوده الجليلة في جمع الفتاوي المشار إليها.

(٢) هذا الكتاب يعتبر موسوعة في الفقه، كبير جداً، جمعه من عدة كتب كبار، يعدّ من أجمع ما أُلف في المذهب الحنبلي، لكنه لم يتم. قال ابن حميد في «السحب الوابلة» ٣/ ١١٦٧: جمع فيه الكتب الكبار الجامعة لأشتات المسائل كـ«المغني» و«الشرح الكبير» و«الفروع» وغيرها، وزاد عليه نقولات غريبة بديعة، ويرمز فيه للخلاف بحمرة على طريقة «الفروع»، ووسع الكلام فيه بحيث إنه ينقل الرسائل والفتاوى الطويلة بتمامها، ورأيت الجزء الأول منه بخط يده بتاريخ سنة (١٢٦٢هـ)، وآخر من أثناء البيوع بخطه أيضاً سنة (١٢٦٨هـ)

- الشيخ علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، شيخ المذهب ومحرره، وصاحب المؤلفات التي منها «الإنصاف».

- الشيخ الفقيه أحمد بن عبد الله العُسْكُري (٩١٠هـ)، صاحب المؤلفات، التي منها كتابه: «الجامع بين المقنع والتنقيح» الذي اخترمته المنية قبل إتمامه، فأتمه تلميذه أحمد بن محمد الشويكي، وسماه «التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح»[1].

وقد أكثر ابن عطوة من الأخذ عن الشهاب العسكري واختص به ولازمه أكثر من غيره.

فهؤلاء الشيوخ الثلاثة عُرفوا بالتحقيق والتأليف وعلوّ الشأن في معرفة المذهب الحنبليّ، عليهم تمرَّن ابن عطوة، وبهم تفقه وتخرج وتمكن، وحصل من كل واحد منهم على إجازة. أضف إلى ذلك الزمالة الصالحة والرفقة المعينة على الطلب التي حُبي بها ابن عطوة، فقد عاصر الشيخ موسى الحجاوي صاحب «الإقناع» وغيره، وتزاملا في الدراسة، وقرأ عليه الحجاوي واستفاد منه[2]. كما تزامل مع الشيخ أحمد الشويكي النابلسي.

ومن جهة ثالثة، فقد توفرت بين يدي الشيخ كتب كثيرة جداً ومتنوعة في علومها وفنونها؛ مما كان موقوفاً على المدرسة العمرية، فطالع وراجع، وقرأ وحقق ودقق، وجد واجتهد حتى مهر في الفقه مهارة تامة، وتضلع من العلوم إلى النهاية.

ويذكر عن قوة حافظته أنه كان يفعل كما يفعل يحيى بن يمان حين يَحضُر درس سفيان، حيث كان يحضر خيطاً، وكلما حدّث سفيان بحديث عقد عقدة، فإذا رجع إلى بيته كان يكتب حديثاً ويحلّ عقدة.

وكذلك فعل ابن عطوة المترجم ـ مع قوة حفظه ـ مع شيخه أحمد بن عبد الله العسكري، فكان يعقد المسائل مسألةً مسألةً. ويحلها بعد الدرس ويكتبها[3].

وحصل الشيخ في أثناء دراسته في الشام كتباً كثيرة جداً، فلما رجع إلى نجد أوقف الكثير من تلك الكتب على مدرسة أبي عمر[4]، أسوة بشيخه ابن عبد الهادي[5].

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون ١/ ٥٤٨، السحب الوابلة ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) علماء نجد ١/ ٥٤٥.

(٣) الفواكه العديدة ١/ ٤.

(٤) علماء نجد ١/ ٥٤٦.

(٥) قال الشيخ محمد جميل الشطي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص٨٦: وقد أوقف ـ يعني ابن عبد الهادي ـ جميع كتبه على المدرسة العمرية، وهي يومئذ آلاف مؤلفة، وضعت لها فهرسة في مجلد. وتراجع: مقدمة «ثمار المقاصد في ذكر المساجد» ص١٥-١٦.

فلما آنس الشيخ من نفسه أنه قد أدرك وبلغ المبلغ الكبير من العلم، عاد إلى نجد، وسكن بلدة «الجبيلة» المجاورة لمدينة العُيينة، فأخذ ينشر العلم هناك حتى اشتهر، وعُرف بكثرة الإفادة للطلاب، لكثرة ما كان يتمتع به من سعة العلم ودقة الفهم، إلى جانب ما كان عليه من الصلاح والتقى والوقار والسمت.

قال ابن حميد في الثناء عليه:

«فرجع إلى بلده موفور النصيب من العلم والدين والورع، فصار المرجوعَ إليه في قُطْر نَجْد، والمشار إليه في مذهب الإمام أحمد، وانتفع به خلق كثير من أهل نجد وتفقهوا عليه» [١].

وقال الشيخ عبد الله البسام:

«الشيخ ابن عطوة ليس أول عالم نجدي، ولكنه أول عالم كتب عنه المؤرخون، وابتدأ كثير منهم تاريخه بوفاته»[٢].

مؤلفاته [٣]:

- التحفة البديعة.
- الروضة الأنيقة. أكثر من النقل عنها الشيخ أحمد المنقور في مجموعه الفقهي.
- درر الفوائد وعقيان القلائد.

وهذه الثلاثة كلها في الفقه.

- منسك في الحج.
- فتاوى وتحريرات، نقل كثيراً منها الشيخ أحمد المنقور في مجموعه الفقهي المسمى بـ«الفواكه العديدة»، وهي تدل على غزارة علم وسعة اطلاع.

---

(١) السحب الوابلة ١/ ٢٧٥.

(٢) علماء نجد ١/ ٥٥١.

(٣) علماء نجد ١/ ٥٥١، عنوان المجد ١/ ٢٢، السحب الوابلة ١/ ٢٧٥، الدار المنضد ص٥٧.

• الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان (١٠٩٩هـ):

وهو الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان، النجديّ، المِقْرِنيّ، من كبار علماء نجد قبل دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وشيخ قضاتها ومفتيها.

ولد في مدينة العيينة، ونشأ فيها، وتلقى العلم في المراحل الأولى عن مشايخها؛ ومن أشهرهم: الشيخ محمد بن إسماعيل الأشيقري النجدي، وأحمد بن ناصر بن محمد بن ناصر المشرفي [(١)].

ولما أنهى دراسته الأولية، وبلغ مبلغ الرحلة، سافر إلى الشام، فأخذ عمن هناك من أعيان حنابلة القرن الحادي عشر، وتتلمذ بصفة خاصة على الشيخ شمس الدين محمد ابن بدر الدين البَلْبَاني البعلي ثم الدمشقي الصالحي؛ الذي انتهت إليه رئاسة العلم بالصالحية آنذاك.

و جدَّ الشيخ ابن ذهلان في تحصيل العلم حتى بلغ المبلغ الأوفى، ثم رجع إلى بلاده، فتولى قضاء الرياض، فذاع صيته وعلا قدره، واستفاد منه خلق كثير [(٢)].

وعلى الرغم من أن ابن ذهلان لم يشتغل بالتأليف، ولا ترك من التصانيف شيئاً يؤثر، فإنه يعتبر شيخاً لكثير من علماء نجد في القرن الحادي عشر، منهم:

- العلامة المحقق الشيخ عثمان بن قائد النجدي، ثم الدمشقي، ثم المصري، صاحب المؤلفات البديعة التي منها: «هداية الراغب شرح عمدة الطالب» وهو شرح مفيد مسبوك سبكاً حسناً، حرره تحريراً نفيساً، فصار من أنفس كتب المذهب [(٣)]. ومنها: حاشيته على «منتهى الإرادات» التي حقق فيها ودقق، وفصل فيها، وقسم في مواضع كثيرة، وحل فيها كثيراً من غوامض متن المنتهى، فجاءت نفيسة جدا [(٤)].

---

(١) عنوان المجد ١/ ٩٧، علماء نجد ٤/ ٤١١.

(٢) علماء نجد ٤/ ٤١٢.

(٣) المدخل ص ٤٤٤، السحب الوابلة ٢/ ٦٩٩.

(٤) علماء نجد ٥/ ١٣٣.

- العلامة الفقيه أحمد بن محمد المنقور، فقد رحل إليه من الحوطة إلى الرياض خمس مرات ذكرها في «تاريخه» [1]، وقرأ عليه عدة كتب، منها: «الإقناع» للحجاوي، قراءة تحقيق وبحث، وأكثر من الإسناد إليه والعزو له في «مجموعه» الفقهي، وإذا قال في كتابه المذكور: «شيخنا»، فمراده بذلك الشيخ عبد الله بن ذهلان. وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب:

«وبعد: فهذه مسائل مفيدة، وقواعد عديدة... لخصتها من كلام العلماء... غالبها بعد الإشارة من شيخنا وقدوتنا الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان - بلّل الله بالرحمة ثراه - ومسائل قررها في مجلس الدرس وغيره، فأحببت أن أضبط كلامه بعضه بالحرف وبعضه بالمعنى»[2].

وبهذا يظهر أن للشيخ ابن ذهلان جهوداً كبيرة في مجموع المنقور الشهير. وكذلك له جهود كبيرة في «حاشية ابن فيروز» على الروض المربع [3].

وبالجملة يعتبر المنقور من خيرة تلاميذ ابن ذهلان، فقد اشتهر بالثقة في نجد، والمشايخ النجديون يعولون على نقله ويعتمدون عليه [4].

نجد قبل الدعوة الإصلاحية:

يلاحظ المتأمل في تراجم علماء نجد الذين سبقوا ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - أن كثيراً من أولئك العلماء قد ولدوا في بلدة أشيقر وتعلَّموا فيها، وأن بعضاً ممن لم يولد فيها قد وفد إليها لتلقي العلم عن مشايخها، ويلاحظ أيضاً أن كثيراً من العلماء النجديين في تلك الفترة ينتمون إلى آل وهبة من تميم، وإلى فرع واحد من آل وهبة. وهو آل مشرَّف أسرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[5].

---

(١) هامش السحب الوابلة ٢/ ٦٤٩، علماء نجد ١/ ٥١٨.

(٢) الفواكه العديدة ١/ ٣.

(٣) عمل عبد الوهاب بن فيروز (١٢٠٥هـ) حاشية على الروض لم تكمل، وحاشية على شرح المقنع، وحاشية على شرح منصور البهوتي للمنتهى، وشرحاً على أخصر المختصرات لابن بلبان البعلي الدمشقي. السحب الوابلة ٢/ ٦٨٢-٦٨٣، علماء نجد ٥/ ٦٣، المدخل المفصل ٢/ ١٠١٠.

(٤) من الترجمة التي كتبها الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع للمنقور في تصديره لكتابه «الفواكه العديدة»، ص(هـ).

(٥) تاريخ المملكة العربية السعودية، للدكتور عبد الله صالح العثيمين، ١/ ٤٩٢، ط١، ١٩٨٤. وعلماء نجد ١/ ١٥٦.

ويلاحظ ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ أن الدراسة تركزت في تلك الأحقاب على مادة الفقه، وانصرف جل الاهتمام بالمسائل الفرعية بحثاً وتحريراً وتحقيقاً، وحفظاً للمتون، واستيعاباً للشروح والحواشي، أما العلوم الشرعية الأخرى فالاهتمام بها قليل فيما يبدو للناظر، فلم تكن هناك عناية بالتوحيد والعقيدة، ولا بالتفسير وعلوم القرآن، ولا بالحديث وشروحه، بل حتى العلوم العربية لم يكن الاهتمام بها بالمحلّ الذي يتجاوز المقررات الأولية.

حالة المسلمين بعامة قبل ظهور الدعوة الإصلاحية:

بدأ المسلمون في الضعف والتراجع منذ سقوط الأندلس في أيدي الصليبيين أواخر القرن التاسع، وظل هذا الضعف والتمزق يتنامى في الأوضاع السياسية والدينية والاجتماعية، إلى أن بلغ النهاية في القرن الثاني عشر، وهو القرن الذي شهدت فيه الدولة العثمانية مرحلة الشيخوخة والهرم، ودبت فيها عوامل الضعف والتدهور في مختلف مجالات الحياة العامة، الأمر الذي أغرى كثيراً من دول الغرب وزعمائه فيما بعد بالسعي إلى تجهيز حملة صليبية جديدة يكون الهدف منها القضاء على الدولة، ثم اقتسام بلاد المسلمين فيما بينهم، ظانين أن تلك هي الفرصة الثمينة، والكرّة النهائية التي لا تقوم للإسلام بعدها قائمة.

وقد صور المؤرخ الأمريكي لوثروب ستودارد تلك الحالة المتضعضعة، فقال:

«في القرن الثامن عشر (يعني الثاني عشر الهجري) كان العالم الإسلامي قد بلغ من التضعضع أعظم مبلغ، ومن التدني والانحطاط أعمق دركة، فاربدَّ جوّه، وطبّقت الظلمة كل صقع من أصقاعه، ورَجا من أرجائه، وانتشر فيها فساد الأخلاق والآداب، وتلاشى ما كان باقياً من آثار التهذيب العربي، واستغرقت الأمم الإسلامية في اتباع الأهواء والشهوات، وماتت الفضيلة في الناس، وساد الجهل، وانطفأت قبسات العلم الضئيلة، وانقلبت الحكومات الإسلامية إلى مطايا استبداد، وفوضى واغتيال، فليس يُرى في العالم الإسلامي في ذلك العهد سوى المستبدين الغاشمين، كسلطان تركية وأواخر ملوك المغول في الهند، يحكمون حكماً واهناً فاشي القوة متلاشي الصبغة، وقام كثير من الولاة والأمراء يخرجون على الدولة التي خرجوا عليها، فكان هؤلاء الخوارج لا يستطيعون إخضاع من في

حكمهم من الزعماء هنا وهناك، فكثر السلب والنهب، وفُقد الأمن، وصارت السماء تمطر ظلماً وجوراً، وجاء فوق جميع ذلك رجال الدين المستبدون، يزيدون الرعايا إرهاقاً فوق إرهاق[١]، فغُلّت الأيدي، وقُعد عن طلب الرزق، وكاد العزم يتلاشى في نفوس المسلمين، وبارت التجارة بواراً شديداً، وأهملت الزراعة أيما إهمال.

وأما الدين فقد غشيته غاشية سوداء، فألبست الوحدانية[٢] التي علمها صاحب الرسالة الناسَ، سجفاً من الخرافات وقشور الصوفية، وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عديد الأدعياء الجهلاء، وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان، يحملون في أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء[٣]، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور. وغابت عن الناس فضائل القرآن، فصار يشرب الخمر والأفيون في كل مكان، وانتشرت الرذائل وهتك ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء.

ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرهما من سائر مدن الإسلام، فصار الحج المقدس الذي فرضه النبي[٤] على من استطاعه ضرباً من المستهزآت، وبالجملة فقد بدل المسلمون غير المسلمين، وهبطوا مهبطاً بعيد القرار، فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر، ورأى ما كان يدهى الإسلام؛ لغضب وأطلق اللعنة[٥] على من استحقها من المسلمين، كما يلعن المرتدون وعبدة الأوثان»[٦].

(١) يريد أن يقتّم صورة علماء الإسلام بأنهم كانوا يدعون الناس إلى الاستسلام للواقع المر وأنه من صميم الاستسلام للقدر الذي هو ركن من أركان الدين. وهذه دعوى غير صحيحة في واقع الأمر، إلا إذا كان يقصد أولئك الذين انتحلوا التصوف، وحولوا الممارسات الدينية إلى شعوذة ودروشة وتخريف.

(٢) يعني عقيدة التوحيد.

(٣) من ذلك المواسم التي كانت تقام سنوياً مرة أو مرتين على الضرائح والمشاهد.

(٤) الحج فرضه الله عز وجل وبلغه النبي عليه الصلاة والسلام، لأنه مبلغ وليس مشرعاً من عنده.

(٥) لم يكن رسول الله ﷺ طعّاناً ولا لعّاناً ولا صخاباً في الأسواق. كما في الحديث ومع ذلك فقد برئ ممن يغير الدين ويبدل فيه، وأنه محروم من الورود على حوضه ونيل شفاعته يوم القيامة.

(٦) حاضر العالم الإسلامي ١/ ٢٥٩.

هكذا كان وضع العالم الإسلامي بصفة عامة، وأما وضع الجزيرة العربية، فقد كان صورة مصغرة، ونموذجاً لذلك الوضع العام الذي ساد العالم الإسلامي في تلك الحقبة الزمنية العصيبة.

ويصف الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ـ رحمه الله ـ تلك الحالة القاتمة بأبلغ وصف، فيقول: «كان أهل عصره ومصره ـ يعني الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ في تلك الأزمان قد اشتدت غربة الإسلام بينهم، وعفت آثار الدين لديهم، وانهدمت قواعد الملة الحنيفية، وغلب على الأكثرين ما كان عليه أهل الجاهلية، وانطمست أعلام الشريعة في ذلك الزمان، وغلب الجهل والتقليد، والإعراض عن السنة والقرآن، وشب الصغير لا يعرف من الدين إلا ما كان عليه أهل تلك البلدان، وهرم الكبير على ما تلقاه عن الآباء والأجداد، وأعلام الشريعة مطموسة، ونصوص التنزيل وأصول السنة فيما بينهم مدروسة، وطريق الآباء والأسلاف مرفوعة الأعلام، وأحاديث الكهان والطواغيت مقبولة غير مردودة، ولا مدفوعة، قد خلعوا ربقة التوحيد والدين، وجدّوا واجتهدوا في الاستعانة والتعلق بغير الله من الأولياء والصالحين، والأوثان والأصنام والشياطين، وعلماؤهم ورؤساؤهم على ذلك مقبلون، وببحر الأجاج ساربون به، قد أغشتهم العوائد والمألوفات، وحبستهم الشهوات والإرادات عن الارتفاع إلى قلب الهدى من النصوص المحكمات والآيات البينات»[1].

وهكذا يتبين أن نجداً كانت في تلك الأيام بحاجة إلى دعوة إصلاح دينية توضح للجهال من الناس ما خفي عليهم من أمور الدين وأحكامه، وتقضي على كل ما من شأنه أن يخل بعقائد المسلمين، وتلزم من لم يكونوا يؤدون أركان الإسلام من صلاة وزكاة وصوم وحج، بأدائها.

ومن جهة أخرى، كانت في حاجة إلى حركة سياسية إصلاحية تجمع شتات إماراتها وقبائلها تحت راية واحدة ليسود الأمن والاستقرار فيها.

---

(١) حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، للدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقيل، ص٢٤.

الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته

يعتبر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عليه رحمة الله المجللة، باعثاً لدعوة إصلاحية ودعوة تجديدية إسلامية شاملة، تركت أثرها البالغ في داخل الجزيرة العربية، ووصل صداها إلى مختلف الأنحاء من الأقطار الإسلامية في خارجها.

ينتسب الشيخ إلى أسرة تسمى في نجد بآل مشرف، من بني تميم، إحدى القبائل العربية الشهيرة. ويعتبر بيت آل مشرف بيت علمٍ قد توارثوه أباً عن جد، فجد الشيخ هو سليمان ابن علي كان من أبرز علماء نجد في وقته، صنف، ودرس، وأفتى، وتولى قضاء العُيينة.

وكذلك كان والده عبد الوهاب عالماً فقيهاً قاضياً في العُيينة ثم حُرِيملاء، أربعة عشر عاماً في هذه وأربعة عشر عاماً في هذه[1].

ولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في العُيينة سنة ١١١٥هـ، ونشأ فيها نشأته الأولى، متعلماً على والده، حتى أدرك قسطاً طيباً من العلم. وكانت نجد على ما تقدم آنفاً من الركود والجمود والبدع والجهل. فاعتزم الشيخ السفر إلى مكة، فأخذ عن علمائها هناك، ثم توجه إلى المدينة. فوجد فيها عالمين سلفيين: الشيخ المحدث محمد حياة السندي، والشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف الشمري النجدي[2]، فتضلع مما عندهما. ثم توجه إلى البصرة، فقرأ على أهلها، ولازم الشيخ محمد المجموعي البصري، الذي ينتهي نسبه إلى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، وزار الأحساء، وأخذ عن علمائها، فاستكمل العلوم التي كانت تنقصه من تفسير وحديث ولغة، وغير ذلك[3].

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد، للعلامة عثمان بن بشر النجدي، ١/ ٨٩-٩٠، وعلماء نجد عبر ثمانية قرون ١/ ١٢٧.

(٢) تُرجم الأول في: أبجد العلوم، للقنوجي، ٣/ ١٦٩، ط. الكتب العلمية، والثاني في: علماء نجد خلال ثمانية قرون ٤/ ٦.

(٣) ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى الأخطاء التي وقعت في كتاب «حاضر العالم الإسلامي» (٤/ ١٦١) وغيره، من أن الشيخ طلب العلم في دمشق وبغداد، وغيرهما. وقد حقق الشيخ عبد الله البسام عدم صحة ذلك من أحد أحفاد الشيخ، كما أثبته في كتابه «علماء نجد» ١/ ١٦٤.

وكان الشيخ يسلك طريق المباحثة مع شيوخه، فهو الطالب البصير والباحث المحقق، حتى إنه لم يلبث أن أخذ ينكر البدع والأعمال الشركية على العلماء والعامة على السواء، وهو لا يزال في البصرة، وفي هذه الفترة قيل: إنه صنف كتابه «التوحيد» هناك[1].

ولا ريب أن هذه الوثبة الجريئة من الشيخ قد سببت له الأذى من أهل البصرة، حتى اضطر إلى الخروج منها والاتجاه إلى الزبير، فالأحساء، فحُرِيملاء، حيث انتقل والده إليها قبل ذلك.

عاد الشيخ من هذه الرحلة العلمية بما معه من الزاد العلمي القوي والعزيمة الماضية على الإصلاح والتغيير، إذ لا يزال يرى تلك المنكرات التي دبت في صفوف المسلمين من أهل نجد وما حولها، حتى بلغت بهم ـ أحياناً ـ حدّ الشرك الأكبر والعودة إلى الأوثان الجاهلية الأولى. وعكف الشيخ في ذات الوقت على المطالعة لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فوجد ضالته المنشودة وبغيته المفقودة في هذين العالمين الجليلين، من خلال ما أورثاه من الكتب والمصنفات. فالتقى ذهنه الحاد الثاقب، وفكره النير، وفهمه الصحيح الرشيد، مع تلك الكتب الداعية في عمومها إلى الكتاب والسنة، واتباع منهج السلف، ونبذ البدع والمحدثات. وكانت نتيجة ذلك وثمرته الطيبة: أن نادى بالدعوة إلى تجديد ما قد بلي من ثوب الإسلام في بلدة حريملاء، وندد بتلك العادات والعبادات التي ليست على بصيرة، ودعا الناس إلى تصحيح العقيدة، وخلوص العبادة لله وحده، والرجوع إلى نقاوة الدين وصفاء التوحيد، فصادف معارضة قوية، ومشادة متينة، وأذية كبيرة.

ولما توفي والده سنة ١١٥٣هـ جلس للتدريس والإفادة، وتقرير العقيدة الصحيحة، فأخذ الأنصار لهذه الدعوة يتكاثرون في حريملاء، ووفد إليه الناس من بلدان مجاورة، يتعلمون منه، ويأخذون عنه.

ثم ضاقت عليه حُرِيملاء ببعض السفهاء، فخرج إلى العُيينة، حيث مسقط رأسه، وأكبر بلدان نجد آنذاك. فآواه أميرها عثمان ابن معمَّر ونصره، ولكن سرعان ما طلب منه المغادرة تحت ضغط حاكم الأحساء خالد ابن عريعر، وتهديده، فتوجه الشيخ إلى

---

(١) علماء نجد ١/ ١٣٣.

«الدرعية» سنة ١١٥٧هـ، فوجدها درعاً له وحصناً حصيناً لدعوته، حيث وجد النصرة من أميرها محمد بن سعود، فسار الشيخ والإمام متعاونين على حمل هموم هذه الدعوة وتبعاتها. ومنذ ذلك اليوم دخلت تلك الدعوة في طورها الجديد، طور التنفيذ والجهاد، فوجدت معارضة شديدة من عدد من أمراء بلدان نجد، وعلمائها وأعيانها وأتباعها من العامة، ومع ذلك فقد كتب الله لها النصر والغلبة، وكان الشيخ في ذلك كله لا يفتر يكاتب ويراسل، ويشرح المسائل التي يدعو إليها. فجاهد الشيخ بلسانه وقلمه، وكان إلى جانب ذلك يشارك الإمام محمد بن سعود، ومن بعده ابنه الإمام عبد العزيز بن محمد، بالمشورة الصادقة والنصح الخالص مما تستدعيه أمور الدولة.

وبهذه الجهود الضخمة المتوالية تحولت الدرعية عاصمة للجزيرة العربية، ومثابة ومهاجَراً للبلدان المجاورة، بعدما كانت بالأمس بلدة صغيرة.

وتبع ذلك نهضة دينية وعلمية شاملة، إذ توافد إليها علماء أقطار الجزيرة، وطلابها، وراجت فيها سوق العلم والكتب، وعقدت في جوامعها ومساجدها حلقات الدروس. بالإضافة إلى ذلك فقد صار فيها جيش منظم كامل القوة وافر السلاح، ودانت لها غالب الجزيرة العربية بالطاعة، فما توفي الشيخ (سنة ١٢٠٦هـ) حتى أقر الله عينيه بالنجاح الذي كللت به تلك التضحيات، والتمكين الذي جاء من وراء ذلك البلاء[١].

ثم جاءت المواجهة الصعبة مع نائب الدولة العثمانية على مصر، فدارت رحا الحرب على أشدها بين الطرفين، وكانت أيامها سجالاً، ولكنها آلت في النهاية إلى تغلب الدولة السعودية في المنطقة، وتوحيدها كاملة تحت راية الحق والعدل.

---

(١) عنوان المجد ١/ ٦-١٥، ٨٩-٩٢، أبجد العلوم ٣/ ١٩٤، علماء نجد ١/ ١٣٥-١٤٨، الإمام محمد بن عبد الوهاب، محاضرة ألقاها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - سنة ١٣٨٥هـ، بالجامعة الإسلامية.

نتائج دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

كانت نتائج الدعوة التجديدية التي قادها محمد بن عبد الوهاب، ومحمد بن سعود رحمهما الله، ذات أثر عميق في قلب الجزيرة العربية بالدرجة الأولى، كما أن صداها القوي بلغ مناطق بعيدة في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، وتأثر بها كثير من العلماء والدعاة والمصلحين، وكانت حاجة المسلمين في ذلك الوقت خاصة جدُّ ملحة إلى هذه الدعوة الجريئة الراشدة، إذ كان العالم الإسلامي يرزح تحت حكومات قد انقلبت إلى مطايا استبداد وفوضى واغتيال، الأمر الذي مهد الطريق إلى الاستعمار الحديث لأكثر بلاد المسلمين، بالإضافة إلى الجهل والغفلة التي كانت طاغية على الوضع الثقافي آنذاك.

النتائج الداخلية:

فأما النتائج في داخل الجزيرة، فقد تمثلت بتحقيق أهداف هذه الدعوة المباركة التي رسمت من أول يوم، وهي إزالة الدخن الذي كان قد أصاب عقائد المسلمين وعباداتهم.

فعرَّف الشيخ بحقيقة التوحيد، وأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات:

فتوحيد الربوبية: هو الاعتقاد بوجود خالق واحد مدبر لهذا الكون، وهو الذي أقر به الكفار في الجاهلية.

وتوحيد الألوهية: هو إخلاص العبادة لله وحده من دون جميع الخلق، وهو الذي بُعثت من أجله الرسل، وأُنزلت من أجله الكتب.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو أن يوصف الله سبحانه بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من صفات الكمال التي تَعرَّف بها إلى عباده[1]، وأن يثبت له من الأسماء والصفات ما ثبت في الكتاب والسنة.

---

(١) الدرر السنية ٢/ ٣٧، ١١٩، الطبعة الثانية.

وإذا كان الشرك هو الإخلال ببعض شرائط التوحيد أو بعض أركانه، فلا غرو أن ينقسم هو الآخر إلى ثلاثة أقسام: شرك في الربوبية، وشرك في الألوهية، وشرك في الصفات.

وقد جاء في رسالة في الصفات للإمام فيصل بن تركي رحمه الله:

«وأما تعريف الشرك وأنواعه، فقد عرفه شيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في «كتاب التوحيد»، فذكر أنواعه وأقسامه، وجليه وخفيه، وأكبره وأصغره، خصوصاً الشرك في العبادة، مما عساك لا تجده مجموعاً في غيره من الكتب المطولات، فإن الإيمان النافع لا يوجد إلا بترك الشرك مطلقاً. وأما أنواعه:

١ـ فمنها: الشرك في الربوبية، وهو نوعان: شرك التعطيل، كشرك فرعون، وشرك الذي حاجّ إبراهيم في ربه، ومنه شرك طائفة ابن عربي، ومنه شرك من عطل أسماء الرب سبحانه، وأوصافه من غلاة الجهمية، ومنه شرك من جعل مع الله إلهاً آخر، ولم يعطل ربوبيته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة.

٢ـ النوع الثاني: الشرك في أسمائه وصفاته، ومنه تشبيه الخالق بالمخلوق، كمن يقول: يد كيدي، وهو شرك المشبهة.

٣ـ والنوع الثالث: الشرك في توحيد الإلهية والعبادة.

فكل ما ذكرنا من توحيد الإلهية وأنواع العبادة والقصد التي لا يستحقها إلا الله، صرفها إلى غيره شرك»[1].

ولقد أفاض الشيخ ـ رحمه الله ـ في مؤلفاته ورسائله في شرح أنواع التوحيد وأقسام الشرك المتقدمة، واعتمد في ذلك كله على كتاب الله سبحانه وتعالى، وعلى سنة رسول الله ﷺ الصحيحة، والمنقول من أقوال السلف المتقدمين من الصحابة والتابعين، إلى أئمة الإسلام المجمع على إمامتهم، باعتبار أن القرون الثلاثة الأولى هي قرون السلامة من البدعة والانحراف وتَمَثُّل السنة قولاً وعملاً واعتقاداً.

وقد كان الشيخ في ذلك كله متشبعاً بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه الموضوعات، وكذلك تلميذه ابن القيم، فهو سليل تلك المدرسة السلفية، ومترجم أفكارها والذاب عنها بلسانه وقلمه، وسيفه حين يجد الإصرار على الشرك والمعاندة من غير حجة ولا برهان.

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٤٧ـ١٤٨.

وكان الشيخ يفضل كتب السلف على كتب الخلف، ويدعو إلى الاعتماد عليها، لأنها قريبة من المنبع الصافي، بعيدة عن الدخن والزغل والكدر. فقد جاء في رسالته إلى ابن عبد اللطيف قوله:

«فإن لم تتبع هؤلاء، فانظر كلام الأئمة قبلهم، كالحافظ البيهقي في كتاب «المدخل»، والحافظ ابن عبد البر والخطابي وأمثالهم، ومن قبلهم، كالشافعي وابن جرير وابن قُتيبة، وأبي عبيد، فهؤلاء إليهم المرجع في كلام الله وكلام رسوله وكلام السلف»[1].

وقد كللت جهود الشيخ بالنجاح التام، فأصبحت الجزيرة العربية موحدة براية التوحيد، صافية من كدر الشرك، خصوصاً وأن الإمام محمد بن سعود استعمل سيف الحق في مواجهة المعاندين، وإبطال كيدهم باللسان والسنان، لأن دعوة لا تحميها قوة، ولا يؤازرها جهاد لا تصنع شيئاً على أرض الواقع:

إذا لم تكن إلاّ الأسنة مركباً ... فما حيلة المضطر إلاّ ركوبها

وكان من نتائج الدعوة أيضاً ما حققته من منجزات على الصعيد العلمي، بحيث تكونت مدرسة علمية سلفية خالصة، وضع الشيخ نواتها في حُريملاء، وتعاهد غراسها بعد انتقاله إلى العُيينة، ووسع قاعدتها، وعمق جذورها وتعاهد نموها في الدرعية، حتى استطاع أن يبعث من المبرزين منها: الدعاة والقضاة والموجهين، إلى مختلف الأقاليم النجدية[2].

وكان لهذه المدرسة صداها في التأليف والتعليم والبحث والتحقيق، فانبعثت الهمم للتنقيب عن كتب السلف والعناية بها، وازدهر الاهتمام بكتب التفسير بالمأثور، كابن جرير وابن كثير والبغوي، ونحوها، والتفت الناس إلى الحديث وكتبه ورجاله، درساً وتحقيقاً وحفظاً، وتحول الاهتمام بالفقه من «الإقناع» و«المنتهى» إلى مطولات الكتب، التي تعنى بالخلاف والدليل والموازنة على ضوء أصول الفقه وقواعد الاستنباط، والأخذ بما يعضده الدليل من الأقوال والروايات والوجوه وغير ذلك.

---

(١) الدرر السنية ١/ ٣٧، والقسم الخامس من مؤلفات الشيخ (الرسائل الشخصية)، ص٢٥٩.

(٢) حركة التجديد والإصلاح في نجد، د. عبد الله بن محمد العجلان، ص١٧٢ الرياض، ١٩٨٩.
وانظر أيضا: حاضر العالم الإسلامي ١/ ٢٦٢. وكانت تلك المدرسة العلمية السلفية نواة لقيام مؤسسات علمية ومعاهد انتشرت في الوقت الحاضر في جميع أنحاء المملكة.

وإن شئت أن ترى الثمرة ماثلة بين عينيك، فاقرأ الكتب الفقهية التي صنفت في ظل هذه الحركة المباركة، وسياق نتائجها، ككتاب «منار السبيل» و«السلسبيل في معرفة الدليل» وغيرها.

وكان من نتائج هذه الدعوة ومناصرتها أن قامت دولة بكامل مؤسساتها شعارها: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» بعد جهود مضنية متطاولة تقيم الإسلام وتطبقه تطبيقاً عملياً، وكان للفقه الحنبلي الأثر الرئيس في استمدادات هذه الدولة للأنظمة والأقضية وغير ذلك.

النتائج الخارجية:

وأما النتائج في خارج الجزيرة العربية، فقد أثرت الدعوة تأثيراً شاملاً في العالم الإسلامي، حتى في أولئك الذين كانوا يحملون ألوية المعارضة ونصب العداوة، فقد دفعتهم إلى التحقيق العلمي، والجد والبحث في بطون الأمهات، وتصحيح الأخطاء التي كان يعسر عليهم الاعتراف بها تحت ركام العوائد وتأثير الواقع المر:

ففي المغرب الإسلامي ومصر ظهرت بوادر يقظة إسلامية تنادي بالإصلاح الديني والسياسي بما يتلاءم مع بيئتها المحلية، متأثرة من قريب أو بعيد، بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

كما كانت أصداء هذه الدعوة قوية في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا بما لا يتسع المجال لكشف تفاصيلها في هذه العجالة[1].

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: حركة الإصلاح والتجديد في نجد، ص١٧٣، وكذلك في: حاضر العالم الإسلامي ١/ ٢٦٣ مع الاحتراز مما يزيده المؤلف من عنده بسبب الروح الصليبية التي يكتب بها.

آثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

ترك الشيخ ـ إلى جانب جهوده الأخرى ـ جملة وافرة من المكتوبات المتنوعة في موضوعاتها ومضامينها، فبعضها كتب جامعة، وبعضها رسائل مفردة، وبعضها اختصارات لكتب سابقة. وتتّسم تآليف الشيخ على وجه العموم بالجدَّة والتبصُّر، والرجوع ما أمكن إلى أمهات التراث الإسلامي التي صنفها السلف، في العقيدة، والتفسير، والحديث، وغير ذلك، بل وكثرة الاحتجاج بنصوص الشرع من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه المصطفى. وتتسم من جهة أخرى بكونها خادمة لأهداف الدعوة التي قام من أجلها، وتصبُّ في مجاريها، وتُسدِّد صوبَ مراميها.

ومن جملة آثاره التي تتصل بخدمة المذهب الحنبلي خاصة[1].

١ـ آداب المشي إلى الصلاة.

٢ـ كتاب الطهارة.

٣ـ أربع قواعد تدور عليها الأحكام.

٤ـ إبطال وقف الجنف والإثم.

٥ـ مختصر الإنصاف والشرح الكبير.

٦ـ مختصر زاد المعاد لابن القيم.

وهذه الكتب مطبوعة ضمن مجموع «مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» الذي قامت بإعداده وإصداره جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٠٠هـ)، وسبق لبعضها أن طُبع في طبعات مستقلة، أو ضمن مجموع كـ «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية»[2].

---

(١) يُرجع إلى الجزء الثاني من هذا الكتاب لمزيد من التفصيل.

(٢) يحسن الرجوع أيضاً، لمعرفة آثار الشيخ، إلى كتاب «آثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب» للدكتور أحمد الضبيب.

وقد أثمرت دعوة الشيخ في نجد وما حولها ثلّةً من أهل العلم والفضل، تألّقت نجومهم وأسهموا بجهود مبرورة على عهد الدولة السعودية الأولى والثانية، وكان من هذه الثلة كوكبة نيِّرة من آل الشيخ أبناءً وأحفاداً[1].

ومن أبرز هؤلاء العلماء:

١. الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١٦٥ ـ ١٢٤٤هـ):

وُلد في الدرعية، وتلمذ لأبيه في بواكير حياته، فحظي بحَوْطٍ من الرعاية والعناية والتربية، فنشَّأه تنشئةً حسنة، فقرأ القرآن وحفظه عن ظهر قلب، بالإضافة إلى مبادئ العلوم الشرعية والعربية. فلما كبر لازم العلاّمة حمد بن معمَّر، فأخذ عنه الأصول والفروع والحديث، ثم رحل إلى مكة المشرَّفة فتلقى عن علماء المسجد الحرام علوم اللغة والحديث، ثم انتقل إلى المدينة المنورة، فتضلّع من علم الحديث خاصة عن علمائها، ثم رجع إلى بلدته ومسقط رأسه، فخاض جهاد الدعوة مع والده وبعده، حتى غزا الأتراك نجداً وخرّبوا الدرعية، فنُقل إلى القاهرة في آخرين من أسرة الشيخ سنة (١٢٣٣هـ)، فاستقرّ بها حتى توفي سنة (١٢٤٤هـ) في عهد الإمام تركي بن عبد الله مؤسس الدولة السعودية الثانية، رحمهما الله وأجزل لهما المثوبة.

وبرز الشيخ عبد الله في الأصول والتفسير والحديث وأصولهما، وكان بصيراً بالعقائد، عارفاً بمقالات الفرق الإسلامية. وفي عهد والده كان جلُّ اهتمامه منصرفاً إلى المزيد من التفقه، وتعليم الخاصة من تلاميذه وقاصديه. فلما توفي والده حلّ محلّه في نشر الدعوة وتحمل أعبائها ومهامّها الجليلة، وكان مرجع أهل العلم في بلاد نجد قاطبة بعد والده، رحمهما الله جميعاً. وكان عضداً مساعداً لثلاثة من الأئمة في الدولة السعودية الأولى: الإمام عبد العزيز بن محمد، وابنه الإمام سعود، وحفيده الإمام عبد الله.

---

(١) صُنِّفت عدة كتب في تراجم علماء نجد وتاريخه الحديث؛ من أبرزها: علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ البسام، ومشاهير علماء نجد، للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ، وروضة الناظرين ومآثر علماء نجد وحوادث السنين، لمحمد القاضي، وعقد الدرر فيما وقع من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر، لإبراهيم بن عيسى، وعنوان المجد، لابن بشر، والأخبار النجدية، لمحمد عمر الفاخري، وغير ذلك.

وتتلخص جهود الشيخ عبد الله في الأنحاء التالية:

أولاً: في رسالة المسجد التي أداها من خلال دروسه العلمية والوعظية وخُطبه المنبرية. وقد تخرج على يديه عدد من الشيوخ؛ منهم أبناؤه الثلاثة: سليمان، وعبد الرحمن، وعلي، وابن أخيه عبد الرحمن بن حسن.

ثانياً: في جهاد القلم، وتمثل ذلك بكتبه ورسائله التي وجهها لنشر الدعوة والرد على المخالفين؛ بكشف الشبهات وإبطال ما أُلصق بها وبرجالها من الآراء والمعتقدات الباطلة التي هم منها برآء.

وترك من الكتب والمصنفات: مختصر سيرة ابن هشام، وجواب السنة في نقض كلام الشيعة والزيدية، والتوضيح عن توحيد الخلاف، والكلمات النافعة عن المكفرات الواقعة، وكتاباً في المناسك.

ثالثاً: القضاء، فقد تولى قضاء الدرعية في عهد الإمام عبد الله بن سعود آخر أئمة الدولة السعودية الأولى.

وكان الشيخ آية في الزهد والورع والاستقامة في دين الله، متحلياً بحلية السلف من الأخلاق العالية، كما كان داعية خير ورشد، عازفاً عن الدنيا مقبلاً على الآخرة، صادعاً بالحق لا يخاف في الله لومة لائم[1].

٢. الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الملقب بـ «أبا بُطين» (١١٩٤ ـ ١٢٨٢هـ):

وأبا بُطين، أو: البابْطين لقب أسلافه أيضاً، وهو علَم على بيت من البيوت القديمة في نجد، انتشرت فروعهم فيما بعد بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

ولد الشيخ عبد الله في روضة سدير بنجد، وفيها نشأ وتعلم على قاضيها وفقيهها الشيخ محمد بن طراد الدوسري، ولازمه ملازمة تامة مع ما وهبه الله من الذكاء الوقاد والذاكرة القوية، فمهر في الفقه. ثم ارتحل إلى شقراء، فأخذ عن قاضيها الشيخ عبد العزيز الحصين. ثم رحل إلى الدرعية فأخذ عن علمائها التوحيد والتفسير والحديث

(١) ترجمته في: علماء نجد ١/ ١٦٩، وروضة الناظرين ١/ ٣٢٧.

والفقه وأصول هذه العلوم، ومنهم الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، والشيخ حمد بن ناصر بن معمَّر.

وفي سنة (١٢٢٠هـ) استُقضي للإمام سعود بن عبد العزيز على الطائف وملحقاته من قبائل الحجاز، وفيها أخذ علم النحو عن السيد حسين الجفري.

وفي عهد الإمام تركي بن عبد الله ـ مؤسس الدولة السعودية الثانية ـ تولى قضاء مقاطعة الوشم ثم ضُمّ إليه قضاء مقاطعة سدير عام (١٢٣١هـ). وتولى قضاء عنيزة مرتين. وفي ذلك كله كان ناشراً للعلم مفيداً للطلاب تدريساً وتعليماً وإفتاءً، وهكذا كانت ولايته في القضاء مصحوبة بسيرة أخرى تتمثل بنشر العلم في الطائف وشقراء وسدير وعمان والقصيم في أواخر الدولة السعودية الأولى، وطيلة فترة الدولة السعودية الثانية، حتى تخرجت على يديه جماعة كبيرة من العلماء، منهم: الشيخ محمد بن عبد الله بن حميد صاحب «السحب الوابلة»، والشيخ عثمان بن بشر صاحب «عنوان المجد»، والشيخ محمد بن عبد الله بن مانع جدُّ آل المانع المعروفين في عنيزة بالعلم والفقه وتولي القضاء.

وترك الشيخ إلى جانب ذلك جملة وافرة من المؤلفات والرسائل والفتاوى والتحريرات، بعضها طُبع ضمن مجامع رسائل علماء نجد، وبعضها طبع مفرداً، وبعضها لم يطبع بعد، ومن ذلك:

١ـ مختصر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية.

٢ـ مختصر إغاثة اللهفان لابن القيم أيضاً.

٣ـ حاشية على شرح منتهى الإرادات للبهوتي. جرّدها من أصله الشيخ عبد الرحمن بن مانع.

٤ ـ حاشية على الروض المربع للبهوتي.

٥ـ مختصر قواعد ابن رجب.

٦ـ فتاوى وتحريرات، جمع بعضَها ورتبه وطبعه إبراهيم بن محمد الحازمي، ولا تزال منها بقية مخطوطة في مدينة شقراء.

وكان الشيخ أبا بُطين إلى جانب الزهد والورع، ماهراً بالفقه ومذاهبه حتى إنه ليُعدُّ فقيه الديار النجدية في القرن الثالث عشر بلا منازع، قال عنه تلميذه ابن حميد: «وأما اطلاعه على خلاف الأئمة الأربعة، بل وغيرهم من السلف، والروايات والأقوال المذهبية، فأمر عجيب، ما أعلم أني رأيت في خصوص هذا من يضاهيه؛ بل ولا من يقاربه»(١). وقال عنه تلميذه ابن بشر: «وكان من الزهد والورع والكرم على جانب عظيم، مشتغلاً ليله ونهاره في خدمة العلم وطلبته، وهو كثير الإحسان إليهم، له المعرفة التامة في التفسير والحديث والفقه، وكان إماماً في كل العلوم»(٢).

توفي الشيخ البابطين في شقراء سنة (١٢٨٢هـ) بعد عمر طويل قضاه في خدمة المسلمين ونفع طلاب العلم، رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة(٣).

٣. الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١١٩٣ . ١٢٨٥هـ):

وهو حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومجدد دعوته الإصلاحية.

وُلد في الدرعية، وكانت يومئذ موطن العلم الدعوة ومعهد علماء السلف. وتلقى تربيته ونشأته الأولى على يد جدّه؛ إذ قُتل والده وهو صغير، فحفظ القرآن ولازم الدروس وتدرب على الفقه، ثم لازم علماء الدرعية بعد وفاة جده، ومنهم عمه عبد الله، والشيخ حمد بن ناصر بن معمَّر، حتى مهر وتمكن وهو في باكورة شبابه، فأقبل عليه الطلاب وأخذوا عليه من فنون العلوم: التوحيد والتفسير والحديث والفقه وغير ذلك. ثم استُقضي للإمام سعود بن عبد العزيز على الدرعية، فسار السيرة الحسنة، وصاحب الإمام عبد الله بن سعود مجاهداً بالسيف والقلم واللسان.

ولما غزا الأتراك نجداً وخربوا الدرعيةسنة (١٢٣٣هـ) نُقل الشيخ إلى القاهرة في ثلة من أفراد أسرته. وهناك أقبل على التوسع في العلم بين مجالسة العلماء ومنادمة الكتب، فقرأ على بعض كبار علماء الأزهر ومصر، ولازم كثيراً منهم، كالشيخ عبد الله بن سويدان والشيخ حسن القويني، وأجازوه بإجازات طويلة مسلسلة وأثنوا عليه فيها.

---

(١) السحب الوابلة ٢/ ٦٣١.

(٢) علماء نجد ٤/ ٢٣٠، نقلاً عن نسخة خطية خاصة من كتاب «عنوان المجد».

(٣) علماء نجد ٤/ ٢٢٥، ومشاهير علماء نجد ص٢٣٥، والسحب الوابلة ٢/ ٦٢٦.

وفي سنة (١٢٤١هـ) خرج من مصر والتحق بالإمام تركي بن عبد الله في الرياض، فآزره في القيام بالأعمال التي كان يقوم بها جدُّه من قبل، فجمع الشمل ولمّ الشعث ورأب الصدع الذي كان قد حصل بعد موت جدِّه، ونقلِ عمه الشيخ عبد الله إلى القاهرة. وتوزعت جهوده على ثلاثة أنحاء: مؤازرة الأئمة من آل سعود ـ تركي وابنه وحفيده ـ بالرأي في شؤون الدولة، وتأليف الكتب والرسائل والنصائح، والوعظ والإرشاد والتدريس، حتى ازدهرت الرياض في عهده بالمعاهد العلمية. واستمر على ذلك في عمرٍ طويلٍ حافلٍ بالنشاط، حتى وافاه الأجل سنة (١٢٨٥هـ) رحمه الله برحمته الواسعة.

ومن أبرز من تخرج على يد الشيخ عبد الرحمن: ابنه الشيخ عبد اللطيف، والشيخ حمد ابن عتيق، والشيخ عبد الرحمن ابن مانع، والمؤرخ إبراهيم ابن عيسى.

ومن آثاره المكتوبة:

١ـ فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد لجده.

٢ـ قرة عيون الموحدين.

٣ـ مختصر العقل والنقل لابن تيمية.

٤ـ مجموعة كبيرة من الفتاوى والرسائل تُقدّر بمجلد ضخم[1].

---

(١) علماء نجد ١/ ١٨٠، وعنوان المجد ٢/ ٢٠، ومشاهير علماء نجد ص ٨٧.

أثر المملكة العربية السعودية

في ازدهار الفقه الحنبلي

تعتبر المملكة العربية السعودية اليوم امتداداً للجهود المتواصلة التي قام بها آل سعود في توحيد الجزيرة العربية وَلَمِّ شتاتها منذ أن قام الإمام محمد بن سعود ـ رحمه الله ـ يؤازر الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ في دعوته، وبفضل الله، تم بفضل تلك الجهود التي قام بها الشيخ والإمام تكونت الدولة السعودية الأولى التي مثلت النتائج المباشرة للدعوة الإصلاحية.

واستمرت تلك الدولة مدة تَنوفُ على السبعين عاماً قبل نشوب الحرب مع الأتراك، وتولى الإمامة فيها على التوالي الأئمة: محمد بن سعود، ثم عبد العزيز ابن الإمام محمد، ثم سعود بن عبد العزيز، ثم عبد الله بن سعود، رحمهم الله وأكرم مثواهم.

ويعتبر عهد الإمام سعود بن عبد العزيز العهد الذهبي للدولة، إذ امتدت ظلالها إلى قلب اليمن جنوباً، ومشارف العراق وسورية شمالاً(١).

وفي ظل ذلك الامتداد والتوحيد للمناطق العربية التي كانت قبل ذلك تعيش في فوضى وتشرذم دائم، انتشرت الدعوة الإسلامية بهدوء، وأمن واطمئنان، وفتحت الجزيرة عينيها على عهد جديد زاهر على كافة المستويات، وقد جندت الدولة العثمانية قواتها المصرية لكسر شوكة هذه الدولة، التي وحدت ما تحت يديها، وألفت بين أبناء المنطقة، بدعوى أن هذا العمل خروج عن الخلافة العثمانية، وشق لعصا المسلمين، والواقع أن الدولة العثمانية كانت غائبة تماماً من الناحية الفعلية عن المنطقة قبل قيام الدولة السعودية الفتية، كما كانت غائبة عن الثغر الجزائري حين احتلته فرنسا بسهولة تامة. وعن كثير من البلاد الإسلامية، علاوة على ضعفها، وعدم اهتمامها بالدعوة إلى الكتاب والسنة، وإلى نشر الإسلام بلغته العربية التي نزل بها كتاب الله الكريم.

---

(١) تاريخ المملكة العربية السعودية، للدكتور عبد الله صالح العثيمين، ١/ ١٤٧.

يقول الدكتور عبد الله بن محمد العجلان :

«ولما كانت نجد ـ وهي قلب جزيرة العرب ـ أقل أقاليم الخلافة العثمانية رعاية ؛ إذ أن العثمانيين لم يعيروا هذه المنطقة أي اهتمام ، ولم تحظ منهم بأي رعاية ، بل اكتفوا ببسط نفوذهم على الحرمين الشريفين ، والساحل الغربي من شبه الجزيرة العربية ، وساحل الخليج العربي ، وتركوا وسط الجزيرة العربية ، فلم يكن لهم فيها وجود مما جعله في عزلة شديدة عن العالم الإسلامي .

لما كانت نجد كذلك اضطرب فيها حبل الأمن ، وقطعت فيها السبل ، وسادت فيها الفوضى والسلب والنهب ، والأخذ بالثأر ، وماجت فيها الفتن ، وعمَّ الجهل ، ودرست معالم الحضارة الإسلامية في مختلف جوانب الحياة»[1] .

وتعتبر الدولة السعودية الثانية وثبة أخرى في قلب الجزيرة في الاتجاه نحو توحيدها سياسياً ، تحت سلطان واحد ، وراية واحدة ، يسودها نظام قائم على أساس الكتاب والسنة .

وقد واجه الإمام تركي بن عبد الله في بداية تأسيس هذه الدولة صعوبات كبيرة من الخارج ومن الداخل .

وعلى الرغم من الصعوبات الداخلية والخارجية ، فقد تكلل جهد الإمام تركي بالنصر سنة (١٢٤٠هـ) . ومنذ ذلك التاريخ حتى العقد الأول من القرن الرابع عشر الهجري ، وهذه الدولة تسير سيراً متموجاً بسبب الكيد الخارجي بالإضافة إلى الفتن الداخلية .

ويعتبر عهد الإمام فيصل بن تركي الذي تولى الأمور من بعد أبيه على فترتين : دامت الأولى ما بين ١٢٤٩ و١٢٥٤هـ ، والثانية ما بين ١٢٥٦ و١٢٨٢هـ ، عهداً زاهراً بالطموحات لدولة سعودية ناهضة ، مستقلة الكيان ، مرهوبة الجانب ، فقد أمضى حياته في الفترتين معاً في جهاد طويل متواصل سعياً في توحيد نجد وما حولها من المناطق ، بالإضافة إلى إخراج بقايا الحامية المصرية من أرض الجزيرة بصفة نهائية .

ولقد ظلت الدعوة الإصلاحية ، التي قامت على أساسها الدولة السعودية الأولى ، هي الركيزة التي اعتمد عليها الحكم في الدولة السعودية الثانية ؛ بشكل عام ، وفي عهدي الإمامين تركي بن عبد الله وابنه فيصل بشكل خاص ، فقد توخى هذان الإمامان سيرة أسلافهما من آل سعود في استشارة ذوي الدين والرأي والخبرة والمعرفة فيما يتعلق بأمور الدولة العامة .

(١) حركة التجديد والإصلاح في نجد ص٢٠ .

أما المملكة العربية السعودية اليوم، فقد قامت على الجهود المظفرة التي بذلها البطل الهمام الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود رحمه الله منذ دخوله الرياض سنة (١٣١٩هـ) إلى أن تم توحيد البلاد كلها تحت راية واحدة وتكوين المملكة العربية السعودية سنة (١٣٥١هـ).

ولا ريب أن جهد المملكة لم ينحصر في دعم الفقه الحنبلي واحتضانه فحسب، بل إن هذه المملكة ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ هي البلد الوحيد في العالم العربي والإسلامي التي تتخذ من الكتاب والسنّة دستوراً لها، وتلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فأنواع المعاملات تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية، وقد روعي في الأنظمة التي وضعت لتنظيم الإدارة أن تكون متلائمة مع روح الشريعة الإسلامية. وكلمات «تشريع» و«شريعة» لا تطلق في المملكة إلا على الأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية. أما ما عداها من أحكام وضعية فيطلق عليها تعبير: أنظمة، أو تعليمات، أو أوامر، أو مراسيم[١].

وغني عن البيان أن نقول: إن الفقه الحنبلي يشكل النسبة الكبرى في استمدادات المملكة التنظيمية والتشريعية، وبالتالي فإن هذا الفقه قدكتب له أن ينبعث غضاً ناضراً في التطبيق الميداني في مهد الرسالة وأرض الوحي.

ولئن كان المذهب المالكي قد شهد ازدهاراً تحت رعاية دول الإسلام المتعاقبة في الأندلس والمغرب، والمذهب الشافعي قد شهد مثل ذلك في أيام الأيوبيين والمماليك في بلاد الشام ومصر، وازدهر المذهب الحنفي على عهد الدولة العثمانية في البلاد التي كانت قوية مكينة فيها، فإن المذهب الحنبلي قد أصاب حظه من الازدهار والعناية تحت رعاية الدول السعودية المتعاقبة التي تمثل المملكةُ اليوم العهدَ الجديدَ فيها.

قال الشيخ أبو زهرة: وإذا كان ذلك المذهب الجليل قد فقد الأتباع في الماضي، فإن الله سبحانه وتعالى قد عوضه في الحاضر، وذلك أن بلاد الجزيرة العربية تسير حكومتها في أقضيتها وعبادتها على مقتضى أحكامه، وكان ذلك تعويضاً كريماً، وإخلافاً حسناً، لأن بلاد الجزيرة العربية تطبق الشريعة الإسلامية في كل أقضيتها، ولا تقصرها على نظام البيت (قانون الأسرة)، بل إنها تطبق أحكام الحدود والقصاص تطبيقاً صحيحاً كاملاً،

(١) موسوعة السياسة ٣/ ١٩٢.

فالحدود فيها قائمة، ومعالم الشريعة فيها معلنة، وأحكام المعاملات المالية كلها مستمدة من ذلك المذهب الجليل، فالربا حرام في شتى ضروبه بالقليل والكثير، من غير محاولة لتحليله، ومن غير تحايل على تسويغه، بل غلقت كل أبوابه ما ظهر منها وما بطن، وأخذت الصدقات الإسلامية، وجمعت زكاة المال في السائمة والزرع والنقدين وعروض التجارة، وبذلك قامت دولة الشريعة محكمة البنيان، ثابتة الأركان[١].

وقيام المملكة العربية السعودية على النحو الذي صورنا بعض جوانبه لم يكن آتياً من فراغ أو وليد طفرة وارتجال، بل هو تكامل في العمل وتواصل في البناء القائم على منهج قويم واضح المعالم، فيه الوفاء التام لأولئك الأسلاف الذين قضوا حياتهم في الدعوة والجهاد لتصحيح العقيدة وتجديد الدين، وعقد العزم على تطهير الجزيرة من كل عرف، أو تقليد، أو عادة، أو خرافة تفسد على الناس توحيدهم الخالص[٢]، ليأتي تطبيق الشريعة السمحة سهلاً مقبولاً على أمة قد وعت دينها وعرفت رسالتها، وليتعاون الراعي والرعية على القيام بهذا الواجب العظيم.

وفي هذا الصميم يقول الملك عبد العزيز رحمه الله: «وعليّ جعل الحكم في هذه الديار بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا يد طائلة عليكم اليوم، فكتاب الله فوق الجميع. فالواجب عليكم هو معرفة الله تعالى، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وترك البدع، والخرافات والتأدب بآداب الشريعة السمحاء، وتوثيق عرى الألفة وأوامر النصيحة والإخلاص»[٣].

وإن إعلاناً كهذا ليس من السهولة أن يصدر من ملك أو رئيس في زمن احتشدت فيه مغريات التجافي عن الإسلام ونظامه، فقد كانت صورة الحكم الإسلامي مهتزة في أذهان الخاصة والعامة على السواء إلا من عصم الله ورحم، وذلك من جراء أخطاء اقترفها المسلمون أنفسهم، ومن جراء الحملات الثقافية والفكرية والنفسية التي يشنها أعداء الإسلام على قضية الحكم الإسلامي. وفي ذات الوقت كانت النظريات السياسية الجديدة تفتن القادة والزعماء، فضلاً عن طبقات أخرى كثيرة[٤].

---

(١) ابن حنبل، ص٤٦٢.

(٢) الملك عبد العزيز المنهج القويم في الفكر والعمل، ص٣٧.

(٣) المصدر السابق، ص٧٢

(٤) المصدر السابق، ص٤٢.

خلاصة ماتمّ في
المملكة العربية السعودية
من
جهود في خدمة المذهب الحنبلي

إن المملكة العربية السعودية تتميز عن بقية دول العالم الإسلامي وأقطاره: بأنها دولة قامت على أساس الكتاب والسنّة، وأدرك مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ـ رحمه الله ـ أن أهم وظائف الدولة الإسلامية هي: تحقيق سيادة شرع الله، ونشر الدعوة الإسلامية؛ امتثالاً لقول الله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١].

وقد تبين عمق هذا الإدراك جلياً في خطاب الملك عبد العزيز في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٣٤٩هـ إذ قال مخاطباً أعضاء المجلس والحاضرين:

«وإنكم تعلمون أن أساس حكمنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سنّ كل نظام، وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح البلاد، على شرط أن لا يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية؛ لأن العمل الذي يخالف الشرع لن يكون مفيداً لأحد، والضرر كل الضرر هو السير على غير الأساس الذي جاء به نبينا محمد ﷺ»(١).

فأقضية المملكة مستمدة من الشرع الإسلامي، والأنظمة والمراسيم الصادرة لا تخالف الشريعة الغرّاء بحالٍ من الأحوال.

ولا ريب أن الفقه الحنبلي يحظى بالدرجة الأولى في تكوين مصادر تلك الأقضية، كما هو واضح في التوجيهات الخاصة بالمحاكم والقضاة.

---

(١) الملك عبد العزيز الشخصية والقيادة، لإبراهيم بن عبد الله السماري، ص٣٦.

كذلك تصدر الفتوى في المملكة في غالبها على ما هو الراجح، أو الصحيح المفتى به في هذا المذهب الجليل.

فهذا وذاك، كلاهما قد أعطيا دفعاً قوياً للعناية بالفقه الحنبلي من الناحية العملية، أما من الناحية العلمية فإن الدروس، والحلقات التي تُعقد في المساجد، وما هو المقرر على التلاميذ في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، والمعاهد والكليات له عناية خاصة بالفقه الحنبلي وكتبه وعلمائه.

وتعتبر المراكز العلمية القائمة في المملكة خادمة بشكل أو بآخر لهذا المذهب؛ بما تحتوي عليه من كتب ومخطوطات ووثائق ومواد علمية مختلفة.

وإلى جانب تلك المراكز توجد المكتبات العامة سواءٌ منها التابعة للجامعات أو المستقلة، فهذه المكتبات تجمع ما طُبع وحُقق ونُشر من التراث الحنبلي، كما أنها تجمع من المخطوطات الأصلية والمصورة العدد الكثير. ولا غرو أن هذه الثروة من المخطوطات قد فتحت الطريق واسعاً أمام الطلاب والباحثين للاطلاع على التراث الحنبلي وتحقيقه تحقيقاً علمياً بما يستحق من العمق والدقة ليخرج في حُلة قشيبة مقرباً ممهداً أمام الدارسين والعلماء والمفتين والقضاة وغيرهم.

إن هذه الثروة العلمية التي تزخر بها المملكة العربية السعودية الآن فيما يخص أصول المذهب وفروعه وأعلامه ومكتباته والدراسات التي أنجزت حوله، لتشهد بمدى الخدمة الجليلة التي قامت بها المملكة، ولا تزال تقوم تجاه هذا المذهب.

إلى جانب ذلك كله نجد العناية بالطباعة والنشر والتوزيع قد أسهمت هي الأخرى مساهمة فعّالة في إخراج جزء كبير من التراث الحنبلي من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات وتوزيعه في مختلف أنحاء العالم.

وقد بدأ الاهتمام بنشر الفقه الحنبلي الذي يعتبر ثرياً في مؤلفاته منذ تأسيس المملكة، وبعناية أُولي الأمر فيها، فقد طُبع كتاب «المُغني» ونشر لأول مرة مع «الشرح الكبير»، بأمر الملك عبد العزيز رحمه الله، وفي ذلك يقول الشيخ رشيد رضا:

«ما زلت أفكر في السعي لطبعه - أي المغني - إلى أن هداني الله تعالى إلى تبليغ أمنيتي هذه إلى السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إمام نجد وملحقاتها، فبُلِّغت عنه أولاً أنه - أيد الله به العلم والدين، وأعز به الإسلام والمسلمين - عازم على طبع هذا الكتاب مع كتب أخرى لإحياء العلم وتوسيع نطاقه في بلاده، ثم خاطبني آخراً في طبعه مع «الشرح الكبير»، وطبع تفسيري ابن جرير وابن كثير، وكتب أخرى من كتب السنّة والفقه، وتلا ذلك إرساله «المغني» و «الشرح الكبير للمقنع» ليُطبعا معاً مع غيرهما، مما عزم على طبعه»[1].

وقد أشار الملك عبد العزيز إلى تلك المراسلة التي تمت بينه وبين الشيخ رشيد رضا في مقابلة مع رئيس تحرير «مجلة الكويت» في عددها الصادر في شهر شوال عام ١٣٤٨هـ قال فيها الملك عبد العزيز:

«إن أمثال هذه الكتب الدينية من المؤلفات الجليلة، التي عرفت أهميتها، وكنت من أمد بعيد حريصاً على طبعها، لينتفع بما فيها من فوائد غزيرة، كان جُلّها محجوباً عن الأبصار، وليسهل اقتناؤها على المعدمين، ولا سيما «المغني» الذي لم يطبع قبل هذه المرة، وقد عثرنا على نسخة كاملة منه، فبعثنا بها وبتفسير ابن كثير ومؤلفات أخرى غيرها إلى السيد رشيد رضا في مصر، وبلغنا أنه تمّ طبعها، وكذا بعثنا إليه أيضاً بكتاب في الآداب ليطبعه»[2].

---

(١) مقدمة طبعة المغني مع الشرح الكبير ص١٦، دار الكتاب العربي، ١٩٧٢.

(٢) مجلة الفيصل ص٧٨، العدد ٢٣٩، جمادى الأولى ١٤١٧هـ.

وبرز في ظل المملكة منذ نشأتها إلى اليوم ثلّة كبيرة من العلماء، ممن لهم إسهام سابغ في النهضة العلمية عموماً وخدمة المذهب الحنبلي خصوصاً، نذكر منهم:

١. الشيخ سعد بن حمد بن علي ابن عتيق (١٢٦٧ . ١٣٤٩هـ):

وُلد ببلدة الحلوة: إحدى قرى الأفلاج، وتعلم في صغره على والده الذي كان قاضياً في حوطة سدير، فتعلم التوحيد والتفسير والحديث والفقه والنحو، ثم رحل إلى الهند بعد أن تجاوز الثلاثين من عمره، مكث بها تسع سنين فقرأ على كبار محدثيها، كالشيخ صديق حسن خان والشيخ نذير حسين الدهلوي وغيرهما. ثم عاد إلى مكة المكرمة فحج وأخذ عن جماعة من علمائها من بين نجديين وحجازيين وهنديين، حتى بلغ في العلم مبلغاً عظيماً، إلى جانب الغيرة الشديدة في الدين والصلابة في العقيدة.

وبعد عودته إلى الأفلاج عيّنه الإمام عبد الله بن فيصل قاضياً على الأفلاج، فاستمر على ذلك إلى أن دخل الملك عبد العزيز - رحمه الله - الرياض سنة (١٣١٩هـ) فنقله إليها وولاّه قضاء سكان البادية المحيطة بالرياض والقادمين إليها، وولاّه أيضاً إمامة الجامع الكبير، وكان يعقد حلقتين للدروس، فأقبل عليه الطلاب وحفُّوا به وانتفعوا بعلمه، فتخرج على يديه عدد من أكابر العلماء من أمثال: الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ، والشيخ سليمان بن سحمان، والشيخ عبد الله العنقري، وغيرهم. وإلى جانب هذا أورث منثورات من بين كتب ورسائل وفتاوى، من ذلك:

١- نظم زاد المستقنع سماه «نيل المراد بنظم متن الزاد». لم يكمله، فأكمله الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز بن سحمان.

٢- حجة التحريض في تحريم ذبح المريض. توجد منها نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود (٢١٥).

٣- فتاوى ورسائل منثورة تبلغ نحو الأربعين رسالة. جمعت وطبعت بعنوان: «المجموع المفيد من رسائل وفتاوى الشيخ سعد بن حمد بن عتيق».

وله شعر جيد ونظم رائق.

وقد اشتهر الشيخ ابن عتيق بسعة العلم والتقى والصلاح، والجد والاجتهاد في نشر الدعوة السلفية. رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة[1].

٢. الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن العنقري (١٢٩٠ - ١٣٧٣هـ):

وُلد بثرمداء: قرية من قرى الوشم، وكانت إمارتها متسلسلة في آبائه.

ونشأ يتيماً ضريراً بين والدته وأعمامه، فحفظ القرآن وتلقى العلوم الابتدائية في بلدته على إمام جامعها حمد بن شعيل، فحفظ جملة من المتون[2] في التوحيد والفقه واللغة والمصطلح وغير ذلك. فلما شب عن الطوق سافر إلى الرياض عام (١٣١١هـ) فتلقى عن علمائها المشهورين آنذاك، كالشيخ عبد الله بن عبد اللطيف وأخيه إبراهيم، والشيخ سليمان بن سحمان، والشيخ إسحاق بن عبد الرحمن، والشيخ سعد ابن عتيق، وغيرهم. وكانت له - رحمه الله - محبة شديدة للعلم ورغبة صادقة في طلبه وتحقيقه والعمل به وجمع كتبه، حتى إنه جمع مكتبة من أنفس المكتبات؛ حافلة بنفائس المخطوطات، وكان له الفضل في جمع أشتات كتاب «المغني» لابن قدامة لتكوين نسخة كاملة منه، حيث لم تكن منه في نجد نسخة كاملة، فجمع أجزاءه من البلدان وخزائن العلماء، حتى جمع نسخة كاملة، فنُسخت ثم أرسلها إلى الملك عبد العزيز - رحمه الله - فطبع عليها الكتاب. وكانت للشيخ عناية خاصة بالفقه الحنبلي؛ له اليد الطولى في التحقيق والتدقيق فيه من خلال ما عُرف في دروسه ومؤلفاته وفتاواه المحررة التي سلك فيها مسلك المحققين، بذكر الدليل والتعليل والترجيح؛ تبعاً لما رجحته الحجج من أقوال المجتهدين.

---

(١) علماء نجد ٢/ ٢٢٠، و مشاهير علماء نجد ص ٣٢٣، وذيل النعت الأكمل ص ٤١٤، والأعلام ٣/ ٨٤.

(٢) من ذلك: ثلاثة الأصول، والواسطية، والتدمرية، والحموية، والأربعون النووية، وبلوغ المرام، وزاد المستقنع، وعمدة الفقه، والرحبية، والآجرومية، والملحة، والألفية، والبيقونية، ونخبة الفكر، والورقات، والجزرية.

تولى الشيخ قضاء بلدة المجمعة وإقليم سدير مع بلدان أخرى، عيّنه لهذا الشأن الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وكانت له آثار طيبة ومواقف محمودة مشكورة في الصلح العام والوساطة بين المتحاربين في حوادث معروفة في أيامه. واستمر في القضاء نحواً من ثلاثة عقود ونصف إلى سنة (١٣٦٠هـ) حيث استعفى فأعفي، وتفرغ للتدريس والتأليف حتى توفي، عام (١٣٧٣هـ) رحمه الله.

وتخرج على يديه من العلماء: الشيخ عبد الله بن زاحم، والشيخ محمد الخيَّال، والشيخ عبد الرحمن ابن قاسم، والشيخ حمود بن عبد الله التويجري، وغيرهم كثير، وأكثرهم تقلدوا مناصب القضاء في المملكة.

وترك من المؤلفات من بين تعليقات ورسائل وفتاوى أشياء كثيرة، منها:

١ـ حاشية على الروض المربع للبهوتي.

٢ـ تعليقات على نونية ابن القيم في العقيدة.

وبعض رسائله وفتاواه محفوظة ضمن مجاميع الرسائل النجدية(١).

٣ـ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (١٣٠٧ـ١٣٧٦هـ):

وُلد في بلدة عنيزة، ونشأ يتيم الأم، ثم يتيم الأب، فعنيت به زوجة أبيه، فلما كبر انتقل إلى بيت أخيه الأكبر حَمَد، فحفظ القرآن وأقبل على العلم في بلده، فانقطع له وجدّ في تحصيله حفظاً وفهماً ودراسة، حتى مهر، ونبغ وهو لا يزال في أطوار الطفولة وبواكير الشباب، وانصرف إلى العناية بعلوم التفسير والحديث والتوحيد، وجعل من مطالعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم نبراساً له، فهي عنده في السمع والبصر والمورد والمصدر، فتوسعت مداركه، وتفتق ذهنه عن قريحة اجتهادية وثابة تنزع بالدليل، ولا تنقاد إلا لما ترجحه الحجج من الأقوال والروايات والوجوه في المذهب الحنبلي. وبالرغم من أنه لم يحظ بالرحلة خارج بلده إلا أنه كان يكاتب العلماء في شتى بلاد الإسلام يسأل عن قضايا العصر، وما أفرزته المدنية الحديثة.

---

(١) علماء نجد ٤/ ٢٦٥، وروضة الناظرين ٢/ ٦٨، وتسهيل السابلة ٢/ ١٨٢٥.

ومن أبرز شيوخه بعنيزة: الشيخ إبراهيم بن محمد بن جاسر، في التفسير والحديث وأصولهما، والشيخ صالح بن عثمان آل قاضي في الفقه وأصوله، والشيخ محمد بن عبد العزيز المانع، في علوم اللغة، وغيرهم كثير.

واختصاصُ كل شيخ بما يتقنه من الفنون قد أكسب الشيخَ ابن سعدي معرفةً متميزة في تلك الفنون، كما تأثر بالشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بطريقته في إلقاء الدرس وتقرير المسائل.

ولما بلغ الشيخ أشُدَّه واستوى في العلم تولى إمامة جامع بلدته عنيزة الكبير، ونشر علمه فيه خطيباً وفقيهاً ومفيداً للطلاب، يصرف جلّ أوقاته للدرس والتعليم[1]، إلى جانب كتابة الوثائق وتحرير أوقاف الواقفين، ووصايا الموصين، وعقد الأنكحة، وغير ذلك.

وممن تخرج على يديه: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام مؤلف «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، والشيخ محمد بن صالح العثيمين تغمده الله بواسع رحمته، والشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان رحمه الله صاحب المؤلفات الكثيرة. وغيرهم من أبناء الأسر المتفرقة في عنيزة وما حولها من آل البسام والزغيبي والقاضي والشبل والزامل والعقيل، في آخرين يتجاوزن مئة وخمسين. وقد أُسندت إلى الكثير منهم مناصب القضاء والدعوة والإفتاء والإرشاد، والقيام بالتدريس في المدارس والمعاهد العلمية التي أنشأتها المملكة.

وترك علامة القصيم ـ رحمه الله ـ جملة وافرة من الكتب في التفسير والفقه وغير ذلك، منها: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، وبهجة قلوب الأبرار، والرياض الناضرة، والمختارات الجلية، والجمع بين الإنصاف ونظم ابن عبد القوي، والأصول الجامعة، وغيرها. وله فتاوى جمعت بعد وفاته ورتبت وطبعت[2].

---

(١) ومن جملة الكتب التي كان يدرسها لطلابه: منتقى الأخبار، وبلوغ المرام، وشرح العقيدة الطحاوية، وكتاب التوحيد، ومنتهى الإرادات مع شرحه، وزاد المستقنع مع شرحه، والألفية في النحو وشرحها لابن عقيل، وقطر الندى وشرحه، بالإضافة إلى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(٢) علماء نجد ٣/ ٢١٨، وروضة الناظرين ١/ ٢٢٠. وقد أطال تلميذه الشيخ البسام في التعريف به وبشيوخه وتلاميذه وآثاره، بالإضافة إلى التعريف بجامع عنيزة الكبير الذي كان يدرس فيه الشيخ، وبقايا المخطوطات التي تحتوي عليها خزانته العامرة. وقام الدكتوران الفاضلان: عبد الله بن محمد الطيار =

٤ـ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع (١٣٠٠ـ١٣٨٥هـ):

وُلد في بلدة عنيزة، وبعد السابعة من عمره توفي والده، فنشأ يتيماً، فحفظ بعض القرآن الكريم، وحصل العلوم الابتدائية من المختصرات التي كانت تدرس في ذلك الوقت، ككتاب التوحيد، ودليل الطالب، وبلوغ المرام، والرحبية، والآجرومية.

ولما ناهز الاحتلام رحل إلى عواصم العالم الإسلامي: بغداد، فالقاهرة، فدمشق، فبغداد ثانية، واتصل بكبار العلماء ولازمهم حتى حصل الكثير في الزمن القليل، وكان جاداً مجداً واصلاً نهاره بليله قراءة ومراجعة وحفظاً، لا يُضيع من الوقت قليلاً ولا كثيراً. وكان سريع الحفظ، حاضر القلب، حتى نبغ واستودع ذاكرته كثيراً من المتون، وكان يقرأ على شيوخه الكتب قراءة بحث وتحقيق واستيعاب، حتى أوفى على الغاية وصار من كبار العلماء، فقيهاً بالمذهب الحنبلي، عارفاً بخلاف العلماء.

ومن جملة شيوخه الذين تلمذ لهم في أقطار العالم الإسلامي: الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر، والشيخان: محمود شكري، وعلي نعمان، الآلوسيان، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ عبد الوهاب أفندي.

تقلب الشيخ في أعمال عديدة بين قطر والمملكة والبحرين، فقد ترأس النادي العلمي الذين أنشأه المحسن مقبل بن عبد الرحمن الذكير في البحرين، ثم تولى القضاء والتدريس والخطابة بقطر سنة (١٣٣٤هـ) لمدة ثلاث وعشرين سنة، ثم عينه الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ مدرساً بالمسجد الحرام والمدارس الحكومية سنة (١٣٥٨هـ)، ثم عينه رئيساً لثلاث هيئات في المملكة: هيئة تمييز الأحكام الشرعية، وهيئة الأمر بالمعروف، وهيئة الوعظ والإرشاد. وفي سنة (١٣٦٥هـ) عُيّن مديراً عاماً للمعارف، فرئيساً لدار التوحيد. ثم عاد إلى قطر مرة ثانية سنة (١٣٧٤هـ) ليشرف على سير التعليم فيها وإصلاح المناهج. وكانت إقامته الثانية في قطر، ونفوذ كلمته فيها، سبباً في عناية الحكومة القطرية بنشر الكثير من الكتب العلمية النافعة، في مختلف العلوم، ومنها الفقه الحنبلي، فقد أشرف على طباعة عدد كبير منها مع التقديم لها والتعريف بها.

وسليمان بن عبد الله أبا الخيل. بدراسة وافية عن الشيخ ابن سعدي في القسم الأول من كتابيهما «فقه الشيخ ابن سعدي». وفي الجزء الثاني من «تاريخ المذهب الحنبلي» تعريف بآثاره الفقهية والأصولية.

وتعلم على يد الشيخ ابن مانع عدد كبير من الأعلام، منهم: الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، والشيخ عبد الله ابن دهيش، والشيخ عبد الله الأنصاري القطري، وابنه أحمد مدير البعثات السعودية في القاهرة، والمعروفُ بكثرة الاطلاع على الكتب المطبوعة والمخطوطة، والمعرفة التامة بها.

ومن آثار العلامة محمد ابن مانع المكتوبة:

١ـ مختصر شرح عقيدة السفاريني.

٢ـ حاشية على عمدة الفقه لابن قدامة.

٣ـ حاشية على دليل الطالب للشيخ مرعي.

٤ـ إقامة البرهان على تحريم الإجارة في تلاوة القرآن.

٥ـ كشف الغطا عما في إعلام الورى من الخطا.

توفي ابن مانع في بيروت ونقل إلى قطر فدفن فيها. رحمه الله وجزاه عما قدم أحسن الجزاء[1].

٥ـ الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣١١ـ١٣٨٦هـ):

وجده العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

وُلد سماحة شَيخنا الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم في مدينة الرياض سنة (١٣١١هـ)، وتلقى العلم في بواكير حياته على والده، وابتلاه الله بفقد حبيبتيه وهو في الرابعة عشرة من عمره، وعوّضه عنهما عقلاً كبيراً وفهماً ثاقباً، فجدّ واجتهد في تحصيل متواصل حتى بلغ الغاية وصار من أبرز العلماء. ولما توفي عمه الشيخ الداعية عبد الله بن عبد اللطيف سنة (١٣٣٩هـ) خلفه من بعده في شؤون الدعوة وأعبائها الجسام؛ من دروس وتوجيه وإرشاد ونحو ذلك، وظل يفيد أفواج الطلاب المتوافدين عليه.

---

(١) علماء نجد ٦/ ١٠٠، وروضة الناظرين ٢/ ٢٩٣.

وللشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ جهود كبيرة قام بها في المملكة، نلخصها فيما يلي:

• كان له الفضل في الإشارة على أولي الأمر بفتح المعاهد العلمية في مختلف أنحاء المملكة في العقد السابع من القرن الرابع عشر الهجري. وكان يشرف عليها إشرافاً علمياً، وعهد إلى أخيه الشيخ عبد اللطيف بالنيابة عنه في إدارتها التنفيذية.

• لما أُنشئت دار الإفتاء سنة (١٣٧٣هـ) وصار لها مجلس تولّى رئاسته، وسُميّ مفتياً عاماً للمملكة، وقد جُمعت فتاواه المحررة فيما بعد فبلغت ثلاثة عشر مجلداً.

• في سنة (١٣٧٦هـ) وُحِّدت محاكم المملكة وأُنشئ لها مجلس قضاء أعلى، فأُسندت إليه رئاسته، لما كان يتمتع به من الحكمة والبصيرة وحسن الرأي مع العلم الغزير.

• في سنة (١٣٨١هـ) أنشئت الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، بمشورة الشيخ وتنفيذه ورئاسته، فأناب عنه الشيخَ العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز ـ رحمه الله ـ في القيام بذلك.

• تولى رئاسة المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، التي قامت من أجل جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم وتنشيط الدعوة الإسلامية ومراعاة أحوال الأقليات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى أشياء أخرى، كإشرافه على مدارس البنات، ورئاسته لمكتب الدعوة الإسلامية خارج المملكة، وتأسيسه المكتبة العامة السعودية بالرياض. وبالجملة كان مرجع البلاد في شؤونها الدينية والإسلامية دقيقها وجليلها. فكان الشيخ منذ سنة (١٣٧٠هـ) يقوم بهذه المهام الجسيمة بالمباشرة أو بالتعاون مع النائبين عنه واهباً وقته كلّه لنفع المسلمين، على نهج سليم وهدى مستقيم وعقل راجح يحجزه عن الاندفاع والتسرع، ويهدي إلى التبصر في مقبلات الأمور، معتدلاً في المواقف والنظر، متزناً في الموقف والسير، إلى أن أدركه الأجل المحتوم، في مدينة الرياض سنة (١٣٨٦هـ)، رحمه الله برحمته المجللة.

ومن أشهر من تتلمذ على مفتي البلاد وعلاَّمة الأمة رحمه الله: الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، والشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، والشيخ صالح بن سليمان بن سحمان، والشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم جامع فتاواه وفتاوى نجد، وغيرهم كثير.

ومن الآثار التي تركها من إملائه:

١ـ الجواب المستقيم.

٢ـ تحكيم القوانين.

٣ـ مجموعة من أحاديث الأحكام.

٤ـ الفتاوى.

رحمه الله رحمة واسعة وأحسن له الجزاء(١).



(١) علماء نجد ١/ ٢٤٢، ومشاهير علماء نجد ص ١٦٩، والأعلام للزركلي ٥/ ٣٠٦.



الفصل الثالث

سمات الحنابلة

وفيه تمهيد ، وستة مباحث :

. الأول: أثر سيرة الإمام أحمد ومواقفه.

. الثاني: الاعتناء بعلوم الحديث الشريف.

. الثالث: الحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الرابع: الاتباع للسلف ومناهضة البدع.

. الخامس: الحنابلة والسلطة السياسية.

. السادس: الحرية الاجتهادية عند فقهاء الحنابلة.



تمهيد

لكل مذهب من مذاهب الفقه ميزاته وخصائصه التي يعرف بها، ويتلون بلونها، وتلك الخصائص إنما يرسمها عادة إمام المذهب ومؤسسه الأول.

ولا يخفى أن المذاهب الفقهية إنما نشأت نتيجة لاشتهار بعض علماء الشريعة الإسلامية بكثرة الفتوى وغزارة الاجتهاد في الوقائع أو التقديرات.

ثم إن تلك النشأة الأولى تكاملت، وتنامت عبر الزمن بفضل الجهود المتواصلة، حتى صارت عبارة عن مدارس لها ميزاتها، ومنهجها الواضح في استنباط الأحكام الشرعية، والصناعة الفقهية.

وعندما نتصفح السيرة الكاملة لإمام المذهب الواحد، والمسيرة الشاملة لأصحابه نجد جملة من الميزات والخصائص السلوكية والعملية قد تجمعت حولهم، وصاغت من يأتي بعدهم صياغة متقاربة في التفكير والعمل والمنهج.

ومذهب الإمام المبجل أحمد ابن حنبل هو أحد هذه المذاهب، فيكون هو الآخر قد تفرد بميزات واختص بخصائص وسمات.

•وتلك الخصائص إنما تكونت من سيرة الإمام أحمد رحمه الله في مواقفه، وعلمه، وانبثت فيما بعد في أصحابه، وتوارثها الذين جاءوا من بعدهم، لما للإسلام من فضل على المسلمين في إعطاء التربية بالقدوة قيمة كبيرة في الالتزام العملي بالشريعة.

وإذا كان الإمام أحمد إمام المسلمين في السنة، وإمامهم في الحديث، فلا غرو أن نجد الأتباع من رجالات هذا المذهب قد صرفوا جهداً وافراً من اهتمامهم العلمي في العناية بالحديث الشريف وتطوير علومه.

كما تميز الحنابلة بإعطاء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهمية كبيرة في التطبيق والتنفيذ.

وتميزوا أيضاً بالاتباع للسلف، ومناهضة البدع، والوقوف في وجه كل دعوة أو سلوك من شأنه أن يفتح ثغرة في هذا الدين، للخدش فيه وتكدير صفوه. على أننا لا ننكر أن يكون في كثير من عامة المسلمين فضلاً عن علمائهم من عض على هذه الخصلة بالنواجذ، لكن الذي يعنينا هنا هو الاتجاه العام والخط الرئيس الذي كان يسير فيه هذا المذهب بكوكبة علمائه.

وقد عاش الحنابلة في عهدهم الأول في عاصمة الخلافة الإسلامية العباسية، وكانت لهم مع الخلفاء مواقف تستحق أن نشير إلى شيء منها.

ويعتبر الزهد عند الحنابلة وصفاً أساسياً، يندر أن نجد منهم من تقلل منه، حتى إنهم زهاد الأمة، ومتمثلو هذا الجانب من الإسلام في حياة المسلمين ومرآة واقعهم.

وفي الأخير يكاد يكون شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، وما تركه من آثار علمية وعملية من خيرة ما أنعم الله به على الأمة، وساق إليها من الخير مما أنجبته الأسرة الحنبلية، ولا مرية في أن اجتهاداته التي تفرد بها، واختياراته التي ذهب إليها تكون سمة جديدة في المذهب، تعكس مدى الحرية الاجتهادية التي عُرف بها فقهاء الحنابلة، فهذه الاختيارات خليقة بأن نتوقف عندها ونسلط الضوء على جوانبها.

هذه من أهم سمات الحنابلة في نظرنا، والتي سنأتي عليها بالبيان والإيضاح واحدة تلو الأخرى بالقدر الذي تحتاجه من البحث.

المبحث الأول

أثر سيرة

الإمام أحمد على الحنابلة

لقد أتينا على سيرة الإمام المبجل بالقدر الذي يستدعيه البحث في السابق، ونتصور أننا قد وضعنا أمام القارئ مرآة جلية تنعكس عليها الصورة الكاملة لهذا الإمام العظيم، ويمكنه بسهولة أن يطالع تلك السيرة الحافلة بالأمجاد والمواقف التي صارت فيما بَعْدُ معالم للعالم الرباني والإمامِ القدوةِ لغيره.

والآن نحاول أن نمهد للقارئ شيئاً جديداً مما هو من نتائج تلك السيرة الجليلة، فيما يخص الأثر الذي تركته في نفوس أصحابه، ومقلدة مذهبه إلى عهود وقرون متطاولة.

لقد كان إمام السنة مدرسة لأصحابه يتعلمون فيها الزهد والورع، والاقتداء بالسلف، والإخلاص في العلم، وغير ذلك من الفضائل والمناقب التي دون حصرها خرط القتاد.

فلا تعجب إذا وجدت في تاريخنا الثقافي أو في مكتبتنا الإسلامية ذلك العدد الكبير من الأئمة والحفاظ والمؤرخين، يفردون سيرة هذا الإمام بالدراسة، ويدبّجون الصحف في جمع مناقبه وتسجيل فضائله، ناهيك عما كُتب عنه ضمن المجاميع والدواوين المخصصة لتواريخ البلدان وطبقات المحدثين والفقهاء أو غير ذلك.

فقد كانت أخلاق الإمام أحمد جذابة للطلاب ليلتفوا حوله، ويأخذوا من مشكاته المضيئة، فقد وصف المرّوذي - وهو من ألصق أصحابه به - تلك الأخلاق الجذابة، فقال:

كان أبو عبد الله لا يجهل، وإن جُهل عليه حَلُم واحتمل، ويقول: يكفي الله. ولم يكن بالحقود ولا العجول، كثير التواضع، حسن الخلق، دائم البشر، لين الجانب، ليس بفظ، وكان يحب في الله، ويبغض في الله، وإذا كان في أمر من الدين، اشتد له غضبه. وكان يحتمل الأذى من الجيران[1].

(١) السير ١١/ ٢٢٠.

فانظر وتأمل في هذا الوصف، وقارنه مع ما كان عليه رسول الله ﷺ، أليس حقاً إذا قلنا: إنه مجدد سنة الأخلاق النبوية الشريفة؟ وأظن أنك وقفت على ذلك القلب الكبير الذي أعفى المعتصم ومن معه ممن شاركوا في تلك المحنة، وحلَّلهم من تبعاتها إلا مبتدعاً مضلاً، وأعقب ذلك بقوله: وما ينفعك أن يعذب الله أخاك المسلم في سبيلك(١).

هذه الجاذبية أفاءت على أصحابه وملازميه قدوة في السلوك، ومثالاً يحتذى في الأخلاق التي يجب على العالم أن يلتزم بها، ولا ريب أن الإنسان يتأثر بالشعاع المسلط عليه، والخلة والصحبة تنقل السجايا والأخلاق والصفات، كما قالوا:

عن المرء لا تسل وسل عن قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدي

وإن المتقلب بين صفحات تراجم أئمة المذاهب الفقهية، مطالعةً ودراسةً، ليجد تميزاً واضحاً لدى الحنابلة، يتمثل بتأثير سيرة الإمام على المنهج العلمي والعملي على سواء.

فاهتمام الحنابلة الكبير بالسنة والآداب، والاقتداء بالسلف لم يكن إلا صورة منعكسة لما كان عليه أحمد بن حنبل رضي الله عنه في هذا الجانب، فقد ألزم نفسه أن لا يكتب حديثاً إلا وقد عمل به، حتى مرّ به أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً، فأعطى الحجام ديناراً حين احتجم(٢).

قال الذهبي: وإلى الإمام أحمد المنتهى في معرفة السنة علماً وعملاً، وفي معرفة الحديث وفنونه، ومعرفة الفقه وفروعه، وكان رأساً في الزهد والورع والعبادة والصدق(٣).

وهكذا كان الإمام أحمد يفضل لنفسه أن يعيش حياة سلفية خالصة، مع أنه كان في عاصمة الحضارة الإسلامية التي قد تجمعت فيها كل أسباب النعيم والرفاهية، وقد تجرد من جميع ملابسات العصر، ومناحراته، وما يجري من منازلات فكرية وسياسية أو اجتماعية أو حربية، واختار أن يحلق في جو الصحابة والصفوة من التابعين، ومن جاء بعدهم، ممن نهج نهجهم، واختار سبيلهم.

ولأجل ذلك كان علمه وفقهه هو السنة بعينها، لا يخوض في أمر إلا إذا علم أن الصحابة خاضوا فيه، فإن علم بذلك اتبع رأيهم، ونفى غيره، وإن لم يعلم أن الصحابة خاضوا في ذلك الأمر كف عنه، واستعصم متوقفاً حذراً، فلا يقفو ما ليس له به علم،

---

(١) السير ١١/ ٢٦١.
(٢) السير ١١/ ٢١٣، ٢٩٦.
(٣) السير ١١/ ٢٩٢.

لأنه يعتقد أن الخروج عن تلك الجادة زيغ عن منهاج السلف، وإلحاد في دين الله سبحانه وتعالى، لا يتكلف التعمق في مسائل عقلية قد تكون متاهات للعقل البشري، وإن خرج من وعثائها سالماً، فقد جهد نفسه في غير طائل، وشغل فكره في غير جدوى.

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: من أحب الكلام لم يفلح، لأنه يؤول أمرهم إلى حيرة، عليكم بالسنة والحديث، وإياكم والخوض في الجدال والمراء، أدركنا الناس، وما يعرفون هذا الكلام، عاقبة الكلام لا تكون إلى خير[1].

والخلاصة: أن الإمام أحمد تميز عن غيره: بأن كانت له شخصية جد مؤثرة، قد لاح أثرها في مرآة طبقات علماء المذهب بجلاء لمن تصفحها تصفح المتأمل البصير.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ سعدي أبو جيب:

لقد وقفت على سيرة علماء الحنابلة من أصحاب الإمام أحمد، ومن جاء بعدهم، حتى منتصف القرن الثامن الهجري، فوجدت أحمد في كل واحد منهم فكراً، ومنهجاً، ونظرة للحياة... بل إني وجدت جانباً أو أكثر، من جوانب شخصية الإمام أحمد، حيا يتجول بين الأسطر..

تلك ظاهرة لم أجدها عند علماء مذهب من المذاهب... أسجلها للتاريخ... ليس إلا..

وعن عمد لم أجعل ميدان دراستي أصحاب الإمام أحمد، وتلاميذهم، من الذين ترجم لهم القاضي أبو يعلى[2]، حتى لا تذهب بك الظنون إلى أن هؤلاء لقربهم من الإمام ربما كانوا أشد تأثراً به من سواهم.. وأنت محق في ذلك بلا شك، لأن طبيعة الأمور، وواقع الحياة يؤكد ما ذكرت..

ولهذا اخترت العلماء الذين ترجم لهم ابن رجب، وهم الذين أدركهم الأجل خلال انفترة المتدة من ٤٦٠هـ إلى ٧٥١هـ[3].

ثم مضى في تسجيل النتائج التي ألّفت ما بين الإمام وأتباعه بتأليف محكم على الرغم من بعد الزمن وتطاول القرون.

* * *

(١) السير ١١/ ٢٩١.

(٢) لا يخفى أن صاحب «الطبقات» هو القاضي أبو الحسين (٥٢٦هـ) ابن القاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ).

(٣) أحمد بن حنبل السيرة والمذهب، ص٤٦١، دار ابن كثير، ١٩٩٨.



المبحث الثاني

الاعتناء

بعلوم الحديث الشريف

إذا كانت السمة الأولى للحنابلة متمثلة بالاستمداد من سيرة الإمام رضي الله عنه، ومواقفه وعلمه، قدوة في السلوك الفردي، ومنهجاً في الإصلاح الاجتماعي، وأصولاً في البحث العلمي، فإن الميزة الثانية التي تميز بها الحنابلة قد تمثلت بالعناية الواضحة بعلوم الحديث، والعمل على نشرها وخدمتها بإتقان.

لقد أسهم الحنابلة بجهد جهيد في خدمة السنة في شتى فنونها، فإذا فتشنا في أحاديث الأحكام وجدناهم من المشاركين في تجريدها، وإذا فتشنا في الأحاديث المتعلقة بالعقيدة وجدناهم حازوا فيه القدح المعلّى في جمعها وترتيبها، وكذلك في الشروح الحديثية، وعلم الرجال، وغير ذلك.

فهذا عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) الرازي[1] الحافظ، نموذجاً حيا من تلك العناية بالحديث والسنة، وكتابه «الجرح والتعديل» لا يخفى على طالب حديث، كما أن كتابه في «التفسير» يعد مادة علم التفسير بالمأثور لمن جاء بعده، فقد جمع فيه الأحاديث المتعلقة بتأويل الكتاب العزيز، بالإضافة إلى موقوفات الصحابة، وأسباب النزول.

وصنف كتباً أخرى متنوعة، بالإضافة إلى ذلك قال الحافظ يحيى بن مندة: صنف ابن أبي حاتم «المسند» في ألف جزء، وكتاب «الزهد» وكتاب «الكنى» وكتاب «الفوائد الكبير» و«فوائد أهل الري» وكتاب«تقدمة الجرح والتعديل».

زاد الذهبي: قلت: وله كتاب «العلل» مجلد كبير. وهو مطبوع بالقاهرة في مجلدين، وعامة ما فيه أجوبة أبيه -أبي حاتم -وأبي زرعة عن علل الأحاديث المتعلقة بالأحكام.

---

(١) ذكره ابن أبي يعلى في الطبقة الثانية من أصحاب أحمد، أخذ عن ابنه صالح، الطبقات ٢/ ٥٥.

وفي الجملة يعد هذا الرجل - كما قال أبو يعلى الخليلي - مستوعباً لعلم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال. صنف في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار[1].

فمن أين جاءت هذه العناية الشديدة؟ إنها القدوة التي كان يترسمها من شيخ شيخه؛ الإمام أحمد، يدل على ذلك شيئان اثنان:

الأول: متابعته للإمام أحمد في أسماء المصنفات التي صنفها ومحتوياتها، «كالزهد»، و «الرد على الجهمية»، و«المسند»، و«العلل»، و«الكنى»، فهذه كلها عناوين لمؤلفات هذا وهذا.

الثاني: ذلك الثناء العطر الذي جمعه في «تقدمة الجرح والتعديل» عن الإمام أحمد وفضائله وعلمه وإمامته في الدين، مما يدل على إعجاب ابن أبي حاتم وتأثره البالغ بإمام السنة علماً وعملاً.

وإذا كان ابن أبي حاتم نموذجاً من المتقدمين، فأمامنا نموذج من المتأخرين متمثل ببيت كامل تسلسل فيه الاختصاص بالحديث وعلومه أباً عن جد، إنه بيت ابن منده العبدي الأصبهاني.

ففي ترجمة الحافظ يحيى ابن مندة (٥١١هـ)، قال ابن رجب[2]: الحافظ «المحدث ابن المحدث، ابن المحدث ابن المحدث ابن المحدث ابن المحدث»!! فلاحظ كيف تشرف هذا البيت على الأقل بتوارث الحديث على مدى ستة أعقاب، فهو كما قال أبو بكر اللَّفْتواني: بيت ابن مندة بُدئ بيحيى، وخُتم بيحيى. قال ابن السمعاني: يريد في معرفة الحديث والفضل والعلم[3].

ويعتبر الحافظ عبد الوهاب الأنماطي (٥٣٨هـ) محدث بغداد، بل حافظ عصره فيها، كما قال أبو موسى المديني في «معجمه». وكان مختصاً بجمع الأجزاء الحديثية التي كانت قد بلغت ذروتها في ذلك الزمان، وكان جمَّاعتها من قبله أبو الحسن ابن الطُّيُوري، فقرأ الأنماطي ما عنده من تلك الأجزاء، حتى قال ابن السمعاني فيه: جمع الفوائد وخرج التخاريج، لعله ما بقي جزء مروي إلا وقد قرأه وحصل نسخته[4]!!

(١) السير ١٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٧.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٢٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٢.

وكان مع ذلك شيخاً لحفاظ زمانه من أمثال: ابن ناصر، والسِّلَفي، وابن عساكر، وأبي موسى المديني، وابن السمعاني، وابن الجوزي.

وكذلك كان في المقادسة حفاظ وجهابذة، منهم حافظ الإسلام عبد الغني المقدسي (٥٤١هـ ـ ٦٠٠هـ) صاحب «العمدة» و«الكمال في أسماء الرجال» وغيرهما، الذي كان رفيقاً للموفق في رحلته إلى بغداد، وطلب العلم بها، والحافظ ضياء الدين المقدسي (٥٦٩هـ ـ ٦٤٣هـ) مؤرخ الأسرة المقدسية، صاحب كتاب «الأحاديث المختارة» وغيرها.

• **بعض مشاهير محدثي الحنابلة:**

وفيما يلي نجرد أسماء بعض الحنابلة الذين غلب عليهم في سيرتهم العلمية الاشتغال بالصناعة الحديثية وفنونها، مرتبين على تواريخ الوفيات:

ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (٣١١هـ) مؤلف كتاب «السنة» و«العلل» وغيرهما.

ـ أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (٣١٦هـ) صاحب كتاب «الطهور» و«المصاحف» وغيرهما.

ـ أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد (٣٤٨هـ) صاحب كتاب «السنن».

ـ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها.

ـ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ) صاحب «الكنى» و«معرفة الصحابة» وغيرهما.

ـ أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس (٤١٢هـ) صاحب «الفوائد» وغيرها.

ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده (٤٧٠هـ) صاحب «المستخرج» و«المسند» وغيرهما.

ـ أبو الحسين علي بن الحسن بن أحمد الحنبلي (٤٧١هـ) المقرئ الفقيه صاحب التصانيف التي بلغت مئة وخمسين كتاباً.

ـ أبو زكريا يحيى بن عمرو بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده

(٥١١هـ) الحافظ ابن الحافظ ابن الحافظ ابـن المحـدث وهـو خاتمـة المحدثين في بيت ابـن منده.

ـ أبو موسى محمد بن عمر المديني (٥٨١هـ) الأصبهاني الحافظ.

ـ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسـي (٦٠٠هـ) صاحب التصانيف.

ـ أبـو محمـد عبـد القـادر بـن عبـد الله الرهـاوي (٦١٢هــ) صـاحب «الأربعـين المتباينة».

ـ أبو عبد الله ضياء الديـن محمـد بـن عبـد الواحـد المقدسـي (٦٤٣هـ) صـاحب «المختارة».

ـ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني (٧٢٨هـ) شيخ الإسلام.

ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) صـاحب «المحرر في أحاديث الأحكام».

ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب (٧٩٥هـ) البغـدادي، صـاحب «شرح علل الترمذي» و «شرح جامع الترمذي»، وغيرهما.

وإذا كان البيت الحنبلي هو بيت الحديث، فلا جرم أننا نجد ذلك منعكساً على الفقـه الحنبلي، فإنه فقه الحديث والسنة.

وما السبب في تلك العناية الفائقةبالحديث عند الحنابلة ياترى؟ إن السبب يعود في جوهره إلى التأثر بإمام المذهب ومؤسسه، إذ لا يخفاك أن الإمام أحمد قد اشتهر بشدة تمسكه بالحديث والأثر، ونزعته السلفية في ذلك. حيث وقف جزءاً كبيراً من حياته على تتبع سنة رسول الله ﷺ، وما أُثر عن صحابته، حتى أصبح حجة في علم الحديث، وعلم الرجال.

وطغى ذلك على بقية العلوم لديه، مما جعل بعض العلماء يعده من المحدثين دون الفقهاء.

وإجلال السنة والوقوف عندها، وطلب تفسير القرآن منها أمر واضح في منهج أحمد رحمه الله، وفيمن تأثر به من أتباعه وأصحابه. ولذلك كان الفقه الحنبلي فقه السنة

والأثر، أو بالأخص ما روي عن الإمام أحمد من مسائل وفتاوى. فكان يكره أن يتكلم في شيء لم يكن له فيه سلف، وكان قد اجتمعت لديه مجموعة ضخمة من سنة رسول الله ﷺ، وفتاوي صحابته الكرام، حتى كان من شدة تمسكه ومتابعته للأثر إذا نقل عن الصحابة في المسألة قولان، روي عنه فيها روايتان[1].

وللسنة مقام كبير في فقه الإمام أحمد، ومن تبعه من أصحابه، ويحق للدارس في ذلك أن يعتبر ذلك الفقه هو فقه السنة لوقوفه عندها، وحرصه على الاستشهاد بها، وتقصيه لما ورد منها، حتى لقد كان الإمام أحمد رحمه الله يتوقف في الإفتاء، وفي المسائل حتى يجد لها سنداً من السنة، وأقوال الصحابة، وقول الصحابي يرتفع لديه إلى درجة قوية في الاستدلال[2].

* * *

(١) أصول مذهب الإمام أحمد ص٢٢٦.

(٢) المصدر السابق ص٢٢٩.



المبحث الثالث

الحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

روى مسلم في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». وخرّج مسلم أيضاً من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

هذه الأحاديث، وغيرها كثير، تعلن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقرر مسؤولية حراسة الرأي العام داخل المجتمع المسلم على العام والخاص.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة محكمة ماضية في الأمة إلى يوم القيامة، وهي من أهم ميزات هذه الأمة المحمدية التي قال الله عز وجل في شأنها: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

و لايخفى ما تتطلبه هذه الفريضة من صبر وشجاعة واحتساب، وعلم بالمأمور به والمنهي عنه، بالإضافة إلى الآداب المطلوبة في القيام بالأمر والنهي.

هذه فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فما مدى تقيد الحنابلة بها؟

إن التاريخ الإسلامي ليصدع بما حفظ من وقائع للحنابلة في شأن هذه الفريضة، وتطبيقها، فقد كانت أصداء الحنابلة في بغداد على وجه الخصوص، وفي الشام، وغير ذلك، قوية لائحة في الآفاق، وإنك لتجد في طبقات ابن أبي يعلى هذه العبارة متكررة في تراجم كثير من أعلام الحنابلة: «الأمّار بالمعروف النهّاء عن المنكر».

ففي ترجمة الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) نجده موصوفاً بأنه: «شيخ الطائفة في وقته، ومتقدمها في الإنكار على أهل البدع، والمباينة لهم باليد واللسان»[١].

وقد مر معنا[٢] أن الخرقي (٣٣٤هـ) توفي بالشام متأثراً بآثار الضرب الذي ناله في سبيل إنكار منكر رآه هناك.

وفي ترجمة علي بن الحسين العُكبَري: «الأمَّار بالمعروف النَّهاء عن المنكر»[٣].

وفي ترجمة طاهر بن الحسين: «كان زاهداً أمَّاراً بالمعروف نهَّاء عن المنكر»[٤].

ومن صور تلك الوقائع التي سجلها التاريخ في مدينة السلام بشأن القيام الجماعي بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما حصل مع الشريف أبي جعفر (٤٧٠هـ) الذي انتهت إليه الرحلة في وقته لطلب مذهب الإمام أحمد. قال المؤرخون عن تلك الواقعة الشهيرة:

«وفي سنة ٤٦٤هـ اجتمع الشريف أبو جعفر ومعه الحنابلة في جامع القصر، وأدخلوا معهم أبا إسحاق الشيرازي وأصحابه. وطلبوا من الدولة قلع المواخير[٥] وتتبع المفسدين والمفسدات، ومن يبيع النبيذ، وضرب دراهم تقع بها المعاملة عوض القراضة. فتقدم الخليفة بذلك، فهرب المفسدات، وكُبست الدور، وأريقت الأنبذة، ووعدوا بقلع المواخير، ومكاتبة عضد الدولة برفعها، والتقدم بضرب الدراهم التي يتعامل بها، فلم يقنع الشريف ولا أبو إسحاق بهذا الوعد، وبقي الشريف مدة طويلة متعتباً مهاجراً لهم»[٦].

وبقيت سنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في صفوف الحنابلة محفوظة إلى يومنا هذا، ولأجل ذلك كان من أوائل الهيئات الحكومية تكويناً في المملكة العربية السعودية «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ليحتسب على الناس في شؤون العبادات والمعاملات الظاهرة العامة.

وإذا كان الحنابلة رحمهم الله تعالى قد أبلوا في إعطاء الأمر بالمعروف أهميته التنفيذية، وإقامة جانبه العملي، فقد قاموا برسم معالمه الفقهية وأحكامه الشرعية، حتى لا يكون

---

(١) الطبقات، لابن أبي يعلى، ٢/ ١٨.

(٢) في الصفحة ٢١١.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٣٩.

(٥) جمع ماخور، وهو المكان الذي تباع فيه الخمر، أو هو مجتمع الفُسَّاق.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٨، البداية والنهاية ١٢/ ١٠٥.

الآمر والناهي ماشياً في عماية، ولا متعاطياً لمضلات الفتن في غير هداية.

فقد ألف الحنابلة في ذلك التآليف المفردة، منها:

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأبي بكر الخلال (٣١١هـ).
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأبي بكر بن أبي الدنيا (٢٨١هـ)
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ).
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ).
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للحافظ ابن تيمية (٧٢٨هـ).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أودعوا في ضمن الجوامع بحوثاً مطولة في تناول هذا الموضوع، كما نجد أبا عبد الله ابن مفلح (٧٦٣هـ) صاحب «الفروع» قد خصص لبحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجزء الأول من كتابه «الآداب الشرعية» زهاء مئة وعشرين صفحة، وهو مليء بالفوائد، مشحون بالعلم، ينبغي الاطلاع عليه.

كما ألفوا تآليف موجهة إلى الحكام والأمراء في بيان ما عليهم من الفرائض الشرعية في هذا الجانب، وذلك مثل: «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى، و«السياسية الشرعية» لابن تيمية، و«الطرق الحكمية» لابن القيم.

ومن شدة الاهتمام بهذه الفريضة أدخل بعض الحنابلة تقريرات عنها في مصنفات العقيدة ورسائل التوحيد والسنة، ففي كتاب «شرح السنة» للبربهاري (٣٢٩هـ) نجد العبارة التالية: «والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إلا من خِفْتَ سَيْفَه وعصاه..» ثم قال: «والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باليد واللسان والقلب بلا سيف»[1].

وهكذا «بلا سيف» حتى يتمايز أهل السنة عن أهل البدعة في أنهم لا يتجاوزون حدود الطاعة لسلطان المسلمين، ولا يخرجون عليه بالسيف، بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أهل البدع يرون قتالهم والخروج عليهم إذا فعلوا ما هو ظلم، أو ما ظنوه هم ظلماً، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2].

* * *

---

(١) طبقات الحنابلة ٢/ ٣٥.

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح، ١/ ١٨١، ط. مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن تيمية، ص٤٠، دار المدني بجدة، ١٩٨٧.



المبحث الرابع

الاتباع للسلف ومناهضة البدع

لا يخفى ما بين الاتباع للسلف والمناهضة للبدع من التلازم والتوافق، فإن الرجل لا يستطيع أن يكون مستمسكاً بمنهاج السلف رضي الله عنهم، دون أن يذب البدع عن دين الله عز وجل بأقواله وأفعاله.

فالمنهج الصحيح القويم الذي يستقيم عليه دين العالم المسلم الصادق، إنما ينهض على ركنين:

ركن القيام بشأن السنة علماً وتعليماً ودعوة وعملاً.

وركن المناهضة للبدع في الاعتقاد والعمل وإنكارها، والتشديد على أهلها.

والبدع: هي ما أحدثه الناس واخترعوه في أمر الدين.

وهي نوع من المحرمات أخطر من المعاصي العادية، فإن فاعلها يتقرب بها إلى الله تعالى، ويعتقد ببدعته أنه يطيع الله ويتعبد له، وهذا هو خطرها.

والبدعة تكون:

إما باعتقاد خلاف الحق، الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه. وهذه هي البدعة الاعتقادية، أو القولية، ومنشؤها من القول على الله بلا علم. وهذا من أعظم المحرمات، بل هو - كما يقول ابن القيم - أعظمها. كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وإما أن تكون بالتعبد لله تعالى بما لم يشرعه من الأوضاع والرسوم المحدثة في الدين، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. وفي الحديث: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة». أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث العرباض بن سارية.

والبدعتان ـ كما قال العلامة ابن القيم ـ متلازمتان، قلّ أن تنفك إحداهما عن الأخرى، كما قال بعضهم: تزوجت بدعة الأقوال ببدعة الأعمال، فاشتغل الزوجان بالعرس، فلم يفجأهم إلا وأولاد الزنى يعيثون في بلاد الإسلام، تضج منهم العباد والبلاد إلى الله تعالى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: تزوجت الحقيقة الكافرة بالبدعة الفاجرة، فتولد بينهما خسران الدنيا والآخرة[1].

وإذا كان هذا هو شأن البدع في الميزان الشرعي، فما هو موقف الحنابلة القولي والفعلي من ذلك؟

لا مرية في أن الحنابلة كانوا تبعاً لإمامهم في هذا الشأن، فقد كان الإمام أحمد زينة بغداد ومنارتها اللامعة في الاستمساك بالسنة ومواجهة البدع التي كانت مدينةالسلام مرتعا لها، ومسرحاً لترويجها، حيث إن عاصمة الخلافة أقوى من غيرها في اجتذاب الطلاب والزائرين وأصحاب الشؤون المختلفة من أقاصي البلدان وأدانيها.

فكلام الإمام أحمد في المحافظة على السنة والاقتداء بالسلف، وذم البدع والتنفير من أهلها كثير جداً.

قال ابن تيمية رحمه الله: وأهل البدع في غير الحنبلية أكثر منهم في الحنبلية بوجوه كثيرة، لأن نصوص أحمد في تفاصيل السنة ونفي البدع أكثر من غيره بكثير[2].

ومن أجل ذلك ألّف الإمام أحمد كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية»، وبث في رسائله إلى أصحابه نصوصاً واضحة بشأن هذا الموضوع الخطير، فقد قال في رسالته إلى عبدوس بن مالك العطار:

«أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين»[3].

وقال في رسالته إلى مسدد بن مسرهد:

---

(١) مدارج السالكين، لابن القيم، ١/ ٢٤٥، ط. دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٨٦.
(٣) الطبقات ١/ ٢٤١.

« أوصيكم ونفسي بتقوى الله العظيم ، ولزوم السنة ، فقد علمتم ما حلّ بمن خالفها ، وما جاء فيمن اتبعها ، بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال : «إن الله عز وجل ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها» . إلى أن قال : ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك ، ولا ترافقه في سفرك» [1] .

ولئن كان الإمام أحمد في أول أمره يحض أصحابه وينصح طلابه بعدم الخوض مع أهل البدع ، وينهاهم أن يجادلوهم ، باعتبار أن ذلك من الجدال المذموم في دين الله عز وجل ، والمراء الممقوت في القرآن الكريم . فإنه قد عدل عن ذلك في آخر أمره ، ورأى أن فريضة الذب عن الشريعة في أصولها وفروعها قد وجبت بعد ما استفحل أمر الزنادقة والجهمية والمرجئة ، وصارت فتنهم تنفذ إلى قلوب الخواص والعوام في بغداد .

قال ابن مفلح رحمه الله :

« وقد صنف الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه ، كتاباً في الرد على الزنادقة والقدرية في متشابه القرآن وغيره ، واحتج بدلائل العقول . وهذا الكتاب رواه ابنه عبد الله ، وذكره الخلاّل في كتابه[2] ، وما تمسك به الأولون من قول أحمد فهو منسوخ .

قال أحمد في رواية حنبل : قدكنا نُأمر بالسكوت ، فلما دُعينا إلى أمر ماكان بدٌّ لنا أن ندفع ذلك ، ونبين من أمره ما ينفي عنه ما قالوه . ثم استدل لذلك بقوله تعالى : ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل : ١٢٥][3] .

ومن صور ذلك الجدال العلمي الذي حُفظ لنا عن إمام أهل السنة قوله : « من قال ، القرآن مخلوق ، فهو عندنا كافر ، لأن القرآن من علم الله ، وفيه أسماء الله . . . [و] إذا قال الرجل : العلم مخلوق فهو كافر ، لأنه يزعم أنه لم يكن لله علم حتى خلقه»[4] .

وبهذا فتح الإمام أحمد أمام أصحابه باباً للدفاع عن السنة ومحاججة المبتدعة باللسان والقلم ، فتتابعوا يناظرون ، ويؤلفون ، حتى ملأت مآثرهم في ذلك سمع التاريخ وبصره .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٤٢، ٣٤٤.

(٢) يعني بذلك «الجامع لعلوم أحمد» .

(٣) الآداب الشرعية ١/ ٢٢٧ .

(٤) من كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، ص٩ ، ط . دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥ . وانظر صورة أخرى من كتاب «الرد على الجهمية» في طبقات ابن أبي يعلى ٢/ ٤٨ .

قال ابن مفلح نقلاً عن حفيد القاضي أبي يعلى:

«والصحيح في المذهب أن علم الكلام مشروع مأمور به، وتجوز المناظرة فيه. والمحاجة لأهل البدع، ووضع الكتب في الرد عليهم، وإلى ذلك ذهب أئمة التحقيق: القاضي، والتميمي، في جماعة المحققين، وتمسكوا في ذلك - مع استغنائه عن قول يسند إليه - بقول الإمام أحمد في رواية المرّوذي: إذا اشتغل بالصوم والصلاة، واعتزل وسكت عن الكلام في أهل البدع، فالصوم والصلاة لنفسه، وإذا تكلم كان له ولغيره، يتكلم أفضل»[1].

هذا هو موقفهم من الناحية العلمية.

وأما من الناحية العملية، فقد كان عِلمُهم عَمَلهم، يعملون بالسنة ويقتدون بالسلف، لا يبالون بما يصيبهم في سبيل ذلك من النبز بالألقاب، فيوصفون تارة بالتشديد، وتارة بالتجسيم، وتارة بالحشوية، وتارة بالمشبّهة الذين يشبّهون الله بخلقه، وهم في كل ذلك صابرون محتسبون.

بالإضافة إلى التقيد العملي بالسنة وما أثر عن السلف، فقد أخذوا على أنفسهم أن يقاطعوا أهل البدع، ويجانفوهم، لما في ذلك من الإيحاش لقلوبهم والزجر لهم عما هم فيه، وكان قدوتهم في ذلك الإمام أحمد، فإنه لم يكلم أولئك الذين أجابوا في المحنة بخلق القرآن حتى مات.

قال ابن مفلح: وقد اشتهرت الرواية عنه في هَجْرِهِ من أجاب في المحنة إلى أن مات[2].

وكذلك كان الصف الحنبلي نقياً - في جملته - على مدى الدهور.

بقي علينا في ختام هذا المبحث أن نميط اللثام عن صلة رجلين من أكابر الحنابلة بأهل البدع، والتحقيق في مدى صحة تلك الصلة وأثرها.

وهذان الرجلان هما: أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي (٥١٣هـ)، ونجم الدين الطوفي الصرصري، ثم البغدادي (٧١٦هـ).

---

(١) الآداب الشرعية ١/ ٢٢٦.

(٢) الآداب الشرعية ١/ ٢٤٧.

فأما ابن عقيل :

فعلى الرغم من المكانة السامية التي بلغها، والمنزلة الرفيعة التي تبوّأها، فإن بعض أصحابه من الحنابلة قد تكلّم فيه، لتردُّده على بعض المشايخ من المعتزلة، وتلقيه عنهم علم الكلام.

يقول ابن عقيل عن ذلك: «وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء -يعني شيوخه من المعتزلة- وكان ذلك يحرمني علماً نافعاً»(١).

وقد علّق الحافظ الذهبي -الذي نقل هذا الكلام- عليه بقوله: «قلت: كانوا ينهونه عن مُجالسة المعتزلة، ويأبى، حتى وقع في حبائلهم، وتجسَّر على تأويل النصوص، نسأل الله السلامة» (٢).

وقد اشتدت نقمةُ الحنابلة عليه نتيجة تجاسُرِه على تأويل نُصوص الصفات، ودفاعه عن الحلاّج، واعتذاره له، حتى طلبوا دمه، وأهدروه، إلى أن أعلن توبته عن آرائه الاعتزالية، ورجوعه عن ترحُّمِه على الحلاّج، فانطفأت بذلك نار الفتنة.

ولم يكتف -رحمه الله- بإعلان التوبة، بل أخذ يُصنِّفُ في الردِّ على المعتزلة، هاتكاً أستارهم، وكاشَفاً عن عوارهم عن علم ودراية.

يقول الحافظُ ابن حجر: «نعم، كان مُعتزلياً، ثم أشهد على نفسه أنه تاب على ذلك، وصحَّتْ توبتُهُ، ثم صَنَّفَ في الردِّ عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم، وأطْراهُ ابنُ الجوزي، وعَوَّلَ على كلامه في أكثر تصانيفه» (٢)

ونَقَل الحافظ ابن رجب قصة توبة ابن عقيل، ورجوعه عمّا كان عليه، فقال: «فمضى ابن عقيل إلى بيتِ الشريف، وصالحهُ، وكتب خطَّهُ:

يقولُ عليُّ بن عقيل بن محمد: إني أبرأُ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعةِ الاعتزال، وغيره، ومن صُحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والتَّرحُّمِ على أسلافهم، والتكثُّر بأخلاقهم، وما كنتُ عَلَّقْتُه ووُجِد بخطِّي من مذاهبهم وضلالتهم، فأنا تائبٌ إلى الله تعالى من كتابته، ولا تحلُّ كتابتُه، ولا قراءتُه، ولا اعتقاده، وإنني علّقتُ مسألة الليل في جملة ذلك، وإنَّ قوماً قالوا: هو أجسادٌ سود. وقلتُ: الصحيحُ: ما سمعتُه من الشيخ

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤٧.

(٢) لسان الميزان ٤/ ٢٤٣.

أبي علي، وأنه قال: هو عدمٌ، ولا يُسمى جسماً، ولا شيئاً أصلاً. واعتقدتُ أنا ذلك، وأنا تائبٌ إلى الله تعالى منهم.

واعتقدتُ في الحلاّج: أنه من أهل الدين والزُّهد والكرامات، ونصرتُ ذلك في جزء عملتُه، وأنا تائبٌ إلى الله تعالى منه، وأنه قُتل بإجماع علماء عصره، وأصابوا في ذلك، وأخطأ هو، ومع ذلك فإني أستغفر الله تعالى، وأتوب إليه من مخالطة المعتزلة والمبتدعة وغير ذلك، والترحم عليهم، والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرامٌ، ولا يحلُّ لمسلمٍ فعله، لقول النبي ﷺ: «من عَظَّم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام».

وقد كان الشريف أبو جعفر، ومن كان معه من الشيوخ والأتباع ساداتي وإخواني - حرسهم الله تعالى - مصيبين في الإنكار عليَّ، لما شاهدوه بخطي من الكتب التي أبرأ إلى الله تعالى منها، وأتحقَّقُ أني كنتُ مخطئاً غير مصيبٍ.

ومتى حُفِظ عليَّ ما ينافي هذا الخط وهذا الإقرار، فلإمام المسلمين مكافأتي على ذلك، وأشهدتُ الله وملائكته وأولي العلم على ذلك سواءٌ. قال تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾[المائدة: ٩٥].

وكتب يوم الأربعاء، عاشِر مُحرّم سنة خمس وستين وأربع مئة»[1].

هكذا تاب ابن عقيل -رحمه الله- ورجع عمّا كان عليه، والله سبحانه يقبلُ التوبة عن عباده ويعفو عن السَّيِّئات، والتوبةُ تَجُبُّ ما قبلها، ومن أتبع السيئة بحسنةٍ محتها.

وهذا ما فعله ابنُ عقيل، فقد عاد بعد توبته إلى نصِّ السنَّة، وردَّ على من مشى بُرهة في ركابهم من المبتدعة.

يقول ابن قُدامة المقدسي عنه: «ثُم عاد بعد توبته إلى نصِّ السُّنة والردِّ على من قال بمقالته الأولى بأحسن الكلام، وأبلغ نظام، وأجاب على الشُّبه التي ذُكِرت بأحسن جوابٍ، وكلامه في ذلك كثيرٌ في كتبٍ كبارٍ وصغارٍ، أجزاءٍ مفردةٍ، وعندنا من ذلك كثير، فلعلَّ إحسانهُ يمحو إساءته، وتوبته تمحو بدعته، فإن الله تعالى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السَّيِّئات»[2].

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤-١٤٥، والمنتظم ٨/ ٢٧٥.

(٢) الرد على ابن عقيل: ٢

وأما الطوفي :

فقد اتُّهم بالتشيّع ، بل بالرفض ، وأُظْهِر من شِعره ما يدلُّ على ذلك . وقد وصفه الذهبيّ بـ«الشيعي» ، وقال في «ذيل العبر» : «وكان على بدعته كثيرَ العلم ، عاقلاً متديناً» ، وعن الذهبيّ نقل اليافعي في «مرآة الجنان» .

وقال الصفدي : «كان فقيهاً . . . شيعياً ، يُظاهر بذلك ، وُجِدَ بخطه هجْوٌ في الشيخين ، ففُوِّض أمرُه إلى بعض القضاة ، وشُهِدَ عليه بالرفض ، فضُرب ونُفِيَ إلى قُوص ، فلم يُرَ منه بعد ذلك ما يَشِين ، ولازم الاشتغال وقراءة الحديث» .

نقل ذلك عنه السيوطي ، في «بغية الوعاة» ، والخوانساري ، في «روضات الجنات» .

وهذا الذي أجمله الصفدي ، فصَّله ابن رجب ، في نَقْله عن ابن مكْتُوم قوله : «واشتهر عنه الرفض ، والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة ، رضي الله عنهما ، وفي غيرهما من جملة الصحابة ، رضي الله عنهم ، وظهر له في هذا المعنى أشعارٌ بخطه ، نقلها عنه بعضُ من كان يصحبه ، ويُظْهِر موافقةً له ، منها قوله :

كَمْ بَينْ مَن شُكَّ في خلافتِه ... وبَينْ مَن قِيل إنه الله

فرُفع أمرُ ذلك إلى قاضي الحنابلة سعد الدين الحارثي ، وقامت عليه بذلك البيِّنةُ ، فتقدَّم إلى بعض نوابه بضربه وتعزيره وإشهاره ، وطِيف به ، ونُودِيَ عليه بذلك ، وصُرِف عن جميع ما كان بيده من المدارس ، وحُبِس أيَّاماً ثم أُطلِق ، فخرَج من حينه مسافراً ، فبلغ قوص من صعيد مصر . . .» .

وقد شغلت هذه القضية ابنَ رجب ، فزادها بياناً ، حيث قال : «وكان مع ذلك كله شيعياً ، منحرفاً في الاعتقاد عن السنة ، حتى إنه قال عن نفسه :

حنبليٌّ رافضيٌّ ظاهِري ... أشْعريٌّ إنها إحْدَى الكُبَرْ[1]

ووُجِد له في الرفض قصائد ، وهو يَلوحُ في كثير من تصانيفه ، حتى إنه صنَّف كتاباً سماه «العذاب الواصب على أرواح النواصب» .

---

(١) هذه هي رواية البيت عند ابن حجر ، في الدرر الكامنة ٢/ ٢٥١ ، ورواية ذيل طبقات الحنابلة للبيت مضطربة :

حنبلي رافضي أشعري ... هذه إحدى العبر

وعندما ذكر البغدادي كتابه هذا قال: «يُقال: إنه حُبِس وطِيف به لأجل ذلك»[1].

ثم زاد ابنُ رجب: «ومن دسائسه الخبيثة أنه قال في شرح الأربعين للنووي: اعلم أنَّ من أسباب الخلاف الواقع بينَ العلماء تعارضَ الروايات والنصوص، وبعضُ الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب، وذلك أن الصحابة استأذنوه في تدوين السنة من ذلك الزمان فمنعهم من ذلك، وقال: لا أكتب مع القرآن غيرَه. مع عِلْمِه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اكتبوا لأبي شاه خطبة الوداع». وقال: «قيِّدوا العلم بالكتابة».

قالوا: فلو ترك الصحابة يُدَوِّنُ كلٌّ واحد منهم ما روى عن النبيِّ ﷺ لانضبطت السنة، ولم يبقَ بين آخر الأمة وبينَ النبيِّ ﷺ في كل حديث إلا الصحابي الذي دَوَّن روايته، لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم إلينا، كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما».

قال ابن رجب: «فانظر إلى هذا الكلام الخبيث المتضمن أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه هو الذي أضل الأمة، قصداً منه وتعمداً، ولقد كذب في ذلك وفجر. ثم إن تدوين السنة أكثر ما يفيد صحتها وتواترها، وقد صحَّت بحمد الله تعالى، وحصل العلمُ بكثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها - أو أكثرها - لأهل الحديث العارفين من طرق كثيرة، دونَ من أعمى الله بصيرتَه، لاشتغاله عنها بشُبَهِ أهل البدع والضلال. والاختلاف لم يقع لعدم تواترها، بل وقع من تفاوت فهم معانيها، وهذا أمر موجود، سواء دونت وتواترت أم لا، وفي كلامه إشارة إلى أن حقها اختلط بباطلها، وهذا جهل عظيم»[2].

ونقل ابن حجر، عن الكمال جعفر - قرأه بخطه -: «كان القاضي الحارثي يكرمه ويبجله و نزَّله في دروس، ثم وقع بينهما كلام في الدرس، فقام عليه ابن القاضي، وفوضوا أمره إلى بعض النواب، فشهدوا عليه بالرفض، فضُرب، ثم قدم قوص، فصنف تصنيفاً أنكرتُ عليه فيه ألفاظاً فغيَّرها، ثم لم نَرَ منه بعدُ ولا سمعنا شيئاً يَشِينُ، ولم يزل ملازماً للاشتغال، وقراءة الحديث والمطالعة، والتصنيف، وحضور الدروس معنا إلى حين سفره إلى الحجاز»[3].

---

(١) إيضاح المكنون ٢/ ٩٦.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٨.

(٣) الدرر الكامنة ٢/ ٢٩٩.

جواب هذه الدعوى:

هذه هي النقول التي وردت في اتهام الطوفي بالتشيع والرفض في مصادر ترجمته، وبنظرة فاحصة إليها يتضح أن نجم الدين الطوفي كان قد احتل منزلة سامية بين علماء القاهرة، جعلت أستاذه سَعد الدين الحارثي يكرمه، وينزله في دروس، ويبدو أن الطوفي في هذه الفترة كان كثيرَ الهموم العلمية، تشغلُه مسائل لم يصل في دراستها إلى مرحلة النضج، ويُلْهِبُ الشك فكرَه في بعض الأمور، وكان يرى وقوف العلماء على أنماط ثابتة، ورسوم موروثة، فلا يُعجبه هذا. وهو ما يفسر ما وقع بينه وبينَ أستاذه الحارثي من كلام في الدرس، اقتضى أن يقومَ عليه ابن أستاذه، واستطاع خصومُه أن يجمعوا من البيِّنات، مِن فَلَتات لسانه، وبعضِ شعره، وربمَا زادوا فيه إلى الحد الذي أدى إلى تعزيره وحبسه، والتشهير به، ثم نفيه، وقد ذكر ابن رجب[1] عن المطري، حافظ المدينة ومؤرخها، أن الطوفي بعد سجنه نُفِيَ إلى الشام، فلم يمكنه الدخولُ إليها، لأنه كان قد هجا أهلَها وسبَّهم، فخشي منهم، فسار إلى دمياط، فأقام بها مدة، ثم توجَّه إلى الصعيد، إلا أن الدلائل كُلَّها تشير بعد ذلك إلى استقامة فكره، ونضوج علمه، فلم يَرَ منه الناسُ ولم يسمعوا ما يَشِين، كما تقدَّم نقلُه.

وأمَّا ما ذكر ابنُ رجب أنه من دسائسه الخبيثة، فليس فيه ما يقومُ دليلاً على اتهامه، وهو يحكي عن قوم رأيهم في نتائج تأخُّر تدوين السنة، ولو كان رافضياً، لما تحدث عن رواية الصحابة لحديث رسول الله ﷺ، فالشيعةُ لا يُقرون من الحديث إلا ما جاء عن أئمتهم.

وأما قولُه عن اتهامه بالرفض: إنه يلوح في كثير من تصانيفه. فكلام بغير بينة، وقد عقد الدكتور مصطفى زيد فصلاً نفى فيه عن الطوفي تهمة التشيع، ودرس كتبه الموجودة، ونقل منها نصوصاً كثيرة تنفي عنه التشيع والرفض، بل تقول في الرافضة أعنَفَ مما يقول أعداؤهم[2].

وعلى الرغم مما تقدم من أن الطوفي استقام أمرُه حين وصل إلى قوص، ولم ير منه الناس أو يسمعوا ما يَشين، إلا أن ابنَ رجب يرفض ذلك كلَّه، ويقول: «وقد ذكر بعضُ

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٧٠.

(٢) المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي، صفحات ٧٤-٨٨.

شيوخنا، عمن حدثه عن آخر، أنه أظهر التوبة وهو محبوس. وهذا من تَقيَّته ونفاقه، فإنه في آخر عمره، لما جاور بالمدينة، كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة، ويصحبه، ونظم في ذلك ما يتضمن السب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه».

وهكذا لا يصدق ابن رجب توبته، ويحملها على التَّقيَّة، ويتهمه في صحبته للسكاكيني. والسكاكيني هذا: هو محمد بن أبي بكر بن أبي القاسم الهمذاني ثم الدمشقي، المتوفى سنة ٧٢١هـ، وقد قال في حقه الذهبيّ ـ وهو من هو بُغْضاً للرافضة ـ: «ومات شيخ الشيعة بدمشق وفاضلهم محمد... في صفر عن ست وثمانين سنة، وكان لا يغلو ولا يسب معيناً، ولديه فضائل. روى عن ابن مسلمة، والعراقي، ومكي بن عَلاَّن. وتلا بالسبع، وله نظم كثير. وأخذ عن أبي صالح الحلبيّ الرافضي. وأخذه معه منصور صاحب المدينة، فأقام بها سنوات، وكان يتشَيَّعُ به سُنَّةٌ، ويَتَسَنَّنُ به رافضَةٌ. وفيه اعتزال»[1].

والخوانساري الشيعي، حين ترجمة في «روضات الجنات» قال: «ولم نجد في تراجم الشيعة، ومعاجم الإمامية، ما يدل على كَوْنِ الرجل منهم، فضلاً عن كونه من جملة فقهائهم ومجتهديهم، ولو كان ما ذكره الصفدي في حقه صحيحاً لما خَفِيَ ذكرُه عن أهل الحق، ولما ناسب وصف الحافظ السيوطي إيَّاه بالحنبلية، مع أنها أبعدُ مذاهب العامة[2] عن طريقة هذه الطائفة الخاصة، كما أشير إلى ذلك في ترجمة أحمد بن حنبل، فليتأمل».

ومن جهة أخرى، يعتبر كتابه «شرح مختصر الروضة» في أصول الفقه ميزاناً لمعرفة مذهبه، ومرآة للكشف عن مكمن معتقده، فهو في هذا الكتاب على العكس مما نُسب إليه، نجده يترضى عن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وبخاصة الشيخين، ويصرح في أماكن مختلفة باعتقاده بما يعتقده أهل السنة والجماعة، ويرد على الشيعة، ويبيّن أن الحق بخلافها.

ويستعمل في بعض العبارات ما يستعمله الذين عندهم ميول صوفية، مما يُبعد كونه شيعياً، فالشيعة لا ينحون ذلك المنحى.

إلا في مواضع ثلاثة من كتابه المتقدم، قد يفهم منها ميوله للتشيع، ولكن الأمر غيرُ صريح، وهي:

---

(١) من ذيول العبر ١١٧.

(٢) يعني الشيعة بالعامة: أهل السنة.

١ـ كلامه على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في الجزء الثاني ص ١٣٠ ، واستنتاجه أن أبا بكر رضي الله عنه توقف في خبره ، وأنه تفرس فيه نوع ضعف أو تهمة . كما أنه يلاحظ أن الطوفي لا يترضى عن المغيرة رضي الله عنه عند ذكره ، وقد أفاض فيمَا قيل عنه ، ونقله من مصدر غير موثوق ، وذلك في الجزء الثاني من ص ١٦٩ إلى ص ١٧٣ .

٢ـ كلامه على إجماع أهل البيت والاعتداد به في الجزء الثاني من ص ١٠٧ إلى ص ١١٧ ، وقد توسع في ذكر أدلة الشيعة ومناقشتها ، وإجاباتهم على الأسئلة الموجهة إليهم ، وقواها في بعض الأماكن ، ولكنه لم يظهر منه بشكل واضح ترجيحه للاعتداد بإجماع أهل البيت .

٣ـ كلامه على خلافة أبي بكر رضي الله عنه في الجزء الثالث ص ٢٦٢ ، وأنها تمت من باب القياس على الإمامة في الصلاة ، لا بالنص عليها ، وتجويزه ـ الطوفي ـ أنه كشف للنبيّ ـ ﷺ ـ بوحي أو إلهام أن الخليفة بعده أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بحكم المقدور السابق ، وأنه لم يوص بالتغيير عليهما لذلك ، ولا يلزم من ذلك رضاه . . . إلخ .

وهذا كلام غير صحيح ، ولا يستقيم مع القول الحق في ذلك[1] .

* * *

---

(١) نقلاً عن مقدمة تحقيق «شرح مختصر الروضة» ص ٣٣-٣٧ . ط مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٧ .



المبحث الخامس

الحنابلة والسلطة السياسية

الموقف الذي نسجله للحنابلة رحمهم الله تعالى إزاء السلطة السياسية ينقسم بطبيعة الحال إلى موقف نظري مبني على فقه المسألة السياسية، وتقويمها من الوجهة الشرعية، وإلى موقف عملي يتمثل بممارسة الحنابلة الميدانية لما يفقهون في هذا الموضوع، وإعطائه الجانب العملي في خصوص الصلة بينهم وبين الخلفاء.

ثم إن كلا القسمين النظري والعملي يتوزعان في البحث على الإمام أحمد باعتباره إمام المذهب وراسم معالم طريقه، ثم على فقهاء المذهب على مختلف العصور. وسننتقي منهم جماعة كان لهم الأثر الواضح في بلورة الموقف العام من السلطة السياسية والتعامل معها.

●آراء الإمام أحمد في السياسة:

يذهب الإمام أحمد إلى ما اقتضته السنة المأثورة عنده في مناصحة الأئمة والالتفاف حولهم، وعدم نزع يدٍ من طاعتهم، والصبر على ما كان منهم، وعدم جواز الخروج عليهم بالسيف... إلى غير ذلك من الأحكام التي آثر علماء السنة أن يلحقوها بمباحث التوحيد ومصنفات العقيدة.

ويحسن بنا أن نترجم رأي الإمام المبجل من لسانه وقلمه في هذا الموضوع، فقد وصل إلينا مبثوثاً في كثير من أجوبته وكلامه المسموع، بالإضافة إلى كلامه المكتوب، ومن جملة ذلك المكتوب، ما أودعه في بعض الرسائل التي كتب بها إلى أصحابه، فقد جاء في رسالته إلى عبدوس بن مالك العطار حظٌّ وافر من الآراء السياسية، وإليك نصها:

«... والسمع والطاعة للأئمة، وأمير المؤمنين: البر والفاجر، ممن ولي الخلافة، واجتمع الناس عليه، ورضوا به، ومن خرج عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسُمي

أمير المؤمنين. والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة، البر والفاجر، لا يترك. وقسمة الفيء، وإقامة الحدود إلى الأئمة ماضٍ، ليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة؛ ومن دفعها إليهم أجزأت عنه، براً كان أو فاجراً.

وصلاة الجمعة خلفه، وخلف من ولّى جائزة تامة ركعتان، ومن أعادها فهو مبتدع تارك للآثار، مخالف للسنة، ليس له من فضل جمعته شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا، برهم وفاجرهم. فالسنة أن يصلي معهم ركعتين، ويدين بأنها تامة، لا يكنْ في صدرك من ذلك شك.

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - وقد كان الناس اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان بالرضا والغلبة - فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق»[1].

ونلاحظ كيف يبني أحمد الإمام رأيه في الموضوعات السياسية، على الآثار والاتباع للسنة والسلف، وذلك واضح في قوله: «... فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة...»

وقوله: «... فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ ...».

ويقول الشيخ أبو زهرة في هذا الصدد:

ولقد كان مسلك أحمد في دراسته لبعض النواحي المتصلة بالسياسة رجلاً يتبع الأثر، ولا يتجانف عن مسلكه، وكان بالنسبة لآرائه في الصحابة، يتبع المنقول، وما كان عليه الكثرة من الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين، فهو في هذا أثري، كشأنه في كل ما كان يتجه إليه من دراسات.

وفي شأن الخلافة والخليفة، وممن يختار، وكيف يختار، كان رجلاً واقعياً يتجنب الفتن، ويجتهد في أن يكون شمل المسلمين ملتئماً، ويؤثر الطاعة لإمام متغلب، ولو كان ظالماً، على الخروج على الجماعة[2].

---

(١) الطبقات ١/ ٢٤٤.

(٢) ابن حنبل ص١٦٦.

ومن هنا يتضح لنا أن الإمام أحمد لا يتوقف في كون علي عليه رضوان الله رابع الخلفاء الراشدين المهديين، عملاً بحديث رسول الله ﷺ : «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء»[1].

فإنه يتناول فترة خلافة علي رضي الله عنه، فلا حجة لمن توقف في ذلك معللاً بافتراق الناس عليه[2].

وكذلك يعتبر الخلافة الأموية صحيحة شرعاً، وكذلك الخلافة العباسية.

فقد ثبتت بطريق الغلبة والقهر في بدايتها، ثم توالى الخلفاء عليها بطريق ولاية العهد من السابق للاحق. وانعقاد الإمامة بطريق الغلبة والقهر، مقرر بالإجماع.

فهذه آراء الإمام أحمد السياسية في الجملة، أو بالأحرى فقه السلطة السياسية، فما هو موقفه الواقعي من السلطة التي كان تحت إمرتها؟

• موقف الإمام أحمد من الخلفاء العباسيين :

عاش الإمام أحمد في خلافة سبعة خلفاء من البيت العباسي، وهم على الترتيب: الهادي، والرشيد، والأمين، والمأمون، والمعتصم، والواثق، والمتوكل. لكنه في فترة الثلاثة الأُول كان صغيراً، ثم شغل بطلب العلم والرحلة فيه، فلم يعش حياته السياسية وتجربته مع الخلفاء إلا مع الأربعة الأُخر، فما موقفه منهم؟

كان الإمام أحمد متمسكاً بمبدئه العلمي تجاه العباسيين، في السمع والطاعة، والتزام الجماعة، يؤدي الذي عليه، ويسأل الله الذي له، كما هو اعتقاد سائر علماء أهل السنة والجماعة.

وعلى الرغم من أنه ابتلي بتلك المحنة العظيمة - محنة القول بخلق القرآن - على يدي المأمون، فالمعتصم، فالواثق، إلا أنه لم يخرج عليهم بالسيف، ولا أذن لأحد بذلك. فكان بلا ريب ملتزماً بتلك النصائح التي كتب بها إلى عبدوس بن مالك العطار، والتي تترجم فقه المسألة تماماً.

ومما يدل على صدق ما نقوله ما رواه المؤرخون في موقفه من الواثق لما أمعن في القول بخلق القرآن والدعوة إليه، واجتمع إلى أحمد فقهاء بغداد ليروا رأيه فيما يجب أن يفعل:

---

(١) أخرجه أبو داود وغيره عن سفينة مولى رسول الله ﷺ .

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٨-١٩ .

قال حنبل: اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله، وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم، وفشا - يعنون إظهار القول بخلق القرآن وغير ذلك - ولا نرضى بإمرته، ولا سلطانه، فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم، ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح برٌّ، أو يُستراح من فاجر. وقال: ليس هذا بصواب، هذا خلاف الآثار(١).

فأنت ترى كيف يرجح الإمام أحمد مصلحة الطاعة والجماعة، وحقن دماء المسلمين على مصلحة المواجهة والخروج والثورة على الخليفة. وأن هذا الموقف إنما هو الالتزام بالوصية النبوية الغالية، والوقوف عند حدود ما دلت عليه الآثار، وما سنه رسول الله ﷺ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمناصحة للخلفاء ولغيرهم، على الوجه المشروع، وما يدخل في ذلك من تبليغ رسالة الله إليهم، وأنه لا يترك ذلك جبناً، ولا بخلاً، ولا خشية لهم، ولا اشتراء للثمن القليل بآيات الله، ولا يفعل ذلك أيضاً للرئاسة عليهم، ولا على العامة، ولا للحسد، ولا للكبر، ولا للرياء لهم، ولا للعامة. ولا يُزال المنكر بما هو أنكر منه، بحيث يخرج عليهم بالسلاح، وتظهر الفتن، كما هو معروف من أصول أهل السنة والجماعة، وكما دلت عليه النصوص النبوية، لما في ذلك من الفساد الذي يربي على فساد ما يكون من ظلمهم، بل يطاع الله فيهم، وفي غيرهم، ويفعل ما أمر به، ويترك ما نهى عنه(٢).

وإذا كان هذا موقف أحمد من الواثق الذي كان أشد الناس في القول بخلق القرآن، يدعو إليه ليلاً ونهاراً، سراً وجهاراً(٣)، فكيف يكون من المأمون والمعتصم اللذَيْن كانا أهون، لولا أنهما فتحا باب الفتنة، وبدأا بالمحنة؟ قال القاضي أبو يعلى: وقد روي عنه - أي الإمام أحمد - في كتاب «المحنة» أنه كان يدعو المعتصم بأمير المؤمنين، في غير موضع، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن، وضربه عليه، وكذلك قد كان يدعو المتوكل بأمير المؤمنين، ولم يكن من أهل العلم، ولا كان أفضل وقته وزمانه(٤).

---

(١) الآداب الشرعية، لابن مفلح، ١/ ١٩٦. والسير ١١/ ٢٦٣.

(٢) مجموع الفتاوي ٣٥/ ٢١.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٣١١.

(٤) الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى، ص٢٠، ط. الكتب العلمية، ١٩٨٣.

• مواقف فقهاء الحنابلة من السلطة السياسية :

سجل فقهاء الحنابلة مواقفهم من السلطة السياسية علمياً وعمليّاً من بعد الإمام أحمد، ولا ريب أنهم كانوا يقتبسون من مشكاته.

فأما الناحية العلمية، فهي التي نطالعها في مرآة الفقه الحنبلي تحت مباحث «الأحكام السلطانية» و«السياسة الشرعية» و«الخلافة والملك» و«أحكام الإمامة»، وغير ذلك من العناوين التي تدل على هذا الموضوع.

وأما الناحية العملية، فإننا نقرؤها في السير الذاتية لعلماء الحنابلة، وما سُجل لهم من الصلة بالخلفاء، وتولي بعض المناصب في الدولة، كالوزارة والسفارة، والقضاء، وغير ذلك.

•الموقف العلمي:

لا يكاد يفترق موقف الحنابلة عن موقف الإمام أحمد تجاه الإمامة، في كيفية انعقادها، ومن يتولاها، ووجوب الطاعة في غير معصية، والمناصحة في غير فتنة، وتحريم الخروج بالسيف، وهذا موقف أهل السنة والجماعة الذين يعتبر الحنابلة في مقدمتهم وعلى رأسهم.

وقد أدّى القاضي أبو يعلى رحمه الله، فرض الكفاية بجمع شتات أحكام الإمامة في كتابه «الأحكام السلطانية».

قال في مقدمته(١) :

أما بعد، فإني كنت صنفت كتاب «الإمامة»، وذكرته في أثناء كتاب «المعتمد»، وشرحت فيه مذاهب المتكلمين وحجاجهم، وأدلتنا، والأجوبة عما ذكروه. وقد رأيت أن أفرد كتابا في الإمامة، أحذف فيه ما ذكرت هناك من الخلاف والدلائل، وأزيد فيه فصولاً أُخر، تتعلق بما يجوز للإمام فعله من الولايات وغيرها، وأسأل الله الكريم العون على ذلك، والنفع به إن شاء الله. اهـ.

ومن خلال كتاب الفرّاء يمكننا أن نطلع على جملة صالحة من كتاب «الإمامة» للخلال، الذي يعتبر مصدراً رئيساً من مصادر «الأحكام السلطانية».

---

(١) ص١٩.

كما أن شيخ الإسلام ابن تيمية جلى السياسة الشرعية، والأحكام السلطانية في مباحث رائعة بثها في مصنفاته ورسائله وفتاويه، وقد جمع الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، من فتاوي شيخ الإسلام قسماً كبيراً رسمه بعنوان «الخلافة والملك وقتال أهل البغي» (١).

ويقسم ابن تيمية الحكام إلى قسمين: خلفاء النبوة، وملوك. ويستدل بحديث رسول الله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون، ثم تصير ملكاً عضوضاً». والأولون، وهم خلفاء النبوة هم الذين استوفوا شروط الخلافة، وأن ذلك لم يتحقق إلا في الخلفاء الراشدين، ثم تحولت الخلافة من بعدهم إلى ملك، على أن ذلك لا يقدح في شرعيتهم، وجواز تسميتهم «خلفاء» وإن كانوا ملوكاً، ولم يكونوا خلفاء الأنبياء. واستدل على ذلك بحديث الصحيحين عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر». قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فُوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم». فقوله: «تكثر» دليل على من سوى الراشدين، فإنهم لم يكونوا كثيراً(٢).

ويقرر رحمه الله - أيضاً: أن الميزان المحكم في تقويم أعمال الناس - ومنهم الملوك - إنما هو الموازنة بين مجموع حسناتهم ومجموع سيئاتهم، فمن ترجحت حسناته على سيئاته كان مقبولاً مرضياً.

ولما كانت مصالح الملك وحسنات الإمامة والخلافة لا تتحقق في الغالب إلا ببعض المفاسد والسيئات، كان لا بد من عدم الالتفات إلى تلك المفاسد والسيئات المرجوحة في جانب المصالح والحسنات(٣)، فهناك من الخلفاء من لا تطيعه نفسه إلى القيام بمصالح الإمارة من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، وأمن السبل، وجهاد العدو، وقسمة المال، إلا بحظوظ منهي عنها، من الاستئثار ببعض المال، والرياسة على الناس، والمحاباة في القسم، وغير ذلك من الشهوات... فهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر

---

(١) وهو يتصدر محتوى المجلد ٣٥ من مجموع الفتاوى، وقد طبع طبعة مستقلة.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٢٠، وابن تيمية، لأبي زهرة، ص٣٤٥، دار الفكر العربي.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٣٠-٣١.

سيئاً، وحكم الشريعة: أنهم لايؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات، ولا يؤمرون به، ولا يجعل حظ أنفسهم عذراً لهم في فعلهم، إذا لم تكن الشريعة عذرتهم، لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات، ويحضون على ذلك، ويرغبون فيه، وإن علم أنهم لا يفعلونه إلا بالسيئات المرجوحة، كما يؤمر الأمراء بالجهاد، وإن علم أنهم لا يجاهدون إلا بنوع من الظلم، الذي تقل مفسدته بالنسبة إلى مصلحة الجهاد[1].

•الموقف العملي:

والموقف العملي من السلطة السياسية القائمة يوضحه جماعة من كبار علماء الحنابلة الذين كانت لهم أصداء وأيام مشهورة في الحياة الاجتماعية والسياسية الواسعة، فضلاً عن جهودهم ومآثرهم الجليلة في إثراء الفقه، وبلورة أصوله وسائر العلوم الشرعية الأخرى.

ومن أولئك الكبار:

القاضي أبو يعلى:

فقد كان ـ رحمه الله ـ ورعاً نزيها عفيفاً زاهداً، لا ترنو عينه إلى ما عند الخلفاء والأمراء من أعراض الدنيا الزائلة، بل لا يشغل نفسه أصلاً بذلك، ولا يفكر فيه.

وهذا يظهر جليا في شروطه على الخليفة القائم بأمر الله، عندما عرض عليه القضاء، فقد نفّذ ما اشترطه فعلاً، وكان يكره الأمراء الظَّلَمة ويقاطعهم، ويأمر تلامذته بمقاطعتهم[1].

وعلى الرغم من أنه كان قد استُقضي لدى الخليفة القائم بأمر الله في الدماء والفروج والأموال بحريم دار الخلافة، إلا أن ذلك لم يؤثر عليه في علمه ورأيه ومواقفه، فلم يكن بالذي يقف في صف العباسيين في النقمة على الأمويين الذين كانت لا تزال لهم بقية في الأندلس في ذلك الوقت، خصوصاً وأن الدولة العباسية في ذلك الوقت كانت في يد الأمراء البويهيين الذين كانوا يميلون إلى الشيعة والرافضة.

ومما يؤيد هذا في القاضي أبي يعلى، أنه قد صنف كتابا سماه «تبرئة معاوية» دافع فيه عن معاوية رضي الله عنه، ورد الشبهات والافتراءات التي وجهها خصومه إليه، وبعضهم

---

(١) القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، للدكتور عبد القادر أبو فارس، ص٣١٩.

كان من بني العباس . فدل ذلك على أنه كان جريئاً إذ صنف هذا الكتاب في قلب العاصمة العباسية ، وإن تصنيفه هذا لدليل على أنه عاش مستقلاً في تفكيره ، عزيزاً في نفسه ، رافعاً هامته ، لا يخاف في الله لومة لائم .

ومنهم :

أبو الوفاء ابن عقيل :

فقد سجل مواقف سياسية رائعة ، وهو تلميذ القاضي أبي يعلى .

فقد كان ابن عقيل عظيم المكانة عند الخلفاء والملوك ، وكان جريئاً في الإنكار بلسانه وقلمه لما يراه من المنكرات التي يقع فيها الأمراء فضلا عن العامة . فقد كتب رسالة بعث بها إلى الوزير عميد الدولة ابن جهير ، وكانت شديدة اللهجة ، لما ظهرت المنكرات في بناء سور بغداد على يديه[1] .

وكتب رسالة أخرى إلى السلطان جلال الدولة «ملكشاه» ينقذه من براثن الباطنية ، الذين أفسدوا عقيدته ، ودعوه إلى إنكار الصانع ، و جاء في مقدمة تلك الرسالة :

أيها الملك ، اعلم أن هؤلاء العوام والجهال يطلبون الله من طريق الحواس ، فإذا فقدوه جحدوه ، وهذا لا يحسن بأرباب العقول الصحيحة ، وذلك أن لنا موجودات ما نالها الحس ، ولم يجحدها العقل ، ولا يمكننا جحدها ، لقيام دلالة العقل على إثباتها[2] .

ومع هذا لم ينزع يداً من طاعة ، ولا خرج عن الجماعة ، وكانت له قيمة كبيرة عند الخلفاء ، فقد تولى غسل الخليفة المستظهر بالله ، ولما تولى المسترشد بالله بايعه ابن عقيل على شرطه الخاص ، وقد قال في ذلك :

ولما تولى المسترشد تلقاني ثلاثة من المستخدمين ، يقول كل واحد منهم : قد طلبك مولانا أمير المؤمنين ثلاث مرات ، فلما صرتُ بالحضرة ، وقال لي قاضي القضاة - وهو قائم بين يديه - طلبك مولانا أمير المؤمنين ثلاث مرات ، فقلت : ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ، ثم مددت يدي ، فبسط لي يده الشريفة ،

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» ١/ ١٤٧ .
(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٨ .

فصافحته بعد السلام، وبايعت، فقلت: أبايع سيدنا ومولانا أمير المؤمنين المسترشد بالله على كتاب الله وسنة رسوله، وسنة الخلفاء الراشدين، ما أطاق واستطاع، وعلى الطاعة مني[1].

ومنهم:

شيخ الإسلام ابن تيمية:

فقد عاش حالة سياسية جد حرجة، عاشتها أمتنا الإسلامية في تلك الأيام، فقد انقسم المسلمون إلى دويلات وحوزات ملوك ينظر بعضهم إلى بعض نظر العدو المفترس، ثم جاءت هجمة التتار الساحقة فكسرت الشوكة واستباحت البيضة وعاثت فساداً في بغداد، ثم الشام، وإن خير وصف لتلك الحال القاتمة ما ذكره ابن الأثير في أول غارات التتار، إذ قال:

لقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم، منها هؤلاء التتر، فمنهم من أقبلوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها، ومنها خروج الفرنج ـ لعنهم الله ـ من المغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر، وامتلاكهم ثغرها، أي دمياط، وأشرفت ديار مصر وغيرها على أن يملكوا لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم، ومنها أن السيف بينهم مسلول والفتنة قائمة[2].

هذا كلام ابن الأثير، الذي كان يؤرخ لتلك الأيام العصيبة عن مشاهدة ومعاينة ومعاصرة، فالإسلام قد هوجم من ثلاث جهات: من شرقه بالتتار، ومن غربه بالصليبين، ومن داخله بالعداوة المستحكمة بين الأمراء والفرق، وموالاة أهل الذمة للأعداء أياً كان لونهم[3].

وقد ذكرنا فيما مضى أن أسرة الشيخ رحمه الله قد انتقلت من حرّان مهاجرة إلى دمشق بسبب غارة التتار على بلادهم.

وإننا لنجد لشيخ الإسلام مواقف جليلة مع أمراء عصره وبلده، ومع التتار المحتلين

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٥١.

(٢) الكامل في التاريخ: حوادث سنة ٦١٧هـ. وانظر ابن كثير ١٣/ ٨٩.

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٢٠٠-٢٠٢، ٢١٩.

الغاشمين على السواء. وكانت تلك المواقف قد أثمرتها شجاعته النادرة، وجرأته في الحق التي امتحن بسببها عدة مرات في الشام ومصر، وفوّقت إليه سهام النقد من أعدائه وخصومه، كما قال الشاعر[1]:

حَسَدوا الفتى إذ لم ينالوا سَعْيَه ... فالقومُ أعداءٌ له وخصومُ

كضرائرِ الحسناءِ قُلْنَ لوجهِهَا ... حسداً وبَغْياً إنه لدَميمُ

فمن مواقفه مع بعض حكام عصره:

أنه بلغه في سنة ٦٩٣هـ أن نصرانياً سب الرسول ﷺ، وآوى إلى أحد العلويين، فحماه من غضب العامة، فثارت حمية الشيخ وغيرته على سيد الخلق، فاصطحب معه شيخ دار الحديث، وذهب إلى نائب السلطنة بدمشق[2]، فكلماه في ذلك، فأرسل إلى النصراني، فحضر ومعه بدوي، فأغلظ القول للعامة المتجمعين، فحصبوهما بالحجارة، فأوذي الشيخ وصاحبه من قبل النائب بدعوى التحريض على ذلك.

وانتهت القصة بإسلام ذلك النصراني، واعتذر نائب السلطنة من الشيخين، وبهذه المناسبة ألف الشيخ كتابه المشهور «الصارم المسلول على ساب الرسول»[3].

فهذه القصة تدل على أن الشيخ لم يكن قابعاً في زوايا التدريس والتعليم، غافلاً عن شؤون المجتمع، بل كان حارساً للرأي العام الإسلامي، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، ملتزماً في ذلك ضوابط الشرع وحدوده من تبليغ أولي الأمر ما يحدث في سلطتهم مما هو من مسؤولياتهم، ولا يخشى في ذلك لومة لائم.

ولما غزا التتار الشام سنة ٦٩٩ وهزموا عساكر الناصر بن قلاوون، وشتتوهم شذَر مذَر، بعد أن أبلى الجميع بلاء حسناً، فولى جند مصر والشام الأدبار، واجتازوا دمشق إلى مصر لائذين بالفرار، ومعهم أعيان العلماء والقضاة والوجهاء، حتى صار البلد شاغراً من الحكام والكبار[4].

---

(١) هو أبو الأسود الدؤلي، والبيتان من قصيدة له متوسطة، وهي في ديوانه: ١٢٩ـ١٣٢ والخزانة ٣/ ٦١٧. والبيان ٣/ ٢٥٩.

(٢) وهو الأمير عز الدين أيبك الحموي.

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٣٣٥.

(٤) البداية والنهاية ١٤/ ٦ـ٧.

لما استولت تلك الحالة المأساوية الذاعرة على الشام جمع ابن تيمية جماعة من الأعيان، واتفق معهم على ضبط الأمور، وأن يذهب على رأس وفد منهم يخاطبون قائد التتار (قازان) في الامتناع عن دخول دمشق. قال ابن كثير: وكلمه الشيخ تقي الدين كلاماً قوياً شديداً، فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين، ولله الحمد[1].

ويروي لنا بعض أصحابه صورة من ذلك اللقاء، فيقول:

كنت حاضراً مع الشيخ، فجعل يحدث السلطان بقول الله ورسوله في العدل، ويرفع صوته، ويقرب منه... والسلطان مع ذلك مقبل عليه، مصغ لما يقول، شاخص إليه، لا يعرض عنه، وإن السلطان من شدة ما أوقع الله في قلبه من الهيبة والمحبة سأل: من هذا الشيخ؟ إني لم أر مثله، ولا أَثْبَتَ قلباً منه، ولا أَوْقَع من حديثه في قلبي، ولا رأيتني أعظم انقياداً لأحد منه، فأُخبر بحاله، وما هو عليه من العلم والعمل[2].

وكان لذلك اللقاء أثره في دمشق إلى حين، وأمن الناس على أنفسهم وأموالهم، إلا أن الأمور تغيرت بعد ذلك بسبب همجية التتار وإيغالهم في الفساد والتخريب، ففعلوا في دمشق الأفاعيل المنكرة الشهيرة[3]، مما أثار غيرة ابن تيمية على الإسلام وأهله، فصار يحث على القتال قولاً وفعلاً، وأصدر بذلك عدة فتاوى مطولة في شأن التتار، والحكم فيهم، بعد أن علم من حالهم الداخلية أنهم ينتسبون إلى الإسلام بالاسم فقط[4].

وقد استمرت جهود ابن تيمية في تلك الأيام قوية، لأن العامة رأوا فيه ناصرهم، وولاة الأمور رأوا فيه قوة لهم، وقد استمر على درسه يلقيه، ولم يكن طالب منصب يبتغيه[5]، بل استمر مبتعداً عن المناصب، ولكن كان يؤخذ رأيه في تولية المناصب العلمية آنذاك، فإنه لما توفي ابن دقيق العيد سنة ٧٠٢هـ، وكان شيخاً لدار الحديث، أشار ابن تيمية بتعيين الشيخ كمال الدين الشريشي في محله، كما أشار بتعيين من اختارهم للخطابة ولرياسة المدارس المختلفة[6].

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٧.

(٢) ابن تيمية لأبي زهرة، ص٣٧، نقلاً عن «القول الجلي».

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٨ـ٩. ط. دار هجر.

(٤) مجموع الفتاوي ٢٨/ ٥٠١، ٥٠٩، ٥٨٩.

(٥) قال ابن رجب في الطبقات (٢/ ٣٩٠): عُرض عليه قضاء القضاة قبل التسعين ومشيخة الشيوخ، فلم يقبل شيئاً من ذلك.

(٦) البداية والنهاية ١٤/ ٢٨.

فكان في الجملة - كما وصفه ابن رجب - قد أعلى اللهُ منارَهُ، وجَبَل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالباً، وعلى طاعته، وأحيا به الشام، بل والإسلام، بعد أن كاد ينثلم بتثبيت أولي الأمر لما أقبل حزب التتار والبغي في خيلائهم، فظنت بالله الظنون، وزلزل المؤمنون، واشرأبّ النفاق، وأبدى صفحته[1].

* * *

(١) ذيل الطبقات ٢/ ٣٩٠.

المبحث السادس

أضواء

على الاجتهاد عند فقهاء الحنابلة

يتميز مذهب الإمام أحمد عن بقية المذاهب الأخرى بأنه دُوِّنَ، وحُرِّرَ، ونُقِّحَ، في فترة زمنية شملت عدة طبقات من أصحابه، لذلك نجد هذا المذهب غنياً بالمجتهدين الذين عاشوا في القرون: السادس والسابع والثامن، فضلاً عن المتقدمين، وذلك من أمثال: أبي الخطاب، وابن عقيل، وابن الجوزي، وموفق الدين ابن قدامة المقدسي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب، وغيرهم[1].

فهؤلاء أثروا المذهب بالتأليف والترجيح للروايات، والاستدلال عليها، والتفريع والتخريج.

والسبب في تمدد عمل التدوين والتحرير والتنقيح على مدى تلك الفترة الطويلة التي كان لها فضلٌ كبير في توفر عدد كبير من المجتهدين في هذا المذهب الجليل، السبب في ذلك يعود إلى نشأة المذهب في ذاته، وكيفية تكوّنه في أيامه الأولى.

وفحوى ذلك: أن الإمام أحمد كان لا يرضى لنفسه ولا لأحدٍ من تلامذته أن يُدوّن كلامه، بل كان يفضّل أن لا تُدون آراء الرجال، وأن الاكتفاء بتدوين السنة بما فيها من المرفوع والآثار الموقوفة على الصحابة، بالإضافة إلى اجتهادات التابعين، كان يرى أن ذلك يُغني عن آراء الرجال الذين جاءوا من بعدهم. فكان من شأن موقف الإمام أحمد هذا أن اختلفت الرواية في نقل فتاويه واجتهاداته وسائر آرائه اختلافاً أدى إلى تميز هذا المذهب بتعدد الأقوال المنصوصة، ونما المذهب فيما بعد في طي هذا التعدد، بالإضافة إلى الوجوه المخرجة للأصحاب، الأمر الذي أتاح لمجتهدي الترجيح والاختيار مجالاً رحباً في توظيف آلة الاجتهاد وإعمال النظر والتحقيق. وتلك كانت سمة من سمات المذهب الحنبلي وفّرت مساحة اجتهادية أمام فقهاء المذهب في مختلف طبقاتهم.

---

(١) أصول مذهب الإمام أحمد ص٧٩٣ وما بعدها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأقوال القديمة للإمام أحمد، وهي الأقوال المرجوع عنها، لم يكن الأصحاب ليتصرفوا بشأنها بالطرح والنسيان، ولم يعاملوها معاملة المنسوخ، بل وضعوها على بساط البحث والنظر، لتشكل آراء أخرى منسوبة إلى مَن قال بها من أصحاب الوجوه، وفي ذلك يقول الطوفي:

قيل: قد كان القياس أن لا تُدون تلك الأقوال ـ يعني الأقوال القديمة المرجوع عنها ـ وهو أقرب إلى ضبط الشرع، إذ ما لا عمل عليه لا حاجة إليه، فتدوينه تعب محض، لكنها دُونت لفائدة أخرى، وهي التنبيه على مدارك الأحكام واختلاف القرائح والآراء، وأن تلك الأقوال قد أدى إليها اجتهاد المجتهدين في وقت من الأوقات، وذلك مؤثر في تقريب الترقي إلى رتبة الاجتهاد المطلق أو المقيد، فإن المتأخر إذا نظر إلى مآخذ المتقدمين نظر فيها، وقابل بينها، فاستخرج منها فوائد، وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها، وذلك من المطالب المهمة، فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة، وهي عامة.

وثَمَّ فائدة خاصة بمذهب أحمد، وما كان مثله، وذلك أن بعض الأئمة، كالشافعي ونحوه نصُّوا على الصحيح من مذهبهم، إذ العمل من مذهب الشافعي على القول الجديد، وهو الذي قاله بمصر، وصنف فيه كتاب الأم ونحوه. ويقال: إنه لم يبقَ من مذهبه شيء لم ينص على الصحيح منه إلا سبع عشرة مسألة، تعارضت فيها الأدلة، واختُرم قبل أن يحقق النظر فيها، بخلاف الإمام أحمد ونحوه، فإنه كان لا يرى تدوين الرأي، بل همه الحديث وجمعه، وما يتعلق به، وإنما نَقَلَ المنصوصَ عنه أصحابُه تلقياً من فيه، من أجوبته في سؤالاته وفتاويه، فكل من روى منهم عنه شيئاً دونه، وعُرِف به، كمسائل أبي داود، وحرب الكرماني، ومسائل حنبل، وابنيه صالح، وعبد الله، وإسحاق بن منصور، والمرُّوذِي، وغيرهم ممن ذكرهم أبو بكر في أول «زاد المسافر» وهم كثير، وروى عنه أكثر منهم، ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلاَّل في «جامعه الكبير»، ثم تلميذه أبو بكر في «زاد المسافر»، فحوى الكتابان علماً جمّاً من علم الإمام أحمد رضي الله عنه، من غير أن يُعلم منه في آخر حياته الإخبار بصحيح مذهبه في تلك الفروع، غير أن الخلاَّل يقول في بعض المسائل: هذا قولٌ قديمٌ

لأحمد رجع عنه، لكن ذلك يسير بالنسبة إلى ما لم يُعلم حاله منها، ونحن لا يصح لنا أن نَجْزم بمذهب إمام حتى نعلم أنه آخر ما دونه من تصانيفه ومات عنه، أو أنه نص عليه ساعة موته، ولا سبيل لنا إلى ذلك في مذهب أحمد، والتصحيح الذي فيه، إنما هو من اجتهاد أصحابه بعده، كابن حامد، والقاضي وأصحابه، ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد المقدسي رحمة الله عليهم أجمعين، لكن هؤلاء بالغين ما بلغوا، لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب أحمد، كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعاً، فمن فرضناه جاء بعد هؤلاء، وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم، جاز له أن يتصرف في الأقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرفهم، ويُصحح منها ما أدى اجتهاده إليه، وافقهم أو خالفهم، وعمل بذلك وأفتى. وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحرّاني حرسه الله تعالى، فإنه لا يتوقف في الفُتيا على ما صححه الأصحاب في المذهب، بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده، فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد، وما كان مثله لتدوين النصوص ونقلها، والله تعالى أعلم بالصواب[1]. اهـ.

فهذه السعة الاجتهادية انعكست صورتها على آراء المجتهد شيخ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية الحرّاني (٧٢٨ هـ) فيما عُرف بـ «اختيارات ابن تيمية».

---

(١) شرح مختصر الروضة ٣/ ٦٢٦ ـ ٦٢٨.

ـ تعريف «الاختيارات»:

كلمة اختيار كلمة تتردد في كتب الفقه والأصول تردداً اصطلاحياً خاصّاً، وجمعها «اختيارات»، فهي من لغة الفقهاء واصطلاحاتهم، ومدلولها اللغوي واضح لا يحتاج إلى تفسير.

وجاءت هذه الكلمة متكررة في تراجم كثير من مجتهدي المذهب المترجَمين في «طبقات ابن أبي يعلى» (٥٢٦هـ)، فإنه كثيراً ما يصف المترجَم بقوله: له الاختيارات في المسائل المشكلات، أو: له الاختيارات في المذهب، أو ما يشبه ذلك.

فالاختيار يعني: الانتقاء من الخلاف المذهبي، بناء على اجتهاد في الترجيح للقول أو الرواية أو الوجه الذي يختاره الفقيه المنتسب. وقد يخرج الاختيار بصاحبه عن المذهب كلية لما يقتضيه الدليل.

والاختيار قد يكون مطلقاً بحيث لا يتقيد بأحد المجتهدين في المذهب، بل يتخير الفقيه من أقوالهم وتخريجاتهم، أو من الروايات المختلفة المروية عن الإمام ما يؤيده الدليل وتساعده الأصول، ويفتي به.

وقد يكون الاختيار مقيداً بالخلاف مع أحد المجتهدين، كاختيارات غلام الخلاَّل التي خالف فيها شيخه الخلال، واختياراته التي خالف فيها شيخه الخرقي، فاختياراته هذه ليست مطلقة، بل هي مقيدة بما قرره الخلاَّل أو الخرقي مذهباً للإمام أحمد رحمه الله.

فإذا تبين هذا، فالاختيارات المعروفة في الفقه الحنبلي ترجع في مجموعها إلى هذين القسمين:

إما اختيارات مطلقة، كما هي اختيارات شيخ الإسلام التي نتحدث عنها. وإما اختيارات مقيدة شاعت كثيراً في الأدوار التي كان المذهب يتكامل فيها، ويتنسق، ويُحرر.

• التأليف في الاختيارات:

ألف علماء الحنابلة عدة كتب في فن الاختيارات الفقهية تآليف تدل على السعة الاجتهادية التي تميز بها فقهاء هذا المذهب، ومارسوها في الصناعة الفقهية. فمن ذلك:

١ـ الاختيارات، لبهاء الدين المقدسي. (٦٢٤ هـ)
٢ـ اختيارات ابن تيمية، جمع برهان الدين ابن القيم (٧٦٧هـ).
٣ـ اختيارات ابن تيمية، جمع محمد بن أبي بكر العلائي. (١٠٥١ هـ)
٤ـ اختيارات ابن تيمية، جمع علاء الدين ابن اللحام (٨٠٣هـ).
٥ـ الاختيار في بيع العقار، ليوسف بن عبد الهادي (٩٠٩هـ).
٦ـ المختارات الجلية من المسائل الفقهية، للشيخ عبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ) صاحب «الفتاوي السعدية».
٧ـ اختيارات ابن قدامة صاحب المغني، لعبد العزيز الغامدي.
٨ـ اختيارات ابن القيم الفقهية في العبادات، لعبد العزيز الغامدي.
٩ـ اختيارات ابن القيم الفقهية في المعاملات، لعبد العزيز الغامدي.

ونجد جملة وافرة من الاختيارات والتفردات في طي كتب التراجم، خصوصاً طبقات ابن أبي يعلى، وابن رجب الحنبلي، مما يمكن أن يُجمع منه كتاب حافل.

• اختيارات ابن تيمية ومميزاتها:

أولاً: نماذج منها[١]:

يرى رحمه الله:

أ ـ ارتفاع الحدث بكل ما يسمى ماء، وبمعتصر الشجر، وبالمتغير بطاهر، وبماءٍ خلت به امرأة لطهارة، وبالمستعمل في رفع الحدث[٢].

ب ـ جواز المسح على النعلين والقدمين ـ أي معهما ـ وكل ما يحتاج في نزعه من الرجل إلى معالجة باليد أو بالرجل الأخرى، فإنه يجوز عنده المسح عليه مع القدمين[٣].

جـ ـ المسح على الخفين لا يتوقف مع الحاجة، كالمسافر على البريد ونحوه[٤].

د ـ جواز المسح على اللفائف ونحوها[٤].

---

(١) هذه النماذج مأخوذة من «ذيل طبقات الحنابلة» ٢/ ٤٠٤، لابن رجب وموثقة من كتاب «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» لابن اللحام، تحقيق محمد حامد الفقي.
(٢) الاختيارات ص ٣.
(٣) الاختيارات ص ١٣.
(٤) الاختيارات ص ١٥.

هـ ـ جواز التيمم لخشية فوات الوقت في حق غير المعذور. وكذا خائف فوات الجمعة والعيدين وهو محدث[1].

و ـ المرأة إذا لم يمكنها الاغتسال في البيت أو شق عليها النزول إلى الحمام، وتكرره أنها تتيمم وتصلي[1].

ز ـ لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره، ولا لأقل الطهر بين الحيضتين، ولا لسن الإياس من الحيض. وأن ذلك راجع إلى ما تعرفه كل امرأة من نفسها[2].

حـ ـ تارك الصلاة عمداً لا يجب عليه القضاء ولا يشرع له، بل يكثر من النوافل[3].

ط ـ يجوز القصر في قصير السفر وطويله[4]. وأن سجود التلاوة لا يشترط له الطهارة[5].

ثانياً: مميزاتها:

تتميز اختيارات ابن تيمية بكونها لا تتقيد بالمذهب الحنبلي على ما هو الغالب في الاختيارات، ولكنها آراء مختارة من الفقه الإسلامي الواسع الرحيب من غير تقيد بمذهب من بينها، يتخير منها ولا يتقيد، إلا أنه يميل إلى المذهب الحنبلي في الغالب[6].

فاختيارات شيخ الإسلام تدل على مدى قدرته الواسعة في الاجتهاد، مع مراعاة الموافقة لفقهاء الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين الذين جاءوا من بعدهم، ولو كان ذلك خارج نطاق المذاهب الأربعة ما دام الدليل هو السائق إليه، وما دامت المسألة خلافية يصح فيها الاجتهاد، ولم تنحسم بإجماع يعتد به وتحرم مخالفته.

وهذه نماذج من تلك الاختيارات الخارجة عن نطاق المذاهب الأربعة:

ففي الطهارة يقول: وتجوز طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء، وبمعتصر الشجر، قاله ابن أبي ليلى والأوزاعي والأصم وابن شعبان[7].

---

(١) الاختيارات ص ٢٠.
(٢) الاختيارات ص ٢٨.
(٣) الاختيارات ص ٣٤.
(٤) الاختيارات ص ٧٢.
(٥) الاختيارات ص ٦٠.
(٦) ابن تيمية، لأبي زهرة، ص٤٠٦.
(٧) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، ص٣.

فأنت تلاحظ أنه في هذه المسألة خالف أئمة المذاهب الأربعة، لكن وافق أربعة من غيرهم.

ويقول في باب المسح على الخفين: ولا ينتقض وضوء الماسح على الخف والعمامة بنزعهما، ولا بانقضاء المدة، ولا يجب عليه مسح رأسه، ولا غسل قدميه، وهو مذهب الحسن البصري[1].

فقد وافق الحسن البصري من فقهاء التابعين، واستعمل في ذلك القياس على عدم وجوب الإعادة لمسح الرأس بعد الحلق، وهو قول الجمهور، والصحيح من مذهب الإمام أحمد.

ويقول في كتاب البيع: وتصح الشروط التي لم تخالف الشرع في جميع العقود، فلو باع جارية، وشرط على المشتري: إن باعها فهو أحق بها بالثمن، صح البيع والشرط، ونقل عن ابن مسعود رضي الله عنه[2].

هذه نماذج من اختياراته التي لم يتقيد فيها بالمذاهب الأربعة. وإذا كان كذلك، فكونه يختار ما يتوافق مع بعض المذاهب الأربعة من باب أولى.

وهذه بعض الأمثلة:

ففي الطهارة يقول: والأحداث اللازمة، كدم الاستحاضة، وسلس البول، لا تنقض الوضوء مالم يوجد المعتاد. وهو مذهب مالك[3].

ويقول في باب الحيض: ويجوز للحائض قراءة القرآن، بخلاف الجنب، وهو مذهب مالك. وحُكي رواية عن أحمد[4].

وفي البيع يقول: وإن اصطرفا ديناً في ذمتهما جاز، وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة، ومالك، خلافاً لما نص عليه أحمد[5].

---

(١) المصدر السابق، ص١٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٣.

(٣) المصدر ص١٥.

(٤) المصدر ص٢٧.

(٥) المصدر ص١٢٨.

• الأسس التي ترتكز عليها اختيارات شيخ الإسلام:

بعد ما تبين أن اختيارات ابن تيمية هي اختيارات من الخلاف داخل المذهب الحنبلي في الكثير منها، والقليل الباقي هو اختيار من الخلاف العالي - أي الخلاف خارج المذهب الواحد - في نطاق المذاهب الأربعة، أو خارج نطاقها، بعد معرفة ذلك نحاول أن نكشف عن الأسس والمنطلقات التي بنى عليها ابن تيمية اختياراته. ولا شك أن تلك الأسس والمنطلقات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنزلة ابن تيمية في مراتب المجتهدين، ثم في منهجه في الفتوى وأصوله في التصرف بشأنها.

• مرتبة ابن تيمية في طبقات المجتهدين:

درج المتأخرون من علماء الأصول على ترتيب المجتهدين في عدة مراتب، وقسموهم إلى طبقات متعددة، بعضها فوق بعض. قال ابن بدران في «المدخل»:

جعل بعض المتأخرين أقسام المجتهدين على خمس مراتب، وممن علمناه جنح إلى هذا التقسيم أبو عمرو ابن الصلاح، وابن حمدان من أصحابنا في كتابه «أدب المفتي» وتلاهما شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية، فإنه نقل في «مسودة الأصول» كلام ابن الصلاح ولم يتعقبه، وتبعهم العلامة الفتوحي في آخر كتابه «شرح المنتهى» الفقهي[1].

وخلاصة هذه المراتب حسبما في آخر «الإنصاف» للمرداوي:

أن المجتهدين ينقسمون إلى قسمين:

- القسم الأول: المجتهد المطلق، وهو الذي اجتمعت فيه شروط الاجتهاد التي ذكرها ابن قدامة في «المقنع» في شروط القاضي، لدى قوله: «والمجتهد من يعرف من كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام و الحقيقة والمجاز...»[2] الخ. إذا استقل بإدراك الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية العامة والخاصة، وأحكام الحوادث منها، ولا يتقيد بمذهب أحد.

---

(١) المدخل، لابن بدران، ص٣٧٤.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨/ ٣٠٧.

ـ القسم الثاني: المجتهد المقيد، وهو المجتهد في مذهب إمامه، أو إمام غيره، وأحواله أربعة:

الحالة الأولى: أن يكون غير مقلد لإمامه في الحكم والدليل، لكنه سلك طريقه في الاجتهاد والفتوى، ودعا إلى مذهبه، وقرأ كثيراً منه على أهله، فوجده صواباً، وأولى من غيره، وأشد موافقة فيه وفي طريقه.

الحالة الثانية: أن يكون مجتهداً في مذهب إمامه، مستقلاً بتقريره بالدليل، لكن لا يتعدى أصوله وقواعده، مع إتقانه للفقه وأصوله، وأدلة مسائل الفقه، عالماً بالقياس ونحوه، تام الرياضة، قادراً على التخريج والاستنباط، وإلحاق الفروع بالأصول والقواعد التي لإمامه. وهذه مرتبة أصحاب الوجوه والطرق في المذاهب.

الحالة الثالثة: أن لا يبلغ به رتبة أئمة المذهب من أصحاب الوجوه والطرق، غير أنه فقيه النفس، حافظ لمذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقريره، ونصرته، يصور، ويحرر، ويمهد ويقوي، ويزيف، ويرجح، لكنه قصر عن درجة أولئك.

وهذه صفة المتأخرين الذي رتبوا المذاهب، وحرروها، وصنفوا فيها تصانيف.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب، ونقله وفهمه، فهو حجة في نقل المذهب وفتواه به، على أنه مخبر ناقل، لا مجتهد مستنبط، ولا يجتهد إلا في المسائل التي تتشابه مع المنصوصات بغير كبير تأمل ولا فكر. وكذلك المسائل التي يعلم أنها تندرج تحت ضابط من الضوابط الفقهية[1].

إذا تبين هذا، فأين يرتب شيخ الإسلام؟ لا شك أن فتاويه التي أفتى بها على خلاف مذهب الإمام أحمد تدل على أنه إما مجتهد مطلق، وإما مجتهد مقيد من الدرجة الأولى. وقد عده المرداوي في «الإنصاف»[2] مجتهداً مطلقاً، فقال: قد ألحق طائفة من أصحابنا المتأخرين بأصحاب هذا القسم ـ يعني القسم الأول ـ الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمة الله عليه ـ وتصرفاته في فتاويه، وتصانيفه تدل على ذلك. ا.هـ.

---

(١) الإنصاف، المطبوع مع المقنع والشرح الكبير، ٣٠/ ٣٨٤، الفواكه العديدة ٢/ ١٧١، المدخل ص٣٧٤، إعلام الموقعين ٤/ ١٧٣، معونة أولي النُّهى ٩/ ٥٨٨.

(٢) ٣٠/ ٣٨٤.

ومعنى ذلك: أن شيخ الإسلام يستقل بأصول في الاجتهاد والفتوى عن الأئمة الأربعة، ومنهم الإمام أحمد، ولكن تلك الأصول التي استقل بها تتشابه إلى حد بعيد مع أصول الإمام أحمد.

ويذهب الشيخ محمد أبو زهرة إلى القول بأن شيخ الإسلام معدود في المجتهدين المنتسبين، أي: إنه عنده مجتهد ضمن المذهب الحنبلي. فقال: ولقد غالى فيه بعضهم فادعى أنه من أصحاب الاجتهاد المطلق الذي لم ينتسب إلى مذهب من المذاهب، وعلى ذلك يكون القول المعتدل الذي لا مغالاة فيه ولا شطط، ولا بخس ولا وكس: إنه مجتهد منتسب[1].

وكلام الشيخ رحمه الله غير مسلم لعدة أسباب، منها:

أولاً: أنه اعتبر من وصفه بالاجتهاد المطلق مغالين فيه، وأنهم يقعون على الطرف النقيض من أولئك الذين ينزلون به عن درجات الاجتهاد كلية لسبب العداوة والخصومة، ونحن لا نستطيع أن نتعرف على عالم من علماء المسلمين الذين غبروا إلا من خلال تلك الكتب التي عرّفت به أو الآثار التي تركها ووصلت إلينا، ولا يجوز لنا أن نعتبر كلامهم مغالاة أو اشتطاطاً إلا إذا تبين ذلك بوضوح.

وقد تقدم أن المرداوي يعتبره من المجتهدين على الإطلاق، وهو من علماء المذهب المحققين، الذين لا يطلقون الكلام جزافاً ولا مبالغة.

ووصفه ابن رجب في «الطبقات»[2] بأنه: الإمام الفقيه المجتهد المحدث... إلخ. وعادته رحمه الله أن لا يصف كبار الحنابلة بوصف «المجتهد» فضلاً عن صغارهم، فدل ذلك أنه يعتبره مجتهداً مطلقا.

وقال الذهبي فيه: وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة، وصنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة... إلى أن قال: وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين، بل بما قام الدليل عليه عنده[3].

---

(١) ابن تيمية ص٤٤٨.

(٢) ٢/ ٣٧٨.

(٣) الشهادة الزكية، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، ص٤١، ط. الرسالة.

وقال في موضع آخر: وإن عُد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق[1]، وقال البرزالي - وهو تلميذه -: ويلغ رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين[2]، ولا ريب أنه يعني بذلك المجتهد المطلق، لأن شروط المجتهدين التي نص عليها الأصوليون والفقهاء هي الشروط التي تؤهل الفقيه إلى رتبة الاجتهاد المطلق.

فهذه الشهادات، وغيرها مما تركناه، تدل على أنه كان مجتهداً مطلقاً في نظر أولئك الذين يعرفونه عن قرب، ويشهدون على المعاينة، أو النقل القريب. وبالتالي لا يعتبر التوسط بين هؤلاء وبين أولئك الذين ظلموه ويخسوه حقه عدالة في القول وصواباً في الحكم وتجانفاً عن الغلو.

ثانياً: أن كثيراً ممن ترجم له وصفه بأنه كامل المعرفة بالقرآن وعلومه، والحديث وفنونه، واللغة ومباحثها، والأصلين، وغير ذلك مما يعده الأصوليون في الشروط المطلوبة في المجتهد. وإذا كان الذي يحفظ أحاديث الأحكام بالإضافة إلى الدراية بعلوم السنة محصلاً لشرط الاجتهاد المطلق في ذلك، فكيف برجل قيل فيه: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث[3]؟!!

بل قد صرح الكمال ابن الزملكاني باستكمال شروط الاجتهاد لدى ابن تيمية، فقال: اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها[4].

ثالثاً: إن الشيخ أبازهرة نفسه يقرر استقلال شيخ الإسلام بأصول يتميز بها عن غيره في الاجتهاد، فيقول مثلاً: إنه بلا شك من حيث أدوات الاجتهاد، والمدارك الفقهية، ومن حيث علمه بالسنة واللغة ومناهج التفسير، وفهمه للقرآن، وأصول السنة وإحاطته بالحديث دراية ورواية، يوضع في الدرجة الأولى من الاجتهاد المطلق[5]. لكنه مع ذلك لم يجعله مجتهداً مستقلاً، لكونه يدور في فلك المذهب الحنبلي في نتائج الاجتهاد، حيث يتفق غالباً مع مذهب أحمد، ولو في بعض الروايات التي نُقلت عنه.

---

(١) المصدر السابق، ص٤٢.

(٢) المصدر، ص٤٨.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب ٢/ ٣٩١، ولا يَخفَى ما في هذا القول والمغالاة التي لا يرضاها ابن تيمية رحمه الله.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٩٠.

(٥) ابن تيمية ص٤٣٩.

وهذا لا حجة فيه، لمَا عَلمنا من أن الروايات عديـدة في مذهـب الإمـام أحمـد، حتى إننا لو اعتبرنا تلك الروايات مذهباً له على إطلاقها دون إعمال قواعـد الترجيح والاعتماد والتميز، إذاً لاستغرق مذهبه الخلافَ الموجودَ بين الصحابة والتابعين، ولـم يبـق مـن تفردات الإمام أحمد المطلقة عن بقية المذاهب إلا النادر الذي لا يلتفت إليه عادة.

ولا شك في أن شيخ الإسلام وليد المدرسة الحنبلية، وأنه من أتقن الناس معرفة بمذهب إمـام السـنة أصـولاً وفروعـاً، فهـذا لا يجادل فيـه أحـد، ولا مجادلـة في أن تفردات ابن تيمية عن المذهب الحنبلي قليلة. وكذلك عن المذاهب الأربعة هي أقل، ولكـن ذلـك لا يمنـع مـن صحـة مـا ترجـح، لأن الإنسـان مهمـا اجتهـد في الأزمنـة المتأخرة، فإنـه لا بـد أن ينتهـي إلـى مـا يوافـق أحـد المذاهـب الأربعـة، ولـو في قـول مرجـوح، أو في وجـه مـن الوجـوه، أو في إحـدى الروايـات التـي لـم يعتمدهـا المتأخرون. وذلك لا يعد مانعاً من أن يبلغ العالم من المتأخرين مـا بلغـه المتقدمـون، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

• منهج ابن تيمية في الفتوى والاجتهاد:

ويسلك شيخ الإسلام في منهاجه العـام في الاجتهـاد والفتـوى مسـلك الإمـام أحمد، وأصولـه العامـة، لأنهـا أصـح الأصـول في نظره، كمـا أنـه يضيـف إلـى ذلـك أصول أهل المدينة وعلى رأسهم إمام دارالهجرة مالك بن أنس رحمه الله، وهو يعتبر أصولهم راجحة على أصول غيرهم، وأنها تتشابه في الجملة مع أصول الإمام أحمد.

هذا ما يلحظ من خلال تفحص فتاويـه ومباحثه المتعلقـة بـالمذاهب، فقـد قـال بصدد ترجيح أصول الإمام أحمد ما نصه:

«ومـن كـان خبيراً بـأصول أحمـد ونصوصـه عـرف الراجـح في مذهبـه في عامـة المسائل، وإن كان له بصر بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع، وأحمد كان أعلـم من غيره بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتـابعين لهـم بإحسـان، ولهـذا لا يكـاد يوجد له قول يخالف نصا كما يوجد لغيره، ولا يوجد لـه قـول ضعيـف في الغـالب إلا وفي مذهبه قول يوافق القول الأقوى، وأكثر مفاريده التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها راجحاً، كقوله بجواز فسخ الإفراد والقران إلى التمتع، وقبوله شـهادة أهـل الذمة على المسلمين عند الحاجة... وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه انفرد بها

عن أبي حنيفة والشافعي، مع أن قول مالك فيها موافق لقول أحمد أو قريب منه. . . . فهذه غالبها يكون قول مالك وأحمد أرجح من القول الآخر، وما يترجح فيها القول الآخر يكون مما اختلف فيه قول أحمد، وهذا: كإبطال الحيل المسقطة للزكاة والشفعة، ونحو ذلك الحيل المبيحة للربا والفواحش ونحو ذلك، وكاعتبار المقاصد والنيات في العقود، والرجوع في الأيمان إلى سبب اليمين، وما هيجها مع نية الحالف، وكإقامة الحدود على أهل الجنايات، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون يقيمونها، كما كانوا يقيمون الحد على الشارب بالرائحة والقيء ونحو ذلك، وكاعتبار العرف في الشروط، وجعل الشرط العرفي كالشرط اللفظي، والاكتفاء في العقود المطلقة بما يعرفه الناس، وإن ما عده الناس بيعا فهو بيع، وما عدوه إجارة فهو إجارة، وما عدوه هبة فهو هبة، وما عدوه وقفاً فهو وقف، لا يعتبر في ذلك لفظ معين، ومثل هذا كثير» (١).

فأنت تلمس من خلال هذا، أن شيخ الإسلام يفضل المذهبين ويقارب بينهما، لأنهما يعتمدان جميعاً في الأصول الاجتهادية ما يلي:

- الاعتداد بسد الذرائع وإبطال الحيل التي تؤدي إلى هدم مقاصد الشارع.
- الاعتبار للمعاني والمقاصد في العقود وعدم التركيز على الألفاظ المعبرة عنها.
- إعمال السياسة الشرعية في تنفيذ الحدود والزجر عن الجرائم.
- الاعتبار للعرف في الشروط وألفاظ العقود وغير ذلك مما لا يتناقض مع نصوص الشرع.

وقد حُفظ في فتاويه - رحمه الله - كلام مطول نحو مائة صفحة تحت عنوان: «صحة أصول أهل المدينة» (٢).

وهذه بعض المقتطفات المهمة منه:

« مذهب أهل المدينة النبوية - دار السنة ودار الهجرة ودار النصرة. . . - مذهبهم في زمن الصحابة والتابعين، وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقا وغرباً، في الأصول والفروع. . . وفي القرون التي أثنى عليها رسول الله ﷺ، كان مذهب

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٢٨-٢٣٠.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٩٤-٣٩٦.

أهل المدينة أصح مذاهب أهل المدائن، فإنهم كانوا يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار، وكان غيرهم من أهل الأمصار دونهم في العلم بالسنة النبوية واتباعها. . . ولهذا لم يذهب أحد من علماء المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة. . . فأما الأعصار الثلاثة المفضلة، فلم يكن فيها بالمدينة النبوية بدعة ظاهرة ألبتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين، كما خرج من سائر الأمصار. . . وهذا باب يطول تتبعه، ولو استقصينا فضل علماء أهل المدينة وصحة أصولهم لطال الكلام. إذا تبين ذلك، فلا ريب عند أحد من أن مالكا - رضي الله عنه - أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيا، فإنه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم بذلك منه. . .

وأما الحديث فأكثره نجد مالكا قد قال به في إحدى الروايتين، وإنما تركه طائفة من أصحابه، كمسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. وأهل المدينة رووا عن مالك الرفع، موافقاً للحديث الصحيح الذي رواه. . . إذ قلَّ من سنة إلا وله قول يوافقها، بخلاف كثير من مذهب أهل الكوفة، فإنهم كثيراً ما يخالفون السنة، وإن لم يتعمدوا ذلك.

ثم من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد، وقد ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما» . اهـ.

ثم ساق شيخ الإسلام في آخر البحث أمثلة كثيرة مما ذهب إليه أهل المدينة في العبادات والمعاملات والجنايات، وانتصر إليه بالحجة والدليل والنظر إلى مقاصد الشريعة وحكمة التكليف، وهو في ذلك كله ينظر بالمنظور الحنبلي، ويزن بميزانه، مما يدل في النهاية أن ابن تيمية رحمه الله جمع بين أصول الحنابلة وأصول أهل المدينة، وجعلها منهاجاً يسير عليه في الفتوى والاجتهاد والترجيح بين أقوال العلماء في الكليات والجزئيات.



الفصل الرابع

أبرز مؤلفات المذهب الحنبلي

وفيه تمهيد ، وثلاثة مباحث :

المبحث الأول: في فنون الفقه التي توزعتها التصانيف.

المبحث الثاني: في ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية.

المبحث الثالث: في التعريف بأشهر الكتب المعتمدة في المذهب.



تمهيد

تعتبر مكتبة المذهب الحنبلي ثروة هائلة في الفقه الإسلامي، في أصوله وفروعه، وقد تكونت هذه المكتبة عبر الأدوار التي مر بها هذا المذهب في تاريخه وتطوره.

وكما سبق تركز المذهب الحنبلي في بغداد، ثم في الشام (دمشق - بعلبك - نابلس) ثم في مصر، ثم في المملكة العربية السعودية، فقد كانت المكتبة الحنبلية هي الأخرى تتبع ذلك التركز والتوضع في تطورها، وتكاملها.

ولا يخفى أن الإمام أحمد - رحمه الله - كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على الرأي في أول أمره، كما مرَّ في سيرته، وذلك يستلزم بالحتم والتأكيد كراهة التأليف في الفقه وأصوله، لأن الفقه فيما عدا منصوصات الكتاب والسنة، إنما هو الرأي والقياس والاجتهاد.

ومن هنا، فإن فقه الإمام المبجل حُفظ ودون بواسطة جهود أولئك التلاميذ الذين كانوا يحيطون به، ويسمعون منه الأجوبة عن الأسئلة التي كانوا يسألونه إياها، أو يُسأل عنها بحضرتهم، فمنهم من دونها مباشرة، ومنهم من حفظها واستودعها ذاكرته، حتى إذا جاء وقت الحاجة دونها، وأملاها على تلامذته من الطبقة الثانية.

ثم جاء الخلاَّل فجمع تلك المسائل بقدر ما أمكنه، فأدى واجب الكفاية في لَمِّ شمل هذا المذهب الجليل، وتدوينه تدويناً منهجياً يسهل على من جاء بعده معرفة المذهب الأحمدي وفاقاً وخلافاً وتوقفاً.

ثم جاءت أدوار التنقيح، والتهذيب، والتخريج، والاستدلال بالمنقول والمعقول، ووضع الأصول، والقواعد والضوابط، وغير ذلك من الأعمال الفنية والعلمية التي أخرجت الفقه الحنبلي إخراجاً كاملاً، لا ينقصه شيء، على غرار المذاهب الأخرى التي مرت بنفس المراحل في التنقيح، والتهذيب، والتخريج، والاستدلال، والتأصيل.

ولا ريب أن اختلاف الروايات عن الإمام أحمد في المسألة الواحدة كان من المشكلات التي واجهت مقرري المذهب، ومحرريه، و مصححيه، إلا أنهم استطاعوا بفضل الله

وتوفيقه أن يصلوا إلى بيان الصحيح من الضعيف، والراجح من المرجوح، والمحفوظ من الشاذ في تلك الروايات، كما أوضح المرداوي ذلك في «تصحيح الفروع» وابن بدران في «المدخل»[1].

وبهذه الجهود الضخمة خلف علماء الحنابلة تراثاً فقهياً ضخماً يتمثل في مصنفاتهم الكثيرة والمتنوعة، كثرة وتنوعاً تستعصي على الاستقصاء، وتعزب عن الحصر والإحاطة، وكيف لا، وهذا «مختصر الخرقي» عليه المئات من الشروح، حتى قال يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩هـ) في آخر شرحه لغريب هذا «المختصر»: قال شيخنا عز الدين المصري، إنه ضبط له ثلاثمائة شرح، وقد اطلعنا له على قريب العشرين شرحاً[2].

وسنحاول أن نعرف بأهم المؤلفات في المذهب الحنبلي، التي اعتمد عليها العلماء والطلاب والباحثون، وعم نفعها، وبنى عليها الفقهاء في الفتوى و التأليف، ـ ولن نستقصي هنا في سرد المصنفات لأن ذلك سيكون بإذن الله في قسم مستقلٍّ خاصٍّ بذكر مؤلفات الحنابلة.

وذلك في ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث الأول: في فنون الفقه التي توزعتها التصانيف.

المبحث الثاني: في ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية.

المبحث الثالث: في التعريف بأشهر الكتب المعتمدة في المذهب.

---

(١) الفروع مع تصحيحه ١/ ٦٤، عند قول المرداوي: (مسألة ـ ١) قول المصنف رحمه الله في الخطبة: «وإذا نقل عن الإمام في مسألة قولان، فإن أمكن الجمع... ألخ» والمدخل، لابن بدران، ص١٢٦ وما بعدها.

(٢) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، ليوسف بن عبد الهادي، ص٨٧٣، تحقيق رضوان بن غربية. ط. دار المجتمع، جدة.

المبحث الأول

في فنون الفقه التي توزعتها التصانيف

كانت مراحل تدوين الفقه الإسلامي شبيهة بمراحل تدوين السنة وعلومها، فقد كان الفقه في نشأته المبكرة مدوناً في جوامع لمسائله المروية عن أئمته بالسند المتصل، ثم أفرغت تلك الجوامع في مصنفات مبوبة ومرتبة ترتيباً أكثر منهجية، وأوضح تبويباً، وأدق ترتيباً، وهكذا شيئاً فشيئاً، حتى تشعب إلى شعب وفنون مختلفة سواء من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية.

ويمكن أن نضبط تلك الفنون والشعب التي توزعتها التصنيفات، وتناولتها البحوث والتأليفات، بعشرة أنواع:

١ـ التأليف في الفقه العام الشامل للموضوعات.

٢ـ التأليف في موضوعات فقهية مفردة.

٣ـ التأليف في فقه الخلاف أو الفقه المقارن.

٤ـ التأليف في القواعد والفروق والضوابط والكليات.

٥ـ التأليف في أصول الفقه وأدب الفتوى.

٦ـ التأليف في لغة الفقهاء أو المعاجم الفقهية أو فقه المصطلحات.

٧ـ التأليف في المفردات والغرائب والنوادر.

٨ـ التأليف في الاختيارات الفقهية.

٩ـ التأليف في الفتاوي.

١٠ـ التأليف في الألغاز.

التأليف في الفقه الشامل للموضوعات:

نقصد بالفقه العام، أو الفقه الشامل للموضوعات، مجموع الأحكام التكليفية والوضعية، وما يتصل بها ويتبعها، والتي تنتظم الحياة الإنسانية في حالتيها الفردية والجماعية.

وقد درج الفقهاء على تقسيم موضوعات الفقه الإسلامي إلى عبادات ومعاملات، وذلك أن الإنسان لا يخلو في نشاطه الدنيوي المسؤول من أن يكون مخاطباً أو مشغولاً بعبادة ربه سبحانه وتعالى، أو مخاطباً أو مشغولاً بمعاملة من المعاملات التي لها علاقة بنفسه أو بغيره. وفي ذلك كله فِقْهٌ يحدد الأركان والواجبات، والسنن والآداب والمستحبات، والشروط والموانع و المفسدات، كما يحدد الحقوق والواجبات، والحلال والحرام، والمكروه والمباح.

فإذا تبين هذا، فإننا عندما نرجع إلى جدول الترتيب الموضوعي للفقه في كتب الحنابلة، نجدهم درجوا على هذا التسلسل:

أولاً: قسم العبادات: وفيه كتاب الطهارة. كتاب الصلاة. كتاب الجنائز. كتاب الزكاة. كتاب الصيام. كتاب المناسك (الحج والعمرة).

ثانياً: قسم المعاملات المالية: وفيه: كتاب البيوع، وتوابعه من: القرض، والسَّلَم، والحوالة، والكفالة، والصلح، والوكالة، والمضاربة، والشركة، والإجارة، و العارية، والغصب، والوديعة، والشفعة، وإحياء الموات، و الوقف، واللقطة، والهبة.

ثالثاً: قسم الأحوال الشخصية: وفيه كتاب الوصايا. كتاب الفرائض. كتاب العتق. كتاب النكاح. كتاب الصداق. كتاب الطلاق. كتاب الرجعة. كتاب الإيلاء. كتاب الظهار. كتاب القذف واللعان. كتاب العِدَد. كتاب الرضاع. كتاب النفقات.

رابعاً: قسم العقوبات: وفيه كتاب الجراح وما يتبعها من قصاص وديات. كتاب الحدود. كتاب الجهاد.

خامساً: قسم الحظر والإباحة: وفيه: كتاب الأطعمة وما يتبعها من الذكاة والصيد. كتاب الأيمان والنذور.

سادساً: قسم الأحكام: وفيه: كتاب الأقضية. كتاب الشهادات. كتاب الإقرار.

وقد صنف الحنابلة عدداً كبيراً من الكتب الجامعة التي استوعبت الموضوعات السابقة، من مطولات ومختصرات، مما سنعرِّف ببعضه فيما بعد إن شاء الله. وقد روعي الترتيب السابق في جل التصنيفات الجامعة، وهو المنهج الذي استقر عليه المتأخرون من بعد المجد ابن تيمية في «محرره» وابن قدامة في «المقنع» و «الكافي» و«العمدة».

أما في «المغني» فقد اتبع ترتيب الأصل، وهو «مختصر الخرقي»، وهو يختلف شيئاً قليلاً في الترتيب وفي تسمية بعض العناوين، فنجده يدرج كتاب الإقرار في ضمن المعاملات المالية، كما يؤخر الوديعة عن المعاملات المالية، ويدرجها فيما بين الميراث والنكاح، ويجعل العتق آخر الكتب، ويجعل كتاب السبق والرمي بين الصيد والأيمان، وهو من المعاملات المالية. كما أننا نجد فيه كتاب قسم الغنيمة والفيء والصدقة، وهو كتاب وزعه المتأخرون على الجهاد والزكاة. وكتاب الأضاحي، وهو يندرج عند المتأخرين ضمن كتاب الحج لمناسبته للهدي، كالعقيقة. وكتاب الكفارات وهو يتوزع عند المتأخرين على عدة كتب، كالصيام، و القتل، والأيمان، والظهار.

وفي الجملة نجد المتقدمين يختلفون بعض الاختلاف مع المتأخرين في الترتيب، وفي العناوين، كما نلاحظ ذلك في «مسائل عبد الله» وفي كتاب «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى، «والإرشاد» للشريف أبي علي بن أبي موسى.

التأليف في موضوعات فقهية مفردة:

وذلك، كأن يجرد المؤلف كتابا من الكتب الفقهية التي سبقت الإشارة إليها، ويصنف فيه تصنيفاً مستقلاً، أو يصنف في باب من أبواب ذلك الكتاب، أو في فصل، أو في مسألة. وقد يكون عنوان الموضوع المفرد في التأليف غير معروف في فهارس الموضوعات للكتب الفقهية الجامعة، وذلك مثل: أحكام النساء، وأحكام الخواتيم، والأقسام التي أقسم بها النبي ﷺ ... إلخ

والتأليف في الموضوعات المفردة عند الحنابلة سُنَّة سنها الإمام أحمد نفسه في التصنيف الفقهي وغيره. فقد سبق التعريف بكتبه التي ألفها، وإذا لاحظنا عناوينها الدالة على محتوياتها نجد أكثرها مفردات في علوم مختلفة، وذلك كـ: «فضائل الصحابة» و «الناسخ والمنسوخ» و «الفرائض» و «الإمامة» و «نفي التشبيه» و«المناسك» الكبير والصغير، و«الأشربة» و «الوقوف والوصايا» و«أحكام النساء» و«الترجل» و «الإرجاء». وغير ذلك.

وقد طَبَعت هذه المصنفات في نفوس أصحاب الإمام أحمد فكرة التصنيف في الموضوعات المفردة المستقلة، و على وجه أخص فإننا نجد في طبقات المتقدمين منهم اهتماماً كبيراً بهذا اللون من التأليف، لشدة تأثرهم بسيرة الإمام المبجل في العلم والعمل، حتى إنهم ألفوا كتباً كثيرة تحت نفس العناوين التي سبقت الإشارة إليها.

فنجد «الناسخ و المنسوخ» لأبي داود، ولأبي جعفر ابن النحاس، ولمحمد الموصلي.

ونجد «الفرائض» لعبد الله العكبري. ونجد «نفي التشبيه» لابن عقيل، ونجد «المناسك» لعبد الله العكبري، وإبراهيم الحربي، ولأبي الخطاب الكلوذاني، ولجعفر السراج، ولعلي الزاغوني، ولابن قدامة المقدسي، ولعبد الوهاب النابلسي.

ونجد «أحكام النساء» للآجري، والعكبري، وابن رجب، والخلال، وابن الجوزي.

ولا يخفى ما في التآليف المفردة من فوائد، فإنها تدل على الاهتمام بالموضوع المؤلف فيه، والاستقصاء في جمع شتاته ولَمِّ شعثاته، وقد يجد المؤلف بالناس حاجةً ماسةً يراها من فريضة العصر وواجب الوقت، ليبين لهم ما أنزل الله لهم من الحق، وما علَّم رسول الله ﷺ أمته في ذلك من الكتاب والحكمة. قال أبو حاتم الرازي: أتيت أحمد بن حنبل في أول ما التقيت معه سنة ٢١٣هـ، فإذا قد أخرج معه إلى الصلاة كتاب «الأشربة» وكتاب «الإيمان»، فصلى، ولم يسأله أحد، فرده إلى بيته. وأتيته يوماً آخر، فإذا قد أخرج الكتابين فظننت أنه يحتسب في إخراج ذلك، لأن كتاب «الإيمان» أصل الدين، وكتاب «الأشربة» صرف الناس عن الشر، فإن أصل كل شر من السكر[1].

فنلاحظ كيف تنبه الإمام أبو حاتم إلى أهمية الكتابين، وضرورتهما للناس، ونزيد على ذلك، فنقول: إنه ما من شك يمكن أن يحوم بالأذهان أن بغداد في زمن الإمام أحمد كانت مرتعاً لنشر البدع والفقه الشاذ، فقد كانت بدع المعتزلة والقدرية والمرجئة تفعل فعلها في الناس كباراً وصغاراً، فكان الإمام أحمد يرى تأليف مثل كتاب «الإيمان» فريضة الوقت في الرد على تلك البدع المضلة بأبلغ جواب، وذلك ببيان ما في كتاب الله وسنة رسوله من الحق الذي لا يمتري فيه مسلم.

وإلى جانب ذلك، فقد درج بعض الخلفاء العباسيين على استحلال النبيذ وتناوله، مصيراً منهم إلى تقليد بعض فقهاء الكوفة الذين أباحوا الأنبذة المتخذة من غير العنب، ولو كانت مسكرة، ما دام القدر المشروب منها لم يصل بالشارب إلى حد الثمول. وتلك بلية تستحق تأليف كتاب مثل «الأشربة» لبيان ما ثبت في السنة مما يخالف ذلك الاجتهاد مخالفة صريحة.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص٢٩٥.

ولا ينبغي أن نمتري في أن التأليف في الموضوعات المفردة في العقائد والفقه وعلوم القرآن والسنة، كانت ميزة القرن الثاني والثالث والرابع، لدى أئمة المذاهب وأصحابهم، إلا أن الحنابلة فاقوا غيرهم، وحازوا قصب السبق في ذلك، فلله دَرُّهم، كما قال ابن بدران في «العقد الثامن» من كتابه:

اعلم أن أصحابنا تفننوا في علومهم الفقهية فنوناً، وجعلوا لشجرتها المثمرة بأنواع الثمرات غصونا، وشعبوا من نهرها جداول تروي الصادي، ويحمد سيرها الساري في سبيل الهدى، وطريق الاقتدا، ففرعوا الفقه إلى المسائل الفرعية، وألفوا فيها كتبا قد اطلعت على بعض منها[1].

التأليف في فقه الخلاف، أو الفقه المقارن:

وذلك بتجريد المسائل الفقهية الشهيرة التي اختلف فيها الأئمة، وانقسموا على مذهبين فأكثر، وهي المسماة في كتب المتقدمين بـ «مسائل الخلاف» أو «رؤوس المسائل» أو «عيون المسائل» أوغير ذلك من التسميات المقاربة.

فقد جرد الفقهاء الذين اعتنوا بالإجماع والخلاف، كابن المنذر والطبري وابن عبد البر، وغيرهم، جردوا تلك المسائل، ونصوا على الخلاف فيها بين العلماء، ثم جاء فقهاء النظر من المنتسبين إلى المذاهب، فتناولوا تلك المسائل بالاحتجاج، كلٌّ فريق يحتج لمذهبه، ويرد على خصمه بحجج من النقل والعقل. وفي ذلك يقول ابن خلدون:

وهو لعمري علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه. وتآليف الحنفية فيه والشافعية أكثر من تآليف المالكية، لأن القياس عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم، كما عرفت، فهم لذلك أهل النظر والبحث. أما المالكية فالأثر أكثر معتمدهم، وليسوا بأهل نظر. وأيضاً فأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غُفَّل من الصنائع إلا في الأقل، وللغزالي فيه «المآخذ» ولأبي بكر ابن العربي من المالكية كتاب «التلخيص» جلبه من المشرق، ولأبي زيد الدبوسي كتاب «التعليقة» ولابن القصار من شيوخ المالكية «عيون الأدلة»، وقد جمع ابن الساعاتي

---

(١) المدخل ص٤٥١.

في مختصره في أصول الفقه جميع ما ينبني عليها من الفقه الخلافي، مدرجاً كل مسألة منه ما ينبني عليها من الخلافيات[1].

ويلاحظ من كلام ابن خلدون السابق أنه أهمل الحنابلة، وأقصاهم من الحلبة، كما أنه حط على المالكية حطّاً لا يتفق مع ما هو عليه الواقع التاريخي والمعرفي لهذا المذهب الجليل.

وإذا استعرضنا كشّاف المؤلفات الحنبلية في الخلاف أو الفقه المقارن، فإننا نجدهم من السابقين الأولين في هذا الفن، أو أنهم أتقنوا الصنعة فيه، وأحكموا مسالكه وموارده ومصادره، خصوصاً في القرن الخامس و السادس، ومما ساعدهم على ذلك أنهم كانوا مستوطنين لبغداد التي كانت عاصمة العلم، يرحل الناس إليها من أقصى المشرق وأقصى المغرب، فلا جرم أنها كانت جامعة لأكبر الفقهاء من كافة المذاهب، وكان يعقد فيها من مجالس المناظرة مالا يعقد في غيرها على الإطلاق. ومن ثم فقد برع الحنابلة في فقه الخلاف أو الفقه المقارن، براعة لا تزال تشهد بها كتبهم إلى اليوم.

ومن جملة ما ألف الحنابلة في الخلاف:

- «اختلاف الصحابة والتابعين في الفقه» لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
- «كتاب في الفقه والاختلاف» لأبي بكر النجاد (٣٤٨هـ).
- «الخلاف مع الشافعي» لغلام الخلال (٣٦٣هـ).
- «الخلاف» لعبد العزيز بن الحارث التميمي (٣٧١هـ).
- «رؤوس المسائل» له أيضاً.
- «التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة»[2] للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ) شيخ المذهب.

وله عدة تسميات أخرى، لكن المسمى واحد، والسبب في ذلك أن أصحاب التراجم لايوردون أسماء الكتب بالعناوين التي وضعها مؤلفوها، فيلتبس الأمر على من لا يعرف الحقيقة، فيظن الكتاب الواحد كتباً عديدة.

- «رؤوس المسائل» للشريف أبي جعفر (٤٧٠هـ).

---

(١) المقدمة لابن خلدون ٢/ ٥٥٥ـ٥٥٦.

(٢) تكلم ابن بدران على هذا الكتاب بشيء من التفصيل في كتابه «المدخل» ص٤٥٠.

- «نزهة الطالب في تجريد المذاهب» للبناء (٤٧١هـ).
- «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخطاب (٥١٠هـ).
- «رؤوس المسائل» له أيضاً. وهو مختصر من السابق.

وغير ذلك كثير، ولسنا بسبيل استقصاء المؤلفات، ولكن ذكرنا هذه الجملة ليتنبه الغافل، ويتعلم الجاهل أن الحنابلة أخذوا من هذا الفن بالحظ الوافر.

وتعتبر كتب الخلاف عند الحنابلة مادة غزيرة في جمع روايات المذهب في الخلاف داخل المذهب، وبيان الراجح من المرجوح منها. وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجواب عن سؤال يتعلق بكيفية التعرف على الأصح والأرجح مما هو غير منصوص في المتون المعتمدة كـ «الكافي» و «المحرر» و «المقنع»، يقول في ذلك:

«فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى؛ مثل «التعليق» للقاضي أبي يعلى، و «الانتصار» لأبي الخطاب، و«عمد الأدلة» لابن عقيل، وتعليق القاضي يعقوب البرزييني، وأبي الحسن بن الزاغوني، وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف، ويذكر فيها الراجح.

وقد اختصرت رؤوس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة مثل «رؤوس المسائل» للقاضي أبي الحسين، وقد نقل عن الشيخ أبي البركات صاحب «المحرر» أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر مذهب أحمد: إنه ما رجحه أبو الخطاب في رؤوس مسائله»[1].

التأليف في القواعد والفروق والضوابط والكليات:

والقواعد: هي الكليات التي تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه على مآخذ الفقه، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد.

ويمكن تعريف القاعدة بالتعبير الاصطلاحي بأنها: حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها[2].

ومثال ذلك: القاعدة (١٥٨) من قواعد ابن رجب، ونصها: إذا تعارض معنا أصلان عُمل بالأرجح منهما، لاعتضاده بما يرجحه، فإن تساويا خُرّج في المسألة وجهان غالباً.

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٧.

(٢) القواعد الفقهية، لعلي أحمد الندوي، ص٤٣، ط دار القلم، ١٩٨٦.

ونظراً لما تتسم به القواعد من المعاني الكلية الضابطة للفقه وأصوله، فإنها تعد من دون مرية ذخيرة الفقيه وميزانه الذي يزن به، كما توفر عليه كثيراً من المعارف الجزئية التي يقضي العمر ولا يدرك مرامها، وفي ذلك يقول القرافي:

«وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويَعرف[1]، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف. فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع، وحاز قصب السبق من فيها برع، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية، دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع، واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها، واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر، ولم تقض نفسه من طلب مناَها. ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات، لاندراجها في الكليات»[2].

وأما الفروق فهي البيانات التي تكشف عن الاختلاف في الأحكام بين المسائل المتشابهة في الصورة والظاهر، وما يتبع ذلك من تبيين مآخذ أحكامها وأدلتها وعللها، ليتضح للفقيه طرق الأحكام، ويكون قياسه للفروع على الأصول متسق النظام، ولا يلتبس عليه طرق القياس، فيبني حكمه على غير أساس[3].

ومن أمثلة الفروق:

إذا أحرم مبهماً، نظرنا، فإن كان في أشهر الحج، فله صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، أو قران، والأفضل صرفه إلى التمتع، وإن كان في غير أشهر الحج، انعقد إحرامه بعمرة.

والفرق بينهما: أن الإحرام بالحج في غير أشهره مكروه، فلهذا لم يقع موقعاً موقوفاً، وانصرف إلى غير المكروه. ويفارق إذا كان ذلك في أشهر الحج، لأنه وقت للإحرام بالحج، فلهذا وقع موقوفا[4].

---

(١) بكسر الراء، من العَرْف الذي هو الرائحة، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «إن دم الحيض أسود يَعْرِف». وقال: «.... لا يجدن عَرْف الجنة» أي ريحها كما في الرواية الأخرى.

(٢) الفروق، للقرافي، ١/ ٣، ط. عالم الكتب، بيروت.

(٣) الفروق للسامرّي، ١/ ١١٥، ت. محمد بن إبراهيم بن محمد اليحيى، ط. دار الصميعي. المدخل لابن بدران، ص ٤٤٩، ٤٥٧.

(٤) الفروق، للسامرّي، ١/ ٣١٢.

وأما الضوابط والكليات، فهي تنظيمات ثانوية للفقه الإسلامي، بحيث يكون عمومها لا يتعدى الباب الواحد[1].

وقد ألف الحنابلة رحمهم الله في القواعد والفروق تأليفات متقنة محررة، وإن كانت متأخرة في الجمع، وقد شهد القرن الثامن في ذلك نشاطاً خاصاً على أيدي ثلة من الأعلام، كالطوفي، وابن تيمية، وابن رجب.

فمن ذلك:

- «القواعد الكبرى» للطوفي، سليمان بن عبد القوي الصرصري (٧١٦هـ). وهذا يعني أن له «القواعد الصغرى» وهو كذلك، كما في ترجمته من «ذيل الطبقات»، وله أيضاً: «الرياض النواضر في الأشباه والنظائر».

- «القواعد الفقهية» لابن قاضي الجبل (٧٧١هـ).

- «القواعد الفقهية» لابن رجب (٧٩٥هـ). واسمه الكامل: «تقرير القواعد وتحرير الفوائد».

ويعدُّ كتاب المذهب في هذا الشأن، فإنه يدل على معرفة تامة بالمذهب، حتى قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: هو كتاب نافع، من عجائب الدهر، حتى إنه استُكْثِرَ عليه، وزعم بعضهم أن ابن رجب وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيمية، فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله فوق ذلك[2].

- «القواعد والفوائد الأصولية» لابن اللحام (٨٠٣هـ).

وهي قواعد أصولية لا فقهية، كما يدل عليها العنوان، لكن فرع عليها أمثلة وفروعاً فقهية. فكان الكتاب معدوداً في جملة المصنفات التي صُنفت في تخريج الفروع على الأصول، بمعنى تطبيق القواعد والمسائل الأصولية على فروع الفقه.

---

(١) القواعد الفقهية للندوي، ص٤٩، ومقدمة تحقيق كتاب القواعد، للحصني، للدكتور الشعلان، ١/ ٢٨، ط. مكتبة الرشد، ١٩٩٧.

(٢) المدخل، لابن بدران، ص ٤٥٧.

وقد ألف في ذلك الإسنوي والزنجاني الشافعيان، وأبو عبد الله محمد الشريف التلمساني المالكي[1].

هذا، وتكاد مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، سواء منها الرسائل، أو الفتاوي، أو المصنفات المفردة، تكاد تكون مصوغة صياغة القواعد الكلية العامة في الشريعة، أو ما يسمى بـ «النظريات الفقهية» فإننا كثيراً ما نجده يصدر فتاويه ورسائله بعنوان «قاعدة في كذا».

التأليف في أصول الفقه وأدب الفتوى:

تُعرَّف أصول الفقه بأنها: العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية[2].

وهذا يفيد أنها قواعد متعلقة بالفقه، لكن تعلقاً يختلف عن «القواعد الفقهية»، وذلك أن القواعد الفقهية تكونت بعد الفقه ونشأت من داخله، وهي تنظيم الفقه في صيغ كلية، فهي إذن عملية داخلية مستفادة من الاستقراء العام للجزئيات.

أما أصول الفقه فهي قواعد نشأت خارج الفقه، لأنها هي الطريق الممهد للوصول إلى استنباط الفقه، واستخراج الفروع، فباتت بهذا أساساً للبناء الفقهي، والأساس يختلف عن البنيان الناشيء فوقه.

قال القاضي أبو يعلى: وأما أصول الفقه فهو: عبارة عما تبنى عليه مسائل الفقه، وتعلم أحكامها به، لأن أصل الشيء ما تعلق به وعرف منه، إما باستخراج أو تنبيه. فسميت هذه الأصول بهذا الاسم، لأن بها يتوصل إلى العلم بغيرها، فتكون أصلاً له[3].

وهذا العلم مستمد من عدة علوم أخرى، كالقرآن الكريم وعلومه، والسنة الشريفة وعلومها، واجتهادات الصحابة وأقضيتهم وتصرفاتهم بشأن الفتوى، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وغريب، وغير ذلك.

---

(١) فأما كتاب جمال الدين الإسنوي، فيسمى: «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» حققه الدكتور حسن هيتو، وأما كتاب الزنجاني فيسمى: «تخريج الفروع على الأصول» حققه الدكتور محمد أديب الصالح. وأما كتاب الشريف التلمساني فيسمى: «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول». حققه الدكتور محمد علي فركوس (جامعة الجزائر).

(٢) مختصر الروضة مع شرحه للطوفي، ١/ ١٢٠.

(٣) العدة في أصول الفقه ١/ ٧٠.

وأما أدب الفتوى، فهو جملة من الشروط والصفات الضرورية والكمالية التي تطلب من المفتي والمستفتي، هذا في القيام بالفتوى، وذاك في تلقي الفتوى والعمل بها.

وفي جملة شروط المفتي وما يلزمه، قال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح عنه:

«ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن، عالماً بالأسانيد الصحيحة، عالماً بالسنن، وإنما جاء خلاف من خالف، لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي ﷺ، وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها» (١).

وقال في رواية ابنه عبد الله:

«إذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين، فلا يجوز أن يعمل بما شاء، ويتخير، فيقضي به، ويعمل به، حتى يسأل أهل العلم: ما يؤخذ به، فيكون يعمل على أمر صحيح (١).

وروى الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه»(٢) عن الشافعي أنه قال:

«لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفا بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وماأريد به، وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ: بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن(٣)، ويستعمل مع هذا الإنصاف، وقلة الكلام، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا، فإذا كان هكذا، فله أن يتكلم، ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا، فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي».

وقد ألف العلماء من مختلف المذاهب في كل من «أصول الفقه» و «أدب الفتوى» فأما تآليفهم في أصول الفقه فإنها تستعصي على العد، فمنها البسيط ومنها الوسيط ومنها الوجيز، وسلكوا في ذلك أحد مسلكين:

---

(١) إعلام الموقعين ١/ ٤٩.

(٢) ٢/ ١٥٧. ط. دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

(٣) كذا، ويبدو أن صواب العبارة: للعلم بالقرآن. ومعناه: أن يكون لديه من المعرفة بلغة العرب وأشعارهم ما يكفيه للاستشهاد في فهم القرآن الكريم في ألفاظه وتراكيبه.

إما طريقة المتكلمين، أو طريقة الشافعية التي رسمها الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة» الذي يعد أول كتاب صنف في أصول الفقه. وإما طريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية التي رسمها الكرخي والجصاص وأبو زيد الدبوسي وأمثالهم. وظل الوضع على هاتين الطريقتين حتى القرن السابع، فظهرت طريقة جديدة ألّفت بين الطريقتين ومزجت بين المنهجين، ويعتبر ابن الساعاتي الحنفي (٦٩٤هـ) صاحب الفضل والسبق في ذلك في كتابه «بديع النظام» الذي جمع فيه بين «الإحكام» للآمدي الشافعي و «أصول البزدوي» الحنفي[١].

وأما الحنابلة فقد نهجوا نهج الشافعية في غالب تصنيفاتهم، وأثْروا المكتبة الأصولية إثراء ملحوظاً.

ومع الأسف فإن كثيراً من الناس كان - ولايزال - يعتقد أنه ليس للحنابلة كتب أصول مستقلة الوجهة واضحة النزعة، والحقيقة غير ذلك، فإني لما أتممت جمع المصادر لكتاب «أصول مذهب الإمام أحمد» من مكتبات المملكة العربية السعودية، ومكتبات مصر، والشام، وتركيا، والعراق، وغير ذلك؛ لما تمّ مسح الفهارس والاطلاع على ما للحنابلة من مصنفات في هذا الشأن، وَضُح أن مخطوطاتهم في أصول الفقه تعدّ بالمئات[٢].

ومن أشهر الكتب المؤلفة في الأصول الفقهية الحنبلية:

- «العُدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ). وقد اختصره في مختصر لطيف.
- «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب الكلوذاني (٥١٠هـ).
- «الواضح في أصول الفقه» لأبي الوفاء ابن عقيل (٥١٣هـ).

وكلا الرجلين تلميذٌ للقاضي أبي يعلى، إلا أن أبا الخطاب تتبع أبا يعلى في إيراد الأقوال، والاستدلال والمناقشة، بخلاف ابن عقيل، فإنه سلك مسلكاً بديعاً وطريقة متميزة مستقلة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢/ ٥٥٤.

(٢) أصول مذهب الإمام أحمد ص٢١.

• «روضة الناظر و جنة المناظر» لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) صاحب «المغني» وغيره. وقد اختصره الطوفي في «البلبل» ثم شرحه.

• «المسودة» لآل تيمية، وهم المجد عبد السلام (٦٥٢هـ) وابنه عبد الحليم (٦٨٢هـ) وحفيده أحمد، شيخ الإسلام (٧٢٨هـ). بيضها ورتبها شهاب الدين أحمد بن محمد الحراني الدمشقي (٧٤٥هـ). وهو عبارة عن مجموعة نقول عن القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل، وغيرهم، ممن سبق آل تيمية، مع بعض الاختيارات والتعقبات.

• «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٧١٦هـ).

• «التحرير» للمرداوي (٨٨٥هـ) وقد اختصره الفُتوحي المشهور بابن النجار (٩٧٢هـ) في كتاب سماه «الكوكب المنير باختصار التحرير» ثم شرحه في كتاب بعنوان «شرح الكوكب المنير».

ويعتبر ابن تيمية من المشاركين بغزارة في أصول الحنابلة، ومؤلفاته في هذا الفن توجد إما في رسائل مستقلة، وإما في «الفتاوي الكبرى»، وإما في «مجموع الفتاوي»، وابن تيمية معروف بين أئمة الحنابلة بقوته العلمية، واختياراته الجيدة[1].

وأما كتب أدب الفتوى:

فمن أشهرها:

• «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي» لابن حمدان (٦٩٥هـ)

• «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).

وتوجد آداب المفتي والمستفتي ضمن المجاميع، ومن ذلك كتاب «الآداب الشرعية» لابن مفلح، فقد ضمَّن الجزء الثاني كلاماً مطولاً على آداب العالم والمتعلم والمفتي والمستفتي. كما توسع الشيخ أحمد المنقور في مجموعه الفقهي المسمى «بالفواكه العديدة في المسائل المفيدة» في مباحث الفتوى والاجتهاد والتقليد في كتاب القضاء.

التأليف في لغة الفقهاء، أو المعاجم الفقهية، أو فقه المصطلحات:

لغة الفقهاء تعني: تلك المصطلحات الفقهية الداخلية التي تداولها الفقهاء على ألسنتهم و في كتبهم، بحيث تختلف دلالتها عندهم عن دلالتها اللغوية المجردة، وقد لا

(١) أصول مذهب الإمام أحمد ص٢٤.

تختلف إلا أن الفقيه استعملها استعمالاً خاصاً، وذلك مثل كلمة: «المسيس» التي تعني مس الشيء ولمسه باليد وغيرها، ولكنها في لغة الفقهاء تعني الجماع غالبا.

فنجد في «المطلع على أبواب المقنع»[1] قوله: «قبل المسيس». المسيس: اللمس، قاله الجوهري. وأصل اللمس باليد، ثم استعير للجماع، لأنه مستلزم للمس غالباً، وكذا استعير للأخذ والضرب والجنون.

ونظراً لكثرة المصطلحات الفقهية وتزايدها في الكتب والمصنفات عبر الزمن عمد بعض العلماء إلى وضع معاجم فقهية أو كتب تعنى بفقه المصطلحات، وهي شبيهة بكتب غريب الحديث الموضوعة في شرح الألفاظ النبوية وما يتعلق بها.

ومن أشهر المؤلفات في هذا الفن:

عند الحنفية:

- طِلبة الطَّلَبة في الاصطلاحات الفقهية، للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (٥٣٧هـ).
- التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني.
- المُغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر بن السيد بن علي المطرزي الخوارزمي.

وعند الشافعية:

- تهذيب الأسماء واللغات، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي.

وعند المالكية:

- الحدود، لمحمد بن عَرَفة الوَرْغَمِي التونسي، وهو عبارة عن تعاريف للموضوعات الفقهية، كالبيع والإجارة. وقد شرحه الرصاع التلمساني شرحاً جيداً.

وهناك «كشاف مصطلحات الفنون» للتهانوي، و «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي، و «القاموس الفقهي» للأستاذ سعدي أبو جيب. و «دليل الألفاظ والمصطلحات الفقهية» الذي وضعته كلية الشريعة بجامعة دمشق.

وأما الحنابلة فلهم الباع الطويل واليد البيضاء في هذا الفن، فمن ذلك:

---

(١) ص٣٤٨.

- «مختصر في الحدود» للشيرازي الدمشقي: عبد الواحد بن محمد (٤٨٦هـ).
- «لغة الفقهاء» لابن الجوزي (٥٩٧هـ).
- «شرح لغة الفقهاء» لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ).
- «المطلع على أبواب المقنع» للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (٧٠٩هـ) وهو يختص بحل ألفاظ «المقنع» لابن قدامة المقدسي.

التأليف في المفردات والغرائب والنوادر:

المفردات جمع مفردة، والمقصود بهذه الكلمة: المسألة الفقهية، التي تفرد بها أحد الفقهاء عن الجمهور، فذهب إلى خلاف ما ذهبوا إليه، فكان بذلك منفرداً عن أقرانه وطبقته وأهل فنه في الرأي والاختيار، وفي معنى ذلك الغرائب والنوادر.

وكثيراً ما نجد، في ذيول التراجم من كتب الطبقات عند الحنابلة، قولهم: له تفردات في المذهب، أو نحو هذه العبارة.

ففي ترجمة أبي الخطاب يقول ابن رجب: كان أبو الخطاب رضي الله عنه فقيهاً عظيماً، كثير التحقيق، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً. وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب[1].

ويقول في ترجمة ابن عقيل: وله مسائل كثيرة ينفرد بها، ويخالف فيها المذهب. وقد يخالفه في بعض تصانيفه، ويوافقه في بعضها، فإن نظره كثيراً يختلف، واجتهاده يتنوع[2].

وفي الخلاف الكبير أو الخلاف العالي، وهو الخلاف بين أئمة المذاهب نجد الإمام أحمد قد تفرد بعدة مسائل عن بقية الأئمة.

وفي هذا النوع من التفردات صنف الأصحاب:

- المفردات المطلقة، وهي التي لا تتقيد بالانفراد عن إمام معين.
- المفرادات المقيدة، وهي في غالبها المسائل التي خالف فيها الإمامُ أحمد الإمامَ الشافعي.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥٧.

وقد صنف الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) كتاباً في تفردات الأئمة الثلاثة: مالك وأبو حنيفة والشافعي[1].

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» تعليقا على الكتاب المذكور: ولا ريب أن الأئمة الكبار تقع لهم مسائل ينفرد المجتهد بها، ولا يعلم أحد سبقه إلى القول بتلك المسألة، قد تمسك فيها بعموم، أو بقياس، أو بحديث صحيح عنده. والله أعلم.

ومما ألف الحنابلة في هذا الفن:

- الخلاف بين أحمد ومالك، لعمر بن إبراهيم العكبري، المعروف بابن المسلم (٣٨٧هـ). وفيه بيان مفردات أحمد عن الإمام مالك.
- الخلاف مع الشافعي، لأبي بكر عبد العزيز المعروف بغلام الخلاّل (٣٦٣هـ). وفيه بيان مفردات الإمام أحمد عن الإمام الشافعي.
- «المفردات» لأبي الخطاب (٥١٠هـ)، ومثله لابن عقيل (٥١٣هـ)، ومثله لابن الزاغوني (٥٢٧هـ)، ومثله لعبد الوهاب الشيرازي (٥٣٦هـ)، وللوزير ابن هبيرة (٥٦٠هـ)، ولأبي يعلى الصغير، محمد بن أبي خازم ابن أبي يعلى المتوفى سنة (٥٦٠هـ).

وقد توهم بعض المصنفين ومنهم الشيخ ابن بدران فجعل القاضي أبا الحسين ابن أبي يعلى الشهيد هو نفس أبا يعلى الصغير. والصواب أنه محمد بن أبي خازم الحفيد.

- «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني». للشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (١١٩٢هـ).

وهو خاص بتفردات أحمد عن الشافعي على خلاف ظاهر عنوان الكتاب، ويتبين ذلك من مقدمة المصنف نفسه.

وفي الأخير لنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل الحنابلة دون غيرهم يؤلفون في مفردات إمامهم؟

---

(١) ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٥٢) و«السير» (١٨/ ١٩٤)، وأشار إليه ابن حزم في «المحلّى» (٩/ ٢٧٣) فقال: وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء. . . إلخ.

والجواب فيما نظن ـ والله أعلم ـ يكمن في رد دعوى كون المذهب الحنبلي داخلاً في المذهب الشافعي وتابع له، وقد بحثنا هذه الدعوى عند الكلام على العلاقة بين أحمد والشافعي في الفصل الأول.

ويبدو أن أبا الحسين علي بن محمد الطبري المعروف بـ«إِلْكيا الهرّاسي»، الشافعي (٥٠٤هـ) كان من النقاد لمفردات الإمام أحمد، يُقَلِّل من عددها وقيمتها؛ ليسلم له عَدُّ أحمد من أصحاب الشافعي ورواة مذهبه، فانبرت طائفة من معاصريه ومن جاء بعدهم من فقهاء الحنابلة فردوا عليه، منهم: ابن الجوزي، وابن عبد الهادي، وابن قاضي الجبل. وكان علي بن عقيل البغدادي معاصراً لإلكيا الهرّاسي، وكان كثير المناظرة له، فكان الكيا ينشده ويقول[1]:

ارفق بعبدك إن فيه فهاهة ... جبلية ولك العراق وماؤها

التأليف في الاختيارات الفقهية:

وقد سبق الكلام عليها في «خصائص الحنبلية والحنابلة»[2] فلتراجع من هناك.

التأليف في الفتاوي:

الفتاوي ـ بكسر الواو أفصح مع صحة فتحها في اللغة[3] ـ جمع فتوى، وهي: الكشف عن الحكم الشرعي لا على سبيل الإلزام. ومعنى ذلك أن الحكم الشرعي يكشفه الفقيه تارة على سبيل الإلزام لمن كشف له، وتنفيذه عليه جبراً، وهذا ما يسمى بـ «القضاء» أو «الحكم» وتارة يكشفه لصاحب الحاجة دون أن يلزمه به ويجبره على تنفيذه، مع أن العامي المقلد يجب عليه شرعاً وديانة أن يعمل بفتوى العالم حيث لا سبيل له إلى تعديها، وذلك حين لا يجد من يفتيه غيره، وتكون حاجته إلى العمل بالفتوى عاجلة ومتعينة.

فالقضاء والفتوى صنوان في كون كل منهما ممارسة للاجتهاد في الميدان الواقعي، وذلك في الإجابة على الأسئلة والفصل في الخصومات بطريق الحكم بين المتخاصمين إذا ترافعا إلى القاضي.

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ١/ ١٤٧.

(٢) في الصفحة ٣٧٨.

(٣) قال الفيومي في «المصباح» (الفتي): الفتاوي، بكسر الواو على الأصل، وقيل يجوز الفتح للتخفيف.

فالمجتهد إذا كان حاكماً فهو يفتي باجتهاده، ويحكم باجتهاده، فالإخباران صادران عن اجتهاد، إلا أن الفرق بين الحالتين، هو أنه في الفتيا يخبر عن مقتضى الدليل الراجح عنده، فهو كالمترجم عن الله تعالى فيما وجده في الأدلة، كترجمان الحاكم يخبر الناس بما يجده في كلام الحاكم أو خطه، وهو في الحكم يُنشئ إلزاماً أو إطلاقاً للمحكوم عليه بحسب ما يظهر له من الدليل الراجح والسبب الواقع في تلك القضية الواقعة[1].

ويعتبر منصب الفتوى منصباً كبيراً في الإسلام، باعتبار أنه منصب التوقيع عن الله عز وجل في بيان أحكامه للناس، فمن لم يكن أهلاً لذلك كان غاشًا للناس في الدين، مفتريا على الله ورسوله، فيكون مَنْ هذه حاله واقفاً على شفير جهنم.

ففي سنن أبي داود[2] من حديث مسلم بن يسار، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «من أُفْتِيَ بغير علم كان إثمه على من أفتاه، ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خانه».

وقال الخطيب البغدادي: «ينبغي لإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين، فمن كان يصلح للفتوى أقره عليها، ومن لم يكن من أهلها منعه منها، وتقدم إليه بأن لا يتعرض لها، أو وعده بالعقوبة إن لم ينته عنها، وقد كان الخلفاء من بني أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يُعَيِّنونهم، ويأمرون بأن لا يستفتى غيرهم»[3].

ولهذا لم يزل العلماء يؤلفون الكتب والرسائل والأبحاث في بيان عظم شأن الفتوى، وما هي الشروط المطلوبة فيمن تصدى للفتوى، وماهي الآداب التي ينبغي أن يلتزم بها.

وقد بُلي عصرنا الحاضر برؤوس جهال، وأئمة مضلين يفتون بغير علم، ويتسارعون في الفتوى، على عكس ما كان عليه سلفنا الأبرار، إذ أنهم كانوا يتدافعون الفتوى حتى تعود إلى الأول.

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، للقرافي، ص٨٤.

(٢) في كتاب العلم، باب: التوقي في الفتيا، الحديث (٣٦٥٧).

(٣) الفقيه والمتفقه ٢/ ١٥٤.

ومن البلاوي أن هؤلاء الجهال ينتقون من رخص الفقهاء ما يحلُو لهم، ويتفق مع أهوائهم، مما تنبو عنه الشريعة الغراء، وتتجافى عنه الحنيفية السمحاء، التي جاءت من أجل إخراج الناس من دواعي الأهواء والشهوات إلى داعية الحق والعبودية لله.

وبعد: فإن فقهاءنا رحمهم الله نشروا هذا العلم تارة عن طريق التأليف المتتابع والتصنيف المتناسق، وتارة عن طريق الأجوبة عن الأسئلة المتنوعة المتناثرة في الواقعات أو الحوادث أو النوازل[1].

ومن هنا تكوَّن «فقه الواقع» الذي يعتبر مادة المفتين وعمدتهم ومرشدهم.

وهناك من دون فتاويه بنفسه، وهناك من دون فتاويه غيره من تلامذته وأصحابه من العلماء، كما أننا نجد من علمائنا من اهتم بجمع الفتاوي لعدة فقهاء في كتاب واحد، كما فعل الونشريسي المالكي في «المعيار المعرب» الذي جمع فيه فتاوي تونس والأندلس والمغرب، فكان بذلك مدونة الفتوى وموسوعتها عند المالكية.

وممن ألف أو جمع أو دون الفتاوي من الحنابلة:

- «جوابات المسائل» للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ) بعضها ورد من الحرم، وبعضها ورد من تِنِّيس (قرية مصرية) وبعضها من ميّافارقين (مدينة بديار بكر)، وبعضها من أصفهان.
- «فتاوى ابن عقيل» (٥١٣هـ). اعتمد عليها ابن القيم في بعض كتبه.
- «فتاوى ابن الزاغوني» (٥٢٧هـ). أفاد منها المنقور في «الفواكه العديدة» في موضعين.
- «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٧٢٨هـ). قام بجمعها الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (١٣٩٢هـ).

وفي ذلك يقول صاحب «علماء نجد»:

«عمد إلى رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية وفتاويه ومختصرات كتبه في العقائد والتوحيد والتفسير والحديث والفقه وعلم السير والسلوك وأصول التفسير وأصول

---

(١) دونت فتاوى الحنفية القديمة تحت عنوان «الواقعات» و«الحوادث» ثم دونت بعد ذلك تحت عنوان «الفتاوي» ولا تزال أكثر الكتب التي دونت فتاوي المالكية ترسم بعناوين «النوازل» جمع نازلة على معنى القضية المستجدة، ومن ذلك «نوازل مازونة» للمازوني، و«النوازل الكبرى» و«الصغرى» كلاهما لمحمد المهدي الوزاني المغربي.

الحديث وأصول الفقه، عمد إلى هذا التراث الكبير الكثير المطبوع منه والمخطوط، فحققه وبوبه ورتبه، وفهرسه فهارس مقربة موضحة، حتى صار منه موسوعة إسلامية كبرى، تقع في (٣٧) مجلداً ثم أمر بطبعها وتوزيعها على العلماء في داخل البلاد وخارجها جلالة الملك سعود بن عبد العزيز، رحمه الله تعالى»[1].

• «الأجوبة النُّجدية عن الأسئلة النَّجدية». للسفاريني (١١٨٨هـ).

• «الفواكة العديدة في المسائل المفيدة» المسماة أيضاً بـ «المجموع الفقهي»، لأحمد بن محمد المنقور التميمي (١١٢٥هـ).

وهو عبارة عن فتاوٍ وفوائد وأبحاث فقهيات وأصوليات متنوعة مما قيده من مجالس شيخيه عبد الله بن محمدٍ بن ذهلان، والشيخ شهاب الدين ابن عطوة، ووثقها بنصوص من كتب مختلفة الفنون والمذاهب.

• «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» وهي عبارة عن ديوان فتاوى علماء نجد ورسائلهم ونصائحهم التي كانت مبعثرة مفرقة، جمعها الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم المتقدم ذكره، ثم حققها ورتبها حسب التآليف المعروفة، حتى صارت عدة أجزاء في التوحيد والردود والنصائح والفتاوي. عمل في ذلك كما عمل في جمع فتاوى ابن تيمية.

التأليف في الألغاز:

والألغاز جمع لُغُز، ومعناه في اللغة: تعمية المراد، يقال ألغز في كلامه، إذا عمّى مراده[2].

والمقصود هنا: الألغاز الفقهية التي تسمى مسائل الامتحان أو المعاياة[3]، وهي ما يتطارحه الفقهاء في المجالس والمناقشات من المسائل بشكل يخفى فيه الجواب على البديهة، ويتوقف على الذكاء والنباهة الفقهية، نظير ما يجري من المسامرات والمنادمات والنوادر بين الشعراء والأدباء.

---

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون ٣/ ٢٠٥.

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص٣١٠، ط. الرسالة.

(٣) وهو معنى قول المرداوي في «الإنصاف» ١/ ١٥ (طبعة هجر التي في هامش المقنع و الشرح الكبير): وربما تكون المسألة غريبة أو كالغريبة، فأنبه عليها بقولي: «فَيُعَايَى بها».

والألغاز الفقهية، وإن كانت من الترف الفقهي، والمُلح التي قد لا تستحسن عند البعض، إلا أن لها أثراً في تنمية الملكة الفقهية، وتدريب القريحة، والتسلية العلمية الهادفة، خاصة وأنها كثيراً ما تصاغ في أبيات شعرية لطيفة.

وقد ألف الحنابلة في ذلك عدة تآليف، منها:

- «مسائل الامتحان» لعبد الواحد الشيرازي الدمشقي (٤٨٦هـ).
- «حلية الطراز في حل مسائل الألغاز» للجُراعي (٨٨٣هـ).
- «الألغاز الفقهية» لعبد الله بن فايز أبا الخيل. (١٢٥١هـ).



المبحث الثاني

في ترتيب

المكتبة الفقهية الحنبلية

يعتبر هذا المبحث من أصعب المباحث، فإن الخوض في غماره أشبهُ بالغَوصِ في بحار لجية سحيقة الأعماق، بعيدة الأغوار، إذ إن ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية عملٌ يتطلب الإشراف على جميع ماكتبه الحنابلة في الفقه الإسلامي وأصوله وقواعده، وغيره من الفنون العشرة التي تقدم الكلام عليها. ثم القيام بترتيب ذلك العدد الهائل من المصنفات ترتيباً نوعياً وفق منهج محدد، بحيث يتضح موقع كل كتاب من ذلك الترتيب الفني المتسلسل.

وهذا شيء صعب، فإن كثيراً من الكتب التي صنفت لا يعرف عنها شيء، فهذا ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ) لما جرد مصنفات أبيه، قال: فأما عدد مصنفاته فكثيرة، فنشير إلى ذكر ما تيسر منها [١].

ومعنى ذلك أنه ما جرد منها إلا ما تيسر مع أنه ابن المصنف، فكيف بغيره؟! ثم إنه جرد (٥٦) عنواناً، يوجد منها في عالم المخطوطات (٩) عناوين، و (٤٨) عنواناً مفقوداً [٢]!.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول في «الأجوبة المصرية» عن كتب ابن الجوزي: كان الشيخ أبو الفرج كثير التصنيف والتأليف، وله مصنفات في أمور كثيرة، حتى عددتها، فرأيتها أكثر من ألف مصنف، ورأيت له بعد ذلك ما لم أره له [٣]!!.

وعلى هذا، فإن الكتب التي نعرفها الآن قليل من قليل، ولو أن بعضها لم يصل إلينا منه إلا العنوان.

---

(١) الطبقات ٢/ ٢٠٥.

(٢) القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، للدكتور عبد القادر أبو فارس.

(٣) مؤلفات ابن الجوزي، لعبد الحميد العلوجي، ص٦ ط. الكويت، ١٩٩٢. وقد أحصى له في الكتاب المذكور (٥٧٤) عنواناً. فانظركم بقي مجهولاً؟

ويمكن أن نصنف تلك الكتب التي نعرفها إلى الأقسام التالية :

- المطبوع الكامل غير المنقوص في أصوله ، وهذا الكم الموجود بين أيدينا فيه الكفاية والغناء والحمد لله ، حتى إنه ليغني عن تلك الكتب التي فقدت منذ زمن بعيد ، فلم تصل إلينا . وإن من أسباب وصول الكتب الكاملة إلينا كثرة نفعها وتوالي علماء الأعصار على الاشتغال بها : تدريساً ومدارسة . وغير ذلك .

- المطبوع الناقص ، لعدم توفر مخطوطاته الكاملة في مكتبات العالم .

- المخطوط ، الذي لم تصل إليه أيدي الإخراج والتحقيق بعد .

- ومنها المفقود الذي لا نعرف منه إلا العنوان ، وربما حفظت لنا نصوص منثورة منه في طي الكتب التي وصلت إلينا ، مما يؤكد وجوده في الأصل ، ويثبت نسبته إلى مؤلفه .

بالإضافة إلى بعض المعارف الأخرى التي تحصل في أثناء مطالعة النصوص المنقولة من ذلك الكتاب المفقود .

وبناء على ما تقدم يجدر أن نقسم هذا المبحث إلى :

- كيفية التعرف على كتاب من الكتب الفقهية .

- كيفية ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية .

* * *

كيفية التعرف على كتاب من الكتب الفقهية

إذا أردنا أن نتعرف على كتاب في مكتبة الفقه الحنبلي، وتوصلنا إلى معرفة اسم المؤلف وعنوان الكتاب، فعلينا أن نسير وفق الخطوات التالية:

أولاً: نبحث عنه في فهارس الكتب المطبوعة، فهذه الفهارس ترشدنا إلى المعلومات الأولية عن الكتاب مما ييسر الوصول إليه والاطلاع على محتوياته الكاملة.

وقد خصصت بعض الأبحاث والتأليفات في جرد الكتب المطبوعة وإحصائها وفهرستها، سواء منها العربية أو المعربة، ويعتبر «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» الذي أعده الدكتور محمد عيسى صالحية لمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة[1]، عملاً نموذجياً موفقاً في هذا الميدان، بالإضافة إلى «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوسف إليان سركيس الدمشقي ثم المصري الذي أعانه على جمعه أحمد تيمور باشا. و «معجم المخطوطات المطبوعة» للدكتور صلاح الدين المنجد، وقد أصدره في عدة أجزاء، كل جزء يتناول ما نشر خلال خمس سنوات تقريباً بداية من سنة ١٩٥٤ م.

ثانياً: إذا لم نجد الكتاب في الفهارس الخاصة بالكتب المطبوعة، رجعنا إلى فهارس المخطوطات العامة والخاصة.

والفهارس العامة للمخطوطات، هي تلك الكتب الجرائدية التي اعتنت بذكر النسخ الخطية للكتاب الواحد في المكتبات التي يوجد فيها في مختلف أنحاء العالم. ويعتبر الأستاذ فؤاد سزكين صاحب سبق في السعي وراء هذا المرام في محاولته لحصر المخطوطات العربية في العالم، وذلك في كتابه الكبير المؤلَّف بالألمانية «تاريخ التراث العربي». وقد نشرت جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية هذا العمل عام (١٤٠٣) هـ بعنوان: «تاريخ التراث العربي مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم»، بعد أن نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي. كما يعتبر جهد الأستاذ كوركيس عوّاد في كتابه «فهارس المخطوطات العربية في العالم» جهداً طيباً في هذا المسعى.

---

(١) صدر الجزء الأول منه سنة ١٩٩٢.

هذا عن الفهارس العامة، وأما الفهارس الخاصة للمخطوطات، فنعني بها الفهارس الموضوعة للمكتبات المختلفة المبثوثة هنا وهناك في العالم، والتي تحتوي على ذخائر المواريث من المخطوطات، فمنها المكتبات الخاصة بالمساجد أو الجوامع أو الديارات أو الكنائس، ومنها دور الكتب العامة الوطنية، كالمكتبة الظاهرية بدمشق، ودار الكتب المصرية، وخزانة الكتب الملكية بالرباط، والمكتبة الوطنية التونسية، ومكتبات المملكة العربية السعودية، ومنها مكتبات الجامعات والمتاحف والمجامع والمعاهد والجمعيات العلمية. بالإضافة إلى الخزائن الخاصة التي يحرزها العلماء والباحثون، كمكتبة أحمد تيمور باشا المصري، والمكتبات الخاصة بعلماء من مختلف البلاد الإسلامية.

وتوجد كتب الفقه الحنبلي على وجه الخصوص في المكتبات التي تقع في الأماكن التي انتشر فيها هذا المذهب الجليل عبر القرون، وذلك كبغداد، ودمشق وما حولها، وفلسطين، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

وغني عن البيان أنه ينبغي للباحث أن يعرف كيف يستعمل فهارس المخطوطات في البحث عن كتب الفقه الحنبلي وأصوله. مع ملاحظة أن بعض الكتب تصنف في غير مواضعها بالغلط، وهذا كثيراً ما يحصل في وضع فهارس المكتبات الخاصة بالكتب المطبوعة، أما فهارس الكتب المخطوطة فقد وضع أكثرها علماء مختصون، فيقل الخطأ فيها، ولكنه لا يخلو من الوجود، كيف لا وهذا ابنُ حُميد قد وقعت له أوهام في جرد كتب المذهب الحنبلي حتى عدَّ ابن حزم وكتابه «المحلَّى» في جملة الحنابلة(1)!

ونشير إلى أن مكتبات المملكة العربية السعودية وجامعاتها ومراكز البحث فيها قد بذلت جهداً مبروراً في تقريب فهارس المؤلفات في الفقه الحنبلي المخطوطة، بحيث يمكن أن توصل الباحث إلى الكتاب بسهولة.

ثالثاً: إذا لم نجد الكتاب في فهارس المخطوطات، فعلينا أن نتعرف عليه من خلال مصادر أخرى، وذلك بالبحث في الكتب المختصة بالتأليف في هذا الشأن أصالة أو تبعاً.

فأما الكتب المختصة بالتأليف والمؤلفين أصالة، فهي كثيرة، نذكر منها:

● أخبار المؤلِّفين والمؤلَّفات، لأحمد بن طيفور البغدادي (٢٨٠هـ) صاحب كتاب «بلاغات النساء».

---

(1) الدر المنضد ص ١٩.

• فهرس العلوم، المعروف بـ «الفهرست»، لمحمد بن إسحاق الوراق، أبي الفرج، الشهير بابن النديم(٣٨٥هـ). ألفه سنة (٣٧٧هـ).

• مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لعصام الدين أبي الخير أحمد بن مصطفى بن خليل، الشهير بطاش كبرى زاده الحنفي البرساوي (٩٦٨هـ).

• موضوعات العلوم، لكمال الدين محمد أفندي ابن طاش كبرى زاده المذكور، توفي سنة (١٠٢٦هـ) بالقسطنطينية.

• أبجد العلوم والوشي المرقوم والسحاب المركوم، لصدّيق حسن خان الحسيني القنوجي(١٣٠٧ هـ) ملك بهوبال الهندية.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي الشهير بالملاّ كاتب جلبي (١٠٦٧هـ)، أو: حاجي خليفة، وهي شهرته عند العرب. أورد فيه ما يقرب من (٢٠) ألف اسم، ما بين كتاب ورسالة يستفيد منه أهل الفضل ورواد العلم على اختلاف طبقاتهم.

وقد ذيل عليه إسماعيل باشا البغدادي بكتابين هما:

• إيضاح المكنون.

• هدية العارفين.

• معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (١٤٠٧هـ).

• الأعلام، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ).

بالإضافة إلى: المعاجم والفهارس والأثبات والإجازات، وكتب التراجم والسير، وهي كثيرة جدًّا، ومن أشهرها «فهرس ابن خير الإشبيلي» و «المجمع المؤسس في المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني المراكشي.

وهناك كتب عنيت عناية خاصة بجرد أسماء كتب الحنابلة في الفقه وأنواعه، وكيفية الاستفادة منها. من ذلك:

• الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد، للشيخ عبد الله بن علي بن حميد

المكي (١٣٤٦هـ). وهي محاولة وصل فيها المؤلف إلى جرد (٢٠٥) كتاب لـ (١٠٥) عالم. وقد حققه وعلق عليه وذيله الشيخ جاسم بن سليمان الفُهيد الدوسري، فاستدرك عليه (١٧٧) كتاباً وذيله بـ (٢٥٩) كتاباً لـ (١٤٧) عالم، فصار المجموع الحاصل من أصل الكتاب ولواحقه: (٦٤١) كتاباً لـ (٢٥٣) عالم.

• المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، وصل في إحصاء الكتب إلى (١٢٥٠) كتاباً لـ (٤٨٦) عالماً.

• اللآلئ البهية في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية، لمحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل الإحسائي (١١٣٥هـ).

وأما الكتب التي عنيت بالتأليف في الفقه الحنبلي تبعاً، فهي كتب الطبقات على وجه الخصوص، وأشهرها:

• طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى.

• ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب.

• المقصد الأرشد، لإبراهيم بن مفلح.

• المنهج الأحمد، للعُليمي، وله أيضاً: الدر المنضد.

• الجوهر المنضد، ليوسف بن عبد الهادي.

• السحب الوابلة، لابن حميد المكي.

• علماء نجد خلال ثمانية قرون، للشيخ عبد الله البسام.

ومن المصادر التي تعرِّف بكتب الفقه الحنبلي تبعاً:

• مقدمات تحقيق الكتب المطبوعة وفهارسها.

• الدراسات المستقلة عن علماء الحنابلة ومؤلفاتهم.

❋ ❋ ❋

كيفية ترتيب
المكتبة الفقهية الحنبلية

بعد التعريف الذي قدمناه عن كيفية الوصول إلى كتاب من الكتب الفقهية الحنبلية، وهو نفس المنهج، بطبيعة الحال، الذي نسلكه في التعرف على أي كتاب في أي فرع من فروع المعرفة. بعد هذا العرض السريع تتجلى ملامح المكتبة الفقهية، وتبدو لنا موزعة على ثلاثة أقسام رئيسة:

- قسم مطبوع.
- قسم مخطوط.
- قسم مفقود، لا نعرف عنه إلا العناوين والأسماء.

ثم إن الكتب المطبوعة والمخطوطة توجد مبعثرة وموزعة في خزائن شتى من مكتبات العالم. ونود الآن أن نتقدم خطوة أخرى إلى الأمام في سبيل الكشف عن المناهج أو الطرق التي اعتمدت في ترتيب الكتب والمعايير التي تم على أساسها تقديم هذا الكتاب وتأخير ذاك.

هناك عدة طرق:

الأولى: الترتيب على أسماء المؤلفين:

وذلك بأن يوضع للمؤلفين ترتيب متسلسل داخل الكتاب: إما على الحروف أو الوفيات أو غير ذلك. وتسرد مؤلفات كل واحد بإزاء ترجمته من غير أن تكون هناك قاعدة لترتيب كتبه ومؤلفاته.

وهذا المسلك نجده معتمداً لدى «معجم المؤلفين» لعمر كحالة، و «الدر المنضد» لابن حميد، الأول على الحروف، والثاني على الوفيات، وبالتالي فمعرفة الاسم الكامل والحقيقي للمؤلف وتاريخ وفاته ضرورية للباحث وفق هذه الطريقة.

الثانية: الترتيب للكتب على حروف المعجم:

وهذا هو الترتيب المعتمد في معاجم اللغة المختصة بالألفاظ، فعناوين الكتب تعتبر بمثابة الكلمات في داخل «الدليل» أو «المعجم» أو «الفهرس الفقهي». والكشف عن الكتاب وفق هذا الترتيب يتطلب المعرفة الصحيحة بعنوان الكتاب، وقد يكون الكتاب مسمى باسم في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين، ويكون مطبوعاً باسم مخالف أو بعدة أسماء، ككتاب «الجواب الكافي لمن يسأل عن الدواء الشافي» لابن القيم، فقد طبع بهذا العنوان، وبعنوان «الداء والدواء».

وهذا الترتيب هو المعتمد في المكتبات العامة، وفي أدلة مَعَارِض الكتب، وفي فهارس المصادر والمراجع الملحقة بالبحوث والتأليفات الحديثة.

الثالثة: الترتيب على الأعصار والبلدان:

وذلك بأن تترتب الكتب وفق ترتيب المؤلفين في طبقات التراجم، المرتبة هي الأخرى بدورها على الأعصار والبلدان، وهذا الترتيب هو الموجود في كتب «طبقات الحنابلة» التي رتب بعضها على الحروف داخل الطبقة الواحدة، كما فعل ابن أبي يعلى، أو على الوفيات فقط، كما فعل ابن رجب، أو على الحروف والوفيات بنفس الوقت، كما فعل العليمي، أو على مجرد الحروف، كما فعل ابن مفلح وابن حميد.

والترتيب على الأعصار والبلدان يفيد الباحث عدة فوائد، منها:

- أنه يعطي صورة عن طبيعة التصنيف الغالب في حقبة ما من حقب تاريخ الفقه الحنبلي.
- أنه يعطي بعض المعلومات بخصوص ابتناء الكتب بعضها على بعض، وكيفية استفادة اللاحق من عمل السابق في بلورة الفقه وتطوير التأليف فيه.
- يمكننا من التعرف على ماكتبه علماء بلدة معينة وطريقتهم في التأليف، وغير ذلك.

الرابعة: الترتيب على الموضوعات:

وذلك بأن توزع الكتب على الفنون المختلفة التي تشعب إليها الفقه، كفقه عام، وأحكام سلطانية، وفرائض، وأصول فقه، ومصطلحات فقهية، وغير ذلك.

وهذا النوع من الترتيب قليل الوجود لا نكاد نلتقي به إلا في مقدمات بعض الكتب المحققة، أو المؤلفة تأليفا مستقلاً، فعلى سبيل المثال نجد في كتاب «القواعد الفقهية» للندوي، مبحثا خاصاً بعنوان: «مصادر القواعد الفقهية في المذهب الحنبلي» عرف فيه بالكتب الأساسية التي ألفها الحنابلة في هذا الفن. وفي مقدمة تحقيق «الفروق» للسامرّي، نجد المحقق ذكر ما ألفه الحنابلة في الفروق الفقهية، ضمن المذاهب الأربعة، فذكر أربعة كتب لأربعة علماء حنابلة.

* * *



المبحث الثالث

في التعريف

بأشهر الكتب المعتمدة في المذهب

سيكون التعريف بأشهر الكتب المعتمدة في المذهب على النحو التالي:

أولاً: التعريف بعنوان الكتاب: مع ذكر الاختلاف حول العنوان إن وجد، وتسجيل الملاحظات الأخرى المتعلقة، بالتسمية، وما يقع من الأوهام فيها.

ثانياً: التعريف بالمؤلف: ونقتصر على بطاقة التعريف، كالاسم والكنية واللقب والنسب والنسبة والميلاد والوفاة، دون التعرض إلى تفاصيل الترجمة.

ثالثاً: من ذكر الكتاب من المصنفين: وهذا يختص بالكتب غير المشهورة، أما غيرها فنستغني بشهرتها عن تقصي المصادر التي ذكرتها.

رابعاً: مكان وجوده: أي ذكر مواضع وجود نسخه الخطية في المكتبات المشهورة.

خامساً: وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته.

سادساً: مقتطفات من الكتاب: وهذا يختص بالكتب غير المشهورة، وذلك رغبة في وضع القارئ أمام نماذج من الكتاب ليتعرف بنفسه على الأسلوب والطريقة.

ويكون المنهج المتبع في التسلسل في إيراد الكتب، هو الترتيب الزمني حسب تواريخ وفيات المؤلفين.

ونظراً لكثرة الكتب، فإننا سننتقي منها انتقاءً مبنياً على أهمية الكتاب.

• الجامع للخلال:

عنوان الكتاب:

تُرجم هذا الكتاب بعناوين مختلفة متقاربة في المصادر التي ذكرته، فسمي «الجامع» على الاختصار، وسمي «الجامع الكبير» و «جامع الروايات» و «الجامع لعلوم شيخ مشايخه» و «الجامع لعلوم الإمام أحمد» و «المسند في مسائل أحمد بن حنبل» و «الجامع المسند لمسائل أحمد بن حنبل».

ويبدو أن هذه الأسماء أكثرها وصفية، فتكون من إطلاق بعض العلماء المتقدمين، ويبقى العنوان الذي نرجح أنه من وضع المصنف هو «الجامع لعلوم شيخ مشايخه».

المؤلف:

هو الحافظ الكبير، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، البغدادي الشهير بالخلاّل. المولود سنة (٢٣٤هـ)، والمتوفى سنة (٣١١هـ).

من ذكر الكتاب من المصنفين:

ذكر هذا الكتاب كل من: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» وابن تيمية في «مجموع الفتاوي» وابن القيم في «إعلام الموقعين» والذهبي في «سير أعلام النبلاء» وابن كثير في «البداية والنهاية» والعليمي في «المنهج الأحمد» وابن العماد في «شذرات الذهب» وغيرهم.

مكان وجود الكتاب:

لقد عرفنا تعريفاً موجزاً بجامع الخلاّل لدى بحث أعمال رجال دور النقل والنمو من أدوار المذهب، وذكرنا أن هذا الديوان المعلمي العظيم يشتمل على عدة كتب، كل كتاب يتضمن موضوعاً من الفقه، فنجد فيه: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم...

والذي وصل من «الجامع» أربعة كتب، هي:

- كتاب الوقوف.
- كتاب الترجل.
- كتاب أحكام النساء.
- كتاب أحكام أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض.

وصلت هذه الكتب الأربعة في مجموع واحد، والمعروف من مخطوطاتها في العصر الحاضر ثلاث مخطوطات، هي:

الأولى: مجموع يشتمل على الكتب الأربعة المذكورة، موجودة في مكتبة العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، التي آلت في الوقت الحاضر بعد موت

صاحبها ـ رحمه الله ـ إلى مدرسة دار الحديث بمكة المكرمة. وعدد أوراقه (٢١٢) ورقة، نسخ في شهر المحرم سنة ٥٨٣هـ، بخط نسخ نفيس.

ومنه نسخة مصورة في دار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (٢١٨٨٨ب) في (٢١٢) لوحة. كل لوحة صفحتان. وتوجد منه نسخة مصورة في مكتبة المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض، محفوظة تحت رقم (٨٢٢ص).

الثانية: مجموع يشتمل على الكتب الأربعة المذكورة، محفوظ في دار الكتب بالقاهرة، تحت رقم (٢١٩٤٥ب) بقلم محمود عبد اللطيف النساخ، نقله عن نسخة دار الكتب السابق ذكرها، رقم (٢١٨٨٨ب). وفرغ من كتابتها يوم الخميس ٢٩ صفر سنة ١٣٦٠هـ.

الثالثة: مجموع يشتمل على الكتب الأربعة المذكورة، محفوظ في المكتبة السعودية بالرياض، رقم (٨٦/٥٧٨)، بقلم الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله التويجري، نقله عن نسخة كتبت في المحرم سنة (٥٨٣هـ) عدد الأوراق (١٧٦) ورقة، بخط نسخ جيد، كتبت سنة (١٣٦٠هـ).

وقد طُبع الموجود من أجزائه؛ كلٌّ جزء في طبعة مستقلة.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

بالنظر إلى الكتب التي وصلت من «الجامع لعلوم شيخ مشايخه» يظهر أن الخلال يقسم الكتاب إلى عدة أبواب، ثم يجمع تحت الباب المترجم كل ما روي عن الإمام أحمد مما يراه صالحاً أن يترتب في ذلك الباب، ولا يقسم الباب إلى فصول، ولا يرتب المرويات داخل الباب الواحد، بل يسردها تباعاً على طريقة كتب الحديث الجامعة المصنفة على الموضوعات الفقهية وغيرها.

وعلى سبيل المثال في «كتاب الترجل» يروي كل ما جاء عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في الطيب والكحل وترجيل الشعر، وما إلى ذلك، ومن أهم مباحثه:

- باب صفة شعر رسول الله ﷺ، وأصحابه، واتخاذ الشعر.
- باب ما يستحب من فرق الشعر.
- باب حلق الرأس.

- باب أخذ الحاجبين.
- باب حف الوجه ونتفه وحلق القفا.
- باب السنة في أخذ الشارب.
- باب كراهة نتف الشيب.
- باب قوله ﷺ : «أعفوا اللحى».
- باب الخضاب.
- باب كراهة الخضاب بالسواد.
- باب نتف الإبط.
- باب، نتف العانة.
- باب في الختان.
- باب القزع للصبيان.
- باب مايكره للنساء من حلق الشعر.
- باب المرأة تحلق رأسها.
- باب كسب الماشطة.

والخلاّل، بنقله مسائل الإمام أحمد، يجردها من جميع الأقوال الأخرى ما عدا قول أحمد، فلا يدخل مع قول الإمام مالم يجزم أنه من كلامه، ومن هنا يتضح لنا مدى عناية الخلاّل بأقوال أحمد وفتاويه، فهو حين يفعل ذلك إنما يفعله احتراماً وتقديراً لتلك النقول، وهو في نفس الوقت يرغب في إيصالها إلى المستفيد منها سليمة من أي دخيل عليها من أقوال أخرى، وهذا يدل على رغبته الصادقة المجردة لخدمة تلك الأقوال.

• مقتطفات من الكتاب:

من «كتاب الوقوف»:

باب الرجل يوقف على نفسه ثم على ولده من بعده.

- أخبرني منصور بن الوليد، حدثنا علي بن سعيد، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: لا بأس أن يوقف الرجل على ولده في حياته.

- أخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له: وإن وقف على نفسه ثم على ولده من بعده؟ قال: نعم.

-أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل بن زياد حدثهم، قال: سمعت أبا عبد الله قال له أبو جعفر: وإن أوقف على نفسه ثم على ولده من بعده؟ قال: نعم.

- أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم، قال: قلت لأبي عبد الله: فإن أوقف على نفسه شيئاً، ثم على ولده من بعده، فهو جائز؟ قال: نعم، جائز[1].

ومن «كتاب أحكام أهل الملل»:

باب المسلم يؤاجر نفسه من أهل الذمة.

- أخبرنا محمد بن علي، قال: حدثنا الأثرم. وأخبرني الحسن بن محمد قال: كتبت من كتاب أبي علي الدينوري من «مسائل ابن مزاحم». وأخبرنا محمد بن أحمد بن حازم، قال: حدثنا إسحاق بن منصور ـ والمعنى واحد ـ: أن أبا عبد الله قيل له: فيؤاجر الرجل نفسه من اليهودي والنصراني؟ قال: لابأس، نعم.

- أخبرني محمد بن علي قال: حدثنا مُهنَّا قال: قلت لأحمد: هل تكرَه للمسلم أن يؤاجر نفسه للمجوسي؟ قال: لا.

وسألت أحمد، قلت: يكري الرجل نفسه لمجوسي يخدمه؛ يذهب به في حوائجه؟ قال: لابأس. قلت لأحمد: فيقول: لبيك إذا دعاه؟ فقال: لا.

- أخبرني محمد بن علي قال: حدثنا بكر بن محمد عن أبيه عن أبي عبد الله، وسأله عن الرجل يحفر لأهل الذمة قبراً بِكَرْيٍ؟ قال: لا بأس به[2].

• مختصر الخرقي:

عنوان الكتاب:

لم يضع له مؤلفه عنواناً، ولم يسمه باسم خاص، فاشتهر بإضافته إلى مؤلفه،

---

(١) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد، للخلال، تحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد بن علي الزيد، ١/ ٢٦٦، مكتبة المعارف، الرياض.

(٢) كتاب أحكام أهل الملل، ص٥، ط. دار الكتب العلمية.

واشتهر بـ «مختصر الخرقي» وتارة يسمى ـ كما في بعض الكتب القديمة ـ بـ «الخرقي» على حذف كلمة «المختصر» .

المؤلف :

هو العلامة الفقيه عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم، الشهير بالخرقي، البغدادي، ثم الدمشقي. المولود ببغداد، والمتوفى بدمشق سنة ٣٣٤هـ.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

لم نتعرض للبحث في مَنْ ذكر الكتاب من المصنفين، ولا في ذكر أماكن وجود نسخه الخطية، لعدم الحاجة إلى ذلك، باعتبار أن الكتاب مشهور ومعروف ومتداول متناً وشرحاً.

وهو عبارة عن مختصر صغير، لا يتجاوز عدد مسائله (٢٣٠٠) مسألة. وقد نهج فيه صاحبه نهج أغلب المؤلفين في السنن والأحكام المرتبة على الأبواب، حيث بدأ بقسم العبادات، ثم المعاملات المالية، ثم الأحوال الأسرية، ثم الجنايات والعقوبات والجهاد، ثم القضاء والدعاوى والبينات، ثم العتق.

وقد سجلنا بعض الملاحظات لدى الموازنة بين الترتيب للموضوعات عند الخرقي، وعند غيره من المتأخرين؛ كالمجد ابن تيمية والموفق ابن قدامة المقدسي.

وكان الخرقي في ترتيبه للأبواب سالكاً طريقة أصحاب الشافعي، كما في «الأم» و«مختصر المزني»، لشهرة تلك الكتب في ذلك الوقت.

ولا يعرف لدى الحنابلة متن في الفقه حظي بالشهرة والقبول والعناية، حفظاً وشرحاً ونظماً، وغير ذلك، ما حظي هذا المختصر[١].

ولا تزال شروحه التي وصلت إلينا تصدر إلى عالم المطبوعات حيناً بعد حين. وأبرز تلك الشروح وأكثرها علماً وتحقيقاً وتوسعاً كتاب «المغني» للموفق ابن قدامة المقدسي.

ويعتبر مختصر الخرقي خالياً من اختلاف الرواية عن الإمام أحمد، مما يدل على أنه بناه على رواية واحدة[٢]، وهي الرواية الراجحة في نظره، ومن هنا يعتبر الخرقي من طبقة

---

(١) ينظر فيما وضع على هذا الكتاب من الأعمال: مقدمة تحقيق «شرح الزركشي»، للشيخ عبد الله الجبرين، المبحث السادس، ومقدمة تحقيق «الدر النقي»، لرضوان بن غربية، ص٩٢.

(٢) وقد سلك عدد من المصنفين هذه الطريقة، كأبي الخطاب في «الهداية» والمجد ابن تيمية في «المحرر».

أهل الترجيح والاختيار في المذهب. ونجده يشير إلى الرواية المرجوحة أحياناً، كما في «باب أجل العنين والخصي غير المجبوب» من كتاب النكاح فقد قال في الأخير: وقد روي عن أبي عبد الله ـ رحمه الله ـ قول آخر: إن القول قوله مع يمينه[1].

وبما أن الخرقي ـ رحمه الله ـ تصرف بالترجيح والاختيار في مذهب الإمام أحمد، ولم يعن باختلاف الرواية، فإنه من المحتمل جداً أن يكون خرّج كثيراً من المسائل على أصول الإمام، واجتهد فيها بالنقل والاستنباط. فهل هذا واقع؟

إنَّ الجواب عن هذا السؤال مطويٌّ في مناقشة مسألة مهمة، وهي: هل القول المقيس على كلام الإمام أحمد مذهب له أو لا؟ وبعبارة أوضح: إذا لم نجد للإمام نصاً في مسألة، ولكن وجدنا أصحابه قاسوها على مسألة مشابهة لها في المعنى، وهو ما يسمى بالتخريج للمسائل على نصوص الإمام، وقد يسمى: نقلاً، ويسمى القول المخرَّج وجهاً أو رواية مخرجة. فهل هذا الاجتهاد يصح أن ينسب للإمام؛ من حيث إنه مذهب له أم لا يصح؟

قال ابن مفلح في «الفروع»[2]: والمقيس على كلامه مذهبه في الأشهر. وقال المرداوي في التعليق عليه: واعلم أن الصحيح من المذهب أن ما قيس على كلامه مذهب له، قال المصنف هنا: «والمقيس على كلامه مذهبه في الأشهر». انتهى. وهو مذهب الأثرم، والخرقي، وغيرهما من المتقدمين، وقاله ابن حامد وغيره في «الرعايتين» و«آداب المفتي» و «الحاوي» وغيرهم، وقيل: ليس بمذهب له، قال ابن حامد: عامة مشايخنا، مثل الخلال وأبي بكر عبد العزيز، وأبي علي، وإبراهيم، وسائر من شاهدناهم، لا يجوزون نسبته إليه، وأنكرو على الخرقي ما رسمه في كتابه من حيث إنه قاس على قول. اهـ.

وهذا يكشف عن أن الخرقي ـ رحمه الله ـ قاس كثيراً من مسائل المختصر على كلام الإمام أحمد، ولا يوجد عن أحمد نص صريح بشأنها، وإنما حملها على المنقول عنه.

وبهذا يكون هذا «المختصر» نموذجاً من التأليفات المبكرة للحنابلة في الترجيح والتخريج على السواء. و الله أعلم.

---

(١) مختصر الخرقي ص١٧٥، المعارف، الرياض.

(٢) ١/ ٦٥، ط. عالم الكتب. و«الإنصاف» ٣٠/ ٣٧٠.

- **الإرشاد إلى سبيل الرشاد:**

عنوان الكتاب :

يعرف هذا الكتاب بعنوان : «الإرشاد» كما جاء في الكتب التي صرحت بالاعتماد عليه، مثل «المستوعب» للسامرّي، و «الإنصاف» للمرداوي. وعنوانه الكامل فيما اطلعنا عليه من النسخ الخطية : «الإرشاد إلى سبيل الرشاد»، ولا ندري من سمى الكتاب بهذا العنوان، مع احتمال أن يكون المؤلف نفسه سماه كذلك ؛ لأن خطبته تشير إلى ذلك .

المؤلف :

هو العالم الفقيه، محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي البغدادي، الشريف أبو علي. المولود ببغداد سنة ٣٤٥هـ والمتوفى بها سنة ٤٢٨هـ.

من ذكره في المصنفين :

ذكره كل من : ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والسامرّي في «المستوعب»، والمرداوي في «الإنصاف»، والعليمي في «المنهج الأحمد»، وغيرهم. وقد اعتمد المرداوي عليه في «الإنصاف». وكذلك ابن قدامة في «المغني»، والحجّاوي في «الإقناع»، وابن قاضي الجبل في «الفائق»، واستوعبه السامرّي في كتابه «المستوعب» كما نص على ذلك في المقدمة إذ قال: وضمنت كتابي هذا من أصول المذهب وفروعه ما استوعب جميع ما تضمنه «مختصر الخرقي» و «التنبيه» لغلام الخلال، و«الإرشاد» لابن أبي موسى[1]... الخ.

مكان وجوده :

توجد منه نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات برقم (١٤٣٨٢) وهي مصورة عن أصل خطي موجود في المكتبة الوطنية بباريس. عدد ورقات الأصل (١٦٢) ورقة، مكتوبة بخط معتاد مقروء، فرغ منه ناسخه أحمد بن علي ابن سلام نهار السبت التاسع من رجب سنة ٨٩٢هـ.

ويوجد باب الاعتقاد الذي في أول الكتاب في ورقتين ضمن مجموع في العقائد محفوظ في مكتبة شهيد علي بتركيا برقم (٢٧٦٣). وهي في الورقات: ٣٠ب إلى ٣٢ب[2].

---

(١) المستوعب ١/ ٧٦، تحقيق مساعد بن سالم الفالح، الرياض.

(٢) مقدمة تحقيق «الإرشاد» ص١٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

يعتبر كتاب «الإرشاد» من الكتب المهمة التي ألفت في الفقه الحنبلي على طريقة المتقدمين، ويعتبر صاحبه ممن يذكر في الخلاف المذهبي.

وقد تميز هذا الكتاب عن غيره بصغر حجمه وسهولة عبارته ووضوحها، واعتنى مصنفه بذكر الأقوال والروايات عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ولم يكتف بذلك، بل كان يرجح فيما بينها، ويختار بعضها أحيانا بقوله: «وهو اختياري»، وأحيانا يقول: «والذي عليه العمل عندي» أو: «والأول أحب إلي» أو: «بهذا أقول» إلى غير ذلك من العبارات المبثوثة في معظم أبواب الكتاب.

ووشّى كتابه ـ رحمه الله ـ بذكر الأدلة من الكتاب والسنة، وبذكر التعليل لبعض الأحكام.

كما تميز هذا الكتاب بأن مصنفه ـ رحمه الله ـ ذكر في أوله باباً في الاعتقاد على غير عادة مصنفي الكتب الفقهية، سماه «باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب الديانات»، ضمنه مسائل في الاعتقاد، تبع في ذلك طريقة أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني المالكي (٣٨٦هـ) في كتابه «الرسالة» الذي صدّره بنفس الباب، كما أن الباب الجامع منه يتشابه مع جامع «الرسالة» المذكورة.

ثم ثنى بباب في فضل العلم والتفقه في الدين، وذكر العام والخاص، وماظاهره العموم و المراد به الخصوص، وماظاهره الخصوص والمراد به العموم، وذكر الأصول التي عليها مدار الفقه، وما في معنى ذلك.

وفي الأخير عقد المؤلف باباً جامعاً ذكر فيه جملاً من الفرائض والسنن المؤكدات، والرغائب، والآداب، جعله باباً مختصراً طوى فيه نشر ما بسطه في أبواب الكتاب، ليقدم لطالب العلم من خلاله خلاصة مقتضبة ينتفع بها.

- **مقتطفات من الكتاب:**

باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب الديانات :

حقيقة الإيمان عند أهل الأديان: الاعتقاد بالقلب، والنطق باللسان: أن الله واحد أحد، فرد صمد، لا يغيره الأبد، ليس له والد ولا ولد، وأنه سميع بصير، بديع قدير، حكيم خبير، علي كبير، ولي نصير، قوي مجير [١] . . . .

---

(١) الإرشاد ص٥.

وأن الإيمان غير مخلوق، وهو قول باللسان، وإخلاص بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالأوزار. . . . وأن محمداً خاتم النبيين، وأفضل القرن الذين صحبوه أربع عشرة مائة بايعوه بيعة الرضوان(١).

باب الغصب:

الغاصب ظالم متعد ضامن لما غصب. فإن رد ذلك بعينه، فلا شيء عليه غيره، إلا أن يكون لمثله أجرة فيلزمه أجرة مثله لمدة كونه في يده، انتفع به أو لم ينتفع.

فإن استعمله فأخلقه - أي أبلاه - لزمه مع أجرته ما نقص من قيمته، فإن كانت له قيمة يوم غصبه، فنقصت في يده، ثم رده، فعليه رد مانقص من قيمته، وقيل عنه: إن لم يتغير في عينه، وإنما نقصت قيمته لنقصان السعر رده كما غصبه، ولم يلزمه رد نقصان القيمة معه(٢).

• الخلاف الكبير للقاضي أبي يعلى:

التعريف بعنوان الكتاب:

سماه ولده أبو الحسين «الخلاف الكبير» ويسمى أيضاً: «التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة»، وهو العنوان الموجود على المخطوط الذي عُرف. وقد يسمى «الخلاف» على الاختصار، أو «مسائل الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل». وفي هذا الخلاف في تسمية الكتاب دخل الوهم على بعض المؤلفين، فظنوا هذه العناوين كتباً مختلفة للمؤلف.

المؤلف:

هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد، أبو يعلى، المعروف بابن الفراء، البغدادي، شيخ الحنابلة في وقته. المولود سنة ٣٨٠هـ ببغداد، والمتوفى بها سنة ٤٥٨هـ.

من ذكر الكتاب من المصنفين:

ذكره كل من: ولده أبي الحسين في «طبقات الحنابلة»، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، والبعلي الحنبلي في «القواعد والفوائد الأصولية»، وعلاء الدين المرداوي في مقدمة «الإنصاف»، وابن رجب في «الاستخراج لأحكام الخراج»، والعليمي في «المنهج

---

(١) الإرشاد ص٧.

(٢) الإرشاد ص ٢٥٧.

الأحمد»، وابن بدران في «المدخل»، وصاحب «العقود الدرية» وحاجي خليفة في «كشف الظنون»[1].

مكان وجود الكتاب:

يوجد من هذا الكتاب المجلد الرابع في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٠ فقه حنبلي. ونسخة مصورة عنها في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية ذات رقم ١٨ اختلاف الفقهاء[2].

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

يتكون كتاب «التعليق الكبير» من أحد عشر مجلداً، كما وصفه لنا شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية، إذ جاء في رسالة له أرسلها إلى أهله في الشام وهو في مصر:

وترسلون أيضاً من تعليق القاضي أبي يعلى الذي بخط القاضي أبي الحسين إن أمكن الجميع، وهو أحد عشر مجلداً، وإلا فمن أوله مجلداً، أو مجلدين، أو ثلاثة[3] اهـ.

ومن حرص ابن تيمية على اقتناء الكتاب واستصحابه في الغربة والسفر، تظهر أهميته وقيمته في المكتبة الحنبلية.

ويعتبر هذا الكتاب ذخيرة للحنابلة في مسائل الخلاف، أو الفقه المقارن، من حيث إنه أبان عن حجج الحنابلة، وأدلتهم، والرد على مخالفيهم فيما ذهبوا إليه من مسائل الخلاف.

قال الشيخ عبد القادر بدران: وأجمع ما رأيته لأصحابنا في هذا النوع «الخلاف الكبير» للقاضي أبي يعلى، وهو في مجلدات لم أطلع منه إلا على المجلد الثالث، وهو ضخم، أوله كتاب الحج، وآخره باب السلم، وقد سلك فيه مسلكاً واسعاً، وتفنن في هدم كلام الخصم تفنناً لم أره في غيره[4].

وطريقة المؤلف في هذا الكتاب أن يصدر الكلام بذكر رأي الحنابلة في المسألة، فيورد الروايات عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ، وأقوال أصحابه، ثم يردف رأي الحنابلة برأي

---

(١) القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، للدكتور عبد القادر أبو فارس، ص١٩٩.

(٢) فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات ١/ ٣٣٠، تصنيف فؤاد سيد، ط. القاهرة، ١٩٥٤.

(٣) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، للحافظ محمد بن عبد الهادي، ص ٢٥٨، تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة، ١٩٣٨.

(٤) المدخل ص ٤٥٠.

من وافقهم من غيرهم من أصحاب المذاهب، ثم بعد ذلك يتعرض لأقوال المخالفين، ثم يعود ليذكر أدلة الحنابلة بالتفصيل والإسهاب الكثير، ثم يذكر بعض أدلة المخالفين، ويناقشها ويورد بعض اعتراضات الخصوم أو المخالفين، ويرد عليها(١).

مقتطفات من الكتاب:

جاء في المجلد الرابع قوله في المسألة الأولى من كتاب الحج:

مسألة:

من شروط وجوب الحج: وجود الزاد والراحلة. نص عليها في رواية حنبل. فقال: السبيل: الزاد والراحلة. وليس عليه أن يحج راجلاً إلا أن يتطوع بنفسه، وكذلك نقل صالح قول أبي حنيفة والشافعي.

وقال مالك وداود: الراحلة غير معتبرة، فمن قدر على المشي لزمه ذلك. ولم يقف وجوبه على وجود الراحلة، وأما الزاد فلا يعتبر ملكه، وإنما يعتبر القدرة عليه، فإن كان ذا صنعة يمكنه الاكتساب بها لزمه.

دليلنا: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فلها دليلان: أحدهما: من جهة الاستنباط، والثاني: من جهة التفسير. وأما الاستنباط: فهو أن كل عبادة أمر بفعلها اقتضى ذلك القدرة على الفعل؛ كالصوم والصلاة وغيرها. فلما اشترط في الحج استطاعة السبيل اقتضى ذلك زيادة على القدرة التي اعتبرها مالك، وليس ذلك الاستطاعة التي نعتبرها.

وأما التفسير: فروى أبو بكر(٢) بإسناده عن الحسن قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «من وجد زاداً وراحلة»(٣). رواه الدارقطني عن ابن مسعود، وابن عمر، وعمرو بن شعيب، وعلي، وأنس، أن النبي ﷺ قيل له: ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة»(٤).

---

(١) وقد وضع ابن الجوزي على هذا الكتاب كتاباً سماه «التحقيق في مسائل التعليق» تعقب فيه القاضي أبا يعلى في الأحاديث التي استدل بها.

(٢) هو عبد العزيز المعروف بـ «غلام الخلاّل».

(٣) الحديث رواه عبد الله بن أحمد في «المسائل» ٢/ ٦٧٥، وأبو داود في «المسائل» (ص٩٧) أيضاً. كلاهما عن الإمام أحمد عن هشيم بن بشير عن يونس عن الحسن. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٣٢٧، من طريق سفيان عن يونس عن الحسن.

(٤) سنن الدار قطني ٢/ ٢١٥-٢١٨.

فإن قيل: يحتمل أن يكون الرجل الذي سأله ممن لا يجب عليه الحج إلا بوجود زاد وراحلة، فبين له السبيل المشروطة في حقه.

قيل له: النبي ﷺ ذكر السبيل بالألف واللام، وإنما يكون المراد بذلك جنس السبيل، أو المعهودة المذكورة في الآية، فلا يمكن حمل الخبر على غير هذين.

• **كتاب الروايتين والوجهين:**

التعريف بعنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بعنوان: «كتاب الروايتين والوجهين»، لا يكاد يوجد خلاف في ذلك، وهو نفس العنوان الموجود على المخطوط الذي وصل إلينا عن طريق مكتبة أحمد الثالث بتركيا، وتوجد منه نسخة ناقصة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة بعنوان «الروايتين».

المؤلف:

هو القاضي أبو يعلى المتقدم.

من ذكر الكتاب من المصنفين:

ذكره كل من: القاضي أبي الحسين في «طبقات الحنابلة» وابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» في ترجمة ابن المؤلف: أبي الحسين، والعليمي في «المنهج الأحمد»، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «المسودة في أصول الفقه»، و ابن اللحام البعلي في «القواعد والفوائد الأصولية»، وعلاء الدين المرداوي في مقدمة «الإنصاف»، وابن رجب في «الاستخراج لأحكام الخراج»، وغيرهم(١).

مكان وجوده:

توجد منه نسخة ناقصة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم ١٧/ ٤٣١٣ كتبت بخط واضح في القرن الثامن الهجري، بقلم محمد عبد الوهاب بن محمد الحنبلي، وعدد أوراقها (١١٢) ورقة. وتوجد نسخة أخرى كاملة وبخط جيد كتبت في القرن السابع الهجري بقلم عبد الله بن سليمان ابن خمرتاشي، وعدد أوراقها (٢٥٨)، محفوظة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول بتركيا، تحت رقم ١١٢١.

---

(١) القاضي أبو يعلى، للدكتور عبد القادر أبو فارس، ص٢٠٦، والمسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للدكتور عبد الكريم بن محمد اللاحم، ١/ ٢٧، المعارف الرياض.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

يبحث هذا الكتاب في فقه الإمام أحمد، والروايات المختلفة عنه في المذهب، فهو مرجع الحنابلة في معرفة الروايات الواردة عن الإمام أحمد، حيث جمعها القاضي، وأفردها في مؤلف مستقل، مع توجيهها والاستدلال لها، وبيان الراجح منها. جمع فيه المؤلف ما يقارب ألف مسألة، وذكر في كل مسألة روايتين أو وجهين مع الاستدلال لكل رواية أو وجه بدليل، أو أكثر من الكتاب، أو السنة، أو أقوال الصحابة أو التابعين، أو ذكر وجه ذلك من قياس أو تعليل، مع بيان ما يرى أنه الراجح أو المذهب.

ويبين القاضي طريقته في هذا الكتاب بقوله في المقدمة :

هذا الكتاب يشتمل على ذكر المسائل التي اختلفت الرواية فيها عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ـ رحمة الله عليه ـ وشرحها وبيانها، وذكر ما عرف من مواضعها، وبيان صحيحها وضعيفها، وإبراز نكتة لكل رواية منها، وينضاف إلى ذلك بيان المسائل التي اختلف أصحابنا فيها، وإضافة كل قول لقائله، وذكر ما يعتمد عليه لصحة قوله، وغير الصحيح من غيره. والله الموفق والمعين.

مقتطفات من الكتاب :

لقد أخرج الدكتور عبد الكريم اللاحم هذا الكتاب إلى عالم المطبوعات بالاعتماد على النسخ الخطية التي سبقت الإشارة إليها. وقسمه إلى قسمين :

- قسم خصصه للمسائل الفقهية، طبع في ثلاثة مجلدات.
- قسم خصصه للمسائل الأصولية، طبع في جزء لطيف.

وهذه مقتطفات من القسمين :

من كتاب المسائل الفقهية :

قال في كتاب البيوع :

مسألة [رقم ٢٢] : واختلف في المقبوض على وجه السوم : هل هو مضمون أم لا ؟ فنقل أبو طالب فيمن ساوم رجلاً بدابة، فقال : خذها بما أحببت، فأخذها، ولم يقطع الثمن، فماتت : فهي من مال البائع، لأنها ملك له، فقد نص على أنها من ضمان صاحبها دون المساوم.

ونقل ابن منصور فيمن قبض سلعة على سوم، ولم يسم الثمن، فهلكت: فهو ضامن للقيمة، على اليد ما أخذت حتى تؤدي، فقد نص على أنها من ضمان المساوم.

فإن قلنا: إنه غير مضمون، فوجهه:

أنه قبض بإذن مالكه لا على وجه العوض والمنفعة، فلم يكن مضمونا عليه، دليله الوديعة. وقولنا: بإذن مالكه. احتراز من الغصب. وقولنا: لا على وجه العوض. احتراز من المبيع إذا قبضه المبتاع أنه مضمون عليه بالثمن، وكذلك منافع الدار إذا قبضها، هي مضمونة عليه، لأنه على وجه العوض قبضه، وها هنا لايقابل هذا القبض عوض، وإنما يحصل العوض في الثاني في مقابلة عقد البيع. وقولنا: لاعلى وجه المنفعة بها. يعني: لا يجوز له الانتفاع بها حال المساومة، احترازاً من العارية فإنها مضمونة، لأنه قبض على وجه الانتفاع بها.

وإذا قلنا: إنه مضمون، وهو أصح، فوجهه:

أنه قبضه لينفرد بمنفعته لنفسه، فكان مضمونا عليه، كالعارية والغصب، وقولنا: لينفرد بمنفعته، نريد به أنه ينظر ويتفكر، هل المنفعة في شرائه وحصول الحظ له أم لا؟ ولسنا نريد بالمنفعة أنه ينتفع بنفس العين المقبوضة، لأن ذلك لايجوز بلا خلاف[1].

من كتاب المسائل الأصولية:

مسألة [رقم ١٦]: إذا ثبت الحكم في الأصل بدليل مقطوع عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع، وجب رد غيره إليه إذا كان معناه فيه، وهذا لا إشكال فيه، فأما إن كان معنى الأصل عرف بالاستنباط، مثل علة الربا في الزائد مكيلاً أو مطعوماً، فهل يجب رد غيره إليه أم لا؟

قال شيخنا أبو عبد الله[2]: لايجب رد غيره إليه، فعلى قوله، يكون القول ببعض القياس دون بعض، وقد أومأ أحمد إليه في رواية مُهنّا، وقد سأله: هل يقيس بالرأي؟ فقال: لا، هو أن يسمع الرجل الحديث فيقيس عليه. معنى قوله: لايقيس بالرأي: يعني ما ثبت أصله بالرأي لايقيس عليه، وعندي: أنه يجب رد غيره إليه، وقد أومأ إليه

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ١/ ٣٣٢، تحقيق الدكتور عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف الرياض، ١٩٨٥.

(٢) يريد به الحسن بن حامد شيخ المذهب المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

في رواية ابن القاسم، فقال: لا يجوز الحديد والرصاص متفاضلاً، قياساً على الذهب والفضة. فقد قاس الحديد والرصاص على الذهب والفضة، والعلة في الأصل غير مقطوع عليها، لأن العلة عند بعضهم: كونها قيمة المتلفات، وعند ابن عباس معنى آخر.

وجه الأول:

أنه إذا كان معنى الأصل عرف بالاستدلال وغالب الظن، فإذا رددنا غيره إليه، عرفناه بالاستدلال وغالب الظن، من غير أصل مقطوع به على معناه، وهذا لايجوز، وتحريره: أن المعنى المستنبط غير مقطوع على صحته، فلم يجز القياس عليه.

ووجه الثاني:

عموم قوله: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾. ولم يفصل، بل هذا أولى، فإنه اعتبار حكمه، والذي قالوه اعتبار الفرع فقط، فكان بالآية أخص، ولأنه إجماع الصحابة، وذلك أنهم أجمعوا على القياس المستنبط، فقال عمر وعلي لأبي بكر: ارتضاك رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاك لدنيانا؟ وهذا قياس على معنى استنباطه بالظن، وكذلك قالوا لعمر: إنما أنت مؤدِّب، فلا شيء عليك[1].

• شرح مختصر الخرقي للقاضي أبي يعلى:

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بـ «شرح الخرقي» و «شرح مختصر الخرقي».

المؤلف:

هو القاضي أبويعلى المتقدم.

من ذكر الكتاب من المصنفين:

ذكره كل من: ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، وعلاء الدين المرداوي في «الإنصاف»، والعليمي في «المنهج الأحمد»، وابن بدران في «المدخل»، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»[2].

---

(١) المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين، تحقيق د. عبد الكريم اللاحم، ص٦٨، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٥.

(٢) االقاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية، للدكتور عبد القادر أبو فارس، ص ٢١٣.

مكان وجوده :

وصل هذا الكتاب مخروماً، فلا توجد له إلا أجزاء ناقصة مما لا يستفاد منه استفادة كاملة، ولا التعرف عليه إلا من خلال هذا القسم الموجود.

قال ابن بدران :

« ومما اطلعنا عليه من شروح الخرقي، شرح القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي، وهو في مجلدين ضخمين، وبعض نسخه في أربع مجلدات»[1].

والذي يوجد حالياً في المكتبة الظاهرية بدمشق نسختان :

الأولى : محفوظة تحت رقم ٥٧ فقه حنبلي، ويوجد منها المجلد الثاني فقط، وعدد أوراقه (٢٦٧) ورقة، أما الأول، فمفقود.

الثانية : محفوظة تحت رقم ٥٨ فقه حنبلي، ويوجد منها المجلد الثالث فقط، وعدد أوراقه (٢٨٠) ورقة، أما الأول والثاني، فمفقودان.

وتوجد نسخة ثالثة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، محفوظة تحت رقم (١٠٦٤٣) تبدأ من «كتاب الأشربة» وهي تحتوي على المجلد الرابع فقط، وبقية المجلدات مفقودة.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

يعتبر هذا الكتاب شرحاً مبكراً لمختصر الخرقي، إذ لم يسبقه إلى شرحه -فيما نعلم- إلا ثلاثة : عمر بن إبراهيم العكبري الشهير بابن المسلم (٣٨٧هـ) والحسن بن حامد (٤٠٣هـ) شيخ المذهب، وشيخ القاضي أبي يعلى، وابن أبي موسى (٤٢٨هـ) صاحب «الإرشاد».

وبالتالي يعتبر هذا الشرح مادة العلماء الذين جاءوا من بعده، خصوصاً وأنه يعنى بإقامة الدليل المنقول والمعقول، شأن عمله في كتبه الفقهية والأصولية والكلامية.

قال ابن بدران :

« وطريقته : أن يذكر المسألة من الخرقي، ثم يذكر من خالف فيها، ثم يقول : ودليلنا، فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل»[2].

ولا يعرض القاضي أبو يعلى أدلة المخالف من المذاهب الأخرى، على خلاف ما في «المغني» لابن قدامة المقدسي، فإنه يورد أدلة المخالفين، وقد يسهب وقد يوجز،

---

(١) المدخل، ص٤٢٧.

(٢) المدخل ص ٤٢٧.

خصوصا وأن المخالف قد يكون متفقاً مع إحدى الروايات عن أحمد والتي تعتبر مرجوحة عند ابن قدامة.

مقتطفات من الكتاب:

قال في كتاب النكاح:

النكاح في اللغة: حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، وأما في الشريعة: فقد اختلفوا فيه: فمنهم من قال: حقيقة في الوطء والعقد جميعاً، ومنهم من قال: حقيقة في الوطء مجاز في العقد.

والدلالة على أنه حقيقة في الوطء وفي العقد: ما روته عائشة رضي الله عنها: كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء... الخ، وساق الحديث بطوله[1].

ثم ساق المسألة الأولى من «المختصر» وهي قول أبي القاسم رحمه الله:

(ولا ينعقد النكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين).

ثم قال: أما قوله: لا ينعقد إلا بولي، فهو خلاف أبي حنيفة في قوله: ليس بشرط في نكاح البالغة.

دليلنا: ما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»[2]. فنفى النكاح عند عدم الولي، ولا يمكن أن يقال: إن المرأة ولية نفسها، لأن الولي إذا أطلق عقل منه الذكر، ولأنه يقال: وليٌّ وولية، كما يقال: شاهدٌ وشاهدة، وعلى أنه قد فسر في خبر آخر، فروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نكاح لامرأة إلا بإذن وليها». فعلم أن المراد بذلك ولي عن المنكحة اهـ.

• الانتصار في المسائل الكبار:

عنوان الكتاب:

اسم هذا الكتاب «الانتصار في المسائل الكبار»، كما هو موجود على ظهور المخطوطات والصفحات الأولى من أجزائه. ولم يضع المؤلف عنواناً معيناً لهذا الكتاب،

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في النكاح، باب: من قال: لا نكاح إلا بولي، الحديث (٥١٢٧). وأبو داود في الطلاق، باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية، الحديث (٢٢٧٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦٢٣٥)، وروي مثله من حديث أبي موسى عند أبي داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١).

فالغالب أنه من وضع تلامذته أو غيرهم، نسقوه من المقدمة. وقد يسمى بـ «الانتصار» على وجه الاختصار. ويسمى أيضاً بـ «الخلاف الكبير». وهذا اسم وصفي في نظرنا، فقد أطلق هذا الاسم أيضاً على «التعليق الكبير» لأبي يعلى المتقدم. وهذا يفيد أن له كتاباً صغيراً في الخلاف، وهو كذلك، وهو المسمى بـ «رؤوس المسائل» ويطلق عليه «الخلاف الصغير».

المؤلف:

هو العلامة الفقيه محفوظ بن أحمد بن الحسن الكَلْوَذاني البغدادي الأزجي. وكَلْوَذان قرية جنوب بغداد على الجانب الشرقي لنهر دجلة[1]. المولود سنة ٤٣٢هـ والمتوفى ببغداد سنة ٥١٠هـ.

من ذكر الكتاب من المصنفين:

ذكر هذا الكتاب كثير ممن ترجم لأبي الخطاب، مثل: ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»، والعليمي في «المنهج الأحمد»، والبغدادي في «إيضاح المكنون» و«هدية العارفين»، والزركلي في «الأعلام»، وعمر كحالة في «معجم المؤلفين».

كما ذكره المصنفون في الفقه الحنبلي وقواعده، ومنهم: ابن مفلح في «الفروع»[2] وابن تيمية كما في «مجموع الفتاوي»[3] وابن رجب في «القواعد»[4] وقد أكثر من النقل عنه في كتابه هذا. وابن اللحام في «القواعد والفوائد الأصولية»[5] وغيرهم.

مكان وجوده:

لا يوجد من هذا الكتاب - في حدود علمنا - إلا نسخة خطية واحدة تم الاعتماد عليها في طبعه. وهي النسخة المحفوظة في «دار الكتب الظاهرية» بدمشق تحت رقم (٢٧٤٣) عدد أوراقها (٣٤٣) ورقة بخط معتاد.

ويبدو أنها كانت ملكاً للشيخ يوسف ابن عبد الهادي (٩٠٩هـ) الدمشقي الصالحي، وكانت موقوفة في «المدرسة الشيخية العمرية» قبل انتقالها إلى الظاهرية.

(١) معجم البلدان، لياقوت الحموي، ٤/ ٤٧٧، نشر دار صادر ودار بيروت، ١٤٠٤هـ.

(٢) ١/ ٢٣٠.

(٣) ٢٠/ ٢٢٧.

(٤) ص ٥-٦.

(٥) ص ٨٧.

وتعتبر هذه النسخة ناقصة، إذ هي عبارة عن المجلد الأول فقط، ويحتوي على: الطهارة- الصلاة- الزكاة.

وقد نشر الكتاب محققاً في ثلاثة مجلدات كبار[1].

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

يصنف الكتاب في «الفقه المقارن» أو «الخلاف» كما يسمى قديماً، فإن المصنف يبين الخلاف بين الفقهاء، ثم ينتصر لمذهب الإمام أحمد بالحجج النقلية والعقلية، فهو بهذا يرتب بعد كتاب «التعليق الكبير» لشيخه القاضي أبي يعلى زماناً وموضوعاً. لكن أبا الخطاب اقتصر على أشهر المسائل الخلافية التي سماها «المسائل الكبار» كما أبان عن ذلك في المقدمة.

ويمتاز أبو الخطاب بذكر غير الأئمة الأربعة في الخلاف على الغالب، كداود الظاهري والأوزاعي والثوري والليث، كما يذكر أحياناً جماعة الصحابة والتابعين القائلين بذلك القول[2].

وطريقة المؤلف في هذا الكتاب: أن يورد المسألة تحت عنوان «مسألة» ويذكر بعدها رأي الإمام أحمد في رواياته المتعددة، كما يذكر وجوه الأصحاب عند عدم النص من الإمام، ويحرص دائماً على تقديم الرواية المعتمدة للمذهب في نظره، ثم يذكر من وافقه ومن خالفه من الفقهاء. وبعد الانتهاء من تصوير المسألة وعرض الأقوال، يأخذ أبو الخطاب في الانتصار والاحتجاج لمذهب الإمام أحمد بقوله: لنا: كذا، أو: دليلنا: كذا، أو: ونصرة اختيار أصحابنا كذا. وعند اختلاف الرواية يقول: وجه الأولى كذا.. ووجه الثانية: كذا.. ثم يسرد الأدلة مرتبة، وهي: الكتاب، ثم السنة، ثم القياس والمعقول.

ويمتاز أبو الخطاب بإطالة النفس في إيراد اعتراضات الخصوم، بقوله: فإن قيل كذا... ثم يرد عليها بقوله: قلنا: كذا...

---

(١) نشرته مكتبة العبيكان بالرياض، ١٩٩٣.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الصلاة، للدكتور عوض رجاء بن فريح، ص٧٧.

وتبرز أهمية الكتاب في نواح عديدة، منها:

- أنه يعد مصدراً من مصادر معرفة خلافيات أبي الخطاب واختياراته داخل المذهب الحنبلي.

- أنه معتمد كثير من فقهاء الحنابلة في معرفة الخلاف في المسائل الفقهية بين الأئمة، ومعرفة دليل الحنابلة، وقد عول عدد كبيرمن العلماء في تصنيفه على كتاب «الانتصار»، وخاصة ابن رجب في «القواعد».

- أنه مصدر من مصادر معرفة الراجح من الخلاف في المذهب. وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه[1].

وبالجملة: فإن هذا الكتاب يعد ذخيرة علمية لا يستهان بها، لولا أنه ناقص، فهو قد حوى خلاصة لآراء الأئمة الأربعة وغيرهم في أمهات المسائل الخلافية، كما أنه تضمن نصوصاً من كتب تعتبر في حكم المفقود حالياً، مثل «سنن هبة الله الطبري» و«علل الحديث للسَّاجي» وغيرهما[2].

مقتطفات من الكتاب:

من كتاب الزكاة:

مسألة [رقم ١١]: للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة وإسقاطها، نص عليه في رواية جماعة من أصحابه، وبه قال مالك، والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا تؤثر في ذلك.

لنا: ما تقدم من خبر أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب كتاب الصدقة: هذه فريضة الصدقة التي فرض الله على المسلمين، وأمره لرسوله... وقال فيه: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية. أخرجه البخاري وابن خزيمة وابن أبي حاتم. وخبر ابن عمر: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة، ففرضه[3] بسيفه، وعمل به

---

(١) مجموع الفتاوي ٢٠/ ٢٢٧.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الطهارة للدكتور سليمان بن عبد الله العمير، ص٧٢.

(٣) كذا في «الانتصار»، وفي سنن أبي داود والترمذي: فَقَرَنَه.

أبو بكر وعمر. كان فيه: «لا يفرق بين مجتمع». لفظ الخبر سواء. أخرجه الترمذي وأبو داود.

فمنه دليلان:

أحدهما: أنه نهى أن يكون لكل رجل أربعون شاة في موضعين، فيجمعان بينهما عند مجيء الساعي، ليأخذ شاة واحدة. أو يكون لرجل أربعون، فيفرقها في موضعين، ليُسقط الصدقة.

والثاني: قوله: وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية. وهذا إنما يتصور إذا اختلط من له عشرون بمن له أربعون. فإن الساعي إن أخذ الشاة من صاحب العشرين، يرجع على الآخر بثلثي شاة، وإن أخذها من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلث شاة.

فإن قيل: يحمل النهي عن الاجتماع والافتراق على المالك الواحد، لا يفرق أربعين، ليسقط الزكاة، وعلى الساعي لا يفرق ثمانين شاة لرجل، ليأخذ شاتين.

قلنا: قد استفدنا ذلك من أول الخبر[1] . . . . . إلخ.

• المستوعب:

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بعنوان «المستوعِب» بكسر العين وزن اسم الفاعل على مانرجحه تبعاً لابن بدران[2].

وذلك أن مؤلفه لم يضع له عنواناً خاصاً كغيره من الكتب التي قدمنا التعريف بها، فاستنتج هذا العنوان من مقدمة الكتاب التي جاء فيها: «ضمنت كتابي هذا من أصول المذهب وفروعه ما استوعب جميع ما تضمنه «التنبيه» لغلام الخلال. . . الخ» فصار هذا الكتاب مستوعِباً لما سمّى مصنفه.

المؤلف:

هو مجتهد المذهب محمد بن عبد الله بن الحسين السامُرِّي البغدادي، المعروف بـ «ابن سُنَيْنَة». المولود بسامُرّاء سنة ٥٣٥هـ، والمتوفى ببغداد سنة ٦١٦هـ.

---

(١) كتاب الزكاة، ص٢٨٤ . تحقيق الدكتور عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي.

(٢) المدخل ص٤١٨، و ص٤٢٩.

من ذكر الكتاب من المصنفين :

ذكر الكتاب عامة من ترجم للمؤلف، منهم: ابن رجب في «ذيل الطبقات» وابن العماد في «شذرات الذهب» والزركلي في «الأعلام» وعمر كحالة في «معجم المؤلفين».

كما ذكره عدد كبير من المصنفين في الفقه الحنبلي بعد السامّري أحصى منهم محقق كتاب «الفروق» (١٤) عنوانا، وأحصى محقق «المستوعب» (٣١) عنوانا[١].

وقد اعتبره ابن بدران أصلاً لكتاب «الإقناع» للحجاوي في الشكل والمضمون، فقال: وقد حذا حذوه الشيخ موسى الحجاوي في كتابه «الإقناع لطالب الانتفاع» وجعله مادة كتابه، وإن لم يذكر ذلك في خطبته، لكنه عند تأمل الكتابين تبين ذلك رحمهما الله[٢].

مكان وجود الكتاب :

يُوجد من هذا الكتاب نسختان خطيتان ـ فيما نعلم ـ:

النسخة الأولى: محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقمها (٤٨ فقه حنبلي) وتتكون هذه النسخة من ثلاثة أجزاء:

الأول: يبدأ بكتاب الطهارة وينتهي بانتهاء كتاب البيوع، عدد أوراقه (٢٨٥) ورقة.

الثاني: يبدأ بكتاب الضمان، وينتهي بكتاب الطلاق، وعدد أوراقه (٧٧) ورقة.

الثالث: يبدأ بكتاب الجنايات، وينتهي بباب الكراهة، وعدد أوراقه (٢٣٠) ورقة.

النسخة الثانية: محفوظة بالمكتبة الظاهرية أيضاً تحت رقم ٨٥ فقه حنبلي. وتتكون هذه النسخة من جزأين. عدد أوراق الأول (٢٨٠) ورقة، و عدد أوراق الثاني (٢٥٠) ورقة.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

اعتبر ابن بدران هذا الكتاب أحسن متن صُنف في مذهب الإمام أحمد وأجمعه[٣].

---

(١) ا الفروق ص٨٥، والمستوعب ١/ ٥٣.

(٢) المدخل ص ٤٣٠، ٤٣٤.

(٣) المدخل، ص٤٣٠.

وهو متن من المتون الفقهية الجامعة، وقد عُني صاحبه بسبك مسائل الأبواب سبكاً حسنا متتابعاً، خالياً من إيراد الأدلة، إلا أنه حفل باختلاف الروايات والوجوه، وكثيراً ما يورد الاختلاف في صورة سؤال، كقوله في الوضوء: وهل يجوز للصبيان حمل الألواح التي فيها قرآن يقرؤون فيها؟ على وجهين[1].

وقد استوعب السامُرّي في هذا الكتاب ثمانية مصنفات لمن سبقه من علماء المذهب، وهي: «مختصر الخرقي» و«التنبيه» لعبد العزيز غلام الخلال، و«الإرشاد» لابن أبي موسى، و«الجامع الصغير»، و«الخصال» للقاضي أبي يعلى، و«الخصال» لابن البنا، و«الهداية» لأبي الخطاب، و«التذكرة» لابن عقيل. ثم قال:

فمن حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة، إذ لم أخل بمسألة منها إلا وقد ضمنته حكمها، وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها جميع هذه الكتب، اللهم إلا أن يكون في بعض نسخها نقصان، ولقد تحريت أصح ما قدرت عليه منها[2]. اهـ.

ولم يكتف بالكتب المذكورة، بل استكمل نقص مجموعها، بإضافة مسائل وروايات وردت في «الشافي» لغلام الخلال، و«المجرد» للقاضي أبي يعلى، و«كفاية المفتي» لأبي الوفاء ابن عقيل، وهو كتاب «الفصول».

وتتلخص فوائد الكتاب وميزاته فيما يلي:

- وضوح الأسلوب وسهولة العبارة.
- اعتباره مصدراً مقربا لاختلاف الرواية في المذهب.
- تنوع مصادر الكتاب وأصالتها.
- وعد المؤلف في مقدمته بتوضيح المشكل، وتفسير المجمل، وجمع المفرق، وتقريب فهم الكتاب على قارئه ومتأمله، وحسن ترتيبه وتنظيمه، فكان كما وعد، فجزاه الله خيراً[3].

---

(١) المستوعب ١/ ١٣٢، تحقيق الدكتور مساعد بن قاسم الفالح، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٣.

(٢) المستوعب ١/٧٨.

(٣) مقدمة تحقيق المستوعب ص ٥٧، للدكتور الفالح.

وطُبع منه إلى الآن أربعة أجزاء؛ من أول الكتاب إلى آخر العقيقة، بدراسة وتحقيق الدكتور مساعد بن قاسم الفالح. نشرته مكتبة المعارف بالرياض في أربعة أجزاء.

مقتطفات من الكتاب:

من كتاب الزكاة:

باب زكاة التجارة:

حكم قيم عروض التجارة في الزكاة، كحكم الناض[1]، فإذا بلغت قيمتها نصابا قدره مقدار نصاب الناض، وحال الحول، ولم ينقص عن ذلك وجبت زكاتها، وهي كزكاة الناض ربع العشر، وما زاد على النصاب فبحسابه، وإن قل، ويخرج من القيمة لا من العروض.

فإن نقصت قيمتها في بعض الحول عن النصاب فلا زكاة إلا أن يكون في ملكه ناض زكوي، فيكمل الجميع نصاباً فتجب الزكاة.

وكل عروض التجارة تقوم إذا تم الحول، سواء كانت مما تجب الزكاة في عينه، كبهيمة الأنعام أو غير ذلك، وسواء كانت مما ينقل، كاللآلىء والجواهر جميعها، والمكيل والموزون والمذروع، والعبيد، وسائر الحيوان، أو مما لا ينقل، كالعقار والغراس[2].

●المغني:

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بـ «المغني» بدون أي شيء زائد، والظاهر أن هذا الاسم وضعه المؤلف على ظهر الكتاب، لأنه لم يذكر في المقدمة أنه سماه باسم معين، والذي يدل على أن المؤلف سماه بهذا الاسم شهرة هذا العنوان في عصر المؤلف، فقد قال ابن أخيه الشيخ عبد الرحمن بن أبي عمر في مقدمة «الشرح الكبير»: اعتمدت في جمعه على كتابه «المغني» وذكرت فيه من غيره ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات، ولم أترك من كتاب «المغني» إلا شيئاً يسيراً من الأدلة... إلخ.

---

(١) أي: الدراهم والدنانير المضروبة في لغة أهل الحجاز، وقال أبو عبيد: إنما يسمونه ناضا إذا تحول الثمن عيناً بعد أن كان متاعاً. المصباح المنير «نَضّ»

(٢) المستوعب ٣/ ٢٩٥.

المؤلف :

هو عبد الله بن أحمد بن قدامة، موفق الدين، أبو محمد المقدسي، ثم الصالحي الفقيه الزاهد. المولود بجمّاعيل سنة ٥٤١هـ، والمتوفى يوم السبت يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠هـ بمنزله بدمشق.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته :

يعتبر كتاب «المغني» من أوسع الكتب المصنفة في المذهب، وأكبرها حجماً، فهو يقع في (٩) مجلدات كبار بخط مصنفه[١].

واعتبر كثير من العلماء كتاب «المغني» أحسن شروح الخرقي، من حيث التوسع وكثرة الفوائد، وغير ذلك.

فهو إذن شرح على «مختصر الخرقي». لكن الذي يبدو من منهج الموفق رحمه الله، وقصده في هذا الكتاب، هو تكوين موسوعة للفقه الحنبلي، وليس شرح مختصر الخرقي بالذات، وإنما بناه على المختصر، وجعل مسائله كتراجم لأبحاث كتاب «المغني». وهذا ما نلمسه واضحاً في مقدمته الوجيزة للكتاب، إذ جاء فيها:

وقد أحببت أن أشرح مذهبه ـ أي الإمام أحمد ـ واختياره، ليعلم ذلك من اقتفى آثاره، وأبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه، وأذكر لكل إمام ما ذهب إليه، تبركاً بهم[٢]، وتعريفاً لمذاهبهم، وأشير إلى دليل بعض أقوالهم على سبيل الاختصار، والاقتصار من ذلك على المختار، وأعزو ما أمكنني عزوه من الأخبار، إلى كتب الأئمة من علماء الآثار، لتحصل الثقة بمدلولها، والتمييز بين صحيحها ومعلولها، فيعتمد على معروفها ويعرض عن مجهولها.

ثم بنيت ذلك على شرح مختصر الخرقي أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي ـ رحمه الله ـ لكونه كتابا مباركاً نافعاً، ومختصراً موجزاً جامعاً، ومؤلفه إمام كبير

---

(١) المدخل، لابن بدران، ص٤٢٥.

(٢) تجاوز ـ رحمه الله ـ في هذا التعبير؛ لأنه لا يجوز التبرك بالصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير النبي ﷺ في حياته؛ لا مع أبي بكر ولا غيره، ولا فعله التابعون مع قادتهم في العلم والدين. والنبي ﷺ له خصائص في حال حياته لا يصلح أن يشاركه فيها غيره، فلا يجوز أن يقاس عليه أحد من الأئمة، هذا لو كانوا على قيد الحياة، فكيف وهم أموات!! إن الأمر إذاً أشدّ، ولا يجوز إطلاقاً.

صالح، ذو دين، أخو ورع، جمع العلم والعمل، فنتبرك بكتابه[١]، ونجعل الشرح مرتباً على مسائله وأبوابه[٢].

فالكتاب يعد شرحاً للمذهب، وليس لمختصر الخرقي فحسب، كما يعتبر أصله مختصراً لفقه الإمام أحمد، وليس مختصراً لكتاب آخر.

طريقة ابن قدامة في المغني:

طريقة المصنف في هذا الكتاب: أنه يكتب المسألة من مختصر الخرقي، ويجعلها كالترجمة للبحث، ثم يأتي على شرحها وتبيينها، وما دلت عليه بمنطوقها ومفهومها ومضمونها، ثم يتبع ذلك ما يشابهها مما ليس بمذكور في الكتاب، فتحصل المسائل كتراجم الأبواب[٣].

ويلتزم صاحب المغني في عناوين الكتاب وتراجمه، ما في مختصر الخرقي، بحيث يقسم الكتاب كله إلى مجموعة كتب، ككتاب الطهارة، وكتاب الصلاة. . . ويقسم الكتاب الواحد إلى عدة أبواب، كباب الآنية، باب الحيض. . . ويقسم الباب إلى عدة مسائل، كل مسألة يجعلها كالترجمة للبحث.

ثم إنه يورد المباحث والأحكام التي لم ينص عليها الخرقي تحت فصول غير مترجمة. فيقول مثلاً: فصل: وحكم المستحاضة حكم التيمم. . . الخ، فصل: يستحب أن يكون ابتداء تكبيره مع ابتداء رفع رأسه. . . .

العناية بالخلاف والأدلة في المغني:

يعنى المؤلف بذكر الخلاف والأدلة في هذا الكتاب، وهو قبل أن يكون مصدراً لمعرفة الخلاف، فهو مصدر لمعرفة الإجماع، إذ أخذ على نفسه أن يبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه.

قال الشيخ رشيد رضا ـ رحمه الله ـ في تقدمته لطبع «المغني» و«الشرح الكبير»:

الفائدة الخامسة: إن الذي يقرأ الكتابين أو يراجع المسائل فيهما يقف على مسائل

---

(١) هذه مبالغة منه ـ رحمه الله ـ لأنه ليس هناك كتاب يعتقد فيه البركة غير كتاب الله عز وجلّ؛ قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[الأنعام: ٩٢]، ولأنه معصوم من الخطأ، و ما عداه من الكتب فهو عرضة للخطأ. والله أعلم.

(٢) المغني ١/ ٥، ط. دار هجر (١٤٠٦هـ ـ١٩٨٦م)

(٣) المغني ١/ ٣.

الإجماع، وهي الواجبة قطعاً على جميع المسلمين، فلا يسع أحداً منهم ترك شيء منها إلا بعذر شرعي[1]. اهـ.

ونلاحظه تارة يحيل في حكاية الإجماع على ابن المنذر، وتارة يتكفل ذلك بنفسه، فيقول مثلا: لا نعلم في ذلك خلافا. أو نحو هذه العبارة.

وأما الخلاف والأدلة:

فيذكر ابن قدامة في «المغني» الخلاف في حكاية المذهب على روايتين أو أكثر متى وجد، وينسب كل رواية لصاحبها، ويوجهها بوجوه من النظر والدليل، كما يعنى بذكر الخلاف بين الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم، ويستدل لكل مذهب بدليل مقتضب، وقد صرح بذلك في المقدمة، فقال: وأشير إلى دليل بعض أقوالهم على سبيل الاختصار، والاقتصار من ذلك على المختار[2] ١٠هـ. ويرجح في الأخير ما يراه راجحاً على طريقة فن الخلاف والجدل، ويتوسع في فروع المسألة.

قيمة كتاب المغني وأهميته:

بعد هذا التعريف الموجز بشأن هذا الكتاب العظيم، يتبين أنه ديوان الإسلام في الفقه، وليس كتاباً للحنابلة فحسب، وليس أدل على ذلك من مسارعة العلماء في الاقتناء له على اختلاف مذاهبهم، فهو في الفقه الإسلامي بمنزلة تفسير ابن جرير الطبري في تفسير القرآن، أو تفسير القرطبي في جمع أحكامه، و بمنزلة «السنن الكبرى» للبيهقي في جمع أحاديث الأحكام. وقديماً قال سلطان العلماء العز بن عبد السلام: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلَّى والمجلَّى»[3] وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين ابن قدامة، في جودتهما وتحقيق مافيهما.

ونقل عنه أيضاً قوله: لم تطب نفسي بالفتيا حتى صار عندي نسخة من «المغني»[4].

وعلق الذهبي على الكلمة الأولى بقوله: قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين. وثالثهما: «السنن الكبرى للبيهقي»، ورابعها: «التمهيد» لابن عبد البر.

---

(١) مقدمة «المغني» ص ٢٧، ومقدمة «المغني مع الشرح الكبير» ص ١٨، ط. دار الكتاب العربي.

(٢) المغني ١/ ٢.

(٣) يعني كتاب ابن حزم الشهير بـ «المحلَّى» واسمه الكامل «المحلَّى بالآثار في شرح المجلى بالأخبار».

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٢.

فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقا[1] اهـ.

وقد كتب الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله مقدمة حافلة لطبعة «المغني» الأولى التي طبعت مع «الشرح الكبير» لابن أخي الموفق، والتي كانت بأمر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله.

وكان الشيخ رشيد يتمنى قبل ذلك طبع الكتاب، ويقول: وإذا يسر الله تعالى لكتاب «المغني» من يطبعه فأنا أموت آمنا على الفقه الإسلامي أن يموت[2].

ونلخص أهم فوائد «المغني» وكذلك «الشرح الكبير» فيما يلي:

- إن الكتابين مصدران من مصارد الإجماع.

- وكذلك يعتبران مصدرين من مصادر معرفة اختلاف الصحابة و التابعين، فأغنى هذان الكتابان عن مراجعة كتب السنن والآثار المعرِّفة بمذاهب الصحابة والتابعين إجماعاً وخلافاً، كمصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وكتب الأثرم، وكتب ابن المنذر.

- إن المطالع لهذين الكتابين بإدمان ومواظبة، ليتدرب على تكوين آلة الاجتهاد وحسن النظر في فقه الأدلة والخلاف بين العلماء، فيخرج من رِبْقَةِ الجمود على التقليد المحض المذموم.

- وقد سلك الموفق وابن أخيه في عرض مسائل الخلاف ومناقشتها مسلك الأدب العالي مع جميع علماء الأمصار، على خلاف صاحب «المُحلَّى» رحمه الله، مما يدل على أن المسائل الخلافية لم تكن بحد ذاتها سبباً للتفرق أو التعادي بين المسلمين، ولا للمفاضلة بين علمائهم، لولا ذلك التعصب المقيت الذي سلكه بعض أنصار المذاهب في كتبهم.

وكتاب «الشرح الكبير» لا يختلف عن «المغني» في الطريقة والمنهج، بل وفي المحتوى إلا شيئاً قليلاً، فمن أجل ذلك رأينا أن ما قيل عن «المغني» يكفي في التعريف بـ«الشرح الكبير» فهو المقنع والكافي والمغني إن شاء الله.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٣.

(٢) مقدمة طبعة المغني ص١٦.

● **العمدة، المقنع، الكافي:**

هذه ثلاثة متون ألفها الموفق ابن قدامة، صاحب «المغني». ونعرف بها مجتمعة لما لها من علاقة فيما بينها.

● **فكتاب «العمدة»:**

هو أصغرها، وهو عبارة عن مختصر، وضعه للمبتدئين، وجرى فيه على قول واحد مما اختاره، وهو سهل العبارة. وطريقته فيه: أن يصدر الأبواب بحديث من الصحاح، ثم يذكر من الفروع ما إذا دققت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث، فترتقي همة مطالعه إلى طلب الحديث، ثم يرتقي إلى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الأحكام[(١)].

قال مصنفه في المقدمة:

هذا كتاب أحكام في الفقه، اختصرته حسب الإمكان، واقتصرت فيه على قول واحد، ليكون عمدة لقارئه، ولا يلتبس عليه الصواب باختلاف الوجوه والروايات. . . . وأودعته أحاديث صحيحة تبركاً بها، واعتماداً عليها، وجعلتها من الصحاح لأستغني عن نسبتها إليها[(٢)].

وقد حفل علماء المذهب بهذا الكتاب وتناولوه بالشرح والتحشية والنظم، ويعتبر كتاب «العدة في شرح العمدة» للبهاء المقدسي (٦٢٤هـ) أهم شروحه، كما شرح بعضه[(٣)] شيخ الإسلام وبحر العلوم أحمد ابن تيمية، فجعله مسائل، وجعل المسائل تراجم للبحث والشرح والإفاضة على طريقة «المغني» إلا أنه لا يذكر الخلاف الكبير ويقتصر على المذهب الحنبلي، ويكثر من الأدلة النقلية.

● **وأما كتاب «المقنع»:**

فهو متن يأتي بعد «العمدة» في الترتيب. قال المصنف في خطبته: اجتهدت في جمعه وترتيبه، وإيجازه وتقريبه، وسطاً بين القصير والطويل، وجامعاً لأكثر الأحكام، عريَّة

---

(١) المدخل ص ٤٣١ .

(٢) العمدة ص١٩ ، تحقيق ثناء الهواري وإيمان زهراء، ط. الدار المتحدة، دمشق.

(٣) قال الشيخ خالد المشيقح: لم يشرح شيخ الإسلام رحمه الله كتاب «العمدة» كاملاً، وإنما انتهى شرحه بنهاية كتاب الحج، إلا أنه لم يتيسر بعدُ العثور على جميع القدر المشروح من الكتاب. ا.هـ. من مقدمة تحقيق «شرح العمدة»، لابن تيمية، ص٢٠، ط. دار العاصمة، ١٩٩٧ .

عن الدليل والتعليل، ليكثر علمه، ويقل حجمه، ويسهل حفظه وفهمه، ويكون مقنعاً لحافظيه نافعاً للناظر فيه[1]. اهـ.

لطيفة:

من متشابه الأسماء في الكتب والتصانيف أن «المقنع» عنوان لعدة مؤلفات عند الحنابلة، منها:

- المقنع، لغلام الخلال (٣٦٣هـ).
- والمقنع، لابن المسلم (٣٨٧هـ).
- والمقنع في شرح الخرقي، لابن البناء (٤٧١هـ).
- والمقنع في النيات، لابن أبي يعلى (٥٢٦هـ).
- والمقنع في أصول الفقه، لابن حمدان (٦٩٥هـ).

وطريقة المصنف في هذا المتن أن يورد الأحكام متتابعة عارية عن الدليل والتعليل، كما نبه على ذلك في الخطبة، ثم إنه يذكر اختلاف الروايات عن الإمام، والوجوه عن أصحابه باختصار شديد، فيقول: على روايتين أو وجهين، أو: فيهما روايتان، أو وجهان، وتارة يقول: وعنه... الخ ويعني بذلك: رواية أخرى عن أحمد. ولا يرجح بين الروايات في الغالب، وكذلك في بعض الوجوه، وهذا مايسمى بالخلاف المطلق في المذهب، وأحيانا يرجح بين الوجوه، فيقول: والأول أصح، أو: في أصح الوجهين. ويشير إلى تفردات بعض مجتهدي المذهب، كالقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب.

ونظراً لوجود الخلاف مطلقاً في هذا المتن، فقد وضعت عليه عدة طرر وحواشٍ في تحرير الرواية، وتصحيح المذهب، مثل «تصحيح الخلاف المطلق في المقنع» مطولاً ومختصراً لمحمد بن عبد القادر الجعفري، المعروف بالجنة[2] (٧٩٧هـ) و «تصحيح المقنع» لشمس الدين ابن أحمد النابلسي (٨٠٥هـ). و «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع» للعلامة مصحح المذهب ومنقحه علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ). وهو

---

(١) المقنع ص١٠، ط. دار الكتب العلمية.

(٢) قال العليمي في «المنهج الأحمد» ٥/ ١٧٢: وكان يُلقب بالجَنّة لكثرة ما عنده من العلوم، لأن الجنة فيها ما تشتهي الأنفس، وكان عنده ما تشتهي أنفس الطلبة وانتهت إليه الرحلة في زمانه. اهـ.

يكاد يكون اختصاراً لكتاب «الإنصاف»، فصحح المرداوي في كتاب «التنقيح» ما أطلقه ابن قدامة في «المقنع» من الروايتين أو الروايات، ومن الوجهين أو الوجوه، وقيّد ما أخل به من الشروط، وفسر ما أبهم فيه من حكم أو لفظ، واستثنى من عمومه ما هو مستثنى على المذهب حتى خصائصه ﷺ، وقيد ما يحتاج إليه مما فيه إطلاق، وزاد مسائل محررة مصححة، فصار تصحيحاً لغالب كتب المذهب(١).

قيمة كتاب «المقنع»:

تظهر قيمة هذا المتن في انتداب ابن أخي المصنف إلى القيام بشرحه شرحاً عظيماً سماه «الشافي»، ويطلق عليه: «الشرح الكبير»، ولا نعرف له شرحاً صغيراً يقابله، بل ربما لكبر حجمه سمي بذلك.

وتظهر قيمته أيضاً في أنه عمدة الحنابلة من زمنه إلى يومنا هذا، وهو أشهر المتون بعد «مختصر الخرقي»، فلهذا أفاضوا في شرحه وتحشيته وبيان غريبه وتصحيحه وتنقيحه وتوضيحه.

قال ابن بدران:

« واعلم أن لأصحابنا ثلاثة متون حازت اشتهاراً أيما اشتهار: أولها: «مختصر الخرقي» فإن شهرته عند المتقدمين سارت مشرقا ومغرباً، إلى أن ألف الموفق كتابه «المقنع» فاشتهر عند علماء المذهب قريباً من اشتهار الخرقي إلى عصر التسعمائة، حيث ألف القاضي علاء الدين المرداوي «التنقيح المشبع» ثم جاء بعده تقي الدين أحمد بن النجار الشهير بالفتوحي، فجمع «المقنع» مع «التنقيح» في كتاب سماه «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات» فعكف الناس عليه، وهجروا ما سواه من كتب المتقدمين، كسلاً منهم ونسياناً لمقاصد علماء هذا المذهب التي ذكرناها آنفاً. وكذلك الشيخ موسى الحجاوي ألف كتابه «الإقناع» ا. هـ» (٢).

وقال المرداوي في مدح هذا الكتاب:

أما بعد، فإن كتاب «المقنع» في الفقه، تأليف شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد

(١) من مقدمة الأستاذ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع لكتاب «الفروع» ١/٨، نقلا عن «شرح المنتهى».
(٢) المدخل ص٤٣٤.

عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، قدس الله روحه، ونور ضريحه، من أعظم الكتب نفعاً وأكثرها جمعاً، وأوضحها إشارة، و أسلسها عبارة، وأوسطها حجماً، وأغزرها علماً، وأحسنها تفصيلاً وتفريعاً، وأجمعها تقسيماً وتنويعاً، وأكملها ترتيباً، وألطفها تبويباً؛ قد حوى غالب أمهات مسائل المذهب، فمن حصَّلها فقد ظفر بالكنز والمطلب[1].

• وأما «الكافي»:

فهو كتاب وسط فوق «المقنع» و دون «المغني»، وهو أعظم مصنفاته بعد «المغني» إذ عرض فيه المذهب عرضاً وسطاً بين الإطالة والاختصار، فهو يعرض المسألة، ويتبعها بالدليل في يسر وبساطة تجعلانها تستقر في الذهن، وتعود مطالعه ودارسه على مجاوزة التقليد إلى الدليل، ثم يسمو به إلى مناقشة هذه الأدلة، وهي من أبرز ما يتميز به مذهب الإمام أحمد على غيره[2].

وقد بين المصنف مقصده من هذا الكتاب في خطبته، فقال:

توسطت فيه بين الإطالة والاختصار، وأومأت إلى أدلة مسائله مع الاقتصار، وعزوت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار، ليكون الكتاب كافياً في فنه عما سواه، مقنعاً لقارئه بما حواه، وافياً بالغرض من غير تطويل، جامعاً بين بيان الحكم والدليل. وبالله أستعين وعليه أعتمد.[3]

• المحرر:

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب باسم «المحرر» هكذا على التجريد والإفراد، ويقال: «المحرر في الفقه»، وقد ألمح المصنف في المقدمة إلى ذلك فقال: هذبته مختصراً، ورتبته محرراً.

•المؤلف:

هو الفقيه، المحدث، الأصولي، النحوي، المقرئ، شيخ الإسلام، مجد الدين، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن أبي قاسم بن خضر بن محمد بن علي بن تيمية،

---

(١) الإنصاف ١/ ٥، طبعة دار هجر.

(٢) مقدمة طبعة دار هجر للكافي ص٧.

(٣) الكافي ١/ ٣، ط. دار هجر، القاهرة، ١٩٩٧.

الحرّاني، صاحب «منتقى الأخبار» في أحاديث الأحكام، وشارح هداية أبي الخطاب. المولود بحرّان سنة (٥٩٠هـ) والمتوفى بها يوم الجمعة عيد الفطر سنة (٦٥٢هـ).

مكان وجوده:

طبع هذا الكتاب طبعته الأولى، وبهامشه حواشٍ ونكت للشمس ابن مفلح (٧٦٣هـ)، في مطبعة أنصار السنة المحمدية بعناية الشيخ محمدٌ حامد الفقي - رحمه الله - سنة (١٣٦٩هـ)، ثم أعادت طبعه مكتبة المعارف بالرياض سنة (١٤٠٤هـ).

وتوجد منه نسختان خطيتان بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة. رقم الأولى (١٤٦٥) وعدد أوراقها (٩٠) ورقة من القطع الكبير (٣٥سطراً) نسخت سنة ٩٧٨هـ. ورقم الثانية (١٤٠٣) وعدد أوراقها (٢٤٠) ورقة.

كما توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية رقمها ٢٨ فقه حنبلي عدد أوراقها (١٩٢) ورقة من القطع الوسط (٢٣سطراً).

ولعلها هي المعتمدة في طبع الكتاب أول مرة على يد الشيخ الفقي.

والحق أن هذا الكتاب يحتاج إلى تحقيق وخدمة ومقابلة بين نسخه الخطية ليخرج في حلة قشيبة، وفق الله من يقوم بهذا العمل.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

هذا الكتاب عبارة عن متن شبيه بمتن «المقنع» لابن قدامة، ولكنه قليل الحجم في جانبه، بحيث يقع في ثلثيه تقريباً. فهو متن خال من الأدلة والتعليلات، وجيز اللفظ والعبارات. قال صاحبه في خطبته: هذبته مختصراً، ورتبته محرراً، حاوياً لأكثر أصول المسائل، خالياً من العلل والدلائل، واجتهدت في إيجاز لفظه، تيسيراً على طلاب حفظه[1]. اهـ.

وقال ابن بدران: حذا فيه حذو «الهداية» لأبي الخطاب، بذكر الروايات، فتارة يرسلها، وتارة يبين اختياره فيها[2]. اهـ.

وهذا يفيد أنه مبني على الكتاب المذكور، ولعل المجد اختصره من الشرح الذي وضعه على «الهداية» والمسمى «منتهى الغاية في شرح الهداية» على أنه لم يبيض منه إلا بعضه إلى صفة الحج[3]، وبقي الباقي مسودة.

---

(١) المحرر ١/١.

(٢) المدخل ص ٤٣٣.

(٣) قال ابن رجب في «ذيل الطبقات» ٢/ ٢٥٢: بيض منه أربع مجلدات كبار إلى أوائل الحج.

وللهداية مكانة جليلة في كتب المذهب، من حيث إنه متن جامع معتمد في طبقة المؤلف - وهي طبقة المتوسطين - حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب، المصححين لروايات الإمام.

والكتاب إذن مصدر من المصادر التي قررت المذهبَ بالروايات والوجوه المطلقة، فإننا كثيراً ما نجده يقول: فيه روايتان، أو: وجهان، أو: على روايتين، أو: وجهين. وتارة ينسب الاختيارات إلى أصحابها، فيقول: قال أبو الخطاب: كذا، أو: قال القاضي: كذا. ونجده يتصرف بالترجيح والاختيار أحياناً، فيقول: ويتخرج كذا، و: هو أصح عندي، و: يحتمل كذا، و: وهو المذهب، و: على الأصح.

ومن أجل هذه التصرفات بالنقل، والترجيح، والحكاية للروايات والوجوه، كان «المحرر» من أهم الكتب التي عول المرداوي عليها في «إنصافه»، فصوب فيها الخطأ، وصحح الخلاف، وقيد المطلق، وغير ذلك.

ويعتبر «المحرر» صنواً للمقنع، كما يعتبر المجد صنواً للموفق، وذلك في الاعتماد عند اختلاف الترجيح.

قال المرداوي في «الإنصاف»: فإن أطلق الخلاف، أو كان من غير المعظم[1] الذي قدمه، فالمذهب ما اتفق عليه الشيخان، أعني المصنف (الموفق) والمجد، أو وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه[2].

وتقدم أن الحافظ ابن رجب (٧٩٥هـ) قال في ترجمة ابن المنِّي البغدادي: وأهل زماننا، ومن قبلهم إنما يرجعون من جهة الشيوخ والكتب إلى الشيخين؛ الموفق والمجد.

● الفروع:

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بـ «الفروع» ولا يعرف بغيره، وبما أن المصنفين لكتب الفقه اعتادوا أن يجعلوا بين العنوان والمحتوى نسباً، فلعل ابن مفلح سمى كتابه بهذا الاسم لأجل أن فيه من كثرة الفروع، وتحريرها، ما لم يسبقه إليه سابق، ولم يدركه بعده لاحق. وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» فقال: صنف ابن مفلح

---

(١) أي: معظم المسائل.

(٢) الإنصاف المطبوع مع «المقنع» و«الشرح الكبير» ١/ ٢٥. وقريب منه قاله في «تصحيح الفروع» ١/ ٥٠.

«الفروع» في مجلدين، أجاد فيهما إلى الغاية، وأورد فيه من الفروع الغريبة ما بهر به العلماء[1].

المؤلف:

هو الشيخ العلامة محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين أبو عبد الله، المقدسي الراميني، ثم الصالحي. المتوفى يوم الخميس ثاني رجب سنة (٧٦٣هـ) بمسكنه بالصالحية، وقد سبق التعريف به لدى الكلام على المذهب في الشام، وذكر شيء مقتضب عن كتابه «الفروع» هناك.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

وصف الكتاب:

هذا الكتاب عبارة عن متن من المتون المطولة، يقع في مجلد أو مجلدين[2]. وقد طبع طبعته الأولى سنة (١٣٤٥هـ) في ثلاثة مجلدات ضخام، على نفقة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر آنذاك. ثم أعيد طبعه على نفقة ولده الشيخ علي، وأشرف على الطبعة الثانية الشيخ أحمد المانع، وطُبع في ستة مجلدات، وفي كلا الطبعتين أُرفق الكتاب بتصحيح العلامة علاء الدين المرداوي في هوامشه[3].

طريقة المصنف فيه:

ذكر ابن مفلح ـ رحمه الله ـ طريقته في «الفروع» بتفصيل واضح، عقده في المقدمة، نثبتها هنا ببعض التصرف والاختصار، قال:

اجتهدت في اختصاره وتحريره، ليكون نافعاً وكافياً للطالب، وجردته عن دليله وتعليله غالباً، ليسهل حفظه وفهمه على الراغب، وأقدم غالباً الراجح في المذهب، فإن اختلف الترجيح أطلقت الخلاف، و: «على الأصح» أي: أصح الروايتين، و: «في الأصح» أي: أصح الوجهين. وإذا قلت: وعنه: كذا، أو: وقيل: كذا، فالمقدَّم خلافه، وإذا قلت: ويتوجه، أو: يقوى، أو: عن قول، أو: رواية، و: هو، أو: هي أظهر، أو: أشهر، أو: متجه، أو: غريب، أو بعد حكم مسألة: فدل، أو: هذا يدل، أو: ظاهره،

(١) الدرر الكامنة في معرفة أعيان المائة الثامنة ٦/ ١٤.

(٢) هذا ليس على الشك، وإنما لاختلاف النسخ التي وقعت لدى بعض العلماء، فقد ذكر ابن بدران أن عنده نسخة من مجلد واحد، وقال ابن حجر ـ كما سبق في الدرر الكامنة ـ إنه في مجلدين.

(٣) والكتاب الآن قيد تحقيقٍ جديدٍ على أصول خطية مع تصحيحه للمرداوي، وحواشي ابن قندس عليه، يسر الله إتمامه.

أو: يؤيده، أو: المراد كذا، فهو من عندي. وإذا قلت: المنصوص، أو: الأصح، أو: الأشهر، أو: المذهب كذا، فثمَ قول. وأشير إلى الخلاف والوفاق. اهـ.

وذكر رموزاً من الحروف الأبجدية، بعضها يشير للإجماع، وبعضها للوفاق مع بقية الأئمة الثلاثة، أو بعضهم، وبعضها للخلاف معهم أو مع بعضهم[1].

فالكتاب مجرد من الدليل حسبما أفادت المقدمة السابقة، لكن الغائص في بحاره سرعان ما يرجع بعكس الصورة، فالكتاب فيه أدلة كثيرة، بل وتعليلات كثيرة، إلا أن المصنف لمّا لم يقصد إلى الاستدلال، بل قصد إلى جمع الفروع، كانت تلك الأدلة المقتضبة والتعليلات الموجزة من نافلة العمل وكمالياته.

أهمية الكتاب وقيمته:

يعتبر كتاب «الفروع» من أعز ما تعتز به المكتبة الفقهية الحنبلية، ومن أتقن ما صنف في الفقه الحنبلي، قل أن يوجد له نظير، فقد أورد فيه من الفروع ما بهر العقول، كثرة وتحريراً، وعني بالخلاف والوفاق مع بقية الأئمة، واستخدم لذلك رموزاً على طريقة «الوجيز» للغزالي.

وبالتالي: فالفائدة من هذا الكتاب ليست قاصرة على الحنابلة، بل يستفيد منه أتباع كل مذهب، كما عني عناية فائقة باختيارات شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم.

يقول المرداوي في مدح كتاب «الفروع»:

«أما بعد، فإن كتاب «الفروع» تأليف الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مفلح ـ أجزل الله له الثواب، وضاعف له الأجر يوم الحساب ـ من أعظم ما صنف في فقه الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ـ قدس الله روحه ونور ضريحه ـ نفعاً، وأكثرها جمعاً، وأتمها تحريراً، وأحسنها تحبيراً، وأكملها تحقيقاً، وأقربها إلى الصواب طريقاً، وأعدلها تصحيحاً، وأقومها ترجيحاً، وأغزرها علماً، وأوسطها حجماً، وقد اجتهد في تحريره وتصحيحه، وشمر عن ساعده في تهذيبه وتنقيحه، فحرر نقوله، وهذب أصوله، وصحح فيه

---

(١) الفروع ١/ ٦٣.

المذهب، ووقع فيه على الكنز والمطلب. . . إلى أن قال: إلا أنه ـ رحمه الله ـ لم يبيضه كله، ولم يقرأ عليه، فحصل بسبب ذلك بعض خلل في مسائله»[1]. اهـ.

ونظراً لقيمة «الفروع» المتميزة، وقصد مصنفه فيه إلى تصحيح المذهب وتحريره وجمع فروعه، ندب المرداوي نفسه إلى وضع تعليقات عليه سماها «تصحيح الفروع»، فصار الكتاب مع تصحيحه نهاية التحقيق والضبط للمذهب الحنبلي. كما وضع المرداوي كتابه «الإنصاف» على «المقنع» لابن قدامة لنفس الغرض.

• الإنصاف:

عنوان الكتاب:

هذا الكتاب معروف بعنوان: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، نص مؤلفه على ذلك آخر المقدمة للكتاب[2].

المؤلف:

هو مصحح المذهب ومنقحه ومحرره، العلامة أبو الحسن، علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد بن محمد، السعدي المرداوي، ثم الصالحي. المولود بمراد ـ محلة بفلسطين ـ سنة ٨١٤هـ. والمتوفى يوم الجمعة سادس جمادى الأولى سنة ٨٨٥هـ بمنزله في الصالحية.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

يقع هذا الكتاب في أربعة مجلدات في نسخه الخطية، وقد صدر في طبعته الأولى في اثني عشر مجلداً[3]. طبعته مكتبة السنة المحمدية سنة (١٣٧٥هـ) بتصحيح وتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله.

ويعد «الإنصاف» شرحاً لكتاب «المقنع» كما تقدم، لكنه ليس شرحاً عادياً، بل هو شرح انصرف به صاحبه إلى بيان الراجح من الخلاف المذكور في «المقنع» وتصحيح ما ليس بصحيح، كما تعقب المصنِّف في كثير من المواضع، واستدرك عليه بعض ما فاته، ولا يسلم من النقص إلا من عصمه الله.

---

(١) تصحيح الفروع المطبوع مع «الفروع» ١/ ٢٢. وقريب منه في «الإنصاف» ١/ ٢٣. طبعة دار هجر.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٧، طبعة دار هجر.

(٣) وصدر في طبعة جديدة مقروناً بـ«المقنع» و«الشرح الكبير» في اثنين وثلاثين مجلداً.

وقد كشف المرداوي نفسُه في المقدمة عن مقاصده من تأليف هذا الكتاب، فقال:

فأحببت - إن يسر الله تعالى - أن أبين الصحيح من المذهب، والمشهور، أو: المعول عليه، والمنصور، وما اعتمده أكثر الأصحاب، وذهبوا إليه، ولم يعرجوا على غيره ولم يعولوا عليه[1].

ثم قال: وربما تكون الرواية أو الوجه المسكوت عنه مقيداً بقيد، فأذكره . . . ويكون ذلك في تفصيل، فنبينه إن شاء الله تعالى[2].

ثم قال: وقد يكون الأصحاب اختلفوا في حكاية الخلاف، فمنهم من حكى وجهين، ومنهم من حكى روايتين، ومنهم من ذكر الطريقتين، فأذكر ذلك إن شاء الله تعالى[3].

ثم قال: وأحشي على كل مسألة إن كان فيها خلاف واطلعت عليه، وأبين ما يتعلق بمفهومها ومنطوقها، وأبين الصحيح من المذهب من ذلك كله، فإنه المقصود والمطلوب من هذا التصنيف، وغيرُه داخلٌ تبعاً، وهذا هو الذي حداني إلى جمع هذا الكتاب لمسيس الحاجة إليه، وهو في الحقيقة تصحيح لكل ما في معناه - أي المقنع - من المختصرات[4].

طريقة المرداوي في هذا الكتاب:

قال ابن بدارن: وطريقته فيه أن يذكر في المسألة أقوال الأصحاب، ثم يجعل المختار ما قاله الأكثر، سالكاً في ذلك مسلك ابن قاضي عجلون في تصحيحه لمنهاج النووي، وغيره من كتب التصحيح. فصار كتابه مغنياً للمقلد عن سائر كتب المذهب[5].

وفي قول الشيخ ابن بدران: إن المرداوي يبني اختياره على أساس الكثرة نظر، ولعله فهم ذلك من قوله السابق: . . وما اعتمده أكثر الأصحاب، وذهبوا إليه، ولم يعرجوا على غيره. . . الخ.

---

(١) الإنصاف ١/٦.

(٢) المصدر السابق ص٧.

(٣) المصدر ص٨.

(٤) المصدر ص١٤.

(٥) المدخل ص ٤٣٦.

والحقيقة: أن العلامة المرداوي يعتبر من المصححين للمذهب والمحررين له، وليس هو من أهل الاختيار حتى نقول: إنه يبني اختياره على أساس الكثرة وغيرها، والتصحيح والتحرير من فقه حكاية المذهب، ونقله، والبحث عن اختلاف قول الإمام واختلاف الرواية عنه في ذلك، واختلاف أصحابه من سائر الطبقات في الأقوال المخرجة، ونحو ذلك.

والعلامة المرداوي فريد عصره ووحيد دهره في هذا الفن الجليل، والعمل الشاق الطويل، في كتبه الثلاثة، وأشهرها «الإنصاف»، وقد كشف عن منهجه فيه فقال:

اعلم وفقك الله تعالى وإيانا، أن طريقتي في هذا الكتاب، النقل عن الإمام أحمد والأصحاب، وأعزو إلى كل كتاب ما نقلت منه، وأضيف إلى كل عالم ما أروي عنه، فإن كان المذهب ظاهراً أو مشهوراً، أو قد اختاره جمهور الأصحاب وجعلوه منصوراً، فهذا لا إشكال فيه، وإن كان بعض الأصحاب يدعي أن المذهب خلافه. وإن كان الترجيح مختلفاً بين الأصحاب في مسائل مجتذبة المأخذ، فالاعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف - يعني ابن قدامة في كتابه «المقنع» - والمجد، والشارح ـ يعني عبد الرحمن بن أبي عمر، صاحب «الشرح الكبير» - وصاحب «الفروع» و «القواعد الفقهية» و «الوجيز» و«الرعايتين» و «النظم» و«الخلاصة» ، والشيخ تقي الدين، وابن عبدوس في «تذكرته»، فإنهم هذبوا كلام المتقدمين، ومهدوا قواعد المذهب بيقين[1].

أهمية كتاب الإنصاف وقيمته:

يعتبر كتاب «الإنصاف» زبدة ما ألف المرداوي، رحمه الله، وجزاه خيراً عما قدم للفقه الحنبلي، فإنه بذل فيه جهداً عظيماً، وعمل فيه عملاً جليلاً، لم يسبقه فيه سابق، ولا لحقه من بعده لاحق، تلقاه الناس من مصنفه بالحظوة والقبول، وأثنوا عليه ثناءً عطراً، وقرظوه تقريظاً جميلاً، فقال عنه مجير الدين العليمي (٩٢٨هـ) في «المنهج الأحمد»:

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٤.

فصنف كتباً كثيرة في أنواع العلوم، جليلة مفيدة، أعظمها «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» أربع مجلدات، جعله على «المقنع»، وهو من كتب الإسلام، فإنه سلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه، بين فيه الصحيح من المذهب، وأطال فيه الكلام، وذكر في كل مسألة ما نقل منها من الكتب، وكلام الأصحاب، فهو دليل على تبحر مصنفه وسعة علمه، وقوة فهمه، وكثرة اطلاعه[1].

ويمكننا أن نلخص قيمة هذا الكتاب في العبارات التالية:

١ـ يعتبر «الإنصاف» مع أصله «المقنع» مصدراً عظيماً من مصادر الفقه الحنبلي الجامعة المستوعبة، فهو يتكلم على المسائل الفقهية، بدقة متناهية، ثم يوشي ذلك بزيادات ونفائس، يعقدها عادة تحت عنوان: «فائدة».

٢ـ ويعتبر «الإنصاف» مصدراً من مصادر معرفة الصحيح من المذهب من غير الصحيح، والراجح من المرجوح، وبيان من قال بأحد القولين أو الأقوال، كل ذلك على التفصيل التام، عند استواء الخلاف، وعدم وجود ترجيح في المسألة.

٣ـ كما يعتبر «الإنصاف» مصدراً مهماً في التعرف على ما ألفه الحنابلة قبل المرداوي، من متون، وشروح، وتعليقات، وطرر، وحواش، ومدللات، ومجردات، ومذهبيات، وخلافيات، حتى إنه لا يعزب عما استودعه هذا الكتاب الجليل من أسماء كتب الحنابلة ومؤلفيها، إلا القليل النادر، فهو لا يعرض لمسألة من المسائل إلا ويذكر من الكتب التي وردت فيها وفاقاً وخلافاً ما يقضى منه العجب.

٤ـ وكما كان «الإنصاف» مصدراً من مصادر معرفة الصحيح من المذهب، فإنه يعتبر كاشفاً للأغلاط والأوهام الواقعة في المتون الفقهية الحنبلية على اختلافها، فهو وإن كان وضع على «المقنع» في الأصل، إلا أنه تصحيح لبقية الكتب الأخرى، فلهذا سهل عليه بعد ذلك تأليف «تصحيح الفروع» الذي وضعه على كتاب «الفروع» لابن مفلح، فإنه اعتمد في ذلك على «الإنصاف» كما ذكر

---

(١) المنهج الأحمد ٥/ ٢٩٠.

ذلك في المقدمة.

ثم إن علماء المذهب من بعده عولوا عليه في إخراج الفقه الحنبلي في ثوب جديد، خالياً من كثير من الخلاف الذي استمر غير محسوم على مدى عدة قرون، فجاء من بعده محرراً مصححاً منقحاً على قول واحد في معظم المسائل، كما ترى ذلك في «الإقناع»، و «المنتهى»، و «غاية المنتهى»، و «دليل الطالب»، وسائر المتون التي صنفت بعد المرداوي. فشكر الله له سعيه، وأجزل له المثوبة في دار العقبى إنه سميع قريب مجيب.

● **الإقناع:**

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بعنوان «الإقناع لطالب الانتفاع»، ووقع لابن بدران في «المدخل» «الإقناع لطلب الانتفاع»، على المصدر بدلاً من اسم الفاعل، ولعله خطأ مطبعي.

المؤلف:

هو موسى بن أحمد بن سالم بن أحمد، شرف الدين، أبو النَّجا، الحجَّاوي، المقدسي، ثم الصالحي، منسوب إلى حجَّة قرية قرب نابلس. ولد ـ كما في «ذخائر القصر» لابن طولون ـ سنة ٨٩٥هـ(١)، وتوفي يوم الخميس ثاني ربيع الأول سنة ٩٦٨هـ بالصالحية.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

يعتبر «الإقناع» واحداً من الكتب الجامعة، والمتون الحافلة، ذات الفروع الكثيرة، والفوائد الغزيرة.

قال ابن بدران: يقع في مجلد ضخم، كثير الفوائد، جم المنافع. وقال في موضع آخر: حذا به حذو صاحب «المستوعب» بل أخذ معظم كتابه منه، ومن «المحرر» و«الفروع» و «المقنع» وجعله على قول واحد(٢).

---

(١) قال ابن طولون (٩٥٣هـ) في «ذخائر القصر»: مولده ظناً قوياً سنة خمس وتسعين وثمان مئة قال [الحجاوي] وقد رأيت النبي ﷺ خمس مرات. ثم ذكر ابن طولون: قرأ عليَّ المسلسل بالمحمدين واستجازني يوم الثلاثاء تاسع عشر ذي الحجة سنة أربع وأربعين وتسع مئة. اهـ. من هامش النعت الأكمل ص ١٢٤.

(٢) المدخل ص ٤٤١، وص ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

وقال ابن العماد: ومن تآليفه «الإقناع» جرد فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد، لم يؤلف مثله في تحرير النقول، وكثرة المسائل[1].

فهو كتاب جليل القدر، عظيم النفع، قد استعاض فيه مؤلفه عن إيراد الأدلة والتعليلات، بالاستكثار من الفروع والفوائد والمسائل، فجاء الكتاب ـ على اختصاره ـ جامعاً لأصول المذهب وفروعه. وقد جعله مؤلفه على قول واحد، كما صرح بذلك في المقدمة، فقال: اجتهدت في تحرير نقوله واختصاره بعدم تطويله، مجرداً غالباً عن دليله وتعليله، على قول واحد، وهو ما رجحه أهل الترجيح، منهم العلامة القاضي علاء الدين، المجتهد في التصحيح في كتبه «الإنصاف» و«تصحيح الفروع» و«التنقيح» وربما ذكرت بعض الخلاف لقوله[2].

وبالنظر إلى موقع الحجاوي في سلسلة فقهاء الحنابلة بالاعتبارين الزماني والمكاني نستطيع أن نصل إلى معرفة ماكان يقصد إليه في كتابه هذا، وذلك أنه رحمه الله عاش في الصالحية التي كانت تجمع من كتب الفقه الحنبلي وغيره العجب العجاب، ثم إنه وجد بين يديه عمل رجلين جليلين محققين، فأراد أن يجمع بين جهودهما ويستكمل عملهما، وهذان الرجلان هما: الشمس ابن مفلح (٧٦٣هـ) والعلاء المرداوي (٨٨٥هـ).

فأما عمل الشمس ابن مفلح، فيتمثل أساساً بجمع فروع المذهب في كتابه الجليل المسمى بـ«الفروع» الذي وصفه بعض العلماء: بأنه مكنسة المذهب.

وأما العلاء المرداوي، فيتمثل عمله في تصحيح المذهب في كتبه الثلاثة الشهيرة، وهي: «الإنصاف» و«تصحيح الفروع» و«التنقيح».

فيكون ابن مفلح جمع فروع المذهب، والمرداوي صححها، لكن بقي اختلاف الروايات والوجوه موجوداً في كلا تصنيفي الشيخين، فجاءت الفكرة بتكوين متن يجمع بين محاسن «الفروع» ومحاسن تصحيحات المرداوي، فتحرى الشيخ الحجاوي رحمه الله أن يستقصي في تجريد الفقه الحنبلي من ذكر الخلاف، وإنهائه جهد المستطاع، فتجد الكتاب خالياً إلى حد بعيد من ذكر الروايات والوجوه والتخريجات والاحتمالات. ثم

---

(١) شذرات الذهب ٨/ ٣٢٧.

(٢) الإقناع ١/ ٣، ط. دار هجر.

إنه وضع كتاب «الإقناع» بعد ما تهيأت له مادته من عمله في اختصار «المقنع» في كتابه المسمى «زاد المستقنع» بالإضافة إلى حواشيه التي وضعها على كل من كتابي «التنقيح» و«الفروع».

وبهذا يعتبر كتاب «الإقناع» من أعظم ما صنف الحجاوي بحق، فهو يشكل حجر الزاوية في مصنفاته، حتى صار يعرف بكتابه هذا دون غيره، فيقال: صاحب «الإقناع»، فكانت شهرة الكتاب مغنية عن التصريح باسم مؤلفه، كما يعد عمدة في المذهب، لأنه جمع فيه الراجح من أقوال المتقدمين والمتأخرين، فصار بحق ديوان المذهب[1].

طريقة الحجاوي في هذا الكتاب:

وأما طريقة المؤلف في كتابه هذا، فهي طريقة المتون المجردة من كل دليل وتعليل، ولا يتعرض لذكر الخلاف العالي (الخلاف بين المذاهب) ولا الخلاف داخل المذهب، مما يدل على أنه جهد نفسه غاية الجهد في الاقتصار على الصحيح من الروايات، والراجح من الأقوال، فهو يفتح الباب بإيراد مسائله متتابعة في سبك عجيب، وعبارة سهلة جزلة يمكن لأي أحد فهمها، كما هو الشأن في غالب كتب الحنابلة ومصنفاتهم.

أهمية الكتاب وقيمته:

يعتبر كتاب «الإقناع» أحد المتون الثلاثة التي حازت اشتهاراً أيما اشتهار في مكتبة الفقه الحنبلي، وهي: «مختصر الخرقي» و«المقنع» للموفق ابن قدامة و«الإقناع»[2].

فالإقناع بما تميز به من الميزات التي ذكرناها ـ وأهمها التجريد من الخلاف ـ صارت له عند الحنابلة المنزلة العظيمة، والرتبة الرفيعة، وعلى مسائله تدور الفتيا، ومرجع القضاء، وعكف عليه المتأخرون بالتحشية، والاختصار، وحلّ الغريب، وقد زاد اعتماده وقبوله شرحه الفرد الفريد لمحقق المذهب الشيخ منصور البهوتي (١٠٥١هـ) المسمى «كشاف القناع».

---

(١) مقدمة طبعة دار هجر لكتاب «الإقناع»، ص ٦.

(٢) المدخل، لابن بدران، ص ٤٣٤.

وتعتبر كتب الحجاوي بصورة عامة مقررات الطلاب والعلماء في الديار النجدية وما حولها منذ عدة قرون، وكان من جملة من رحل إلى الحجاوي من النجديين، وقرأ عليه «الإقناع» أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي جدّه، المعروف بـ «ابن أبي حمُيدان» المولود سنة ٩٢٠هـ تقريباً، والمتوفى في آخر القرن العاشر.

فقد رحل إلى الشام للتزود من العلم، وقرأ على علمائها، وأشهر مشايخه فيها العلامة الحجاوي، فلازمه أكثر من سبع سنين ملازمة تامة، حتى استفاد منه فائدة تامة، وأجازه إجازة مطولة، أثنى عليه فيها، وجاء في تلك الإجازة ما يلي: «وبعد: فقد قرأ وسمع عليّ الإمام العالم العلامة محمد أبو عبد الله شمس الدين بن الشيخ إبراهيم بن محمد بن أبي حميدان، الشهير بنسبه الكريم بـ «أبي جَدّه» .. قراءة وسماعاً ببحث وتحقيق وتدقيق كتابي «الإقناع» .. فقد قرأ جميع ذلك في مدة لا تزيد على سبع سنين...»[1].

كما نلاحظ قيمة كتاب «الإقناع» جلية في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ومكاتباته، خصوصاً باب الردة، فإنه كان مادة الشيخ في فتاويه واحتجاجه على الخصوم، مما يدل على أهمية هذا الباب في هذا الكتاب، حتى إن العلامة السفاريني (١١٨٨هـ) وضع بإزائه كتاباً سماه: الذخائر لشرح منظومة الكبائر الواقعة في «الإقناع»[2].

- **منتهى الإرادات:**

عنوان الكتاب:

يعرف هذا الكتاب بعنوان «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات» صرح بتسميته بذلك مصنفه في خطبة الكتاب.

المؤلف:

هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رُشيد الفُتُوحي، تقي

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون ٥/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢) النعت الأكمل ص ٣٠٢.

الدين أبو بكر شهاب الدين، الشهير بـ «ابن النجار» قاضي القضاة، ابن شيخ الإسلام قاضي القضاة. المولود في القاهرة سنة ٨٩٨هـ، والمتوفى بها عصر يوم الجمعة ثامن صفر سنة ٩٧٢هـ.

وصف الكتاب وطريقة تصنيفه وأهميته:

هذا الكتاب عبارة عن متن من المتون المجردة، المصححة، المبنية على قول واحد، والخالية من الدليل والتعليل، شأن «الإقناع»، فـ «المنتهى» و «الإقناع» متنان متشابهان إلى حد بعيد، إلا أن «الإقناع» أغزر وأوعب من «المنتهى». قال ابن حميد في «الدر المنضد» عن «المنتهى»: إنه يقع في مجلد واحد متوسط الحجم.

ويعتبر كتاب «منتهى الإرادات» جمعاً لكتابين جليلين، كما أفاد ذلك عنوان الكتاب وخطبته، ألف بينهما ومزجهما مزجاً عجيباً، وأضاف إلى ذلك زيادات وأشياء، ليخرج عمله عن مجرد الجمع، إلى التحقيق والتكميل والتحرير.

وهذان الكتابان هما:

- وكتاب «المقنع» لموفق الدين، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ).

- وكتاب «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع» للقاضي علاء الدين، علي بن سليمان؛ المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، الذي تتبع في كتابه هذا كتاب «المقنع» ورجح فيه الأوجه التي أطلقها مؤلفه.

فجاء كتاب«منتهى الإرادات» جامعاً بين هذين الكتابين، ضاما ما نُثِر فيهما من فوائد وشوارد، مما لاغنى عنه لطالب العلم، ومريد معرفة دقائق المذهب.

ولا ريب أن هناك سبباً وهدفاً حدا بابن النجار إلى صرف همته للجمع بين هذين الكتابين وسبكهما في متن واحد، صار فيما بعدُ عمدة للفتوى والقضاء. وقد كشف هو بنفسه عن هذا السبب وهذا الهدف في شرحه على المنتهى المسمى «معونة أولي النُّهى في شرح المنتهى» فقال (باختصار):

وبعد، فـ «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع » في الفقه، كان المذهب محتاجاً إلى مثله، فإنه صحح ما أطلقه الشيخ الموفق في «المقنع» من الروايتين أو الروايات، ومن الوجهين أو الأوجه، وقيد ما أخل به من شرط، وفسر ما فيه من إبهام في حكم أو لفظ،

واستثنى من عموم ألفاظه ماهو مستثنى على المذهب، حتى خصائص النبي ﷺ ، وما هو مقيد للإطلاق، وكمل على بعض فروع مسائله ما هو مرتبط بها، وزاد عليه مسائل محررة مصححة، فصار تصحيحاً لغالب ما في المطولات. وأما ما قطع به الشيخ في «المقنع» من الحكم أو قَدَّمه أو صححه وذكر أنه المذهب، وكان موافقاً للصحيح، ومفهومه مخالفاً لمنطوقه، فإنه لم يتعرض إليه غالباً، ولم يذكره في «التنقيح». فاحتاج مَنْ عنده «التنقيح» أن يكون عنده «المقنع» فاستخرت الله تعالى أن أجمع مسائلهما في كتاب واحد، مع ضم ما تيسر عقله من الفوائد الشوارد[1].

وفكرة الجمع بين «المقنع» و «التنقيح» كانت أمنية في أذهان فقهاء المذهب قبل ابن النجار، وحاول بعض العلماء أن يحققها، منهم الشيخ أحمد بن عبد الله بن أحمد العسكري الصالحي (٩١٠هـ). قال عنه الغزي: «وألف كتاباً في الفقه، جمع فيه بين «المقنع» و «التنقيح» ومات قبل أن يتمه»[2]. وقال ابن طولون الدمشقي: «وقد صنف صاحب الترجمة كتابا جمع فيه بين «المقنع» في الفقه لابن قدامة و «التنقيح» لأبي الحسن علي المرداوي، وهو كتاب مفيد، لكنه اخترمته المنية قبل إكماله. وقد بلغني أن صاحبنا الشهاب الشويكاني تلميذه شرع في تكملته»[3]. وممن جمع «التنقيح» مع «المقنع» أيضاً: الشيخ أحمد بن أحمد الشويكي النابلسي الصالحي (٩٤٨هـ) في كتاب سماه «التوضيح»[4].

طريقة المصنف في هذا الكتاب:

رتب الشيخ ابن النجار كتابه هذا على ترتيب أصليه «المقنع» و «التنقيح» في الكتب والأبواب والفصول، إلا أنه أخلاها من العناوين، فتراه يعقد الكتاب أو الباب أو الفصل، عارياً عن الترجمة، إلا أنه يأتي بالكلمة الأولى من النص على أنها تمثل العنوان والمفتاح، ثم ينسقها مع ما يليها، فيقول مثلاً: كتاب: الطهارة: ارتفاع حدث وما في معناه. . . . الخ. باب: المياه ثلاثة: طهور يرفع الحدث. . . الخ. فصل: سنن وضوء استقبال قبلة وسواك. . . الخ.

---

(١) معونة أولي النُّهى في شرح المنتهى ١/ ١٥٤. دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، ط. دار خضر، بيروت، ١٩٩٥.

(٢) النعت الأكمل ص٧٨.

(٣) المصدر السابق ص٨٦، وانظر المدخل، لابن بدران، ص٤٤٠.

(٤) المدخل ص٤٤٠.

ثم إنه يورد الفروع في مواضعها بسبك عجيب، وتأليف بارع، في وضوح عبارة، وسهولة أسلوب. فهو يُشبه إلى حدّ كبير كتاب «الإقناع» لتلميذه موسى الحجاوي.

ونلاحظ عند المقارنة مع «المقنع» أنه زاد عليه زيادات وافرة وتفصيلات مفيدة، حتى كأنه شرح له، فلا شك أنه استوعبه مع «التنقيح» وزاد عليهما، إلا أنه حذف ما رآه مستغنى عنه أو مرجوحاً، وفي جملة ذلك يقول:

ولا أحذف منهما إلا المستغنى عنه والمرجوح وما بني عليه، ولا أذكر قولاً غير ما قدم، أو صحح في «التنقيح» إلا إذا كان عليه العمل، أو شُهر، أو قوي الخلاف، فربما أشير إليه. وحيث قلت: قيل وقيل - ويندر ذلك - فلعدم الوقوف على تصحيح، وإن كان لواحد، فلإطلاق احتماليه[1].

أهمية الكتاب وقيمته:

يعتبر متن «منتهى الإرادات» كسَميِّه «الإقناع» خلاصة الفقه الحنبلي منذ القرن العاشر إلى الآن، في جمع الفروع وترتيبها، وتحريرها، وتصحيحها، وتجريدها من الخلاف.

وتظهر أهمية هذا المتن في مرآة التقاريظ التي كتبت عليه، بالإضافة إلى منزلة مصنفه في فقهاء الحنابلة، ثم بالجهود التي وضعت عليه.

فأما تقاريظ العلماء عليه فكثيرة، منها قول ابن بدران: هو كتاب مشهور، عمدة المتأخرين في المذهب، وعليه الفتوى فيما بينهم[2].

وقال ابن حُميد النجدي ثم المكي: وقد ألف مصنَّفه المشهور المنعوت «منتهى الإرادات» حرر مسائله على الراجح من المذهب، فاشتغل به عامة طلبة الحنابلة في عصره، واقتصروا عليه، وقُرئ على والده مرات بحضرته، فأثنى على المؤلف، وشرحه المصنف شرحاً مفيداً في ثلاث مجلدات، أحسن فيه ما شاء[3].

(١) منتهى الإرادات وبهامشه حاشية النجدي ١/ ٦، ط مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩.

(٢) المدخل ص٤٣٩.

(٣) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٤.

وقال الشيخ منصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ) في خطبة شرحه على «المنتهى»:

«وبعد، فإن كتاب «المنتهى» لعلم الفضائل، وأوحد العلماء الأماثل؛ محمد تقي الدين ابن شيخ الإسلام أحمد شهاب الدين ابن النجار الفتوحي الحنبلي، تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنانه، كتاب وحيد في بابه، فريد في ترتيبه واستيعابه، سلك فيه منهاجاً بديعاً ورصّعه ببدائع الفوائد ترصيعاً، عُدَّ ذلك الكتاب من المواهب، وسار في المشارق والمغارب»[1].

وأما منزلة مصنفه فهي المنزلة الرفيعة بين فقهاء الحنابلة، فهو عَلَم في الفتيا والتدريس والقضاء وفصل الأحكام.

يقول عنه العلامة عبد القادر الجزيري فيما نقله عنه ابن حُميد: «وانفرد بعد والده بالإفتاء والتدريس بالأقطار المصرية، ثم بعد وفاة شيخنا الشهاب الشويكي بالمدينة المنورة، وتلميذه العلامة الشيخ موسى الحجاوي بالشام، انفرد ـ فيما أعلم ـ في سائر أقطار الأرض، وقصد بالأسئلة من البلاد الشاسعة، كاليمن وغيره، وتصدى لنفع المسلمين بالمدرسة الصالحية؛ بخط بين القصرين ـ مكان مسكنه بخلوة الحنابلة ـ وكانت أيامه جميعاً اشتغالاً بالفتيا، أو بالتدريس، أو بالتصنيف، مع جلوسه في ديوان الحنابلة للقضاء وفصل الأحكام.. إلى أن قال: وبالجملة فلم يكن من يضاهيه في مذهبه، ولا من يماثله في منصبه، وكان قلمه أحسن من لفظه، وله في تحرير الفتاوي اليد العليا، والكتابة المقبولة على الوجه الصحيح الأولى»[2].

ومما يدل على علو شأن «المنتهى» ما عني به علماء المذهب شرحاً وتحشية وجمعاً مع غيره واختصاراً له.

فقد شرحه الشيخ منصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)[3] شيخ الحنابلة في عصره، اعتمد فيه على شرح المصنف، ووضع حاشية على شرح المصنف المذكور، كما حشّاه حفيد المصنف الشيخ عثمان بن أحمد الفتوحي القاهري (١٠٦٤هـ)، وحشاه الشيخ عثمان بن أحمد النجدي (١٠٩٧هـ) حاشية نفيسة ومفيدة، جردها من هوامش

(١) شرح منتهى الإرادات، لمنصور البهوتي، ١/ ٥، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦.

(٢) السحب الوابلة ٢/ ٨٥٥-٨٥٦.

(٣) وقد طبع هذا الشرح سابقاً، ووفقني الله لإعادة نشره محققاً على عدة نسخ خطية، وصدر عن مؤسسة الرسالة سنة (١٤٢١هـ) في ستة مجلدات مع ملحق بفهارسه.

نسخته تلميذُه ابن عوض النابلسي، فجاءت في مجلد ضخم محرراً تحريراً نفيساً، فصار من أنفس كتب المذهب[1].

كما جمع بينه وبين الإقناع الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (١٠٣٣هـ) في كتابه «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» واختصره أيضاً في كتابه «دليل الطالب».

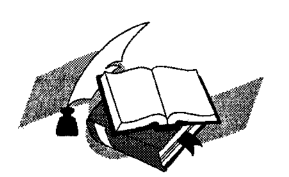
والجمع بين «الإقناع» و «المنتهى» دليل على أنهما صنوان.

ومن أجل ذلك قام الشيخ منصور البهوتي بشرح الكتابين معاً، فشرح «الإقناع» أولاً في كتاب سماه «كشاف القناع على متن الإقناع»، وهو مطبوع مشهور متداول، ثم شرح «المنتهى»، واعتمد في ذلك على شرح «الإقناع»، وعلى شرح المصنف المسمى بـ «معونة أولي النُّهى»، فكان الشرحان من حيث الأهمية، كالمتنين في الرجوع إليهما والاعتماد عليهما، حتى اعتُبرا من المصادر المعتمدة في الفقه في المحاكم في المملكة العربية السعودية.

فما اتفق عليه هذان الشرحان، أو انفرد به أحدهما، فهو المتبع، وما اختلفا فيه فالعمل بما في المنتهى[2].



وبهذا خُتم الجزء الأول من المذهب الحنبلي، ويليه الجزء الثاني في مصادر الفقه الحنبلي وأصوله، والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب.



(١) وقد يسر الله لي تحقيق هذه الحاشية وطبعها مع المتن، وصدرت في مجلدين سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م) عن مؤسسة الرسالة.

(٢) مجموعة النظم الحكومية، قسم القضاء الشرعي ١٤.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

تمهيد ١٣

الفصل الأول : سيرة الإمام أحمد وعلمه ٢١

تمهيد ٢٣

المبحث الأول: الحياة السياسية في عصر الإمام أحمد ٢٥

المبحث الثاني: الحياة الثقافية في عصر الإمام أحمد ٢٩

المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية في عصر الإمام أحمد ٣٥

المبحث الرابع: سيرة الإمام أحمد ٣٧

الطور الأول: النشأة والطفولة ٣٩

الطور الثاني: طلبه للعلم والرحلة فيه ٤٣

الطور الثالث: حياته في بغداد إلى بداية المحنة ٥٣

الطور الرابع: المحنة: أسبابها ـ مراحلها ـ نتائجها ٦٣

أسباب المحنة ٦٥

مراحل المحنة ٦٩

المرحلة الأولى: المحنة زمن المأمون ٧١

المرحلة الثانية: المحنة زمن المعتصم ٧٥

المرحلة الثالثة: المحنة زمن الواثق ٧٩

نتائج المحنة ٨١

المبحث الخامس: وفاة الإمام أحمد ومجمل مناقبه وعلمه ٨٩

وفاة الإمام أحمد ٨٩

مجمل مناقب الإمام أحمد ٩١

علم الإمام أحمد ٩٤

أولاً: شهادة الناس له بالعلم ٩٤

ثانياً: في الرواية عنه ٩٦

ثالثاً: في مؤلفاته ١٠١

الكتب المنسوبة إلى الإمام أحمد ١٠١
رسائل الإمام أحمد ١٠٤
المسند ديوان السنة النبوية ١٠٥
تاريخ تأليفه ١٠٧
وصفه ١٠٩
روايته ١١٤
مكانته ١٢٣
الأعمال التي تمت عليه ١٣١
دعوى كون الإمام أحمد محدثاً غير فقيه والرد عليها ١٥٠
الفصل الثاني : أدوار المذهب ومواطن انتشاره ١٥٧
الدور الأول : النشأة والتأسيس ١٥٩
تمهيد ١٦١
المبحث الأول: وصف عام لأصحاب الإمام أحمد ١٦٣
المبحث الثاني: التعريف بأصحابه الذين سمعوا منه ورووا فقهه ١٦٧
التعريف بأشهر أصحابه ١٧٣
١ـ إبراهيم الحربي ١٧٣
٢ـ ابن هانئ ١٧٤
٣ـ أبو طالب المشكاني ١٧٥
٤ـ المرّوذي ١٧٦
٥ـ الأثرم ١٧٧
٦ـ الكوسج ١٧٨
٧ـ حرب الكرماني ١٧٩
٨ـ حنبل ١٨١
٩ـ صالح بن الإمام أحمد ١٨٤
١٠ـ عبد الله بن الإمام أحمد ١٨٤
١١ـ فوران ١٨٨
١٢ـ الميموني ١٨٨
١٣ـ مُهنّا الشامي ١٩١

الدور الثاني : النقل والنمو ١٩٣

تمهيد ١٩٥

المبحث الأول: مميزات هذا الدور ١٩٩

المبحث الثاني: أشهر علماء هذا الدور وأبرز أعمالهم ٢٠٥

أشهر علماء هذا الدور ٢٠٥

١ـ الخلاّل ٢٠٥

٢ـ ابن المنادي ٢٠٧

٣ـ النجاد ٢٠٨

٤ـ الخرقي ٢٠٩

٥ـ الآجرّي ٢١٠

٦ـ غلام الخلاّل ٢١١

٧ـ ابن بطّه ٢١٢

٨ـ ابن المسلم ٢١٣

٩ـ الحسن بن حامد ٢١٤

أبرز أعمالهم ٢١٧

أولاً: الجمع للمسائل ٢١٨

ثانياً: الاختصار الفقهي ٢٢٠

ثالثاً: شروح المختصرات ٢٢٢

رابعاً: التآليف الجزئية المفردة ٢٢٣

خامساً: الكتابة في أصول الفقه الحنبلي ٢٢٣

الدور الثالث : الانتشار ـ الازدهار ـ الاستقرار ٢٢٧

تمهيد ٢٢٩

المبحث الأول: المذهب في العراق ٢٣٥

أبرز العلماء الذين خدموا المذهب في بغداد ٢٣٨

١ـ القاضي أبو يعلى ٢٣٨

٢ـ أبو الخطاب ٢٤٢

٣ـ ابن المنّي ٢٤٣

٤ـ ابن الجوزي ٢٤٥

المبحث الثاني: المذهب في حرّان ٢٥١

آل تيمية وجهودهم في خدمة المذهب الحنبلي ٢٥٣

المبحث الثالث: المذهب في بلاد الشام ٢٥٧

المقادسة وجهودهم ٢٦٠

نتائج جهود المقادسة ٢٦٥

أشهر فقهاء الشاميين الذين خدموا المذهب ٢٦٦

١ـ الموفق ابن قدامة المقدسي ٢٦٦

٢ـ الشمس ابن مفلح ٢٦٩

٣ـ علاء الدين المرداوي ٢٧١

حالة المذهب الحنبلي بعد المقادسة ٢٧٣

الشيخ عبد القادر ابن بدران ٢٧٦

المبحث الرابع: المذهب في مصر ٢٨٣

أبرز الحنابلة المصريين: ٢٨٦

١ـ ابن النجار الفُتُوحي ٢٨٦

٢ـ منصور بن يونس البُهوتي ٢٨٨

المبحث الخامس: المذهب في الجزيرة العربية ٢٩١

أبرز علماء نجد قبل الدعوة الإصلاحية:

١ـ الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوة ٢٩٦

٢ـ الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان ٢٩٩

الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته ٣٠٤

نتائج دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٣٠٧

أبرز علماء نجد في عهد الدولة السعودية الأولى والثانية ٣١٢

١ـ الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٣١٢

٢ـ الشيخ عبد الله أبا بطين ٣١٣

٣ـ الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ٣١٥

أثر المملكة العربية السعودية في ازدهار الفقه الحنبلي ٣١٢
خلاصة جهود المملكة في خدمة المذهب الحنبلي ٣٢١
من أشهر العلماء الذين برزوا في عهد المملكة :
١ـ الشيخ سعد ابن عتيق ٣٢٤
٢ـ الشيخ عبد الله العنقري ٣٢٥
٣ـ الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ٣٢٦
٤ـ الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع ٣٢٨
٥ـ الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ٣٢٩
الفصل الثالث : سمات الحنابلة ٣٣٣
تمهيد ٣٣٥
المبحث الأول: أثر سيرة الإمام أحمد على الحنابلة ٣٣٧
المبحث الثاني: الاعتناء بعلوم الحديث الشريف ٣٤١
المبحث الثالث: الحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٤٧
المبحث الرابع: الاتباع للسلف ومناهضة البدع ٣٥١
المبحث الخامس: الحنابلة والسلطة السياسية ٣٦٣
المبحث السادس: أضواء على الاجتهاد عند فقهاء الحنابلة ٣٧٥
اختيارات ابن تيمية ٣٧٨
تعريف الاختيارات ٣٧٨
التأليف في الاختيارات ٣٧٨
اختيارات ابن تيمية ومميزاتها ٣٧٩
الأسس التي ترتكز عليها اختيارات شيخ الإسلام ٣٨٢
مرتبة ابن تيمية في طبقات المجتهدين ٣٨٢
منهج ابن تيمية في الفتوى والاجتهاد ٣٨٦
الفصل الرابع : أبرز مؤلفات المذهب الحنبلي ٣٨٩
تمهيد ٣٩١

المبحث الأول: في فنون الفقه التي توزعتها التصانيف ٣٩٣

المبحث الثاني: في ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية ٤١٥

كيفية التعرف على كتاب ما من الكتب الفقهية ٤١٧

كيفية ترتيب المكتبة الفقهية الحنبلية ٤٢١

المبحث الثالث: في التعريف بأشهر الكتب المعتمدة في المذهب ٤٢٥

الجامع للخلال ٤٢٥

مختصر الخرقي ٤٢٩

الإرشاد إلى سبيل الرشاد ٤٣٢

الخلاف الكبير للقاضي أبي يعلى ٤٣٤

كتاب الروايتين والوجهين ٤٣٧

شرح مختصر الخرقي للقاضي أبي يعلى ٤٤٠

الانتصار في المسائل الكبار ٤٤٢

المستوعب ٤٤٦

المغني ٤٤٩

العمدة، المقنع، الكافي ٤٥٤

المحرر ٤٥٧

الفروع ٤٥٩

الإنصاف ٤٦٢

الإقناع ٤٦٦

منتهى الإرادات ٤٦٩

فهرس الموضوعات ٤٧٥

